الملف العربي
في القرن العشرين

الجزء الثاني

د. سليمان المدني

المنارة

الطبعة الأولى

١٩٩٨م - ١٤١٩ هـ

المنارة

للإنتاج الإعلامي والفني

بيروت : الحمراء - ص.ب ١١٣/٥٧٢٠

دمشق : ص.ب ٧٨٧ - هاتف: ٢٢١٢٩٦٧ -

فاكس :٢٢٣٤٣٣٦ - ١١ - ٩٦٣

المقدمة

أقولها وبكل أسف، بأن ما قرأناه في الجزء الأول من هذا الملف، وما سنقرأه في هذا الجزء الثاني، يجعلنا نقول أن الأمة العربية عموماً في تلك المرحلة من تاريخها كانت أشبه بالمرأة التي أحست بضعف زوجها الذي انهكه المرض وغدا غير قادر على ممارسة دوره الكامل كرجل. فراحت تثرثر هنا وهناك، وتشكو وتتذمر من حياتها معه. في الوقت الذي كان لزوجها كثير من الأعداء الذين يتربصون به وينتظرون الفرصة السانحة للقضاء عليه نهائياً.

وبسبب معرفتها بأعداء زوجها راحت تتصل بهم وتعرض عليهم تعاونها معهم ليتخلصوا جميعاً من هذا الزوج. شريطة أن يؤمنوا لها حياة كريمة ومستقلة بعدما يقتلون زوجها.

فاستغل أعداء زوجها الفرصة. ولم يكتفوا بما طلبته منهم من التزامات. بل راحوا يمثلون عليها دور العشق والهيام حتى تتشجع أكثر، وتنجرف معهم في ميدان الخطيئة. فتآمرت معهم. وفتحت لهم الأبواب ليتسللوا إلى فراش زوجها ويقتلوه.

وعندما مات زوجها. أدركت بأنها قتلت بيدها الرجل الذي كان وبرغم كل عيوبه زوجها الشرعي، وأدركت بأنها غدت الآن بلا حول ولا قوة. وأن الرجال الذين تآمرت معهم ليسوا إلا لصوصاً محترفين، وأن العشق الذي أوهموها به، لم يكن إلا عشقاً محرماً ومنبوذاً.

فراحت من جديد تصرخ وتستغيث، ولكن بلا فائدة. فإن أبعد الأماكن التي كانت تأمل أن تصل إليها صرخاتها، كانت أماكن تابعة لهؤلاء اللصوص.

هذا بالضبط ما كانت عليه الأمة العربية في تلك الفترة صحيح أنها كانت تعاني الكثير من الجور العثماني، ومن محاولات التتريك إذا جاز التعبير. ولكننا الآن وبعد مرور أكثر من نصف قرن على تلك الأحداث. وإذا ما نظرنا بتمعن وروية لما كان يجري لوجدنا الأصابع اليهودية خلف تلك المآسي. فاليهود هم الذين كانوا يدفعون بالسلطان العثماني لاتخاذ تلك المواقف بحق العرب. وهم الذين كان يحرضون العرب ضد السلطان. ولعل التنظيمات السرية التي كانت منتشرة في تلك الفترة. والتي كنا لعهد قريب ننظر إليها على أنها وعي سياسي وفكري عربي. لم تكن أكثر من أداة بيد الماسونية العالمية. في وقت كانت فيه كبار الشخصيات العربية تشعر بالفخر لانتمائها للمحفل الماسوني. دون أن يدري أي منهم بأنهم لم يكونوا في واقع الأمر سوى أداة هدم أو (غويم)[1] كما يسميهم اليهود.

وقد اتضح كل ذلك جلياً بعد هزيمة تركيا عندما أضحت شعارات الماسونية «عدالة ـ حرية ـ مساواة» هي شعارات الجمهورية التركية الوليدة.

أما الدول العربية، وبعد أن أصبحت شظايا متناثرة هنا وهناك بسبب تصديقها لوعود الحلفاء البراقة، أدركت وبعد فوات الأوان أنها لم تعد جزءاً من الدولة العظمى التي كان يحسب لها ألف حساب. ولم تعد تملك من القوة ما

---

[1] وتعني البهائم .

يؤهلها لفرض رأيها، أو حتـى للمطالبة بأدنى حق من حقوقهـا. مما اضطرهـا للقبول بالأمر الواقع شاءت ذلك أم أبت.

وبعدما كان قادة الثورة العربية يتوهمون أن بريطانيا الصديقـة والمخلصـة لهم ستساعدهم على تأسيس الإمبراطوريـة العربيـة الكـبرى وجـدوا أنفسـهم في النهاية يتقبلون صاغرين كيانات وممالك هزيلة هنا وهناك. ودون أن تكـون لهـم الحرية المطلقة في السلطة وتسيير شؤون تلك الكيانات الهزيلة.

لأنهم، وحسب تعبير بريطانيا الصديقة لم يبلغوا سن النضج الذي يؤهلهم لمثل هذه المهام الجليلة دون وصاية مـن البريطـانيين أوليـاء الأمـور أو الفرنسـيين مهد الماسونية الحديثة.

ولكنهم والحق يقال كانوا أحراراً في التناحر فيما بينهم. لأن المسـتعمرون الجدد كانوا في مثل هـذه الأحـوال يـتركون البـلاد وشـأنها حتـى لايقـال بـأنهم يتدخلون في شؤون العرب الداخليـة. بـل أنهـم كـانوا يظهـرون كرمهـم لكافـة الأطراف المتنازعة بتقديم السلاح الازم لها لتستمر في الدفـاع عـن نفسـها ضـد جشع وطمع اخوتها في العروبة.

وها نحن الآن نتابع معاً الجزء الثاني من هذه المأساة بكامل تفاصيلها. علها تكون عبرة للأجيال المعاصرة والقادمة.

وخاصة لأولئك الذين لا يريدون الإلتفات إلى الوراء لعدد مـن الأسـباب الواهية التي تعرضنا إليها في مقدمة الجزء الأول من هذا الملف. والله الموفق.

سير الأحداث

رأينا في الجزء الأول كيف كانت الأمة العربية ترضخ تحت ظل الحكم العثماني، وكيف استغلت بريطانيا المعاناة العربية ورغبة العرب في التخلص الحقيقي من النير العثماني فاستعطفتهم لصالحها بعد ما قدمت لهم نفسها كصديقة مخلصة ووفية. وقاتلوا معها جنباً إلى جنب ضد من أوهمتهم بأنه عدوهما المشترك، فزحفوا عبر الصحراء يحررون البلاد العربية وينتشون بنشوة الحرية التي كانت بالنسبة لهم قاب قوسين أو أدنى، حتى تمكنوا من القضاء نهائياً على أي وجود عثماني في المناطق التي اجتازوها في وقت وجدت فيه تركيا نفسها مرغمة على التقوقع ضمن حدود ضيقة ومتواضعة قياساً بما كانت عليه في السابق.

ولكن وعندما جاء دور الحساب في مؤتمر الصلح اكتشف العرب بأنهم قد خُدعوا، وبأن هناك بوناً شاسعاً بين ما يطمحون إليه، وبين ما ترضى به الحكومة البريطانية.

فلماذا نشأ هذا الصراع؟.

وما هي الموضوعات التي احتدم حولها الخلاف؟

وكيف تحول الود والوئام إلى سلسلة من الصراع الدموي في أقل من عامين من الهدنة؟.

هذا ما سنتعرف عليه في الصفحات القادمة.

الحكومة العربية

عندما دخلت قوات الثورة العربية إلى دمشق بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩١٨ وأعلنت عن قيام الحكومة العربية فيها كانت معظم الأراضي العربية في القارة الآسيوية قد تحررت من الحكم العثماني.

ولكن الثورة العربية لم تكن قد هيمنت بشكل مستقل إلا على الحجاز، حيث لم يكن فيها أي أثر للأجنبي من قبل بسبب قداستها الدينية. أما في بقية المناطق. فقد كانت القوات البريطانية تقف جنباً إلى جنب مع قوات الثورة العربية في كافة المناطق المحررة. إضافة إلى أن القوات البريطانية كات ترابط وبشكل مستقل في كل من فلسطين والعراق من قبل، كما أن القوات الفرنسية قد نزلت في تلك الفترة في الساحل السوري الشمالي، في وقت كان فيه العديد من حكام الجزيرة العربية قد ابرموا عهود ومواثيق مع حكومة الهند.

هذا على الصعيد العام. أما في دمشق فعندما دخلت القوات العربية والبريطانية ضواحي دمشق كان بين زعماء دمشق حزبان.

الأول ويقوده الأميران عبدالقادر ومحمد سعيد الجزائري.

والثاني يتمثل بأنصار الأمير فيصل ويقوده كل من رضا الركابي وشكري الأيوبي.

وكان الأخوان الجزائريان قد قاما منذ ٢٩ سبتمبر (أيلول) بتنظيم فرقة

ميليشيا من المغاربة المستوطنين في دمشق للمحافظة على الأمن وتنظيم الإدارة حين تأكد جلاء الجيش التركي عن دمشق وضواحيها، واجتمع في دار البلدية في المرجة عدد من الوجهاء شكلوا مجلس شورى واختاروا الأمير سعيداً رئيساً للحكومة. وقد رفع العلم العربي الذي جاء به الأمير عبد القادر من مكة مكان العلم العثماني، وكان قائد الجيش التركي جمال باشا لا يزال بمقر قيادته في فندق فيكتوريا.

وأرسل الأمير سعيد برقيات إلى المدن السورية المختلفة يعلن فيها انهزام الجيش العثماني وقيام حكومة عربية في دمشق تحت راية الحسين يطمئن بها الناس ويهدد من يخل بالأمن.

ويذكر محمد سعيد الجزائري في مذكراته أنه كان على اتفاق مع فيصل عند اجتماعهما في وهيد غربي معان في أغسطس (آب) ١٩١٨ على أن لا ينتظر قدومه ويعلن الاستقلال خشية أن تسبقه جيوش الاحتلال، وأنه لما وصل الشريف ناصر إلى السراي كتب تفويضاً بإدارة الحكم إلى الأمير سعيد ريثما يصل فيصل.

علماً بأن الأميران هما أحفاد الأمير عبد القادر الجزائري الذي نفته فرنسا إلى دمشق كما راينا سابقاً. وقد بلغ عدد الجزائريين في تلك الفترة في دمشق حوالي خمسة عشر ألفاً. وكانت هناك شبهة بأمر الأسرة عموماً عند نشوب الحرب بأن لها ارتباط بفرنسا، حيث لاقى بعض أفرادها النفي والإعدام. أما الأخوان المذكوران فكانا قد استخدما كوسطاء للصلح مع شريف مكة، وانحاز عبد القادر إلى فيصل. ثم اتهم الاميران مرة اخرى بالميلول إلى تركيا. وأظن هنا أن كافة هذه الإتهامات كانت من صنع لورانس الذي يروي عن

الاحداث الـتي وقعت عند دخول القوات العربية إلى دمشق بكتابه اعمدة الحكمة السبعة أنه حين دخل دمشق أول أكتوبر (تشرين أول) أبلغه الأمير سعيد في دار البلدية أنه قد ألف هو وأخوه حكومة وطنية نادت بالحسين ملكاً على العرب على مسمع ومرأى من الأتراك والألمان المنسحبين.

وأبلغه شكري الأيوبي أن الأخوين قد عاضدا الترك إلى آخر لحظة فلما فقدا الأمل فرضا نفسيهما بقوة السلاح على لجنة فيصل المجتمعة اجتماعاً سريا وتوليا مراقبتها بمعاضدة رجالهما المسلحين.

وعمد لورانس ـ كما يذكر ـ إلى تصفية الأمر مع الجزائريين في اجتماع عاصف أعلن فيه حل حكومة دمشق (بصفته مندوب فيصل) وإعلان حكومة عسكرية تستمد سلطتها من الحسين ناب فيها شكري الأيوبي عن رضا الركابي (الحاكم العسكري المقصود) مدة يوم واحد.

ولم يبق أمام الجزائريين الا الانسحاب، ولم يعرف تماماً سبب قرار لورانس التخلص منهما: قد يكون خشية من ميولهما الفرنسية أو أن سلطتهما في دمشق ستنافس سلطة فيصل أو قد يكون لسبب شخصي وهذا هو المحتمل حيث يؤكد سعيد الجزائري أنه كانت هناك خطة مدبرة لوضع الحكومة تحت نفوذ وسيطرة الإنجليز. وأن وجود الجزائريين سيقف عقبة في سبيل مطامع البريطانيين. لكن ما حدث بعد ذلك كان أمراً يستحق الذكر.

فقد حدثت ثورة فجائية في دمشق واندفعت قوات درزية وبدوية إلى المدينة وارتكبت أعمال نهب كبيرة وظلت الفوضى مستمرة حتى ظهيرة أكتوبر (تشرين أول). ويعزو لورانس الثورة إلى تحريض الأخوين الجزائريين للدروز دفاعاً عن الدين متهمين رجال الحكم بأنهم صنائع بريطانية.

وقامت القوات العربية النظامية بمهمة قمع الفتنة وملاحقة العصاة وقد كلفت هذه الثورة فيما بعد الأمير عبد القادر حياته وسعيداً حريته اذ أنه بعد مغادرة لورانس دمشق قتل عبد القادر في ظروف غامضة؛ يذكر مراسل التيمس أن عبد القادر ذهب إلى فيصل طالباً منه الخروج للقائه ومعه سلاحه فأطلق عليه الحراس الرصاص.. ولكن بعد أن استسلم أخوه للشرطة... وكان فيصل يخشى نفوذهما. بينما يذكر أنيس صايغ في كتابه (الهاشميون والثورة العربية ص ١٣٢) أن الذي خطط للقتل هو لورانس وأجل التنفيذ بعد رحيله حيث أشرف على جريمة الاغتيال ضابط بريطاني كان مع الثورة العربية هو كركر برايد. والمهم أن دمشق قد عادت إلى حياتها العادية ففتحت المتاجر ونشطت حركة المرور، ويذكر مراسل التايمز أن أول أعمال الإدارة العربية كان إعادة نظام الإضاءة الكهربائية في مساء ٢ أكتوبر (تشرين أول) كدليل لعودة السلام، ثم تسيير الحافلات الكهربائية بعد توقفها منذ عام ١٩١٧.

وانسحبت القوات البريطانية إلى جنوب المدينة لسهولة وصول التموينات إليها من ميناء حيفا تاركة مهام الإدارة والأمن في المدينة إلى العرب واتخذت إجراءات صحية مناسبة لمكافحة الأمراض التي انتشرت في الجيش البريطاني وصفوف الأسرى واستدعي الأطباء السوريون للمساهمة.

ويعزو لورانس إلى نفسه مهمة حكم دمشق ثلاثة أيام تولى فيها مسؤولية حفظ الأمن وتنظيم الأعمال المدنية وإقامة حكومة عربية ثابتة «بحيث إنه لما غادر دمشق بعد ثلاثة أيام كان للسوريين حكومة استمرت مدة سنتين دون مشورة خارجية في أرض محتلة خربتها الحرب».. ولكن ضخامة هذه الأعمال لا يمكن أن نعزوها إلى مجهود فرد واحد.

لقاء فيصل واللنبي في دمشق

في ٣ أكتوبر (تشرين أول) وصــل اللنـبي القـائد العـام إلى دمشـق وثبـت الإجراءات التي اتخذت سابقاً حول الإدارة العسكرية المؤقتـة للمنطقـة الداخليـة تحت حكم الركابي وبإمرة فيصـل القـائد العـام للقـوات العربيـة. وكـان قـدوم فيصل إلى دمشق قد تأخر بسبب بعده عنها وقت احتلالها في معسكره بـالأزرق، وجاء إليها بقطار من درعا، وكلف هيوبرت يونغ (أحد ضباط الجيش البريطـاني المرافق للثورة العربية) باستقبال فيصل باسم اللنبي.

ووسط مظاهر الفرح والبهجة وصل إلى فندق فيكتوريا ليجتمع بـالجنرال اللنبي لأول مرة وكانت مهمة لورانس أن يقدم كلاهمـا للآخـر ويتـولى عمليـة الترجمة بينهما.

وبعد المجاملات الأولية تداول الاثنان الموقف العســكري، وكـان قـد بقـي أمام القوات الحليفة إنهاء احتلال سوريا الوسطى والشــمالية وذكـر فيصـل أنـه بإمكان القوات العربية أن تواصل الزحف شمالا بمساعدة القوات الإنجليزية.

ثم شرح اللنبي الإجراءات المقترحة لإدارة البلاد إذ طالما كانت العمليات الحربية مستمرة فإن القائد العام يتولى المسؤولية الكاملـة حتـى يتـم عقـد السـلم وتظل سوريا خلال تلـك الفـترة جـزءاً مـن أراضـي العـدو المحتلـة. وتقـام إدارة عسكرية عربية في المنطقة التي تقع شرقي نهر الأردن العقبة، حتى دمشق ويعمل الحكام العسكريون والموظفون المدنيون مـن العـرب تحـت إدارة... فيصـل قـائد

القوات العربية، وهو نفسه مسئول أمام الجنرال اللنبي القائد العام عن طريق الجنرال جلبرت كلايتون الضابط السياسي الرئيسي في القاهرة (مقر القيادة العامة) يساعده كورنواليس ضابط الارتباط البريطاني في دمشق ويعين إلى جانبه ضابط ارتباط فرنسي للمشورة والإرشاد.

أما المنطقة التي تقع غربي نهر الأردن (فلسطين) فتوضع تحت الإدارة العسكرية الإنجليزية المباشرة كما يعهد إلى الفرنسيين بإدارة الشريط الساحلي تحت قيادة اللنبي.

وبقيت منطقتا العراق والحجاز خارج هذه الإجراءات الأولى تحت حكم بريطاني عسكري والثانية تحت سلطة الحسين.

ولما احتج فيصل على هذه الإجراءات أصر اللنبي على ضرورة قبولها إلى أن تتم التسوية النهائية.

وكانت الخطوط الرئيسية للتنظيم قد وضعت قبل الهدنة وباتفاق مع فرنسا في لندن في ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩١٨ لحماية المصالح الفرنسية في المنطقة التي خولتها لها اتفاقية سايكس بيكو، وذلك بتعيين مستشار سياسي في الشئون السياسية والإدارية في المنطقة الزرقاء يقوم بمهمة الوسيط بين القيادة العليا والحكومات العربية المزمع إنشاؤها، كما يحق له أن يعين مستشارين سياسيين في المنطقة الداخلية، وعلى القائد العام أن يبلغ المستشار السياسي خلاصة القرارات والتدابير ذات الطابع العسكري.

ولكن اللنبي لم يشر إلى هذا الاتفاق بل أكد على عدم الاعتراف بأي

ادعاء فرنسي في الشرق وأن وجود القوات الفرنسية ليس مبنيّاً على ترتيبات سابقة بل لتدابير عسكرية، وهذا ما أمل به فيصل وغيره من المسؤولين بإمكان إزاحة الفرنسيين في المستقبل.

وثبتت هذه الإجراءات فيما بعد بتقرير رفعه اللنبي إلى وزارة الحربية في ٢٣ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٨ حول تنظيم الإدارة العسكرية في أراضي العدو المحتلة في سوريا وذلك بتقسيمها إلى ثلاث مناطق إدارية تحت إشرافه تتبع الخطوط الكبرى لنظام الإدارة العثماني.

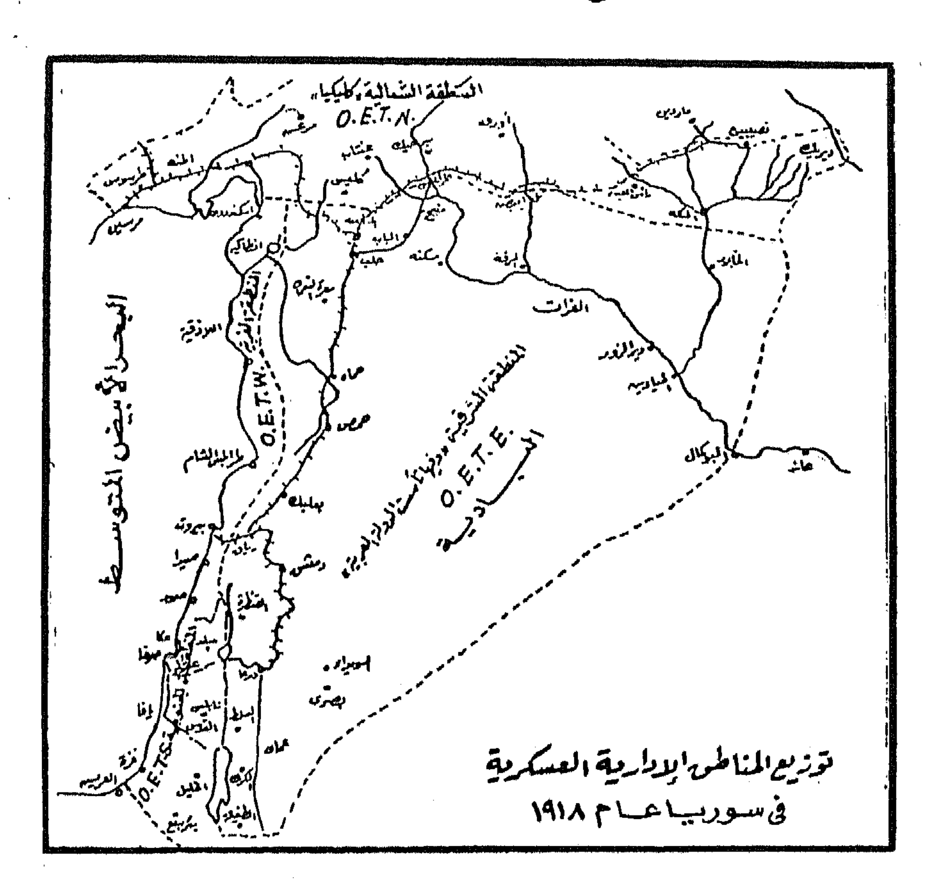
١ ـ المنطقة الجنوبية : وتشمل متصرفية القدس المستقلة ولواء عكا ونابلس وأقضيتها وهي تحت الإدارة البريطانية.

٢ ـ المنطقة الشمالية : وتشمل جبل لبنان وكل المنطقة الساحلية من عكا حتى إسكندرون وهي تحت الإدارة الفرنسية.

٣ ـ المنطقة الشرقية : وقد وضعت تحت الإدارة العربية وكانت تشمل في بدء التقسيم ولاية دمشق (بما فيها ألوية حماه، حوران، كرك) مع القسم الجنوبي من ولاية حلب. ثم عدل التقسيم في أواخر سنة ١٩١٩ حيث تحولت حمص وجبل الدروز إلى لواء (متصرفية أو سنجق التركية) كما أعيد لواء دير الزور إلى الحكومة العربية بعد حدوث خلاف مع السلطات البريطانية في العراق.

وكانت الألوية مرتبطة بالولاية أو بمديرية الداخلية مباشرة.

وكانت هذه التقسيمات بالفعل تتوافق مع بنود اتفاقية سايكس بيكو فمنطقة الإدارة العربية (التي لا تعود بالحقيقة إلى وحدة إدارية من النظام العثماني) تنطبق على المنطقتين أ،ب ولكن جعلتا منطقة واحدة ألحقت بها الأقضية الأربعة من البقاع وكانت تابعة للمنطقة الزرقاء.



توزيع المناطق الإدارية العسكرية في سوريا عام ١٩١٨

وفي رأي الحكومة البريطانية أن هذا التقسيم قد أرضى المطالب الفرنسية بالوقت نفسه قد حقق التزاماتها للعرب، وستؤكد ذلك في مباحثات مؤتمر السلم.

وكان وضع الجيش والحكومة في المنطقة الشرقية حسب التنظيم الجديد من أغرب الأوضاع؛ فالجيش من الوجهة القانونية لا يزال جزءاً من جيوش الحلفاء، وفيصل بصفته قائداً لقوة حليفة يعتبر مسئولاً في المسائل العسكرية أمام اللنبي، والحكومة عسكرية تدير البلاد وفقاً للقواعد المقررة في حقوق الدول لإدارة بلاد العدو المحتلة ترجع في شئونها العليا السياسية والمالية وغيرها إلى مقر القيادة العامة.

ويبدو هذا التناقض في مرجع تعيين الركابي بين قائد القوات الحليفة الذي عينه حاكماً عسكرياً وبين فيصل الذي أعلن باسم والده في بيانه إلى الشعب السوري يوم ٥ أكتوبر (تشرين أول) قيام «حكومة دستورية عربية مستقلة باسم الحسين شاملة جميع البلاد السورية» وعهد إلى الركابي بالقيادة العامة للحكومة.

ولكن الإدارة العربية في هذا المنطقة كانت تتجاهل بالفعل تبعيتها إلى القائد العام وتهدف إلى إرساء قواعد حكومة قومية في منطقة عربية حدودها سوريا كلها، برغم كل مخططات ساسة أوربا أو مناقشاتهم، وسعى فيصل ومستشاروه بذلك إلى إحداث أمر واقع اعتبروه شيئاً طبيعيّاً ومعقولا.

وعارض الفرنسيون منذ البدء إقامة هذه الدولة الجديدة دون مساعدة خارجية في منطقة كان من المفروض أن تكون تحت النفوذ الفرنسي. واحتجوا بأن اللنبي لم يتبع في دمشق خطته بالحفاظ على الوضع القائم إلى أن تتم التسوية النهائية، بل اعترف ضمناً بالحكومة العربية برفع العلم العربي في دمشق وغيرها من المدن.

هذا وكانت ألوان العربي المذكور تتألف من :

١ ـ اللون الأحمر، ويرمز للثورة العربية .

٢ ـ اللون الأخضر، ويرمز للفاطميين .

٣ ـ اللون الأبيض، ويرمز للأمويين .

٤ ـ اللون الأسود، ويرمز للعباسيين .

وكان رجال الثورة العربية قد اقترحوا هذه الألوان على الشريف حسين ووافق عليها.

وبينما احترم البريطانيون المشاعر العربية للاستقلال ـ على الأقل علناً ـ في منطقة الإدارة الشرقية، ظل اللنبي يعتبر فيصلا قائداً تابعاً يصدر له التعليمات والأوامر، بل عمد إلى قمع كل محاولة عربية للإشراف على المنطقة الزرقاء (الساحلية).

إعلان الحكومات العربية في المناطق الساحلية :

كان اللنبي يقصد بذلك الإدارات والحكومات المؤقتة التي استلمت مسئوليات الحكم من القوات التركية المنسحبة في المدن المختلفة قبل وصول القوات العربية والحليفة. ورفعت الأعلام العربية واعتبرت نفسها جزءاً من الحكومة العربية الواحدة، وشكلت هيئات مسؤولة مؤقتة لتأمين راحة السكان ومنع الفوضى إلى حين وصول القوات العربية.

في حماة تشكلت هيئة إدارية مؤقتة برياسة بدر الدين الكيلانى وعضوية بعض أعيان حماه، وفي حلب رفع العلم العربي قبل أن يغادرها مصطفى كمال

قائد القوة التركية إلى خارج حلب وشكل إبراهيم هنانو في شمال سوريا حكومة وجيشاً في كفر تخاريم (منطقة حلب) ووضع نفسه تحت تصرف الشريف ناصر الذي فوض له تحرير أنطاكية وتشكيل إدارة محلية في منطقتها جعل مركزها (الريحانية)، وفي منطقة اللاذقية أعلنت حكومة تمتد من حدود طرطوس إلى حدود أنطاكية وتأسس مجلس وطني عهد برياسته إلى رشيد طليع.

وأخذت الحكومة العربية التي أعلنت في بيروت شهرة أوسع، فقد تلقى عمر الداعوق رئيس البلدية برقية من الأمير سعيد الجزائري في دمشق يعلمه فيها بتأسيس إدارة عربية مماثلة في بيروت. واستلم الداعوق مع ثلاثة من أعيان بيروت وثيقة الانسحاب من الوالي التركي واتفقوا على تأليف الحكومة ووضعوا بياناً طبع في جريدة لسان الحال عند الفجر.

ورفع العلم العربي فوق دار الحكومة بعد أن وردت من دمشق برقية بأشكال العلم الجديد. وشغلت الحكومة بضبط الأمن ووضع الأنظمة والقوانين التي تتناسب والوضع الجديد.

وقد روى نوري السعيد. أن بعض أعيان بيروت بعثوا إلى القيادة العربية العامة في دمشق يطلبون إرسال ممثل للشريف حسين لدعم الحكومة التي قامت فيها، فأرسل شكري الأيوبي مع قوة من ١٠٠ جندي، وصلت بيروت في ٤ أكتوبر (تشرين أول) بعد سير شاق على الخيول نظراً لتحطم الخط الحديدي بين المدينتين.

وقام الأيوبي بعد ذلك بزيارة بعبدا مركز متصرفية جبل لبنان حيث رفع العلم الجديد في احتفال رسمي في ٧ أكتوبر (تشرين أول)، ودعى مجلس إدارة

لبنان الذي عطل منذ عام ١٩١٥ إلى الاجتماع ثانية برياسة حبيب السعيد وحلف يمين الولاءلحكومة دمشق.

واحتج الفرنسيون لدى اللنبي لاستيلاء العرب على منطقة كانت قد خصصتها اتفاقية سايكس بيكو كجزء من المنطقة الفرنسية، وكانت السفن الفرنسية التي وصلت إلى ميناء بيروت قادمة من بورسعيد في ٦ أكتوبر (تشرين أول) تحمل القوات الفرنسية وتراقب الموقف حتى قدوم القوات البريطانية البرية من ميناء حيفا على طول الساحل في ٨ أكتوبر (تشرين أول) حيث تمت عملية إنزال القوات الفرنسية إلى البر.

وطلب إلى فيصل سحب ممثله في بيروت وحاول الاحتجاج لدى اللنبي "لأن سحب الحاكم العسكري من بيروت .. والذي ذهب بناء على طلب الشعب هو أمر لا يؤثر في كرامته الشخصية فحسب بل في القضية التي يحميها.." ولكن في حالة الإصرار على سحب الحاكم العسكري العربي طلب أن يستمر وجود العلم العربي مع أعلام الحلفاء وأن توضع الحكومة العربية والقوات العربية تحت تصرف الحاكم الذي سيعينه الجنرال اللنبي.

وفشلت جهود فيصل وانسحب شكري الأيوبي وأزيحت الأعلام العربية من قبل القوات البريطانية نفسها وتنازلت حكومة الداعوق عن السلطة إلى قائد القوات الفرنسية الذي عين حاكماً عسكرياً على بيروت.

وكذلك أُبعد ممثلو الحكومة العربية في المناطق الساحلية الأخرى التي أعلنت السيادة العربية واستبدلوا بحكام فرنسيين. فاستدعى هنانو إلى حلب وانسحبت

قواته من أنطاكية وحارم وسلمت للفرنسيين، وفي اللاذقية نزلت القوات الفرنسية وأزيحت الأعلام العربية والتحق أعضاء حكومتها بحكومة دمشق.

تأكيدات ووعود أخرى إلى العرب :

وقد أثارت هذه الإجراءات احتجاجات فيصل المتوالية حتى لقد «هدد بالتخلي عن قيادة الجيش العربي لو سُمح للفرنسيين باحتلال الموانيء... لأن ذلك يعني أن العرب سيعيشون في بيت ليس له أبواب» وأوضح له اللنبي «أنه هو المسؤول عن الإدارة بصفته القائد العام.. وأن الحكام الفرنسيين الذين عينهم لا يجب أن ينظر لهم كفرنسيين بل كحلفاء»؛ وقبل فيصل ذلك بشكل مؤقت بعد أن أكد له اللنبي «أن العصبة تهدف إعطاء الأمم الصغيرة حق تقرير مصيرها.. وأن الحلفاء ملزمون بحكم واجب الشرف الوصول إلى تسوية تطابق رغبات الشعوب التي يعنيها الأمر».

وقد وجدت الحكومتان الفرنسية والبريطانية أن من المناسب إصدار تصريح رسمي يدمج كل وعود الحلفاء إلى العرب ويعيد الثقة للمتشككين في سياسة الحلفاء.

فصدر في ٧ نوفمبر (تشرين ثان) بلاغ رسمي من قبل وزارة الخارجية البريطانية إلى السير ريجنالد وينجت المفوض السامي في مصر ومنه إلى القيادة العامة ليوزع على الصحف في جميع المناطق التي تحتلها القوات الحليفة.

ويظهر أن التصريح قد صيغ في الأصل بالفرنسية والنص الذي ظهر بالإنجليزية ليس إلا ترجمة حتى الذي نشر كجواب على سؤال طرح في مجلس العموم بتاريخ ٢٥ يوليو (تموز) سنة ١٩٢١.

وكان التصريح عملاً فنيًّا رائعاً قد صيغ بعبارات غامضة مستغلاً مبادىء ويلسون لما كان لها من تأثير على الشعور القومي الذي سيطر على الشرق فهو يشير إلى «... أن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنجلترا في الشرق إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالا تحت نظام الترك تحريراً تاماً.. وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حرًّا.. وأجمعت فرنسا وإنجلترا على أن تؤيدا ذلك بأن تشجعا وتعينا على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سوريا والعراق ـ المنطقتين اللتين أتم الحلفاء تحريرها، وفي الأراضي التي ما زالوا يجاهدون في سبيل تحريرها...».

واعتبر البعض التصريح مستنداً رسمياً واعترافاً بنيل البلاد العربية المنفصلة عن تركيا استقلالها «إذ أنه يمنح حق تقرير المصير إلى الشعوب المحررة في البلاد المنسلخة عن الدولة العثمانية؛ ورآه فيصل من المستندات التاريخية العظيمة لتشكيل وتنظيم حكومة عادلة قومية تحفظ حقوق جميع أهل البلاد».

وبرغم كل الدعاية التي أثيرت حوله لكونه آخر تصريح لسياسة الحكومتين فهو لم يبلغ التصريحات السابقة. واعترف وزير المستعمرات البريطانية أمام مجلس العموم فيما بعد أن التصريح لا يحتوي أي شيء يخالف الوعود الدولية السابقة.

وشعرت بعض الفئات في سوريا وعلى رأسها جماعة العربية الفتاة بأن التصريح يشتمل على المعونة والمساعدة من إنجلترا وفرنسا للحكومة العربية لا الاعتراف باستقلالها التام، فقررت أن تعلن تمسكها بالاستقلال والوحدة وفقاً للأسس التي قامت عليها الثورة العربية.

بداية التنظيم الداخلي :

كان أمام العرب مهام كبيرة لإعادة تنظيم كامل للإدارة بسبب ما تركه انسحاب الترك من فوضى ونتيجة لمآسي الحرب: فالبلد كانت شبه مقفرة وجهاز الإدارة مضطرب والأمن غير مستقر. وبادرت السلطات العربية إلى تنظيم الأعمال الحكومية الرسمية في دمشق والمناطق الأخرى على أنقاض الإدارة العثمانية ووفق قوانينها، خوفاً من أن تشل المصالح العامة.

وكان الرأس التنفيذي للإدارة هو الحاكم العسكري العام يساعده مديرون عامون يتولون الإشراف على عدة مديريات للداخلية والمالية والعدلية والحربية والصحة والتعليم والأشغال العامة والزراعة والقبائل. كما أحدث مجلس شورى في دمشق خول له دراسة وإعداد لوائح القوانين والأنظمة والقرارات وأصبح مرجعاً لكافة الدوائر الرسمية على شاكلة مجلس شورى الدولة في الآستانة. وقد أعيد افتتاح المحاكم واستأنفت المجالس الإدارية والبلدية أعمالها، وبدأت جباية الضرائب، ونظراً لحاجة الدولة إلى الموارد تقرر مصادرة الأملاك العثمانية، كما بذلت جهود للسهر على الأمن وإنقاذ من تضرر بالحرب وتعمير القرى وإصلاح الطرق وتوزيع الأغذية.

وأكمل التنظيم الإداري بإنشاء ديوان الشورى الحربي برياسة ياسين الهاشمي عهد له بتنظيم الجيش بعد حل جيش الثورة وعودة الضباط السوريين بعد الهدنة.

وقد ضم إلى خدمة الدولة كافة الموظفين العرب الذين تدربوا في الإدارة العثمانية ووجدوا في سورية أو تمكنوا من الوصول إليها، أو استدعوا من الخارج لتسلم وظائف الدولة التي شغرت بسبب نزوح الموظفين الترك.

وحرص الجميع على أن يكون في مختلف المصالح أصحاب الخبرة والتجربة، وأن يكون على رأس الدوائر أكفاء من خريجي المعاهد العالية. واضطر فيصل نظراً لحاجته إلى كفاءات جديدة وبسبب نقص الجهاز الإداري إلى أن يقرب إليه تلك العناصر التي أظهرت كفاية ودراية في أثناء خدماتها في ظل الترك، وأن يبعد عنه رجال الثورة الذين ضحوا خوفاً من أن يثبت عجزهم عن تحمل المسؤولية، ولم يرض رجال الثورة المقربون بهذا الإجراء الذي سلبهم أكثر سلطتهم.

وقد حاولت الحكومة أن تستفيد من خبرة بعض المستشارين البريطانيين والفرنسيين أو بعض السوريين الذين تدربوا على الإدارة في مصر والسودان ويمكن أن توصف الإدارة العربية بأنها استمرار للإدارة العثمانية ولكنها تدار باللغة العربية وتستوحي من الشعور العربي القومي فقد ظلت القوانين والتنظيمات العثمانية هي المعمول بها في بدء عهد الاستقلال مع تعديل جزئي كان يظهر تدريجياً حسب مقتضى الحال، واستمرت بذلك الدوائر الحكومية المختلفة على العمل الذي جرى بسرعة دل على أهلية السوريين للحكم، وكانت الأعمال تغطيها حسن النية برغم قلة الإمكانيات.

وبرغم الجهود الصادقة التي بذلت لتنظيم الإدارة ظلت الأوضاع الداخلية غير مستقرة خلال السنة الأولى تقريباً بعد الهدنة لعوامل عديدة منها: ازدواج السلطة في المنطقة، فالسلطات العسكرية البريطانية التي هي المرجع الأعلى في البلاد كانت تعرقل تشكيلات الدولة وتحول دون تنظيم الأمور وإصلاحها بحرية؛ كما كانت تشرف أحياناً على الصحافة وعلى البريد وعقد الاجتماعات العامة والسفر، فكان محظوراً السفر إلى سوريا إلا لمن يوثق بمشايعته للحلفاء في سياستهم.

وواجه الحكم العربي كذلك مصاعب مالية بسبب مآسي الحرب من جهة (رغم أن سورية الداخلية كانت أقل تضرراً من الساحل) وعدم وصولها إلى البحر الذي حرمها من دخلها من العائدات وجعلها أكثر اعتماداً على مساعدة الأجنبي.

ولكن أهم عامل في عدم الاستقرار الداخلي هو التأخير في تقرير مصير سورية المعروض أمام مؤتمر السلم، فكانت المسائل السياسية تشغل الاهتمام الكلي للمسئولين السوريين برغم الحاجة الماسة إلى الإصلاح الإداري، وكثيراً ما كانت تؤجل بعض قضايا الإدارة الداخلية الملحة أمام تعقد المشاكل السياسية.

هموم العالم العربي عموماً

قبل التحضير لمؤتمر الصلح في العام ١٩١٩، كانت هناك ثلاثة مؤثرات كبرى تقف عقبة كأداء أمام تحقيق آمال الأمة العربية.

احدها مصلحة بريطانية الإستعمارية في العراق وفلسطين.

وثانيها المصلحة الإستعمارية لفرنسا في سورية.

وثالثها هو المصلحة الصهيونية القومية في فلسطين.

وقد ابتدأ الخلاف حول كيفية التصرف بتلك الأقطار العربية الشمالية. في وقت بَقيت فيه الجزيرة العربية خارج نطاق ذلك النزاع لأن مناعتها أمام الاستعمار الاجنبي لم تكن محطّ تساؤل جدّي، وان كانت بريطانية العظمى تهتم بأن تحتفظ بمحمياتها ومجالات نفوذها وايطالية تحاول الحصول على قاعدة لها في الشاطىء الشرقي من البحر الاحمر. لذلك دارت الخصومة في باريس حول مصير تلك «اللقمة» التي تحوي المستطيل العربي الممتد بين البحر المتوسط وفارس ويضم سورية وفلسطين والعراق، وفيها جميعاً لكل من بريطانية وفرنسة مآرب استعمارية.

وفي سنة ١٩١٩ كانت تلك البلاد جميعاً تعدّ «مناطق العدو المحتلة» فهي خاضعة مؤقتاً لقانون عسكري ريثما يتمّ تنظيمها نهائياً عند عقد الصلح. وعينت في جميع تلك المناطق إدارات تستمد سلطتها المباشرة من القائد الاعلى

الانجليزي إلا انه كانت هناك فروق بارزة في شكل تلك الادارات ومبناها وهيئة الموظفين القائمين عليها إذا نحن قارنّا بين الحال في العراق والحال في سورية وفلسطين.

أما في العراق فقد اعتبرت البلاد كلها وحدة واحدة ذات حكومة واحدة على رأسها مندوب بريطاني من المدنيين وغالبية كبار الموظفين من حوله بريطانيون وغالبية صغارهم هنود. واما في سورية وفلسطين فقد قسمت البلاد في ثلاث مناطق لكل واحدة منها ادارة تفترق افتراقاً كليّاً عن الإدارة الاخرى، وتعرف الأولى باسم إدارة منطقة العدو المحتلة ـ القسم الجنوبي (للاختصار المحتلة الجنوبية) وتضم فلسطين فيما يقارب حدودها الحالية، وادارتها بريطانية، وتعرف الثانية باسم ادارة منطقة العدو المحتلة ـ القسم الشرقي (المحتلة الشرقية) وتضم داخل سورية من العقبة إلى حلب، وإدارتها عربية. والثالثة هي ادارة منطقة العدو المحتلة ـ القسم الغربي (المحتلة الغربية) وتضم لبنان والساحل السوري من صور إلى حدود كيليكية، وإدارتها فرنسية.

اما الجزيرة العربية فقد تركت على حالها. ففي الحجاز كان الملك حسين هو السيد الاسمي لما كان سابقاً يعد ولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية ثم اصبح دولة عربية مستقلة. ولم يكن يهدد مركزه الذي لا يكفل بقاءه سوى اعتراف دول الحلفاء به إلا اخطار الخلاف بينه وبين ابن سعود سلطان نجد، وعاصمته الرياض، وهو سيد وسط الجزيرة العربية غير المنازع من حدود الحجاز في الغرب إلى خليج العرب في الشرق. وتقع إلى الشمال من بلاده منطقة شمر الممتدة حتى حدود العراق وكان ما يزال يحكمها ابن الرشيد الذي ضعفت قوته ومكانته كثيراً بسبب اندحار الأتراك. وفي الجنوب الادريسي

والامام يحيي وأولهما يحكم مقاطعة عسير والثاني يبسط سلطاته على اليمن ما دام الاتراك قد استسلموا إلى القيادة البريطانية في عدن. ولم يتأثر عمليّاً مركز كل من شيوخ الكويت ومسقط وحضرموت الا ان علاقتهم بتركية انتهت نهائياً، وعلى الجملة كان المركز الذي احتله كل حاكم في الجزيرة العربية تثبيتاً وتأكيداً للمركز الذي كان له او احتفظ به في الحرب.

وهذه الفروق هامة في مغزاها لأن فيها دلالة على الدوافع الخفية التي كانت لدى الحلفاء. فيما ان هناك اعتبارات عملية وأخرى سياسية تحول دون امكانات التغلغل الخارجي في داخل الجزيرة العربية تركت الجزيرة في اكثر الاحوال وشأنها. اما في الاقطار العربية الشمالية التي تتجه نحوها شهوة الاستيلاء في نفس بريطانية وفرنسة فقد أقيمت فيها التنظيمات الادارية التي وصفناها قبل قليل، ويبدوا ان هذه التنظيمات كانت تنبيء عما سيتم في التسوية النهائية التي كان يديرها الحلفاء سراً وإن سميت في نفاق سمج تدابير مؤقتة، حيث قيل أنها لن تقيد الوضع النهائي الذي سيبت فيه في مؤتمر الصلح.

ومع أن الحلفاء زعموا أن تلك الإجراءات كانت مؤقتة، إلا أنها أثارت قلقاً أدى إلى اصدار تصريح انكليزي فرنسي يهدىء من أعصاب العرب في عام ١٩١٨. وعندما احتج فيصل على تقسيم سورية أكد له الجنرال اللنبي بأن مستقبل سورية سوف يتحدد حسب رغبة سكانها.

وإزاء تلك التصريحات قبل فيصل أن يقنع اتباعه بأن يكفوا عن الثورة ضد ذلك التقسيم المؤقت بانتظار ما سيسفر عنه مؤتمر الصلح.

السفر لمؤتمر الصلح

بعد حوالي اسبوعين من صدور التصريح البريطاني الفرنسي بدأ فيصل رحلته الأولى إلى لندن ليشرح هناك قضية وحدة العرب واستقلالهم. حيث كان والده الشريف حسين قد فوضه بالسفر إلى هناك بدلاً عنه.

وفي السادس والعشرين من تشرين الثاني وصل فيصل إلى مرسيليا على ظهر البارجة الملكية. وقابله هناك ضابطان فرنسيان لمح في تصرفهما نحوه حقيقة الموقف الفرنسي تجاهه. وقد أخبراه بأن الحكومة الفرنسية ترحب به في فرنسا زائراً، ولكنها لا تستطيع أن تعده ذا صفة تمثيلية أو رسمية. ثم دعوه وبكل لطف لكي يزور ميادين القتال في الجبهة الغربية. فتقبل دعوتهما بلطف مماثل، ثم وصل بعد ذلك إلى لندن في العاشر من كانون الأول وهناك استقبل بترحيب ودّي متملق، ولم تلبث المفاجآت المنغصة ان بددته، فقد علم ان ما أفشاه الروس من اتفاقيات سرية تمت بين الحلفاء لم يكن خرافة ابتدعها الخيال البلشفي الماكر، وان اتفاقية سايكس ـ بيكو كانت حقيقة مجسدة، وقد جلس من حولها في تلك الآونة كل من كليمنصو ولويد جورج يديران بينهما احدى مناحراتهما الحادة التي يمزجان فيها الحلاوة والمرارة. وعلم ان الحكومة الفرنسية قد أبدت اعتراضاً شديداً على تعيينه رئيساً لادارة «المحتلة الشرقية» وانها تعترض في ذات الوقت على ان يكون ممثلاً للحجاز في مؤتمر الصلح. ووجد نفسه غرضاً لهجمات مسدّدة في موضوع فلسطين.

في ذلك الوقت كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو احد الموضوعات التي يدور حولها الجدل. فقد كان كليمنصو في لندن وقامت بينه وبين المستر لويد جورج مناقشة حادة حول بقائها نافذة او بطلانها، وأرادها لويد جورج ملغاة لان احد الفرقاء ـ وهو روسية ـ قد أعلن عدم التزامه بها، وأصر كليمنصو على انها لا تزال ملزمة للفريقين الآخرين.

وقد تبين لساسة الدولتين في الفترة التي انقضت بعد إبرام الاتفاقية ان شقة الخلاف بين اهداف بريطانية وفرنسة ومصالحهما في البلاد العربية قد زادت وضوحاً. فقد كان من رأي البريطانيين ان الاتفاقية لم تعد نافذة عمليّاً بل ـ وفوق ذلك ـ فانها اذا طبقت عارضت المصالح البريطانية من ناحيتين هامتين: أولاهما انها جعلت لفرنسة ولاية الموصل وآبار الزيت الغزيرة فيها؛ والثانية انها وضعت فلسطين تحت نوع من الادارة الدولية تحول بين بريطانية وبين ذلك النحو من السيطرة التي كان لويد جورج يحرص على إحرازها، فان لم تُحل دونها فانها ـ على الأقل ـ ستهيء الفرصة للتدخل فيها. وكان رأي فرنسة ان الاتفاقية هي الوثيقة الوحيدة التي تثبت اعتراف بريطانية العظمى ـ في وضوح وتحديد ـ بحصّة فرنسة في الأسلاب العثمانية. وبما ان فرنسة لم تكن تنظر بعين الرضى إلى اليقظة العربية بعامة، وترتاب في رعاية بريطانية للعرب ـ شعرت وزارة الخارجية الفرنسية ان من الأسلم لها إصرارها على نفاذ الاتفاقية كلاً كاملاً، وان لا تكون عرضة لتلك التعديلات التي قد تجد فرنسة من المفيد ان توافق عليها لأنها قد تمكنها من المساومة بغية الحصول على مكاسب اخرى.

ولما وجد لويد جورج ان كليمنصو صلب عنيد غيّر خططه وسأله ان يتنازل عن الموصل وفلسطين ـ على التحديد ـ للبريطانيين، مقابل تعويض يشمل

تعيين حصة كبيرة من زيت الموصل لفرنسة. ووافق كليمنصو على ان ينظر في ذلك العرض إلا انه عاد إلى باريس دون ان يلتزم بأي قبول. وبعد شهرين قبلت الحكومة الفرنسية العرض في مذكرة مؤرخة في ١٥ شباط (فبراير)، ووجدت بريطانية العظمى نفسها كما قال السير هنري مكماهون: «مطلقة التصرّف بدون أن تمسّ مصالح حليفتها فرنسة في فلسطين وولاية الموصل.

ولما ان كان فيصل في لندن أعلّم بالاتجاه العام الذي تسير فيه المحادثات البريطانية الفرنسية وإن لم يطلع اطلاعاً كاملاً على مافيها من مآرب. وتعرض لقسط كبير من ضغط الحكومة البريطانية كي يوافق من حيث المبدأ على ما ترمي اليه من غايات، وكان أشدّ إلحاحهم منصبّاً على موضوع فلسطين، وأوعزوا إلى لورنس ان يستغل تأثيره في فيصل ليحمله على ان يعطي اعترافاً رسميّاً، نيابة عن من يمثلهم من العرب، بالأماني الصهيونية في فلسطين. وكان الصهيونيون من ناحية اخرى نشيطين في بذل جهودهم لكي يضع فيصل توقيعه على اتفاقية رسمية يبرمها بينه وبين الدكتور وايزمن ـ هو نيابة عن ملك الحجاز، ووايزمن نيابة عن المنظمة الصهيونية ــ والهدف من ذلك ان يكون ذلك الاعتراف ملزماً ونهائياً.

ووجد فيصل نفسه في موقف حرج: ومن ناحية اخرى فإن المقترحات التي كان يلح عليه اصدقاؤه في وزارة الخارجية البريطانية بالموافقة عليها كانت خارجة عن حدود مهمته ـ وهي مهمة لا تتعدى بضعة اسطر من التعليمات المقتضية التي أصدرها اليه والده ـ وفوق ذلك كانت تلك المقترحات تعارض الشعور العام الملتهب ـ بعض الشيء ـ في الاقطار العربية الشمالية. وحاول ان يحصل على توجيهات محددة من الملك حسين ولكنه لم يستطع ان ينتزع من ذلك

الاب الاوتوقراطي ذي الطويّة السليمة إلا امره الصارم بأن لا يرضى بشيء دون إنجاز العهود التي قطعتها بريطانية في امر استقلال العرب.

ومن ناحية اخرى فان الضغط الذي لحقه في لندن حز في نفسه وتمّ عن ضروب تقصيره فاحس احساساً بعدم كفاية وسائله، فهو يجهل اللغة الانجليزية؛ ولم يألف اساليب الدبلوماسية الاوروبية، وفوق ذلك فأن رفض ابيه أن يمنحه سلطات كافية قد أبرز قصوره وقلة غنائه. ومما زاد في احساسه بضعفه وعزلته معرفته أن الفرنسيين يعادون شخصه والمهمة التي يعمل بها. فقد ضنّوا عليه إلا بمجاملة يسيرة عند مروره بفرنسة، ورأى امارات كثيرة دلّته على ان الريبة امر متبادل بينه وبين الفرنسيين دون مواربة. وسمح لنفسه ان يقتنع بأنه لو حقق رغبات بريطانية إلى اقصى حد ممكن لاصبحت فرصة إلى كبح عداوة الفرنسيين اكثر. ولم يكن له من اصدقاء في أوروبة سوى الانجليز، واكثرهم ممن عمل مع القوات العربية وبرهن على اخلاصه للقضية المشتركة، وبطبيعة الحال توجه إليهم بطلب النصيحة واعتمد لورنس من بينهم ـ على وجه الخصوص ـ.

ولو خُلّي فيصل إلى نفسه لاختار أن يرجىء البت في شأن اتفاقية سايكس ـ بيكو وفي المشكلات المحددة التي خلقها له وجود تلك الاتفاقية ـ وهو الناطق باسم العرب ـ إلى أن يحين انعقاد مؤتمر الصلح في الواقع. ولكن كانت هناك مسألة فلسطين، ووزارة الخارجية تلحّ عليه فيها ليعطي عنها جواباً فورياً، مدفوعةً إلى ذلك بعاملين: الضغط الصهيوني، ورغبتها هي نفسها في ان تواجه مؤتمر الصلح «بعمل ناجز». فكانت تريده ان يلتزم باتفاقية مع الصهيونيين قبل ان يصدر مؤتمر الصلح مقرراته. ورأى فيصل عدم اللياقة في تلك «المناورات»، واخذ يقسم طرفه موازناً بين الأخطار المترتبة على قبول الاتفاقية المقترحة (أو اية

اتفاقية) قبل الرجوع إلى والده، وبين الاخطار الناجمة عن تنفير الحكومة البريطانية وإثارتها ضد نفسه.

ولم يشعر انه في موقف قوي يمكنه من الجهر برفض حاسم، واستعمل اصدقاؤه الذين استشارهم نفس الحجج التي كانت توردها وزارة الخارجية، بينما كان لورانس يبدي تحمساً فائقاً لإقناعه بأن لا ضرر في ابرام الاتفاقية المقترحة مع الصهيونيين على شرط ان يكون هناك اعتراف كامل بمطالب العرب الاستقلالية.

ولم تكن آراء فيصل حول مستقبل فلسطين تختلف عن آراء والده وكانت أيضاً مماثلة لتلك الآراء التي كانت تحملها عندئذ غالبية العرب العاملين في الميدان السياسي. والرأي العربي المعتمد في هذه المسألة هو في اساسه ما عبّر عنه الملك حسين للحكومة البريطانية بواسطة القائد هوجارث في مقابلة تمت بينهما بجدة، في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩١٨، وتتلخص وجهة النظر العربية في ان فلسطين منطقة عربية تشكل جزءاً من سورية وبما انها كذلك فيجب ان تظل ضمن منطقة الاستقلال العربي. اما قداستها لدى ثلاثة اديان عالمية ووجود المعابد المقدسة فيها فذلك أمر قد منحها صيغة خاصة يحب العرب أن يروها مؤمَّنة معاً، على اساس تتفق عليه الاديان المعنية. اما الاستيطان اليهودي فإنه يقابل بالترحيب على اسس إنسانية، شريطة أن يخضع للحدود التي يفرضها احترام مصالح السكان اصحاب البلاد وحقوقهم الاقتصادية والسياسية. هذه بايجاز هي النظرة التي تؤمن بها الدوائر العربية.

وتطورت هذه النظرة في ذهن فيصل تدريجياً إلى اعتقاد إيجابي بامكان

التعاون بين العرب واليهود في فلسطين، وكان قد علم بتأكيدات هوجارث للملك حسين ـ في حينها ـ، كما كان قد تأثر بالرسائل السرية التي تسلمها من والده وهو في معسكره بالعقبة في ربيع عام ١٩١٨. وعند اواخر ذلك العام التقى بالدكتور وايزمن واستمع اليه بطلب من الحكومة البريطانية وقد تمت المقابلة في الأسبوع الأول من حزيران (يونية) في معسكر فيصل وكان حينئذ مضروباً على تلة تقع على بعد بضعة أميال إلى الشمال من العقبة؛ وفي خلال تلك المقابلة اكد له وايزمن ان الصهيونيين لا ينتوون ان يعملوا على انشاء حكومة يهودية في فلسطين، وان كل ما يرغبون فيه هو ان يساعدوا في تطوير البلاد، قدر استطاعتهم، دون أي اذى يصيب المصالح العربية المشروعة. وكان من أثر جميع هذه التأكيدات مجتمعة ان رسخ الاعتقاد في نفسه بأن ليس في الأماني الصهيونية ولا في السياسة التي تنتهجها الحكومة البريطانية لتحقيق تلك الأماني ما قد يتعارض وحرية العرب السياسية والاقتصادية في فلسطين.

وفي ذلك الوضع الذهني حين كان فيصل نهباً مقسماً بين رفضه أن يلزم والده بشيء دون أن يستشيره، ورغبته في أن يداري وزارة الخارجية سلك الطريق الوحيد الذي احس أنه ما يزال مفتوحاً امامه في زحمة الشؤون. فوافق على ان يوقع الاتفاقية وجعل موافقته مشروطة بانجاز بريطانية العظمى لعهودها التي قطعتها في أمر استقلال العرب.

وكتب الشرط بخط يده على نص الاتفاقية التي وقعها، ووضعه في صيغة شاملة قاطعة حتى يبقي الموضوع الرئيسي سليماً مصوناً. وبما ان الشرط الذي ذيّل به على الاتفاقية لم ينجز فان الاتفاقية لم تكسب طابع الابرام الشرعي ولا قيمة لها الا في انها شهادة على المدى الذي كان فيصل مستعداً ان يقطعه في مسألة التعاون بين العرب واليهود، ما دام ذلك لا يتضارب واستقلال العرب.

وحوالي منتصف كانون الثاني (يناير) سافر فيصل إلى باريس فوجد ان الحكومة الفرنسية مصممة على ان لا تعترف به ممثلاً في مؤتمر الصلح، مدعية ان الدول لم تعترف رسمياً بالحجاز واحداً من الدول المتحالفة في الحرب، وتدخلت وزارة الخارجية البريطانية في الأمر فتراجعت الحكومة الفرنسية عن موقفها، ومنح وفد الحجاز مقعدين في المؤتمر بدلاً من واحد. الا ان عداء الحكومة الفرنسية لم يفتر حتى ان فيصلاً واجه في خلال الثلاثة الاشهر التالية ـ أي إلى ان ابحر إلى سورية في نهاية نيسان (ابريل) ـ مقاومة عنيدة من فرنسة للقضية التي اتى ليدافع عنها في باريس.

وتم اول عرض لقضية العرب في مبنى وزارة الخارجية الفرنسية (كي دورسي) في السادس من شباط (فبراير) عندما دعي وفد الحجاز ليشهد اجتماعاً رسمياً للمؤتمر. وكان فيصل قبل ذلك ببضعة ايام قد قدّم مذكرة لمؤتمر الصلح حدّد فيها بايجاز حق العرب في الاستقلال، وهي مؤرخة في 29 كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ وفيما يلي نصها:

«جئت ممثلاً لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الترك تلبية منه لرغبة بريطانية وفرنسة لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسية من خط الاسكندرونة ـ ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوباً، معترفاً باستقلالها وسيادتها بضمان من عصبة الامم. ويستثنى من هذا المطلب الحجاز وهو دولة ذات سيادة وعدن وهي محمية بريطانية. وبعد التحقق من رغبات السكان في تلك المنطقة يمكننا ان نرتب الأمور فيما بيننا، مثل تثبيت الدول القائمة فعلا في تلك المنطقة، وتعديل الحدود فيما بينها، وفيما بينها وبين الحجاز، وفيما بينها وبين البريطانيين في عدن، وانشاء دول جديدة حسب الحاجة وتعيين حدودها. وستتقدم حكومتي

في الوقت المناسب بمقترحات تفصيلية في هذه النقـاط الصغيرة واني لأستند في مطلبي هذا على المبادىء الـتي صرح بهـا الرئيس ولسـن (وهي مرفقة بهـذه المذكرة) وانـا واثـق مـن ان الـدول الكبرى ستهتم بأجساد الشعوب الناطقة بالعربية وبأرواحها اكثر من اهتمامها بما لها هي نفسها من مصالح مادية».

ولما جاء دور المناقشة بعد الخطاب تقدم فيصل باقـتراح لا يصـدر إلا عـن امرىء مؤمنٍ بعدالة قضيته، وكان ان اقترح اتخاذ خطوات للتحقـق مـن رغبـات الشعوب المعنية حتى يمكـن الوصـول إلى تسـوية عادلـة مستديمة. وقـد اكـد في مذكرته بتاريخ ٢٩ كانون الثاني (يناير) وخطابه معاً مبدأ «موافقة المحكومـين». واتكأ على ولسن المذكـور وعلـى التصريـح البريطـاني الفرنسـي دون تعهـدات مكماهون. ويتضمن اقتراحه ارسال لجنة تحقيق يعينها مؤتمر الصلح لتزور سورية وفلسطين وتستقصي رغبات السكان عن طريق بحث شامل، تستمده بالمواجهة.

ولم يحدث نقاش رسمي حوله الا في العشرين من آذار «مـارس» وفـاز تـأييد ولسن له بالموافقة، في اجتماع سري عقد في ذلـك التـاريخ في مـنزل المسـتر لويـد جورد بشارع نيتو، ونشر وقائعه المستر ر.س. بيكر. فقـد اقـترح ولسـن ان تعين لجنة تحقيق مؤلفة من اعضاء فرنسـيين وبريطـانيين وايطـاليين وامريكيـين متسـاوين عدداً وتبعث إلى سورية، وإلى المناطق المجاورة أن دعـت الحاجـة لذلـك، لتستطلع الحقائق وتكتب بها تقريراً إلى مؤتمر الصلـح. وأمضـي الاقـتراح في تلـك الجلسـة، وتعهد ولسن بكتابة صورة من الارشادات التي تسير على هديها اللجنة المقترحة.

وعقد في الخامس والعشرين من آذار (مارس) اجتماع آخر لمجلـس الاربعـة فأقر فيه الاقتراح رسمياً، ونالت الارشادات التي كتبها ولسن، لتهتدي بها اللجنـة،

موافقة الاعضاء. وقرر هؤلاء أيضاً أن تعين كل دولة من الدول الاربع المعنيّة عضوين يمثلانها في اللجنة واختار ولسن الدكتور هنري كنج رئيس كلية اوبرلن والمستر تشارلس ر. كرين الذي أهلته لتلك المهمة تجربته الواسعة واستقلاله في النظر. اما الحكومة البريطانية فقد عينت السير هنري مكماهون والقائد د.ج.هوجارث. ولم تبد الحكومة الفرنسية ميلاً للمبادرة الى اختيار ممثليها.

ويحكى انه حين بلغ نبأ هذا القرار سَمّع فيصل شرب الشمبانيا، لأول مرة، عبّاً كأنه يشرب الماء. ثم استقل عربته فجاوز بها مقرَّ الوفدين الامريكي والبريطاني، وأخذ يقذف مبنى فندق الكريّون وفندق الماجستيك والكي دورسي بالحشايا والوسائد، قائلاً انه لا يستطيع ان يعبر عن مشاعره الا بتلك الطريقة ما دام لا يملك القنابل.

وفي الاسبوع الاخير من نيسان (ابريل) أبحر إلى سورية ليستأنف ضبط الاحوال في دمشق ريثما تصل لجنة الحلفاء.

وقد كان كره الحكومة الفرنسية للإقتراح منبعثاً عن معرفتها بأن إجماع الرأي في سورية كلها لم يكن في صالحها. وكانت ايضاً في ريب عميق من حلفائها البريطانيين، وزاد في مخاوفها كثيراً ارتفاع شأن بريطانية في النفوس اثر انتصارات اللنبي. بل ان النفوس المتطرفة في وزارة الخارجية الفرنسية اوغلت في سوء الظن بوزارة الخارجية البريطانية إلى حد ان اعتقدت بأن الاقتراح مؤامرة منها مدبرة للتخلص من حق فرنسة في بسط الحماية ـ او قل الانتداب حسب المصطلح المستحدث حينئذ ـ على سورية.

اما موقف البريطانيين فكان مختلفا عن هذا بعض اختلاف. ذلك انهم

كثيراً ما صرحوا للفرنسيين بأنهم لا أرب لهم في سورية، وكانوا صادقين في ذلك لأن مصالحهم في سورية لم تكن كثيرة بحيث تضطرهم إلى مساومة الفرنسيين عليها وتعويضهم عنها حسبما كانت ترى بعض الدوائر البريطانية وبخاصة اولئك الذين عاينوا الاحوال بأنفسهم في الشرق. ثم ان البريطانيين من ناحية اخرى كانوا يخشون ان يكشف التحقيق المواجه مقاومة مصممة لرغبة الحكومة البريطانية في فرض الانتداب على العراق وفلسطين، فلم تذهب وزارة الخارجية مذهب المعارضة الصريحة للإقتراح بل وقفت منه ـ على الاقل ـ موقف الفتور.

ويمكننا ان ندرك مدى التباعد بين الدولتين في هذا الشأن إذا نحن فحصنا وقائع المؤتمر السري الذي عقد في العشرين من آذار (مارس) فقد حدّد المستر لويد جورج، في احدى مراحل المناقشة، الموقف البريطاني بالعبارات التالية المقيدة في الوقائع:

«قال المستر لويد جورج أن المسيو بيشون قد افتتح باب الكلام كأن مسألة الانتداب على سورية امر موقوف على بريطانية العظمى وفرنسة وحدهما. ومثل هذه المسألة في الواقع لا وجود لها بالنسبة لبريطانية العظمى. وهو يجب ان يقول فوراً أننا «يعني البريطانيين» قد اظهرنا ان لا أرب لنا في سنة ١٩١٢ وكذلك نحن اليوم ولا أرب لنا ـ عام ١٩١٩ ـ ولو سألنا المؤتمر: هل تحبون أخذ سورية لأجبناه بالنفي... لقد عزمت الحكومة البريطانية عزماً قاطعاً على أن لا يكون لها شأن بسورية، اما مسألة مدى اختصاص كلٍ من بريطانية العظمى وفرنسة فقد وضّح في المقابلة التي أجراها مع المسيو كليمنصو بلندن وفيها قال أنه يريد الموصل والمناطق المجاورة لها وفلسطين...

«وقال المسيو كليمنصو انه وافق على التحقيق من حيث المبدأ ولكنه يرى من الضروري أن يعطى بعض الضمانات.

فيجب أن لا يقصر التحقيق على سورية ذلك لأن الانتداب سيشمل فلسطين والعراق وأرمينية وغيرها من اجزاء الامبراطورية العثمانية مثلما سيشمل سورية.

«وقال المستر لويد جورج: انه لا يعترض على اجراء تحقيق في فلسطين والعراق، وهما المنطقتان اللتان تهتم بهما الامبراطورية البريطانية في المقام الاول. وكذلك لا يمانع ايضاً في إجراء تحقيق في أرمينية وإن لم يكن للبريطانيين بها اهتمام وثيق».

وبعد ان قطعت المناقشة شوطاً كشف المستر لويد جورج بعض مخاوفه حين قال: أنه «يظن انه اذا دلّت القرائن القوية في التحقيق على ان الامبراطورية البريطانية ستحرم من العراق - مثلاً - فانها تحتفظ لنفسها بحق النظر في اختيار انتداب لها في موضع آخر من تركية»

وليس من الواضح اي لقمة من الامبراطورية العثمانية كان يومىء اليها عندما قال هذا القول ولكن سورية لم تكن مطمح انظاره على أية حال.

وكان التحقيق المقترح يثير ايضاً مخاوف لدى الصهيونيين وانصارهم لئلا تبرز للعيان استحالة انجاز آمالهم دون اللجوء إلى القوة في فلسطين.

وكان السير مارك سايكس قد عاد في اوائل شباط (فبراير) إلى باريس من جولة استغرقت ما يزيد على شهرين في فلسطين وسورية وجلب معه انباء

مثيرة للقلق. فان ما رآه في تلك الرحلة فتح عينيه على حقـائق كـانت قـد فاتتـه من قبل، وقد تأثر بخاصة حين استكشف تلك الثغرة بين ما فهمه من الصهيونيـة من قبل وبـين مـا رآه في الصهيونيـة في دور التكويـن بفلسـطين ومـن آثارهـا في أذهان العرب:

«وبعد ان كان اثناء الحرب مبشراً بالصهيونية عـاد إلى بـاريس ومشـاعره قد اهتزت بتلك المرارة الحادة التي أثارتها في البلاد المقدسة. لقـد بلغـت الامـور مرحلة لم يكن ليدركها خياله عن مدى ما ستصير اليه الصهيونية، واثارت رحلته الاخـيرة إلى فلسـطين شـكوكاً كثـيرة لم تهدئهـا زيارتـه لرومـا، وقـد اعـترف للكاردينال جاسكيه بتغير آرائه في الصهيونية، وبأنه عازم على ان يوضح الوضع الخطر الذي كان ينمو بسرعة، وان يوجهه ويعمل على تلافيه ان أمكنه ذلك».

ولقيت آراء سايكس في اتفاقية سايكس ـ بيكـو تحـولاً ممـاثلاً: فقـد اقتنـع بعدم ملاءمتها للظروف الواقعية وبعدم الجدوى من تنفيذها.

ومع انه كان يحس بالإنهاك من متاعب رحلتـه، اسـرع عـائداً إلى بـاريس مصمماً على أن يبذل كل ما في طاقتـه ليصحـح الأمـاني الخاطئـة ويكبـح جمـاح المطامح التي أصبحت تتبدى له جنونية. ولكنه في خلال بضعـة ايـام مـن عودتـه مرض وتوفي، وربما لم يكن من المغالاة ان نقول: ان موته ـ في ذلك المأزم ـ يكـاد يكون نكبة لليهود والعرب والبريطانيين على السواء فضلاً عـن الفرنسيين. ولا نحب ان نغرق فنزعم ان فرداً من الناس مهما يكن صادق النوايـا موهوبـاً قـوي الشكيمة يستطيع ان ينقل إلى نفوس صانعي السلم في فرساي ما يعمر نفسه مـن شـعور بالعدالـة، ومـع ذلـك فـلا ريـب في أن سـايكس، لـو كتبـت لـه الحيـاة،

لاستطاع ان يحشو اذهان السياسيين، وهو المعروف باستظهاره للحقائق وقدرته على اسشفاف النتائج، بضروب من القلق كثيراً ما تكون في الميادين السياسية تباشير الحكمة والسداد.

وفي خلال تلك الايام القليلة النشيطة التي قضاها سايكس قبل أن يلم به مرض الموت قابل لويد جورج وبلفور وكثيرين من اصدقائه الفرنسيين والصهيونيين، وبدأ يدعوهم للعودة إلى التعقل، وذلك هو الشيء الذي كان قد شدّ له حيازيمه. ولا ندري ما الآثار التي احدثتها تلك النذر يومئذ، ولكنا ندري انه عندما انبعث اقتراح فيصل بإرسال لجنة تحقيق وبدأت مناقشة ذلك المقترح بجدّ، بعد بضعة اسابيع مرت على وفاة سايكس، كان الشعور السائد في الدوائر السياسية البريطانية والفرنسية والصهيونية هو شعور من القلق المتزايد، حتى أن بلفور كتب مذكرة إلى رئيسه يحثه فيها على أن يستثني فلسطين من مجال التحقيق، بينما ذهب كليمنصو يلح على أن فرنسة لا تستطيع ان توافق على اجراء التحقيق إلا اذا شمل العراق وفلسطين كما سيشمل سورية.

ولما عاد فيصل إلى دمشق في اوائل ايار (مايو) وجد ان التبرم بالحال والقلق مما يضمره المستقبل لا تزال موجتهما في ارتفاع. وتعرض لقسط كبير من إلحاف الجمعيات السياسية والزعماء السياسيين يستحثه على أن يصدر بياناً للناس وأن يتحدث لهم بدقة عن طبيعة الأوضاع فيما يتعلق بإنجاز الأماني القومية، فاختار موقفاً حذراً ولم يبح بخيبة آماله ومخاوفه إلا لنفر يسير من أعوانه الأدنين، بينما كان في احاديثه العلنية يؤكد الآمال المرتقبة التي ترتبط بقدوم لجنة التحقيق الدولية.

وعلى رغم ذلك تسرّب إلى الناس الإحساس بالفزع وبدأت الدعوة إلى

شعب منظم ضد ما عدّ ـ في صراحة ـ تكتما من فيصل، لا تفسير له، فهو إذن مظنّة ريب. ثم تقدم جماعة من الزعماء المسؤولين يقترحون تشكيل مجلس وطني، وكان مدبرو هذا الاقتراح اعضاء حزب حديث التكوين تسمى باسم «حزب الاستقلال العربي» ولم يكن سوى جمعية الفتاة السابقة في لبوس جديد. ومنح فيصل تلك الحركة تأييده وحاول أن يوجهها في طريق دستورية منظمة، فأجريت انتخابات ـ اقتضت الضرورة الإسراع فيها ولم تقصر على القسم السوري الواقع تحت الادارة العربية (اي المحتلة الشرقية) وإنما شملت القسم الغربي (المحتلة الغربية) والمحتلة الجنوبية؛ واجتمع المجلس الذي سمّي منذ عهدئذ باسم «المؤتمر السوري العام» في دمشق في الثاني من شهر تموز (يونية).

وكان المؤتمر يتألف ـ اسمياً ـ من اعداد متساوية من المندوبين تمثل كل جزء من اجزاء سورية، ولكن بعض الممثلين الذين انتخبوا في «المحتلة الغربية» منعتهم السلطات الفرنسية من السفر إلى دمشق؛ فكان الذين حضروا جلسة الافتتاح تسعة وستين مندوباً من مجموع خمسة وثمانين يمثلون سورية وفلسطين، وبينهم عدد من المندوبين المسيحين يفوق في نسبة التمثيل عدد السكان المسيحيين في البلاد. وتمخضت مداولات المؤتمر عن مجموعة من القرارات التي تحدد الأهداف القومية فيما يتصل بسورية وفلسطين والعراق واقرّت باجماع لا مثيل له.

وتكمن أهميتها في انها تحوي تعبيراً جازماً عن موقف العرب من قضايا الساعة يومئذ.

ومع أن اعضاء المؤتمر انتخبوا على عجل، ولم يراعَ النهج المألوف في الاجراءات الانتخابية تماماً في كل المواطن، فمما لا ريب فيه ـ حسبما اكدت الأحداث التالية بقوة ـ أن المؤتمر كان مجلساً تمثيلياً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة،

وأن مداولاته عسكت ــ بالفعل ـ مخاوف الغالبية من السكان وآمالهم، وأن المقررات التي أمضيت فيه تُعَدُّ ـ باطمئنـان ــ معبّرةً عن الآراء والعواطف الـتي كانت تسود الأكثرية.

وقد جاءت المقررات في عشر مـواد وتضمنت مطالب يمكن ايجازها في ما يلي :

١ ـ الاعتراف باستقلال سورية بما في ذلك فلسطين دولة ذات سيادة على رأسها الأمير فيصل ملكاً، والاعتراف باستقلال العراق.

٢ ـ الغاء اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سـورية أو إنشاء دولة يهودية في فلسطين.

٣ ـ رفض الوصاية السياسية التي تتضمنها النظم الانتدابية المقترحة وقبول المعونة الاجنبية لفترة محدودة على شرط أن لا تتعارض مع الاستقلال الوطني والوحدة القومية. وتفضل المعونة التي تقدمها امريكة، فإن لم تتيسر فالمعونة البريطانية.

٤ ـ رفض المعونة الفرنسية في أي شكل جاءت.

وقد امضيت القرارات وسط مظاهر مؤثرة من الحماسة الوطنية.

ولم تسمع اصوات معارضة إلا من جماعة من النواب اعترضوا على ادراج المادة التي اقرت قبول المعونة الأجنبية. أما المواد الاخرى فقد امضيت باجماع كامل. وترددت اصداء الرغبات التي عبر عنها المؤتمر في ارجاء البلاد اذ ما كادت القرارات تزف إلى الجماهير حتى انطلقت المظاهرات في كل الأنحاء

السورية التي ليس للفرنسيين فيها سلطات، وتجمعت الوفود في العاصمة لتحيي فيصلاً وتهتف للمؤتمر.

ولم يتحقق أبداً اقتراح إيفاد لجنة للتحقيق تمثل الدول الاربع، فقد قرّ القرار في الخامس والعشرين من آذار (مارس) على ايفادها.

ثم تعرض هذا القرار في الاسابيع التالية لحملة من التشويه والتآمر نجحت في تحطيم المشروع الاصلي، وكانت وزارة الخارجية الفرنسية تقود تلك الحملة. أما الحكومة البريطانية التي ازداد فتورها مذ ايقنت أن التحقيق سيمتد إلى العراق وفلسطين فقد وجدت في عداء الفرنسيين والصهيونيين للمشروع ذريعة صالحة للتراجع عن تأييده. ولما لم تكن لإيطالية مصلحة مباشرة فيه فقد وقفت موقف من لا يكترث بشأنه.

وظل ولسن وحده ثابتاً على رأيه فيه. ثم أن بعض اعضاء وفد الولايات المتحدة كانوا يعارضون التحقيق لا بدافع من أي مصلحة قومية بل لاعتقادهم أن في باريس من المواد والشواهد المتيسرة (او التي يمكن جعلها متيسرة) ما يكفي لاثبات الحقائق، وأن وصول مثل تلك اللجنة إلى سورية قد يزيد في الهياج ويستثير آمالاً أكبر من أن يستطاع تحقيقها. إلا أن ولسن بقي مصراً على تنفيذ استطلاع مباشر «على المكان»، ولو أدّى ذلك إلى إرسال الوفد الأمريكي وحده.

وصدرت التعليمات إلى المندوبين اللذين اختارهما ليشكلا لهما هيئة من المعاونين ويعدا العدة للسفر. وكان الاسم الرسمي الذي اطلق عليهما هو: «الهيئة الامريكية من اللجنة الدولية لشئون الانتدابات في تركية ولكن الناس عرفوهما باسم «لجنة كنج ـ كرين».

وقد وصلت اللجنة إلى يافا في العاشر من حزيران (يونية) وقضت ستة أسابيع في زيارة فلسطين وسورية، وقامت بتحقيق واسع في تلك المدة بمقدار ما أمكنها، وقابلت عدداً كبيراً من الوفود في ما يقارب أربعين مدينة وقضاء ريفياً، وتلقت ما يزيد على ١٨٠٠ عريضة، وجعلت لقاءها ميسوراً لكل ذي رأي دون تقييد. وبعد زيارة قصيرة إلى كيليكية ذهبت إلى القسطنطينية حيث كتبت التقرير وعادت إلى باريس في الاسبوع الاخير من شهر آب (اغسطس). وفي الثامن والعشرين من ذلك الشهر سلمت نسخة من تقريرها لسكرتارية وفد الولايات المتحدة، وبعد فترة وجيزة أبحر الدكتور كنج عائداً إلى نيويورك حيث دبّر رفع التقرير إلى الرئيس ولسن بأسرع الوسائل.

لقد اصبح تقرير لجنة كنج ـ كرين اليوم في متناول من يشاء، ولكنه في البداية اعتبر وثيقة سرّية لدى كل من يهمه امره حتى لدى الرئيس نفسه. ولا ندري ماذا كان الرئيس يستطيع أن يتخذه تجاه ذلك التقرير سوى إبلاغ نصه إلى الحكومات المتحالفة المعنية، إذ أن الدكتور كنج لما وصل نيويورك وسعى حتى يسلم التقرير للرئيس ولسن في واشنطن حوالي منتصف ايلول (سبتمبر) كان ولسن قد سافر في رحلته الخطابية التي انتهت بمرضه الخطير. ومن المشكوك فيه أنه قرأ أبداً النص كله، غير أنه كان عارفاً بسياقه العام من الخلاصة التي كان قد أبرق له بها المندوبان من قبل. ولما فوتح عام ١٩٢٢ ليأذن باذاعة محتوياته، أذن بنشره فظهر نص التقرير كاملاً في صحيفة واحدة ـ على الاقل ـ من الصحف الامريكية.

إن تقرير لجنة كنج ـ كرين وثيقة ذات اهمية فائقة. لانه المصدر الوحيد الذي يحتكم إليه المؤرخ إذا تطلب تحليلاً نزيهاً موضوعياً لحال المشاعر السائدة

في الدوائر السياسية العربية في الفترة التي تلت الحرب مباشرة. وكان البحث الذي قامت به اللجنة الامريكية هو المحاولة الوحيدة التي بُذلت نيابةً عن مؤتمر الصلح للتعرف إلى الحقائق المتعلقة بأماني العرب عن طريق التثبت الواقعي المواجه. وفي هذا وحده تستحق استطلاعات اللجنة اهتماماً خاصاً. ولكن مما زاد في قيمة التحقيق زيادة عظيمة إجراؤه على يد هيئة ليست لديها مطامح قومية تودّ الترويج لها، وقد باشر أعضاؤها مهمتهم بأذهان متفتحة، وأدار دفة العمل فيها رجلان تميزا باستقلال في الحكم واجتمعت فيهما خلتا البصر النافذ ورجاحة العقل على نحو فذّ. وبهذا يشهد التقرير كله لهما شهادة ضافية. وربما كان ابرز خصائصه براعة اللمح فيما التقطاه من معلومات، والنزاهة التي لا يخطئها النظر فيما أثبتاه من توصيات.

وقد عبّرت اللجنة في تقريرها عن ايثارها نظام الانتداب على سورية (ومن ضمنها فلسطين) والعراق، على شرط أن يكون الانتداب لمدة محدودة، وأن يهدف على التعيين إلى ايصال البلاد الخاضعة له إلى مرحلة الاستقلال، بالسرعة التي تسمح بها الظروف. وأوصت ان يعتبر العراق قطراً واحداً وان تظل لسورية (ومن ضمنها فلسطين) وحدتها كذلك على أن يمنح لبنان الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية، وأن يكون للعراق انتداب واحد، ولسورية ـ فلسطين انتداب واحد، وان يكون الحكم في كل منهما ملكياً دستورياً، فيصبح فيصل ملكاً في سورية وينتخب سلطان عربي آخر عن طريق الاستفتاء ليحكم العراق.

اما في مسألة اختيار الدولة المنتدبة فقد وجدت اللجنة أن جماع الرأي في سورية يرفض الحماية التي تسمى باسم «انتداب»، وانه يميل بقوة إلى «المعونة»

على شرط أن تجيء من الولايات المتحدة، فإن لم تتيسر فلتكن من بريطانية العظمى، ولكن ليس من فرنسة بأية حال. وبعد أن حلل المندوبان ما جمعاه من معلومات تحليلاً منطقياً أوصيا أن تفاتح الولايات المتحدة لتكون دولة منتدبة على سورية كلها، وتكون بريطانية دولة منتدبة على العراق، وأضافا قولهما: اذا لم تستطع الولايات المتحدة أن تأخذ على عاتقها أمر الانتداب على سورية فليكن من نصيب بريطانية. وقد وجدا أنهما لا يتسطيعان التوصية بانتداب فرنسي لأن محاولة إقامة انتداب فرنسي قد تؤدي إلى حرب بين العرب والفرنسيين، وتضطر بريطانية إلى مركب وعر حين تلتزم ولا بد بالوقوف إلى جانب حلفائها العرب.

وخصّصت اللجنة مساحة كبيرة في تقريرها لتحليل المشكلة الصهيونية؛ فذكر المندوبان انهما بدءا دراستها وقد تشبعت نفساهما بالتحيز اليها ابتداءً.

غير ان حقائق الموقف التي وجداها في فلسطين قد جعلتهما يوصيان بتحديد المطامع الصهيونية. وذلك أن الشهادات التي استمعا اليها من الممثلين اليهود قد اقنعتهما بأن الصهيونيين يتطلعون إلى انتزاع الملكية انتزاعاً عملياً تامّاً من أيدي غير اليهود من السكان في فلسطين بأنواع مختلفة من ضروب الاحتياز، وهما يريان أن مثل هذا العمل يعد انتهاكاً بالغاً لحقوق السكان والمبادىء التي نادى بها الحلفاء ونادى بها الرئيس ولسن، حتى ولو تمّ في حدود القانون. وأجمع الضباط البريطانيون الذين استشارهم المندوبان ـ على أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تحقيقه إلا بقوة السلاح، ومن ثم فانهما يجدان نفسيهما ملزمين أن يوصيا بأن يختصر البرنامج الصهيوني، وأن تحدد الهجرة اليهودية، وأن تطرح فكرة جعل فلسطين دولة يهودية.

وكان من المتوقع أن يلقى مثل هذا التقرير الصريح القوي امتعاضاً بالغاً لدى صانعي السلام في فرساي، وكذلك كان. فقد أودعوه في زاوية أحد الادراج وأغفلوا أمره، ولم يعمل بما فيه من توصيات حتى في واشنطن نفسها. وقد مضى عليه قبل أن ينشر على الناس ثلاث سنوات خلقت بريطانية وفرنسة في اثنائها «تسوية» من لدنهما وفرضتاها فرضاً، وأهملتا في ذلك العمل بنصائح لجنة كنج - كرين إهمالاً تامّاً تعوزه الحكمة.

ثم دعا المستر جورج في شهر آب (أغسطس) الامير فيصلاً لزيارة أوروبة مرة أخرى، حين اشتد التوتر في العلاقات بين انجلترة وفرنسة حول المسألة العربية إلى درجة الخطورة. وقامت في فرنسة حملة من الاتهامات ضد انجلترة يقودها السياسيون من ابناء المدرسة «الاستعمارية»، فحشدت من حولهم ثلةً من ذوي النفوذ، وانهمكت الصحافة في التشهير الصارخ المرير بما صوّرته للرأي العام دسائس بريطانية شريرة في سورية. وفي تموز ظهر مقال في «نشرة آسية الفرنسية»

بقلم المسيو روبير دو كيه، وهو «محرر» مشهور وحجة في السياسة الاستعمارية الفرنسية، فكان مقاله اتهاماً صارخاً لبريطانية. وقد احدث إثارة لا تتناسب أبداً وقيمته الحقيقية، إذ صيغ في لغة خطابية ملتهبة وزاد في وزنه أنه كشف عن معرفة وإلمام بالشؤون وجمع إلى ذلك حماسة في التعبير. وكان موطن الهجوم فيه على بريطانية انها كانت تحاول التخلي عن الالتزامات التي تفرضها عليها اتفاقية سايكس - بيكو، متذرعة إلى ذلك بمختلف الوسائل الملتوية، ومنها تشجيع العرب على معارضة «حقوق» فرنسة في سورية.

ولم تغضِ بريطانية على هذه الحملة، فتصدت لها الصحافة البريطانية

وكالت لها بصاعها. إلا أن عاملاً آخر كان يؤرق انجلترة وذلك هو ازدياد تكاليف الحاميات البريطانية في سورية وكيليكية، وهاتان المنطقتان ليستا من بين الممتلكات التركية التي تطمع فيها بريطانية، وهي لا تكسب شيئاً من إبقاء حامياتها فيهما إلى أن يعقد الصلح. عندئذ رأى المستر لويد جورج بملكته الفذة في انتهاز الفرص أن الفرصة مواتية للعمل فقرر أن يعمل، وقدم إلى كليمنصو اقتراحاً ذا فائدة مزدوجة لأنه يطيّب خاطر فرنسة وينقص من تكاليف بريطانية.

ولم يكن من سبيل لارضاء فرنسة - فيما يتصل بسورية - إلا سبيل واحد هو اعطاءها «فلذة اللحم» التي تحددت لها في اتفاقية سايكس - بيكو من «جسد» سورية. وقد وضح المسيو دو كيه الأمر بصراحة في مقاله، فقال: إنه يعتبر اتفاقية سايكس - بيكو وثيقة زور وتدليس، لأن شروطها تتعارض والاتفاق الذي تمّ قبلها بين السير هنري مكماهون والشريف حسين، إلا أن «الحقوق» التي اكتسبتها فرنسة لبسط انتدابها على سورية وليدة تقاليد قديمة، وليس ثمّة ما يستطيع الوقوف أمامها، ويرى الفرنسيون أن شرط الانسجام بين فرنسة وانجلترة هو اعتراف بريطانية بتلك الحقوق. ولم يكن الاقتراح الذي قدمه المستر لويد جورج يعني بالضرورة اعترافاً تامّاً بتلك الحقوق، وانما كان «مراضاة» لفرنسة وتخفيفاً لاعباء دافع الضرائب الانجليزي.

فهل يجد الاقتراح قبولاً لدى العرب؟ من أجل ذلك دعي فيصل إلى أوروبة.

وأهم نص في ذلك الاقتراح سحب الحاميات البريطانية من سورية وكيليكية، وإحلال الكتائب الفرنسية محلها في كيليكية (المحتلة الشمالية) وسورية الغربية (المحتلة الغربية) وإحلال القوات محلها في سورية الشرقية (اي

المحتلة الشرقية). ومعنى هذا ان العرب سينفردون بوضع حامياتهم في مدن العقبة وعمان ودمشق وحمص وحماة وحلب وفي المقاطعات حول هذه المدن، وان الفرنسيين سيحتلون كل الساحل السوري غربيّ خط سايكس ــ بيكو (المنطقة الزرقاء على الخريطة)، وسيبدأ الانسحاب في اول تشرين الثاني (نوفمبر). اما فلسطين غربي نهر الاردن (اي المحتلة الجنوبية) فستظل فيها حاميات بريطانية.

وفي الاقتراح ايضاً شرط يحفظ للحكومة البريطانية حق إنشاء سكة حديدية وأنبوب للبترول يصل العراق بالبحر المتوسط عند حيفا «وفقاً لمبادىء اتفاقية سايكس ـ بيكو».

وشرح المستر لويد جورج اقتراحه في اجتماع عقده المجلس الاعلى بباريس في الخامس عشر من ايلول (سبتمبر) فوافق كليمنصو في الحال على المادة التي تقترح إحلال الكتائب الفرنسية محل الانجليزية شريطة ان يفهم لويد جورج أن موافقة كليمنصو لن تؤثر في التسوية النهائية لشئون الانتداب وتقرير الحدود. وكان كليمنصو يعني من تعليق موافقته بهذا الشرط أن الحكومة الفرنسية ترغب في أن تبسط انتدابها على سورية الشرقية ـ أخيراً ــ وأنها أبعد من أن ترضى ببقائها دولة عربية مستقلة عن سيطرة فرنسة.

وصل فيصل إلى لندن في التاسع عشر من ايلول (سبتمبر) فاستقبله رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة، في ذلك اليوم، وأخبراه بما قد حدث في باريس، فاعترض بشدة على اقتراح لويد جورج، ثم قدم لرئيس الوزراء احتجاجاً رسميّاً بعد سلسلة من الاجتماعات غير المثمرة بينهما، وبحضور بعض الوزراء. وكان الاحتجاج في صورة مذكرة، في الحادي عشر من تشرين الاول (اكتوبر) يقرر فيه الاسباب التي تجعل العرب لايقبلون بالاجراءات التي تنص عليها المذكرة البريطانية.

وأبان فيصل في تلك المذكرة انه حيث سحب جيوشه بعد الهدنة بقليل إلى داخل سورية لم يقم بذلك إلا بناءً على تأكيد صريح من اللنبي بأن الحاميات البريطانية ستظل في البلاد حتى تتم التسوية النهائية في مؤتمر الصلح. ولم يحتج فحسب على الاجراءات المقترحة في ذاتها بل احتج ايضاً على تقديمها بصفتها نتيجة طبيعية لاتفاقية سايكس ـ بيكو التي لم يكن العرب طرفاً فيها. واستند على التأكيدات الواردة في «التصريح للسبعة» (١٦ حزيران يونية ١٩١٨) والتصريح الانجليزي الفرنسي (٧تشرين الثاني نوفمبر ١٩١٨) فقرّر انه لا يستطيع قبول الاقتراح البريطاني، والتمس بقوّة عقد مؤتمر من الدول الثلاث (بريطانية العظمى وفرنسة والولايات المتحدة) ليبحث في مستقبل البلاد العربية ويقرر أمر ذلك المستقبل على اساس من التعهدات التي قطعها الحلفاء والمبادىء التي أعلنوها.

وقد كانت المذكرة احتجاجاً معتدلاً مقنعاً، وكانت الحكومة البريطانية تعلم أن القضية التي بسطت في المذكرة لا تقبل جدلاً؛ وكان مما يزيد في حيرة الحكومة اعتقادها الراسخ بأن غرض الفرنسيين في النهاية احتلال سورية الشرقية، وبما انها كانت تعلم ذلك فقد ضغطت على فيصل ليدخل في مفاوضات مباشرة مع كليمنصو، رجاء أن يخلصهم الاتفاق بين العرب والفرنسيين ـ إن قيّض له أن يحدث ـ من التزاماتهم المربكة، ويهدىء أيضاً من شكوك حلفائهم الفرنسيين.

وفعلاً توصّل فيصل إلى اتفاق مع الفرنسيين إذ أنه لما وجد أن اقتراحه بعقد مؤتمر عاجل للدول قد وقع على أذن صمّاء، أذعن لضغط الحكومة الانجليزية وذهب إلى باريس. وفي السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني

(نوفمبر) قابل كليمنصو، وبحثا معاً شروط اتفاق عربي فرنسي مؤقت وأقرّاها. وينص الاتفاق على أن الحكومة العربية في داخل سورية تحترم احتلال فرنسة للبنان وسائر المناطق الساحلية في سورية شمالاً حتى الاسكندرونة، إلا أن الاحتلال لا يمتد إلى منطقة البقاع إذ تظل هذه منطقة محايدة تفصل بين الادارتين العربية والفرنسية.

كذلك ينص على ان الدولة العربية ستتوجه - من بعد - إلى فرنسة من اجل أية معونة قد تحتاجها. وكل تلك تدابير مؤقتة ريثما تتم التسوية النهائية على يد مؤتمر الصلح.

وحين وافق فيصل على هذا الاتفاق كان في الحقيقة يُسلم شيئاً ليس من حقه أن يتصرف فيه، فلا تعليمات والده ولا المشاعر العربية كانت تقر ما صنع، وقد كانت تلك التعليمات والمشاعر تقف بقوة ضد تجزئة سورية وفرض أي نوع من انواع الوصاية الاجنبية. ولم يكن ذلك كله غائباً عن ذهنه غير أنه كان يرى أن التفاهم مع كليمنصو هو أحد طريقين لا ثالث لهما، فإما التفاهم وإما جذ الروابط مع الحلفاء، وكان يعلل نفسه بأن ذلك كله تدبير مؤقت وأنه بما يتوقعه من مساعدة بريطانية والولايات المتحدة لن يعجز عن تعديله حين تبلغ المسألة العربية مرحلة التسوية النهائية.

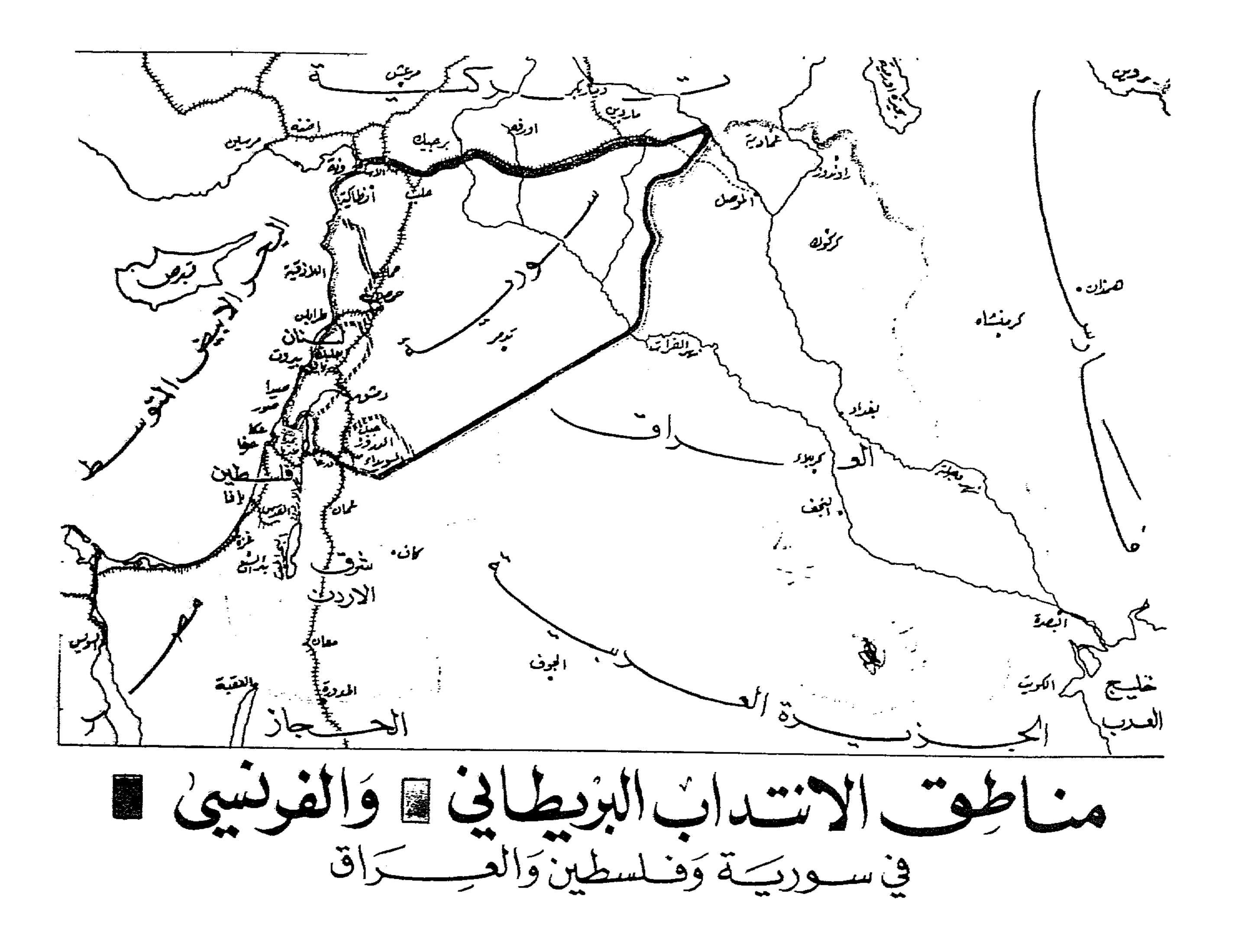
وبقي فيصل في اوروبة لاعتقاده أن مؤتمر الدول أصبح في النهاية وشيك الانعقاد. اما مسؤولياته في سورية فقد حاول أن يصرّفها قدر المستطاع بالمحافظة على الاتصال المستمر مع الامير زيد أخيه الاصغر الذي خلّفه نائباً عنه في دمشق.



الأمير زيد ابن الحسين

بدأت الاستعدادات للانسحاب البريطاني في الاسبوع الاول من تشرين الثاني (نوفمبر)، واعتبرها الناس في سورية ـ كما هو الامر المنتظر ـ تمهيداً لتسليم لبنان والمناطق الساحلية في شماله إلى فرنسة لتحلتها احتلالاً دائماً. ولم يمض وقت طويل حتى عبّر الناس عن استيائهم بأعمال عدائية. ولما وصل نبأ الاتفاق بين فيصل وكليمنصو قابله الناس بالانكسار ثم بالشجب العلني، وعمّهم الشعور بأن فيصلاً باع البلاد للفرنسيين، ووقعت احداث في أمكنة مختلفة، مصادمات صغيرة ادت في التو إلى معارك ذات طابع خطير بين القوات الفرنسية والعربية، وبخاصة في جوار طرابلس وبعلبك وفي الجنوب في مناطق مرجعيون والاردن الأعلى.

وقرر فيصل أن يزور سورية زيارة خاطفة محاولا أن يخفف من التوتر وأن يحصل على تفويض محدد من المؤتمر السوري ليستكمل مفاوضاته في باريس. ووصل إلى بيروت في الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٢٠ ومنها إلى دمشق حيث صادف استقبالا فاتراً ـ بعض الشيء ـ. ولما زار حلب بعد اسبوعين لم تكن أقل فتوراً. ووجد أغلبية الزعماء في فزعٍ جازعٍ من المصير الذي تكشّف عنه تفاهمه مع كليمنصو، وكانت المظاهرات التي تجوب الشوارع منادية بـ «الوحدة» و «الاستقلال» تمثل له الاستنكار الذي عبّر عنه الزعماء، في صورة مادية مجسمة. وبذل كل قوته في الاقناع ليحوز موافقتهم على عودته إلى باريس في صحبة وفد منهم، وكانت مفاوضاته معهم مؤيدة بالمثابرة والصبر وحججه موسومةً بالبراعة، ومع ذلك فكان ردهم التعنيفي الذي تردد مرة إثر مرة هو: بما ان محادثات باريس تهدف إلى تجزئة سورية) في فلسطين ولبنان وسورية الشرقية) وإلى احتلال قوات اجنبية لأجزاء منها فانها لا تصلح أساساً للبحث.



مناطق الانتداب البريطاني والفرنسي
في سورية وفلسطين والعراق



الأمير عبد الله بن الحسين

والاستقلال. وكثيرون هم الذين كانوا يومئذ يرضون، بل يتعطشون، ليروا الاستقلال متحققاً باللجوء إلى المعونة الاجنبية، اما مبدأ الوحدة فما كان فرد واحد مستعداً للمهاودة في شأنه. وسدىً ما ذهبت جهود فيصل وهو يحاول أن يقنع الناس بأن تجزئة سورية حسبما تضمنه الاتفاق بينه وين كليمنصو لم تكن نهائية، وانه حين وافق عليها فإنما أذعن للامر المحتوم. ومضت الاسابيع ومرت الشهور دون أن ينجح في تكوين وفد يصحبه او يحرز تفويضاً لنفسه.

واجتمع المؤتمر السوري العام بدمشق في الثامن من آذار (مارس) وامضى قراراً اعلن فيه استقلال سورية (بما فيها فلسطين ولبنان) دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأسها الملك فيصل، واجتمع الزعماء العراقيون واصدروا قراراً مماثلا عن العراق، واختاروا الامير عبد الله اول ملك لهم. وأضيف إلى القرار بند يحفظ للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية. وجاء في القرار ايضاً ان كيان الحكومة في سورية والعراق سيعتمد على اساس اللامركزية ـ وهي الفكرة التي طالت حولها الخصومة بين الاتراك والعرب.

ولما كانت العراق وفلسطين في يد الاحتلال البريطاني، والمناطق الساحلية في سورية في يد الفرنسيين، لم تكن قرارات دمشق لتؤدي إلى نتيجة عملية مباشرة. إلا انها كانت تعبيراً عن الارادة الشعبية اذ جهرت بمبادىء الحركة القومية العربية وبرغبات السكان المعنيين. وبما انها كانت كذلك فقد اظهرت لواضعي التصريح الانجليزي الفرنسي حقيقة الاماني القومية دامغة ساطعة. ولو كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية يومئذ في وضع ذهني يمكنهما من النظرة النافذة إلى مصالحهما ومن العمل معاً حسب بنود التصريح المشترك لما تجاهلتا ذلك

التجلي السافر للارادة الشعبية. غير انهما بدلا من ذلك اعلنتا انهما لا تعترفان لقرارات دمشق بشيء من الصيغة الشرعية، واتخذتا الخطوات لعقد اجتماع مبكر للمجلس الأعلى، ودعتا فيصلاً ليعود إلى اوروبة. إلا أن استنكارهما لقرارات المؤتمر لم يكن فحسب نقضاً لوعودهما، دالاً على قصر النظر، بل كان غلطة كبرى لانه جعل حصول فيصل على تفويض بمهمته من نواب الأمة امراً أعسر من ذي قبل.

واجتمع المجلس الأعلى في سان ريمو واتخذ قراراته في الخامس والعشرين من نيسان (ابريل)، فقرر ان يوضع كل المستطيل العربي الواقع بين البحر المتوسط والحدود الفارسية تحت حكم الانتداب، وان تقسم سورية في ثلاثة اجزاء منفصلة: فلسطين ولبنان وما تبقى من سورية، وأن يبقى العراق دون قسمة، ووزعت الانتدابات بحيث تلائم مطامح الدولتين، فأما سورية ولبنان فيوضعان تحت انتداب واحد يعهد به إلى فرنسة، ويكون لبريطانية انتداب على العراق وآخر على فلسطين، وأضيفت فقرة تنص على ان الانتداب على فلسطين سيلتزم بتطبيق وعد بلفور، ولم يذكر شيء عن التناقض السافر بين هذه المقررات والرغبات الصريحة لدى الشعوب التي يعنيها الامر.

واعلنت القرارات التي اتخذت في سان ريمو في الخامس من ايار (مايو)، فولّد اعلانها شعوراً جديداً في العالم العربي ـ هو احتقار دول الغرب. ولم يكن ما اثار هذا الشعور هو فحسب إنكار الهدفين العزيزين: الاستقلال والوحدة وانما أثاره على نحو أعمق نكث العهود والمواثيق. والتمييز بين العاملين امر هام لأنه ينبئنا كيف تحول العرب من خيبة الامل إلى اليأس، وفيه يكمن سرُّ الانتفاضات التي حدثت من بعد. وقد كانت مقررات سان ريمو في نظر العرب

شيئاً لا يقل عن الخيانة، وبما أن تلك القرارات انتهكت عهداً موثقاً بالدم كانت الخيانة ادعى للمقت والازدراء.

ولا ريب في ان حكم التاريخ سيؤيد ــ اساساً ــ وجهة نظر العرب، اذ مهما تفترق الآراء في مقررات سان ريمو فإن احداً لن ينكر انها انتهكت حرمة المبادىء العامة التي اعلنها الحلفاء والوعود المحددة التي قطعوها، وبخاصة بريطانية. لقد اصبحت مشتملات العهود التي عقدت سراً معروفة ومنها ومن التأكيدات العلنية يستطيع الدارس ان يتخذ المادة الضرورية للحكم: بقوة تلك الوعود خاض العرب الحرب وأسهموا فيها وقدّموا التضحيات، وتلك الحقيقة وحدها تكفي لتحول الالتزامات الملزمة إلى دين من ديون الشرف. الا ان مؤتمر سان ريمو، في الحقيقة، أنكر الدين ووضع مقررات ناقضت رغبات الشعوب المعنية، في كل النقاط الاساسية.

النشاط السياسي

ازداد النشاط السياسي في ذلك العهد حيث نجح الوطنيون في إعادة إيقاظ الشعور القومي ونشر الفكرة الإستقلالية حتى إلى خارج حدود المنطقة الشرقية في الجنوب والساحل وقد هددت هذه الروح الجديدة السلطات الإنكليزية والفرنسية على حد سواء. وقد ذكر سليم شاهين وهو أحد أصحاب جريدة المقطم في تلك الفترة أنه عندما أقام في دمشق ليوم واحد فقط بعثت فيه روح الحياة العربية والوطنية من جديد.

وصحيح أن الحركة القومية كانت تعاني من عوامل ضعف متعددة منها التحول عن فكرة الوحدة العربية إلى فكرة إيجاد سوريا المستقلة عن الحجاز، وإيجاد دولة عراقية مستقلة عن الحجاز أيضاً. وظل كثير من عامة الشعب في المدن والريف غير مبالين سياسياً، وحتى بين الطبقات الواعية سياسيًّا كانت فكرة الولاء للجماعة أو الطائفة أو المنطقة أقوى من الفكرة القومية، وظل الشعور الموالي للترك قويًّا بين العائلات السنية القديمة الحريصة على الخلافة وبين الموظفين السابقين أو المحافظين الذين لا يثقون بدعاية الشبان.

إلا أنه يبدو أن الفكرة القومية قد انتصرت لفترة ما فوق الفروق الطائفية أو الإقليمية الضيقة، والتفت الأغلبية حول الحركة العربية، فلم نجد أي تنظيم سياسي في هذا العهد يقوم على التعصب الديني أو يرفض انتماء جماعة معينة أو

فئة معينة، أو إقليم معين. واستغل فيصل كل مناسبة للتأكيد على مساواة العرب في الحقوق والالتزامات. فالعرب هم عرب قبل موسى وعيسى ومحمد.

ويظهر تأكيده على المبدأ القومي في خطابه أمام مؤتمر السلم في فبراير (شباط) ١٩١٩ حين قال: «إن هناك فرقاً كبيراً بين حكومة تركية وأخرى عربية تقام في المنطقة»، وفي مذكرته إلى داونج شتريت في سبتمبر (أيلول) ١٩١٩ التي ذكر فيها «رغم أني من أعرق الأسر الإسلامية فقد حملت السلاح ضد الخلافة إلى جانب الحلفاء لتحقيق أمل الوحدة».

وعرف الزعماء السياسيون أن الفروق الدينية يجب إزالتها قبل اتخاذ أي خطوة نحو الوحدة. ولو كان الوضع في سوريا قد ترك لتطور طبيعي لاختفى الانقسام الديني والإقليمي تماماً من على مسرح السياسة السورية.

وبدأ تلاشي نفوذ الأسر الوجيهة على الحياة السياسية ليحل محله نفوذ المثقفين لا فرق بين مواطنهم ومذاهبهم ومراكزهم الاجتماعية، وانتقل كثير من الضباط والمثقفين من رجال الحركة العربية قبل الثورة وأثنائها إلى حكام وكبار موظفين دون أن تكون لهم مصالح او ارتباطات محلية يتمسكون بها. حتى إن جرترود بل في زيارتها لسوريا في أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٩ لم تجد بين الثلاثمائة أو الأربعمائة ضابط عراقي الذين يعملون في خدمة فيصل إلا واحداً أو اثنين ينتميان إلى أسر عراقية ذات نفوذ.

وتأثرت كثير من العائلات ذات النفوذ التي شغلت مركزاً مهمّاً في العهد العثماني من سيطرة المثقفين الشباب من جميع الطبقات على مجرى الحركة السياسية ودوائر الدولة فعمدت ــ دفاعاً عن مصالحها الخاصة أو طمعاً بالوظائف إلى ايجاد ثغرة لإثارة النعرة الإقليمية أو العصبية المحلية.

حتى أنها قد تشكلت جبهة ضعيفة من الرجعية المتبرمة تناوىء بالحكم القائم وتحاول التعاون أحياناً مع فرنسا، إلا أنها لم تستطع في هذا العهد الوقوف أمام منافسة الجيل الجديد وظلت غير فعالة حتى غزو الجيش الفرنسي.

لم تكن الأحزاب السياسية في هذا العهد وليدة ظروف الحرب أو تسوياته إذ أن وراءها تاريخاً وتجربة تصلان إلى مطلع اليقظة العربية الحديثة قبل الحرب العالمية الأولى. وتشكلت أحزاب جديدة إلى جانب الفتاة والعهد الذين قادا النضال ضد الترك قبل الثورة ووضعا ثقلهما إلى جانب الثورة ماديّاً ومعنويّاً، وتولت هذه الأحزاب أعباء النشاط السياسي في هذا العهد وكان بعضها ينادي بفكرة الوحدة العربية بينما قصر البعض الآخر برامجه على سوريا ولم تكن الفروق بين الأحزاب واضحة، فمبادئها متشابهة عدا التأكيد على بعض النقاط دون الأخرى. حتى لقد انتمى كثير من الأفراد إلى أكثر من حزب في آن واحد. وغالباً ما كانت الأحزاب تعمل بانسجام من أجل المصلحة القومية، وكان هذا ضروريًّا خلال الفترة الحرجة التي تمر بها سوريا، إلا أنه حال دون تطوير معارضة قوية أو إيجاد تنظيم حزبي واسع.

وقد شغلت حوادث العهد اهتمام كل الأحزاب السياسية، لذلك احتوت برامجها حلولاً للقضايا السياسية الملحة التي تكسب التأييد العام دون أن تتطرق إلى علاج للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ووضع برامج كاملة من أجل تخطيط المستقبل، واعتقد رجال الأحزاب أنه يمكن حلّ ذلك بعد إنجاز الاستقلال وتأمين حرية العمل في ظل دولة عربية مستقلة.

ولعل من أهم الأحزاب التي تألقت في تلك الفترة وساهمت في الحركة الوطنية :

١ ـ حزب العربية الفتاة :

أعيد تأليف هذه الجمعية على أثر دخول دمشق وتولت العمل باسمها لجنة ادارية هذه أسماء أعضائها :

علي رضا الركابي. ياسين الهاشمي. الدكتور أحمد قدري. نسيب البكري. رفيق التميمي. توفيق الناطور. والخامس هو السكرتير العام والسادس هو أمين الصندوق.

وكانت هذه اللجنة تسيطر على الحكومة سيطرة فعلية وكانت منها بمنزلة جمعية الاتحاد والترقي من الحكومة التركية فما كان يتم شيء الا بأمرها وارادتها.

وتبدلت هذه اللجنة على أثر عودة الأمير من أوربا في شهر مايو سنة ١٩١٩ فتألفت في الدور الجديد على المنوال الآتي:

ياسين الهاشمي والدكتور أحمد قدري ورفيق التميمي وسعيد حيدر وأحمد مريود وعزت دروزه وشكري القوتلي وهذا أمين الصندوق ودروزة السكرتير العام.

واستقالت هذه اللجنة في شهر مارس سنة ١٩٢٠ على أثر حملات شديدة وجهت اليها فخلفتها لجنة جديدة اختارها الأعضاء في اجتماع كبير عقدوه في منزل علي رضا الركابي برئاسة الأمير زيد وهي:

علي رضا الركابي ونسيب البكري وسعيد حيدر وخالد الحكيم والدكتور أسعد الحكيم ومحمد الشريقي (السكرتير) وجميل مردم بك (أمين صندوق).

وكان في صندوق هذه الجمعية يوم أسندت أمانة صندوقها إلى جميل مردم بك ١٦ ألف جنيه أبى شكري القوتلي في أول الأمر أن يسلمها لاعتبارات رآها، على أنه قَبِلَ - بعدتوسط والحاح - أن يسلمها وكانت في عهدة جميل بك يوم دخول الفرنسيين دمشق.

وكذلك كان في عهدة توفيق الناطور ألفا جنيه من أموال الجمعية لم يقدم عنها حسابا للهيئة الادارية التي اجتمعت في القاهرة بعد الجلاء عن دمشق لانه ظل في سورية ولم يبرحها مع اخوانه الذين هجروها حين دخول الفرنسيين فقد عاد إلى بيروت وتقلد على الأثر منصبا قضائيا في حكومة لبنان.

ومن الذين دخلوا جمعية الفتاة في ذلك الدور الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وحسن الحكيم وعمر الأتاسي وخالد الحكيم والأمير عادل ارسلان وأسعد الحكيم ويوسف حيدر ورشيد طليع.

٢ - حزب الاستقلال العربي :

أنشىء هذا الحزب في دمشق سنة ١٩١٩ ليكون درعاً لجمعية الفتاة فتظل سرية ويظل أمرها مجهولاً عن الجمهور فيتولى هو العمل الظاهري ويقوم بالأعمال الاخرى وقد اشترك عدد من أعضائها في تأسيسه.

وهذه أسماء أول لجنة ادارية له: سعيد حيدر وأسعد داغر وعزت دروزه وزكي التميمي وفوزي البكري وعبد القادر العظم وسليم عبد الرحمن وفايز الشهابي.

وقد كثر عدد الذين دخلوا فيه تلك الأيام وكان شعاره العمل لاستقلال بلاد العرب وتحريرها من كل نفوذ أجنبي.

٣ ـ حزب العهد السوري :

حزب العهد من الأحزاب العربية الـتي نشأت في الاستانة خلال العهد التركي وعملت لمصلحة العرب وقد بسطنا تاريخه وأغراضه بسطا وافيا في الجزء الاول.

فلما تم فتح سورية وظهرت نيات الحلفاء وأغراضهم اجتمع مؤسسو هذا الحزب وأعضاؤه القدماء من الضباط العرب الذين اشتركوا في الثورة عراقيين وسوريين وقرروا أن ينقسم العهد إلى حزبين: سوري وعراقي فيعمل كل منهما لخدمة قضية بلده مستقلا عن الآخر.

وتألف حزب العهد السوري في هذا العهد من الضباط السوريين سواء منهم الذين كانوا في الجيش العربي واشتركوا في الثورة والذين ظلوا في الجيش التركي وجاءوا بعد الحرب إلى بلادهم. واشترك عدد من غير العسكريين في أعماله نذكر منهم الأمير فؤاد الشهابي وحسن الحكيم وحسني البرازي وغيرهم وكانت غايته السعي لاستقلال سورية.

وهذه أسماء أعضاء لجنته الادارية: حسني البرازي. محمد اسماعيل. لطفي الرفاعي. عارف التوام. رشيد بقدونس. الامير فؤاد شهابي. حسن الحكيم.

٤ ـ حزب الاتحاد السوري :

نشأ هذا الحزب في مصر رسمياً في شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ أي بعد طرد الترك من الشام وقد ضم نخبة من رجال القضية العربية القدماء، الذين التفوا تدريجاً من حول الحسين خلال السنة الأولى والثانية للنهضة لما تبينوه من صلابته

وتشدده في آرائه وعدم ميله إلى الأخذ بآراء ذوي الرأي، ولأنهم أدركوا أن الانكليز والفرنسيون مصممون على اقتسام العراق وسورية.

وجاء نشر البلاشفة للوثائق السرية بعد خروجهم على الحلفاء وفي جملتها معاهدة سايكس ـ بيكو فزادهم ايماناً على إيمانهم وحملهم على مضاعفة الهمة لإنقاذ سورية من دون أن تكون لهم صلة بحكومة مكة وكان هنالك إجماع بأن الحلفاء سيتركون الحجاز للحسين ولن يمكنوه من التدخل في غيره.

وبدأ هؤلاء العمل في أوائل سنة ١٩١٨ ـ وكانت الحرب دائرة ـ فاختاروا منهم لجنة هذه أسماء رجالها: رفيق العظم والدكتور عبدالرحمن الشهبندر. وفوزي البكري. والشيخ كامل القصاب. وخالد الحكيم. ومختار الصلح. وحسن حماده، اشتغلوا شهرين أو ثلاثة فجمعوا في خلالها الوثائق الخاصة بالجمعيات العربية وترجموا بعض رجال العرب من الشهداء والغاية التي رموا اليها ثم كتبوا كتابا إلى اللورد ملنر وزير الحربية البريطانية يومئذ بواسطة سكرتيره سألوه فيه بعد ما وصفوا القلق المستحوذ على البلاد العربية الأسئلة الآتية :

١ ـ هل باستطاعتنا أن نؤكد لقومنا أن غاية الحكومة البريطانية أن يتمتع العرب في البلاد العربية بالاستقلال التام ونحن نتعهد باعتبارنا الممثلين للجمعيات العربية المتعددة بأنه بعد التصريح الايجابي نقوم بالخدم اللازمة التي نكلف بها من جانب حلفائنا وتعود منفعتها علينا جميعا.

٢ ـ يطلق القائمون بالحركة العربية كلمة بلاد العرب على شبه جزيرة العرب والعراق وسورية وقسم من ولاية الموصل.

٣ ـ هل من سياسة حكومة انكلترا مساعدة أهالي هذه البلاد على

استقلالهم استقلالاً تاماً وتأليف حكومة عربية لامركزية تشبه حكومة الولايات المتحدة أو غيرها من الحكومات الحليفة التي توافق طبيعة الأهلين؟ أم هي تعتبر كل البلاد العربية على السواء؟.

٤ ـ ان السوريين مع تمنيهم لأن تكون سورية جزءاً من المملكة العربية الحليفة فانهم كانوا من قبل الحرب يعملون لتطبيق قانون اللامركزية على البلاد السورية وتقسيمها إلى ولايات تحكم نفسها حكماً ادارياً فقط واذا استقلت البلاد العربية فيجوز تطبيق مثل هذا القانون على ولاياتها وأمارتها كلها.

٥ ـ ان العرب كانوا ولا يزالون يعتمدون على بريطانيا العظمى ويثقون بتقاليدها التي تفضي بسلامة البلاد العربية واعتبار صوتها ضرورة سياسية ولذا فان قومنا يمدون يد الموالاة والصداقة إلى حكومة بريطانيا وإلى شعبها ويأملون منهما أن يكونا نصيري هذا الشعب ذي التاريخ العظيم الذي اذا وقف على أبواب الشرق كان حارسا أمينا وصديقا صدوقا لمعاضديه على استقلاله.

٦ ـ ان التصريحات الرسمية التي صرح بها ساسة الحكومة الانكليزية الخاصة بسلامة الولايات التركية الآهلة بالعنصر التركي وعدم التحدي لاستقلالها واغفال سائر العناصر العثمانية تجعل الامة العربية في يأس شديد من سلامة حياتها السياسية إذ لاترى من الانصاف أن يصرح لتركيا التي هي حليفة الألمان بسلامة بلادها وتهمل الأمة العربية التي هي حليفة بريطانيا العظمى والتي ضحت بالكثير من رجالها لأجل استقلالها.

وهنا مجال للقول في اختلاف الأحوال في البلاد العربية والخلاف القائم بين بعض أمرائها ولكننا نقدر أن نقول أن الوفاق بين أمراء العرب غير متعذر

على المبادىء الأساسية التي تقوم عليها حكومة البلاد العربية المتحدة، هذا اذا أمدتنا دولة انكلترا بالمساعدة وأطلقت لنا يد العمل بصدق واخلاص في شبه جزيرة العرب واستعانت بجلالة الملك حسين بن علي المعظم على التأليف بين قلوب أمراء الجزيرة وجمع كلمتهم.

وهذا واننا مع متنوري العرب عامة والسوريين منهم خاصة سواء كانوا في سورية أم في مصر أم في البلاد التي لا تزال تحت النير التركي أم في البلاد التي تشغلها الجيوش البريطانية مستعدون لكل مساعدة وكل عمل تترتب عليه مصلحة بلادنا ووفاؤنا إلى حلفائنا الذين يأخذون بناصرنا.

٧ ـ ان الثورة العربية وان ظهرت من الحجاز فسورية أساسها ولها اليد الطولى في الحركة الفكرية التي انتجتها وكان الاتصال مستمرا بينها وبين الحجاز وكان جلالة الملك المعظم وأنجاله الأمراء على اتفاق تام مع الجمعيات العربية في سورية ومصر ولولا ثقة السوريين بوفاء انكلترا للعرب عامة وللسوريين خاصة لما قدم هؤلاء منذ نشبت الحرب إلى يومنا هذا عددا عظيما من نوابغ رجالهم وعلمائهم وأفاضلهم ضحايا من أجل استقلال البلاد العربية.

ونحن لا نتصور أبدا من أن رجال بريطانيا العظمى المنصفين يدعون تلك النفوس الشريفة تذهب هدراً مهما كانت الاعتبارات السياسية التي تتطور اليوم في أوربا. ومن البيانات المهمة التي نكتفي بالاشارة اليها في هذا البيان أن الجمعيات السورية لم ترسل مندوبيها إلى مصر بعد اعلان الحرب (اشارة إلى سفر الاستاذ الشيخ كامل القصاب وغيره إلى مصر) الا للاستيثاق من معونة انكلترا وتحقيق الآمال التي عقدتها الأمة العربية على رجال بريطانيا العظمى.

ويكفي أن نلفت نظركم إلى الايضاحات السياسية التي صرح بها جمال باشا في كتابه الذي طبع أثناء الحرب وشوه به وجه الحقيقة ومنه تعلمون طرفاً من أخبار هذه الجمعيات التي تقدم لكم تاريخها الحقيقي.

العهد البريطاني للسوريين السبعة :

وفي يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩١٨ دعا الكومندور هوغارت عميد جامعة اكسفورد، وكان منتدبا للعمل في المكتب العربي بمصر الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وأحد اخوانه إلى منزل المستر والرند كاتم أسرار اللورد ملنر وأبلغه جواب الحكومة البريطاينة الرسمي الصادر يوم ١٦ يونيو سنة 1918 من وزارة الخارجية وهو:

١ ـ ان حكومة جلالة الملك ترغب في أن تكون عامة الشعوب التي تتكلم اللغة العربية منقذة من السلطة التركية وأن تعيش فيما بعد وعليها الحكومة التي ترغب فيها.

٢ ـ ان بعض البلاد العربية اما كانت تتمتع باستقلالها التام منذ مدة أو حصلت عليه الآن وهو استقلال اعترفت به انكلترا اعترافاً تاماً وهذا يكون شأنها أيضا مع البلاد التي تحصل على استقلالها من الآن حتى نهاية الحرب.

٣ ـ إن سائر البلاد العربية هي الآن إما خاضعة للترك أو تحتلها جيوش الحلفاء فحكومة جلالة الملك تأمل ولها الثقة أن شعوب هذه البلاد تحصل أيضا على حريتها واستقلالها وأن يتخذ بشأنها عند انتهاء الحرب قرار يتفق مع رغائبها.

٤ ـ ان حكومة جلالته تعتقد أن العوائق والصعوبات المقدرة التي تقف في سبيل احياء هذه الشعوب سيتغلب عليها تغلباً ناجحاً. وهي تعد بكل مساعدة لمن يسعى في ازالتها ومستعدة لأن تنظر في أي خطة للعمل المشترك يلتئم مع الحركات العسكرية الحاضرة ويتفق مع المبادىء السياسية لبريطانية وحلفائها.

بعد الحصول على هذه الوثيقة السياسية الخطيرة وقد سماها لورانس «العهد البريطاني للسوريين السبعة» اجتمع عدد كبير من السوريين في مصر فتذاكروا في الشؤون السياسية إلى أن انتهوا إلى انشاء حزب الاتحاد السوري ووضعوا له المبادىء الآتية:

١ ـ تكون سورية بجملتها على وحدتها القومية من جبال طوروس شمالا والخابور فالفرات شرقا والصحراء العربية فمدائن صالح جنوبا والبحر الأحمر فخط العقبة ورفح فالبحر المتوسط غرباً.

٢ ـ تكون سورية مستقلة استقلالا تاما تضمنه جمعية الأمم وتضمن قانونه الأساسي ضمانا لا يخل بهذا الاستقلال.

٣ ـ يكون الحكم فيها على مبدأ الديمقراطية اللامركزية ويكون أساس قوانينها وأحكامها مدنياً بحتاً ما عدا أحكام الأحوال الشخصية فانها تبقى على ما هي عليه.

٤ ـ يكون قانون حكومتها الأساسي ضامنا حقوق الأقليات.

وقد اختير الأمير ميشيل لطف الله رئيسا له والسيد رشيد رضا وكيلا والدكتور عبد الرحمن الشهبندر وسليم سركيس سكرتيرين وانضم اليه رفيق العظم والشيخ كامل القصاب وخالد الحكيم ووهبه عيسى المحامي وغيرهم.

وما كاد يذاع خبر تأليف هذا الحزب حتى أرسل اليه الأمير جورج لطف الله يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ حوالة مالية بألفي جنيه مع كتاب رفيق «أعرب فيه عن سروره بقيام طائفة من رجال الوطن بعمل نافع لسورية وقال انه لما كان يعلم أن ما يقومون به يحتاج إلى نفقات فهو يرجوهم قبول نصيبه من الاشتراك معهم في المسعى الوطني الجليل وذلك بتسلم الحوالة التي أرسلها على بنك الانجلو بألفي جنيه مصري» فقررت لجنة الحزب في جلستها في اليوم نفسه إبلاغه شكرها وقالت «إن الأمير بعمله وضع الحجر الذهني الأول في أساس الحزب الذي ألف لجمع كلمة السوريين على طلب الاستقلال التام لوطنهم بالفعل في الفرصة السانحة الآن».

ولقد كان هذا الحزب أول حزب احتج على تقسيم سورية إلى مناطق على أثر الاحتلال كما كان أول من طالب باستفتاء السوريين في تقرير مصيرهم. ولما قدمت اللجنة الاميركية إلى سورية سافر رئيسه الأمير ميشيل لطف الله إلى دمشق وانضم إلى العاملين. وأنشأ هذا الحزب فرعا في دمشق برئاسة الدكتور عبد الرحمن الشهبندر اشترك في تلك الحركة وساهم فيها.

٥ ـ الحزب الوطني السوري :

نشأ هذا الحزب في دمشق يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٠ وقد جاء في المادة الثانية من برنامجه أن غايته هي:

١ ـ السعي إلى استقلال سورية السياسي التام بحدودها الطبيعية والمطالبة بذلك والدفاع عنه بكل الوسائل الفعالة.

٢ ـ تقوية الصلات القومية والأدبية والاقتصادية بين الشعوب العربية

عامة والبلاد السورية خاصة والسعي في تقوية الفكـرة العلميـة في الأمـة العربيـة لتنهض إلى مستوى الأمم الراقية

٣ ـ التساوي في الحقوق المدنية والسياسية بين جميع أبناء الوطن السـوري على اختلاف المذاهب والعناصر.

٤ ـ تأييد المبدأ الملكي الديمقراطي بتأليف حكومة ملكية نيابية تكـون مـن الشعب ومسؤولة أمام الشـعب يرأسـها سمـو الأمـير فيصـل باسـم ملـك سـورية ويمثلها تمثيلا سياسياً كما هو الحال في الحكومات الملكية المقيدة.

٥ ــ صيانـة الحـق القـانوني في جميـع أوضـا ع الحكومـة والأمـة والسـعي لتحسين حالة النظام الاجتماعي في سورية بتأسيس صناديق للتعاون الاقتصـادي والخيري وتنشيط النقابات الزراعية والتجارية وجمعيات العمال.

٦ ـ مـؤازرة سمـو الأمـير في مـا يطلبـه لمصلحـة البـلاد واسـتقلالها وتشـويق الأهلين على الاقبال على التجنيد وما يلزمه من التكاليف حتى يتسنى الدفاع عـن الوطن وتوطيد الأمن في ربوعه والظهور بمظهر الحكومات المنظمة الراقية الخ.

وقد تولى محمد الشريقي سكرتارية هـذا الحـزب وكـان ذا هيئتـين ادارية وتتألف من ١٦ عضواً واستشارية وتتألف من ٢٥ عضوا معظمهـم مـن وجهـاء دمشق وأعيانها وبينهم عدد من الأحرار ومن الأشراف الحجازيين.

٦ ـ الجمعية العربية الفلسطينية :

وكانت في دمشق خلال تلـك الفـترة جاليـة فلسـطينية كبـيرة لهـا صـوت

مسموع في الدوائر السياسية كما كان عدد كبير من رجالها يتبوأون مناصب رفيعة في دوائر الحكومة وفي الأحزاب وفي الجمعيات والنوادي والصحافة.

ومع أنهم أنشأوا في أول الأمر جمعية باسم جمعية النهضة الفلسطينية لمناصرة القضية الفلسطينية والدفاع عنها واسماع صوت فلسطين إلا أنهم عادوا أخيرا فأنشأوا في أول يونيو سنة ١٩٢٠ جمعية باسم الجمعية العربية الفلسطينية تعمل لجمع كلمة الجمعيات الفلسطينية وتوحيد غاياتها وتسعى لمقاومة الهجرة الصهيونية وادخال فلسطين ضمن الوحدة السورية وانتخبوا لها هيئة ادارية هذه أسماء أعضائها:

ابراهيم القاسم عبد الهادي. أمين الحسيني (مفتي القدس) سليم عبد الرحمن. معين الماضي. عزت دروزة. عارف العارف.

وقد أدت هذه الجمعيات خدمات ذات شأن للقضية الفلسطينية

تلك هي الأحزاب والهيئات الرسمية التي كانت تعمل في سورية يومئذ وكانت ذات برامج معينة وخطط مقررة، وقد كان لكل حزب منها جريدة تمثله وتنطق بلسانه فجريدة المفيد كانت لسان حزب الاستقلال العربي والكتابة كانت لسان حزب العهد والأردن كانت لسان الحزب الوطني والدفاع لسان الاتحاد السوري.

٧ ـ الحزب السوري المعتدل بمصر :

ونشأ أيضاً في خلال تلك الفترة حزب سياسي في مصر باسم الحزب السوري المعتدل شعاره العمل لتوحيد سورية في ظل الانتداب الأميركي وقد

ضم خيرة السوريين في مصر وكبارهم وفي مقدمتهم الدكتور فارس نمر صاحب المقطم والدكتور يعقوب صروف وميشيل أيوب باشا وسعيد شقير باشا وأنطون مشاقه باشا وخليل خياط باشا (رئيس فرع الاسكندرية) وسليمان نصيف ونسيم صيبعة وأمين مرشاق ونقولا دياب وسليم حداد والياس عيساوي وغيرهم. ولم يكن لهذا الحزب رئيس معين وانما كان أعضاؤه ينتخبون رئيساً لكل جلسة يعقدونها وكانت السكرتارية العامة بيد الاستاذ سامي الجريديني.

ولما وصلت اللجنة الأميركية إلى بيروت انتدب هذا الحزب وفداً من رجاله تألف من الدكتور فارس نمر وخليل باشا خياط وأنطون مشاقه باشا ونسيم صيبعه فوصلوا صباح ١٠ يوليو اليها.

وقابل خياط باشا والدكتور نمر المستر كراين مقابلة طويلة بسطا فيها مطالب الحزب ورغائبه وهي تنحصر فيما يأتي:

١ ـ أن تكون سورية من جبال طوروس شمالا إلى حدود صحراء سينا جنوبا ومن البحر المتوسط غرباً إلى الصحراء العربية شرقاً بلاداً واحدة غير متجزئة.

٢ ـ أن يعلن مؤتمر الحلفاء استقلال سورية التام ويوكل دولة لتساعد حكومتها حتى تبلغ الدرجة التي تتمكن بها من حفظ هذا الاستقلال والتمتع به وأن تكون تلك الدولة هي الولايات المتحدة الأميركية لأنها غير مقيدة باتفاقات تستلزم تجزئة سورية.

٣ ـ أن تقسم البلاد إلى ولايات متحدة مستقلة كل منها بشؤونها الداخلية وضمها جميعها إلى حكومة واحدة مركزية نيابية مدنية.

٤ ـ أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد كلها.

٥ ـ أن تكون الديانة مفصولة فصلاً تاماً عن الحكومة وسياستها مع المحافظة على أحكام الأحوال الشخصية.

الأندية العربية :

ونشأت على أثر قيام الحكومة العربية أندية وطنية تضم الشباب وتعمل على اذكاء الروح الوطنية في صدره وتنظم حركته وكان النادي العربي في دمشق رأس هذه الأندية كما كان قطب رحى الحركة السياسية ومحل عقد الاجتماعات الوطنية والحفلات العمومية.

وكذلك كان في حلب نادٍ بهذا الاسم ومثله في حمص وبقية المدن الأخرى وكانت مرتبطة بنادي دمشق تسير طبق تعليماته وأوامره.

وغني عن البيان أن وجود هذه الأحزاب والصحف والأندية ساعد على تنمية الروح الوطنية واذكائها كما ساعد على نشر الفكرة الاستقلالية سواء في الجنوب (فلسطين) أو في الساحل فلم يرق ذلك للفرنسيين والانكليز وخافوا العاقبة ولذلك رأينا المسيو جورج بيكو نفسه يبرق في أواخر شهر يناير سنة ١٩١٩ إلى وزارة الخارجية الفرنسية قائلا إن غياب الأمير فيصل شجع المتطرفين.

ويقول الكولونيل بريمون في كتابه (ص٣٢٥) ان اللورد اللنبي زار دمشق في أوائل شهر فبراير سنة ١٩١٩ مع المسيو جورج بيكو فقال اللورد لصاحبه: سيعود الأمير فيصل إلى دمشق لاقامة قصيرة واني أعتمد شخصيا على نفوذه (الأمير) في مقاومة الحركة العربية التي تنمو باطراد في الخارج وتبعث على قلقي.

بداية الحوادث القتالية

١ ـ حادث بعلبك :

كانت الحالة هادئة مستقرة في سورية كلها حتى شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ أي حتى عقد الاتفاق العسكري الخاص بجلاء الجنود الانكليزية عن البلاد السورية واحلال الجنود الفرنسية محلها مما فسره بعضهم بأنه تطبيق مقنع لمعاهدة سايكس ـ بيكو وقد رفضها السوريون في كل موقف وأعلنوا أنهم لايقرونها ولا يرضون بها.

نعم: ان الأمر ما كان يخلو من اضطرابات وفتن موضعية نشأت عن استبداد الموظفين الفرنسيين وسوء تصرفاتهم وانقيادهم في معظم الأحيان لبعض الأنصار من الذين أشربوا التعصب في قلوبهم وظنوا أن زمن الانتقام قد أزف فأغروا بخصومهم الموظفين الفرنسيين ومعظمهم ممن نشأ في المستعمرات الأفريقية النائية وجاء سورية وهو يعتقد أن ماكان يجوز له فعله هنالك يجوز له فعله هنا، فنفر ذلك الناس من الفرنسيين وأوجد ذلك الجفاء الذي انقلب إلى عداء.

وتحول الحال حينما حاول الفرنسيون تطبيق الاتفاق الجديد والحلول محل الانكليز في بعلبك والبقاع ورياق (من مراكز النقل الخطيرة في سورية الوسطى ومحل اجتماع قطارات سكك الحديد القادمة من حمص ومن دمشق ومن بيروت) فقد نهض السكان لمقاومتهم وألفوا العصابات لصدهم لانهم أدركوا

أن هذا الاحتلال وان صبغوه بالصبغة الموقتة في الظاهر ووصفوه بأنه تدبير اداري لا يؤثر في قرار مؤتمر الصلح النهائي فهو مؤبد ودائم سيما وهو تطبيق لأحكام معاهدة بحت أصوات الفرنسيين وهم يناشدون الانكليز صباح مساء بأن يطبقوها وينفذوها باخلاص فدار قتال بين الفرنسيين والسكان وحدثت اضطرابات مزعجة. كان أولها أحداث بعلبك.

ولا بد لنا من القول أن الفرنسيين حاولوا استغلال هذا الحادث من الوجهة المذهبية فأشاعوا أن المسلمين في البقاع وبعلبك هاجموا القرى المسيحية وأحرقوها واعتدوا على سكانها فانبرى زعماء الثورة وأصدروا البيان الآتي:

«نحن زعماء البلاد بعلبك القائمين بتحرير بلادنا والمطالبة باستقلالها التام ورفض كل حماية أجنبية نعلن لكل فرد منكم بأنكم اخواننا في الوطنية والجنسية لكم مالنا وعليكم ما علينا فلا تغركم ترهات الأجانب ولا سيما حزب الاستعمار الفرنسي الساعي لبذر بذور الفساد بيننا وبينكم ليتدخل بهذه الوسيلة في شؤون وطننا العزيز عاملا على تمزيق شمله باسم الدين مع أنه لادين له.

«فنحن الموقعين أدناه نؤمنكم على أرواحكم وأموالكم كما أننا نعلن أن كل فرد من أي طائفة كان إذا تعرض لأحد منكم فكلنا أعداؤه الألداء وخصومه الأشداء ودمه هدر لنا والسلام على من اتبع الهدى».

٢ ـ حادث الحولة :

وقع هذا الحادث في أواسط شهر اكتوبر أي قبيل حادث بعلبك بأيام وانما قدمنا الكلام على ذاك لأهميته ولان السياق اقتضى تقديمه وخلاصته أن نزاعاً حدث بين طائفة من عربان الحولة التابعين للمنطقة الغربية وأربعة من

رجال الدرك اللبناني فاعتدى هؤلاء على العربان فضربهم العربان وهزموهم ففروا تاركين أسلحتهم وخيولهم فسيرت حكومة مرجعيون على الأثر ١٥ دركيا فنازلهم العرب وهزموهم بعد ما جرحوا ثلاثة منهم.

وأعدت السلطة الفرنسية على الأثر حملة مؤلفة من ١٥٠ خيالا مسلحين برشاشتين فسارت حتى قرية الحصاص وهي من قرى الأمير محمود الفاعور أمير عرب الفضل الضاربين في الجولان من حوران فأطلقت النار بلا إنذار وقتلت امرأتين وولدا واقترفت أنواع المنكرات ثم انسحبت تحت جنح الظلام عائدة إلى مرجعيون.

وشاع الخبر في قضاء القنيطرة فهاج الناس وتجمهروا للزحف على مرجعيون فتدخلت الحكومة السورية وسكنت الهياج وتألفت بطلبها لجنة قوامها يوسف العظمة المعتمد العربي ببيروت والأمير عادل أرسلان عن حكومة دمشق والميجر باركر والكبتن سمرست عن حكومة انكلترا والأمير محمود الفاعور وأحمد مريود عن العرب وحاكم صيدا العسكري مع ضابط آخر من الفرنسيين ومهمة هذه اللجنة تقدير الخسارة والتعويض على المنكوبين.

ووصل المندوبون الانكليز والعرب إلى مكان الحادث ولم يصل الفرنسيون فحال ذلك دون القيام بأي عمل، كما كان من جملة الأسباب التي ساعدت على اتساع نطاق الاضطرابات في تلك المقاطعة فشملت قضاء مرجعيون وجبل عامل فأحرقت قرى القليعة وابل السقي وانتشرت العصابات في كل مكان أقلقت الفرنسيين وأزعجتهم.

ولما استفحل الخطب وسادت الفوضى جهز الفرنسيون حملة عسكرية

كبيرة بقيادة الجنرال دي لاموط زحفت على قرى هونين والخالصة وكفر كلا من قضاء مرجعيون وضربتها بالمدافع وحرقتها واقتادت ٣٠ من رجالها و١٥ من نسائها إلى الجديدة.

وأعاد الجند الكرة فضرب يوم ٢٦ سبتمبر قرية الغجر من قرى قضاء القنيطرة في داخل حدود المنطقة الشرقية بالمدافع خلافا لكل إتفاق وبعد مادمروها صبوا البترول على أنقاض البيوت فحرقوها ثم ضربوا في اليوم الثاني قرى أخرى للشيعة هنالك ونهبوا ٤٠٠ رأس من البقر و٢٠٠ جاموسة وماشية وكل ماعثروا عليه من أثاث.

وهاجم ألف جندي فرنسي يوم الاثنين ٢٩ ديسمبر قرية الطيبة مقر آل الأسعد وبعد ما أحاطوا بالقرية تقدم بعضهم إلى دار بني الأسعد فكسروا أبوابها ونهبوها ولم يتركوا فيها شيئا من مؤن ورياش واثاث وحينما انتهوا حرقوها واتجهوا إلى منزل محمد السهيلي فنهبوه.

ودارت معركة بين الثوار والفرنسيين حينما حمل هؤلاء يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٠ على عمرة الأمير محمود انتهت بفوز الأولين فتقدموا حتى الجديدة وخسر الفرنسيون في هذه المعارك ٧٠ قتيلا و١٧ أسيرا و١٧ رشاشا ومدفعين جبليين وقد جيىء بإسراهم إلى دمشق وأرسلوا إلى بيروت.

وهذا نص البلاغ الرسمي الذي نشرته السلطة في بيروت عن هذه الحوادث قالت:

«في أواخر شهر ديسمبر الماضي تكررت حوادث النهب والسلب في

سنجق صيدا فاضطرت الحكومة إلى ارسال فرقة لتأديب العابثين بالأمن فتمكنت من توطيده في ضواحي الغجر والخيام والطيبة وكفركلا

«بعد أن اطمأن الأهالي وأمنوا شر العصابات عادت في ٥ الجاري إلى السلب والنهب فعادت الفرقة إلى العابثين فنكلت بهم تنكيلا وأقرت الأمن في النبطية وضواحيها ثم غادرت مرجعيون وسارت إلى جهة الخصاص وكانت تطارد الثوار وتقر الأمن في تلك الربوع وفي خلال دورتها جرت لها مناوشة مع بعض العصابات التي كانت تحاول أن تقطع خط الرجعة عليها بينما كانت عصابات أخرى ترتكب السلب والنهب في مرجعيون.

«ومما يذكر أن هذه العصابات مسلحة بالبنادق الحربية والرشاشات وقد ألحقت الفرقة بها خسائر فادحة وضربتها ضربات موجعة فكان ذلك لهم خير أمثولة ولغيرهم خير عبرة وعاد الأمن إلى نصابه في تلك الضواحي علماً بأن.

الفرقة الفرنسية أصيبت بخسائر لا تتجاوز الخمسين بين قتيل وجريح وفقيد وانها اضطرت إلى ترك ثلاث رشاشات في مستنقع الليطاني».

٣ ـ حرب تل كلخ :

كان بدء هذه الحركة في أواسط شهر نوفمبر سنة ١٩١٩ فقد تلقى الحاكم العسكري الفرنسي لتل كلخ أمراً من بيروت برفع العلم الفرنسي على دار الحكومة يوم وصول الجنرال غورو وبإرسال وفد من الأعيان للاشتراك في استقباله فأبى هؤلاء السفر، كما أزعجهم رفع العلم وما كان الفرنسيون يرفعون علمهم حتى ذاك اليوم، فتجمهروا خارج البلدة بعدما أرسلوا عائلاتهم

إلى أماكن بعيدة وأرسلوا يطلبون من الحاكم إنزال العلم فأجابهم بأن يتفرقوا ويخضعوا والا تضرب منازلهم وتحرق فكتبوا اليه الكتاب الآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

ليلة ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من الدفاع الوطني إلى جناب المعتمد الفرنسي في تل كلخ

«قبلنا دخولكم لكونكم حلفاءنا واعتمادا على وعودكم الكثيرة بشأن منحنا الاستقلال وقد بينتم حين دخولكم البلاد أن وظيفتكم هي موقتة والبت القطعي في مصير البلاد عائد إلى مؤتمر الصلح وبرهنتم لنا على هذه النية بعدم رفع العلم الفرنسي. ولكن بمزيد الأسف نراكم الآن قد دستم تلك العهود والمواعيد ورفعتم في تلك كلخ العلم الفرنسي كأنها أصبحت أرضا فرنسية فطالما نقضتم العهد أصبحنا مضطرين للدفاع عن وطننا المحبوب حتى الموت وعليه أتينا بهذا الانذار لكي ننفذ المواد الآتية:

١ ـ انزال العلم الفرنسي عن تل كلخ.

٢ ـ تشكيل حكومة وطنية من أهل البلاد في تل كلخ.

٣ ـ المخابرة مع مقاماتكم العالية بشأن تصديق استقلال البلاد العربية وعدم تجزئتها.

هذه هي المواد التي نطلب تنفيذها الآن ريثما يبت المؤتمر قراره وإذا لم تنفذ تكون المسؤولية عائدة عليكم واقبلوا احترامنا».

سعد الدين الجندلي   أحمد البرازي   حسن ابراهيم الدندشي

خالد الرستم   عبد الله الكنج الدندشي

فجاءهم الجواب من القاضي سعد الدين البغدادي بأن العلم رفع على أراضي المنطقة الغربية بأمر القائد العام وأن الحاكم ليس مأمور بالمحافظة عليه ولا ينزعه حتى تسيل آخر نقطة من دمه فقرر الدفاع الوطني على الأثر طرد الفرنسيين وأنشاء حكومة وطنية استقلالية.

وبدىء النضال يوم الخميس ١٢ ديسمبر فقد التقى اثنان من الدنادشة قرب جسر العريضة (بين طرابلس ـ تل كلخ) بضابطين فرنسيين معهما جندي من جنود الدرك الفرنسي فطلب هؤلاء منهما تسليم سلاحهما فأبيا فأطلق أحد الضابطين النار من مسدسه إرهاباً فقابلاهما بالمثل فقتل أحدهما على الفور وهو الكبتن كمان يوسكينه وجرح الثاني وهو الكبتن بيشون قائد الجند في تل كلخ ومات في الطريق قبل وصوله إلى طرابلس وقتل الجندي.

وحاصر الثوار يوم السبت ١٨ منه دار الحكومة في تل كلخ وكانت محاطة بالجند والرشاشات وهاجموا الجند المرابط في المحطة فقتلوا ثلاثة منه والتقى الثوار بقوة للفرنسيين كانت تحتطب في وادي عين الورد فقتلوا ثمانية من رجالها وأخذوا بغالهم.

وقتلوا في صباح الأحد ١٩ منه جنديين فرنسيين قرب المحطة.

وفي صباح الاثنين وصلت ٥ سيارات تحمل ٢٠٠ جندي و ٨ عربات نقل ورشاشتين إلى قرب الخنادق الأمامية التي أنشأها الثوار للدفاع عن تل كلخ فتوقف الجند لازالة الحواجز فأصلاهم الثوار نارا حامية فارتدوا إلى الوراء

وبدأوا القتال ففتك الثوار بادىء بدء بضباطهم الأربعة وامتدت المعركة أربع ساعات وانتهت بتراجع الجند عند الساعة ٦ مساء وفي الساعة ٧:٣٠ وصلت قوة فرنسية مؤلفة من ٥٠ خيالا بقيادة ضابط كان يسير مفرداً فقتلوه.

وفي يوم الثلاثاء سير الفرنسيين ٣ أورط معها طيارتان وسبعة مدافع ميدان و ٥٠ خيالا فبلغت مواقع الثوار عند الضحى وابتدأ القتال بشدة. ولما أدرك قادة الجيش أن التغلب على هؤلاء غير مستطاع ارتدوا إلى الوراء وحملوا حملة صادقة بجميع قواهم على الجناح الأيسر للثوار وبعد قتال امتد ٣ ساعات ارتد هؤلاء إلى الوراء.

وفي يوم الأربعاء تقدمت القوة الفرنسية فضربت قرية باروما بالمدافع فدمرتها ونهبت جميع ما فيها من الأمتعة والأثاث والحبوب والخيل والماشية وفي يوم الخميس أعدموا المرحوم أحمد أغا الحسين بالرصاص بعد ما أمنوه وبعد ما تناول طعام العشاء مع الحاكم.

وفي يوم السبت زحفت قوة لمهاجمة قرية بيت حسن فقابلهم أهلها بالنار وقتلوا ٢٠ منهم فارتدوا إلى تل كلخ ليعودوا بقوة أكبر فاغتنم أهل القرية الفرصة ونزحوا فجاءوا وأحرقوها.

وبعد حدوث ما حدث أرسل الكولونيل نيجر الحاكم الاداري للمنطقة الغربية شروط الأمان للدنادشة.

هذه الشروط تمنح للدنادشة الآتية أسماؤهم فقط حسب التفصيل:

«أسعد المحمد وولده فياض ٢٠٠٠ ليرة مع حصان وفرس وحسن العلي

وولده سامي ٢٠٠٠ ليرة وثلاثة أحصنة، محمد العلي وولـده قاسم ٢٥٠ ليرة وفرس ومثلها من حسين العلي وأولاده سليمان الخالد ٧٥ لـيرة وفـرس، محمـد الجاسم وأخواه ١٥٠٠ ليرة وثلاثة أحصنة ودياب العثمان ٥٠٠ ليرة وحصـان ومحمـد المحمـود ٥٠٠ لـيرة وفـرس وعمـاد الديـن ابراهيـم وأخـوه ٥٠٠ لـيرة وفرسان وابراهيم عرنوس ١٥٠ ليرة وفرس وعبد الكريـم الفيـاض ٧٥٠ لـيرة مع حصان ومحمد الكنج وولده خالد ٢٥٠ ليرة وفرس وكاظم ٢٠ ليرة ومثلـه أسعد المحمد وعمر الابراهيم وولده المحمد ٥٠٠ لـيرة وفرسـان وعبـد اللطيـف الرستم ١٥٠٠ ليرة وفرس وأحمد الجزار ١٥٠ ليرة وفرس ومثلـه خـالد الجـزار ومحمد الجزار ١٠٠ لـيرة وفـرس وخـالد الابراهيـم ٣٠٠ لـيرة وفـرس وأسـعد الابراهيم ٥٠ ليرة وفرس وحسين الحميد ١٥٠ ليرة وفـرس وبـدر الحميـد ٥٠ ليرة وفرس ومثله مصطفى عبدالحميد والحاج حسين العبـود ٥٠٠ لـيرة وفـرس وعبداللطيف الكنـج ٢٠ لـيرة ومثلـه محمـد الرسـتم وعبدالفتـاح العلـي العبـود ١٠٠ ليرة وعبدالله العمر ٤٠ ليرة وفرس.

«اذا لم تنفـذ هـذه الشـروط فجميـع ممتلكـات هـؤلاء تصـادر وتحجـز ويطاردون ويحاكم كل واحـد منهـم أمـام الديـوان العـرفي حينمـا يقبـض عليـه. وعلاوة على هذه الغرامة المفروضة من خيول وأسلحة وأموال فبيوت تـل كلـخ اللازمة لاسكان الجنـد وأعمـال الحكومـة مصـادرة والشـدة العسـكرية تواصـل وتزاد إلى النهاية ما دامت هذه الشروط لم تنفذ.

أما الرؤساء الذين سببوا العصيـان والثـورة وهـم عبـدالله الكنـج وولـده محمد أبو عبود وأسعد الفياض وأسعد الكنـج ومصطفـى عبـدالله العمـر وخـالد الرستم وحسن الابراهيم فعـلاوة علـى أنهـم لاينـالون الأمـان قطعيـا فخيراتهم

وأموالهم تضبط وتصادر ويكونون عرضة للمطاردة ويحاكمون عرفيا وكل من يقبل واحدا منهم في بيته أو يساعدهم على الهرب يعاقب بالاعدام وضبط أمواله.

«واذا جاء دباح الأحمد من نفسه خاضعا طائعا فقد يترك حياً ولا يحاكم ولئن تأكد أن الفلاحين اشتركوا في هذه الثورة فإن أملاكهم تعفى من المصادرة بشرط أن يجيبوا على كل ما يسألون عنه ويطلب منهم من حكومة القضاء وينزع سلاحهم كاملا حسب الشروطالتي تعينها الحكومة».

ونحن في غنى عن القول أن الدنادشة الاباة رفضوا قبول شرط واحد من هذه الشروط وفضلوا الهجرة فقصدوا دمشق حيث استقبلوا بالحفاوة وأقاموا فيها واشتركوا في معظم الحركات الوطنية التي دارت وظلوا يناضلون حتى سقوط تلك الحكومة.

٤ ـ مزرعة الشوف :

بدأت حوادث الشوف (جبل لبنان) في شهر أغسطس سنة ١٩١٩ وذلك أن بعض الشبان الدروز أطلق الرصاص على الأميرال مورنه قائد الأسطول الفرنسي في الشرق والمسيو جورج بيكو وحاشيتهما أثناء مرورهم في أراضي بقعلين في طريقهم إلى بيت الدين فجرح الأميرال جرحا خطيرا نقل على أثره إلى بيروت وشفي منه ولم يصب زميله بيكو بأذى.

ومع أن الفرنسيين كتموا الحقيقة بالبلاغ الرسمي الذي أصدروه عن هذا الحادث فلا تنقض دعاياتهم ـ وكانوا ينادون بأن أهل لبنان يفدونهم بالأرواح ــ

إلا أنهم سيروا قوات كبيرة للفتك بالقرى التي ظنوا أن لها صلة بمطلقي الرصاص فنكلوا بسكانها تنكيلا ففر الشبان إلى رؤوس الجبال وألفوا عصابات قوية جعلت دأبها شن الغارات وازعاج السكان والحكومة.

ونثبت نص البلاغ الفرنسي عن هذا الحادث وقد نشر في مصر يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩١٩ ليكون عبرة:

«كان الأميرال مرونه قائد الأسطول الفرنسي في بيروت يزور قرية قرب بيروت مع المسيو جورج بيكو ففي أثناء المظاهرات التي أقيمت له أطلق الأهالي بندقياتهم حسب عاداتهم فأصيب الأميرال مورنه في بطنه وجرح جرحا خطيرا وأصيب ياوره ونقل إلى بيروت»

ولما ضاق الفرنسيون ذرعا بأعمال عصابة الشوف عمدوا إلى الحرق والقتل فسيروا في أوائل شهر نوفمبر قوة عسكرية كبيرة أحاطت بالحي الدرزي من مزرعة الشوف وضربت حوله نطاقا ثم بدأت المدافع باطلاق نيرانها على البيوت كما بدأ الجند بقذف القنابل الملتهبة فأحرقوا ٢٥ منزلا وقتلوا نحو ٤٠ قتيلاً نساء ورجالا فهام الدروز الباقون وعددهم لا يقل عن المئتين بين نساء ورجال وأطفال وشيوخ وعجزة على وجوههم فبلغوا دمشق مساء الخميس ٦ نوفمبر فضجت حزناً وأسى لما أصابهم.

٥ ـ حوادث النصيرية :

بدأت حوادث جبال النصيرية في شهر مايو سنة ١٩١٩ أي أنها سبقت الحوادث الأخرى. وخلاصتها أن خلافا نشأ بين النصيرية من سكان قضاء

بانياس (المرقب) وبين الاسماعيلية من جيرانهم على اراض ومزارع ولما كان هؤلاء أغنى وأثرى فقد استطاعوا استمالة الموظفين الفرنسيين واكتساب عطفهم فنصروهم على النصيرية فلجأ هؤلاء إلى السلاح للدفاع عن حقوقهم وممتلكاتهم فجرد الفرنسيون قوة للتنكيل بهم فدارت معارك بين الفريقين في مكان يدعى الشيخ بدر.

وحالف النصيرية فجرد الفرنسيين قوة أخرى بقيادة الكولونيل جان زحفت يوم ١٦ يونيو على الخوابي وفي ٢١ منه تقدمت إلى المرقب ولما توسطت واديا هنالك أطبق عليها الثوار وأصلوها نارا حامية فارتدت على الفور تاركة قتلاها. فارسل الفرنسيون نجدات جديدة إلى ميدان القتال من طرابلس الشام ومن بيروت على جناح السرعة. وطلب الجنرال هملان القائد العام للجيش الفرنسي يومئذ من القيادة البريطانية إرسال حملة من حمص وأخرى من حماة على النصيرية فلم تقبل.

فاضطر الفرنسيون أن يعملوا منفردين وأرسلوا ١٢٠٠ جندي لقتال الثوار.

وفي يوم أول أغسطس عقد في دار المفوضية العليا في بيروت مجلس عسكرى اشترك فيه المسيو جورج بيكو السوزنتدان كوبان الحاكم الاداري للمنطقة الغربية والجنرال هملان والجنرال بولز رئيس أركان حرب المارشال اللنبي فقرر وجوب التفاهم مع النصيرية وعدم الامعان في النكاية. وانتدب الليونتنان كولونيل نيجر وضابط انكليزي آخر برتبته فسافراإلى طرطوس وفاوضا الشيخ صالح العلي وأقنعوه بالخضوع فخضع وقدم ٥٠ بندقية على أن تعوض السلطة المنكوبين من أبناء طائفته وعلى أن يفصل خليل الياس، قائمقام بانياس من عمله لأن النصيرية كانوا يعدونه مسؤولا عما حدث ففصل وعين

ابراهيم الكنج من زعماء النصيرية خلفا له، وبأن يعفى عن كل من احمد المحمود اسماعيل وأسير الزغبي والشيخ محمود ميهوب من زعماء النصيرية وكانوا يقاسون الأمرين في سجن اللاذقية

ولم يطل الوقت حتى عاد الفرنسيون إلى مهاجمة الشيخ صالح وأتباعه فدارت معارك بينهما انتهت بارتداد الفرنسيين وظلوا في نظام معه حتى أول شهر يونيو سنة ١٩٢٢ فاستسلم اليهم.

٦ ـ حوادث دير الزور :

وبينما كانت أخبار الاضطرابات والفتن في داخل المنطقة العربية وعلى حدودها تملأ الاسماع وتزعج الافكار وتقيم الناس وتقعدهم جاءت الأخبار من بادية الشام بان رمضان شلاش حاكم الرقة العسكري جمع جموعاً كبيرة من قبائل البادية وزحف بها يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ على دير الزور فاحتلها.

ولما عرف سمو الأمير فيصل بالحادثة وكان في باريس أرسل البرقية الآتية إلى الأمير زيد في دمشق لتنشر كبلاغ رسمي وهذا نصها:

«شاع أن جماعة بامرة رمضان شلاش مع عجمي السعدون هاجمت دير الزور زاعمة أنها تعمل بموجب الأوامر التي تلقتها من الحكومة العربية فنحن هنا نصرح بان هذه الاهانة الموجهة ضد حليفتنا بريطانيا العظمى وضد مصلحة الأمة العربية هي مخالفة للاتفاق الموقت بين الحلفاء والمعمول به من السنة الماضية وأن هذا الاعتداء هو بدون علم الحكومة العربية وموظفيها ونصرح أيضا بأن المسؤولين عن هذا العمل وكل من يلحق بهم أو ينضم اليهم هم من الثوار

وسيجازون جزاء العصاة وقد اتخذت التدابير اللازمة لاعادة النظام وتوقيف المعتدين»

وأرسل في الوقت نفسه برقية إلى المارشال ولسن رئيس أركان حرب الامبراطورية الانكليزية قال فيها انه لا علم للحكومة العربية بما جرى من احتلال دير الزور وانه يعتقد أنه تم بفعل عجمي السعدون وجماعته خدمة للترك.

وخلاصة ما حدث هو أن الحكومة العربية أرسلت في ختام الحرب قوة من الهجانة إلى دير الزور لاحتلاله على أثر جلاء الترك عنه وعينت متصرفاً له فوصل في منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ وأنشأ حكومة بمساعدة الشريف علي الناصر.

واستاء بعض أهالي الدير من تصرفات تصرفها هذا فوضعوا مضابط أرسلوها إلى حاكم «عانه» الانكليزي يطلبون فيه وضع لوائهم تحت تصرف الانكليز فأرسلها إلى بغداد ومنها أرسلت إلى لندن فصدر الأمر بالاحتلال فجهزت بغداد حملة من بضع دبابات وسيارات بقيادة الكبتن جامير بلغتالدير في أوائل شهر يناير سنة ١٩١٩ على حين غرة مطالبة بتسلمه فاستغرب المتصرف هذه المعاملةثم تم الاتفاق على أن يذهب الكل إلى حلب لمراجعة السلطات العليا وهنالك تقرر أن تضم دير الزور إلى العراق ريثما يقرر مؤتمر الصلح مصير البلاد فتسلم البريطانيون اللواء بكامله ما عدا قضاء الرقة فقد ظل تابعاً لسورية.

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ عين القائمقام رمضان شلاش حاكما عسكريا على الرقة فاخذ يعد المعدات ويكاتب رؤساء العشائر تمهيداً لاحتلاله واغتنم فرصة الهيجان والاضطراب وكانا يسودان البلاد فزحف على رأس

٥٠٠ خيال من العربان والاكراد ليلة ١١ ديسمبر لاحتلال الدير واتصل الخبر بالكبتن جامبير فتحصن مع قواه بالثكنة العسكرية. وفي الصباح دخل رمضان البلدة بمساعدة أهلها بدون مقاومة واستسلم الكبتن مع رجاله للثوار بعد مفاوضات فاعتقولهم بضعة أيام ثم أطلقوا سراحهم.

وأرسل رمضان بعد ذلك جموعه واخوته فاحتلوا الميادين والبوكمال وعاد الانكليز فاستردوا هذه يوم ٢١ ديسمبر بدون مقاومة تذكر.

وحمل رمضان ثانية على البوكمال يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٠ قاصدا احتلالها رغم ما أذيع يومئذ من اتخاذ نهر الخابور حداً فاصلا بين سورية والعراق.

ولما وصلت الامور في دير الزور إلى هذا الحد عينت حكومة دمشق مولود باشا مخلص حاكما عسكريا على دير الزور وزودته بتعليمات تقضي بوجوب توطيد الأمن والاتفاق مع حاكم البوكمال الانكليزي فوصل يوم ١٧ منه وقبض على ناصية الأمر.

وكاتب الأمير فيصل اللورد اللنبي لحل الخلاف وتم الانفاق بعد ذلك على ترك اللواء كله لسورية ولا يزال فيها.

٧ ـ حوادث انطاكية والحمام :

قبض الفرنسيون في انطاكية على بعض الأعيان لموالاتهم لاخوانهم في المنطقة الشرقية وساموهم الذل والهوان وحكموا على بعضهم بان يكسروا الحجارة لتصليح الشوارع.

فثار الأهالي في الحمام والعمق وهجموا على معسكر الفرنسيين فقتلوا ضابطا وجرحوا عامل اللاسلكي وانهزم الفرنسيون وتركوا ٢٥ قتيلا وثلاثين أسيرا فتوسط الضابط العربي على الحدود وأنقذ الأسرى وأعادهم إلى الفرنسيين.

وبعد أيام جهز الفرنسيون حملة هاجمت العمق وفتكت بابنائه وهذا نص بلاغ رسمي فرنسي نشر يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ في بيروت:

«علمنا أن قرية الحمام التي تبعد ثلاثين كيلو مترا عن حلب من جهة طريق الاسكندرونة قد هاجمتها عصابة من الأشقياء عددهم من ٥٠٠ ـ ٦٠٠ رجل غير أن قومسيرنا العالي لم يفت ادراكه أمرهم فأوفد وقت هجومهم ثلة من الجند لنجدة أهالي تلك الناحية فأبلت فيهم البلاء الحسن فقتلت منهم ٥٠ وأسرت ١٧ رجلا وفر الباقون»

٨ ـ حوادث الجزيرة الفراتية :

واعتدى الفرنسيون في الجزيرة الفراتية وفي منطقة جرابلس وعلى طول سكة الحديد الممتدة من حلب حتى الحدود التركية على السكان وظلموهم فثاروا عليهم.

وتحالف العرب والكرد في شهر يناير سنة ١٩٢٠ على طردهم وبدأوا فعطلوا جسر الفرات فارسل الفرنسيون ٢٠٠ جندي مع أربع رشاشات ففتك بها الثوار فأرسلوا قوات اخرى وصلت من جرابلس فهزموها واحتلو ٥ محطات وظهروا في ٢٧ مكانا على طول الخط.

الترك يعودون إلى القتال :

وبينما كان النضال على أشده على حدود المنطقة الغربية وفي داخلها والفرنسيون يعانون الأمرين في مطاردة الثوار ويستقدمون القوى والجند ويبذلون الأموال ذات اليمين وذات الشمال استمالة للزعماء والشيوخ وابتياعاً للذمم والضمائر، نشطت الحركة التركية في الشمال وكان الفرنسيون يحتلون مقاطعة كيليكية (ولاية أطنه) وقد عينوا الكولونيل بريمون (رئيس البعثة الفرنسية إلى الحجاز مفتشا اداريا لها) وجاءوا بالارمن وكانوا يمنونهم بانشاء دولة أرمنية لحشرهم فيها، وأطلقوا يدهم في التنكيل بالترك فسالت الدماء أنهارا وهزم الفرنسيون وحوصرت حامياتهم في مرعش وأورفه وعينتاب ومرسين وطرسوس فاضطرب مركزهم وضعف نفوذهم فاهل الشمال يقاتلونهم وسكان المنطقة الغربية ينازلونهم، واذا استثنينا البقعة المورانية في جبل لبنان القديم فالبلاد السورية كلها من حوران حتى حلب فاطنه فبوزانتى كانت ثائرة عليهم تعمل للخلاص منهم وكانوا يمعنون في النكاية بأهلها فيقتلون ويعذبون ولا يعفون عن صغير ولا يرحمون كبيرا ولا يتوانون عن حرق كل قرية أو مدينة تثور عليهم أو تحاول الوقوف في وجههم. ولقد بعثت هذه الاعبارات الجنرال غورو على إيفاد سكرتيره العام الكونت روبير دى كيه إلى باريس في أواخر شهر دسمبر سنة ١٩١٩ طالباً إمداده بنجدات عسكرية كبيرة فعاد في أواسط شهر فبراير بعد ما ضمن إرسال ٦٠ الف جندي إلى سورية يؤيد ذلك ما فاه به المسيو ميلران رئيس الوزارة الفرنسية يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب وهو أن الضرورة تفضي بارسال ٣٠ ألف جندي لاحتلال أراضى حلب ودمشق التي يحتلها البريطانيون في آسيا.

وفي ٥يونيو عقد اجتماع كبير في مدينة صيدا أصدرت السلطة الفرنسية عنه البلاغ الآتي:

«في صباح السبت ٥ يونيو اجتمع بناء على دعوة الحكومة في صيدا أعيان أقضية صيدا وصور ومرجعيون من شيعيين ومسيحيين ودروز وبلغ عددهم أكثر من ٢٠٠ فألقى عليهم الكولونيل نيجر خطاباً شديد اللهجة وجهه إلى الشيعيين ثم تلا عليهم الأحكام قائلا ان الحكومة يسوءها أن يحكم على وجهاء الشيعيين بهذه الأحكام الصارمة ولكنهم هم الجناة على أنفسهم وهذه خلاصة الأحكام:

حكم بالاعدام على صادق حمزة واحمد المحمود بزة ومحمد التامر وعبد الحميد بزة ويوسف طاهر وأدهم خنجر وكثيرين غيرهم.

وحكم بالنفي المؤبد على كامل الأسعد والسيد عبد الحسين شرف الدين والحاج محمد سعيد بزة وراشد عسيران ومحمد الحاج حسن عبد الله واخوته.

وبعد تلاوة هذه الأحكام قال الكولونيل ان الحكومة أعدمت جميع الثوار الذين حاولوا متابعة حركاتهم أثناء وجود الحملة وعددهم يقدر بثلاثين. ثم طلب من الحاضرين اعلان قبولهم الشروط الآتية لاسترداد الحملة وهي:

١ ـ دفع غرامة قدرها مئة ألف جنيه مصري.

٢ ـ ارجاع المسلوبات إلى أصحابها.

٣ ـ اعطاء تعهد خطي للحكومة بالمحافظة على المسيحيين الذين يبقون في قراهم.

٤ ـ جمع الأسلحة من أقضية صور وصيدا ومرجعيون.

٥ ـ تسليم المجرمين أينما وجدوا.

٦ ـ القاء المسؤولية على عواتقهم عن كل أمر يجد وكل قتيل يقتل في أحد الاقضية الثلاثة.

وأمهل الكولونيل الحاضرين إلى الساعة الثالثة ليتداولوا ويعطوا الجواب على شروطه. وفي الوقت المعين قدموا تعهدا خطيا ذيلوه بالذيل الآتي ووقعوه بتواقيعهم وهو:

نتعهد بدفع مئة ألف جنيه مصري للتعويض عن الخسائر التي لحقت بقرى المعتدى عليهم ونتعهد بأن نساعد الحكومة على جمع الأسلحة من الأهالي ونسلم المجرمين اذا رأيناهم ولا نقدر أن نحافظ على مسيحي الأقضية من هجوم خارجي وانما نكون مسؤولين اذا اشتركت قرانا في هذا الهجوم.

وبما أننا لا يمكن أن نكون في وقت واحد في كل مكان لا يسعنا أن نحمل مسؤولية ما يقع على عواتقنا غير أننا سنبذل الجهد للحيلولة بكل قوانا دون وقوع حوادث جديدة تستوجب المسؤولية

وفي ١٧ منه نشر في بيروت البلاغ الآتي:

«لا تزال الحملة العسكرية تواصل أعمالها في قضاء صور وجميع رؤساء القبائل والقرى في حدود المنطقة الجنوبية جاءوا مظهرين خضوعهم ودفعوا الغرامة وسلموا الاسلحة كما تقرر

«وقد أعيد تأليف عصابات صادق حمزه وأدهم خنجر في المنطقة الشرقية وجاءت هذه العصابات إلى قريتي عديس والطيبة لإكراه الشيعيين المقيمين فيهما على الانضمام اليهما لاثارة فتن جديدة فلما أبى سكانهما الانصياع لتلك العصابات نهبت القريتين فأرسلت قوات قومندان صيدا بسرعة إلى محل الحادث لنجدتهما.

«وحاولت عصابة قوية في الشمال من الشيعيين مهاجمة قرية فوبانات المارونية فأرسلت في الحال قوة كبيرة وبددت شمل العصابة»

ونشرت شركة هافاتس يوم ٢٣ منه البرقية الآتية:

أخفقت العصابات التي حملت على جديدة ومرجعيون اخفاقا تاما وخسرت أربع مئة قتيل.

وأصاب مثل هذا الفشل عصابات الشيخ صالح حول طرطوس وفر الشيخ صالح نفسه

حادث مجلس ادارة لبنان :

وبينما كان النضال دائراً بين الفريقين ورجال العصابات في الجنوب (جبل عامل) وفي الشمال (جبل النصيرية) بأقصى شدته كان الأمير الاى سعيد بك البستاني قائد الجند اللبناني السابق يتردد على دمشق ويقابل جلالة الملك فيصل بغية ايجاد تفاهم بين دمشق ولبنان فقد سئم أحرار لبنان المعاملة السيئة التي يعاملهم بها الموظفون الفرنسيون وفي مقدمتهم الكومندان لابرومتصرف الجبل فقد كان يتطاول على أعضاء مجلس الادارة (برلمان الجبل) ولا ينفذ

قراراتهم كما تطاول الليوتنان ما سيت مستشار الجند اللبناني علـى قـائد الجنـد العام الأميرالاى سعيد بك ولم يطق هذا الاقامة على الذل فاستقال وانصرف إلى خدمة القضية الوطنية.

بدأت المحادثات في أواخر شهر مايو بواسطة نجيب الاصفر في بيروت بـين كل من سعد الله الحويك أحـد أعضـاء مجلس الادارة واليـاس الحويـك ترجمـان المتصرفية وابن أخيه وبين جميل الالشي ضابط الارتباط العربـي في بـيروت علـى قاعدة استقلال الجبل وحياده بعد تكبيره وقد اشترك فيها أخيرا سـليمان كنعـان والياس الشويري من أعضـاء المجلس والأمـير أمـين ارسـلان وبعـد أخـذ ورد تم الاتفاق على وضع مضبطة بطلب الاستقلال التام للبنان على أن يحملها أعضـاء مجلـس الادارة ويسـافروا بـالذات إلى دمشـق ومنهـا إلى حيفـا فبــاريس حيــث يلاحقون قضيتهم أمـام مؤتمـر الصلـح وعلـى أن تدفـع لهـم عشـرة آلاف جنيـه لنفقات سفرهم ريثما يصلون إلى باريس ــ وقـد تعهـدت الجمعيـات اللبنانيـة في أميركا بأن تقوم بدفع نفقاتهم مدة اقامتهم هنا لك وجمعت الاعانات فعلا ـ وقـد دفع لهم المبلغ المتفق عليه تناولـه سـليمان بـك كنعـان باسـم قـرض مـن عـارف النعماني بضمانة الأمير أمين ارسلان بعد ما كتب عليه سـندا ووزعـت الأمـوال على الذين تقرر أن يسافروا كما تقرر أيضـا بـأن تكـف العصابـات بعـد توقيـع المضبطة عن مهاجمة الأراضي اللبنانية وقد نقذ هذا الاتفاق.

وكانت المفوضية العليا على علم بكل ما يجري وكانت تطلع عليـه بواسـطة أحد موظفيها وكان يحضر الاجتماعات السرية في منزل نجيب الأصفر. وقد قدمـه هذا إلى أعضاء المجلس طالبا اليهم أن يثقوا به ثقتهم بأنفسهم بحجة أنه من الناقمين على الفرنسيين ووعدهم هذا أن يسافر إلى حيفا يوم سفرهم ويرافقهم إلى باريس.

وفي يوم ١٠ يوليو وضعت المضبطة المطلوبة ووقعها سبعة من أعضاء المجلس هم:

سعد الله الحويك وخليل عقل وسليمان كنعان ومحمود جنبلاط وفؤاد عبدالملك والياس الشويري ومحمد الحاج محسن وتخلف يوسف البريدي وكان متضامنا مع الأعضاء الموقعين بسبب مرضه وأرسل نسيبه مخول قاصوف للاشتراك في اجتماعاتهم ووعد بأن يلحق بهم إلى دمشق. ولم يكاشفوا داود عمون بالأمر لأنهم ما كانوا يثقون به ولم يفاتحوا حبيب السعد وهذا نص المضبطة الموضوعة:

إن مجلس ادارة جبل لبنان النيابي المؤلف نظاما من ١٣ نائبا وفي الوقت الحاضر من ١٢ نائبا عاملا بسبب خلو مركز أحد نائبي كسروان المستقيل قد وضع نهار السبت الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٢٠ بأكثريته الكبرى القرار الآتي:

انه لما كان اللبنانيون، منذ أعلنت الدول العظمى حق انشاء الحكومة الوطنية لشعوب هذه البلاد، قد طلبوا وما زالوا تأييد حقوقهم بتأسيس حكومة وطنية مستقلة.

ولما كان استقلال جبل لبنان ثابتا تاريخيا ومعروفا منذ أجيال طويلة وموقعه وطبيعة أهاليه الموالفة للحرية للاستقلالية منذ القدم مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي أيضا لوقايته من المطامع والطوارىء، وكان مع ذلك من أهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلاقات مع مجاوريه وقد دل على ذلك ما أحدثه التقاطع من ثوران الجهلاء لارتكاب الحوادث المؤلمة المقلقة المتسلسلة من السنة الماضية إلى هذه الآونة.

فبناء على ما تقدم قد بذل هذا المجلس مزيد الاهتمام توصلا لوفاق يضمن حقوق البلدين المتجاورين سورية ولبنان ومصالحها ودوام حسن الصلات بينهما في المستقبل وبعد البحث في هذا الشأن وجد أنه من الممكن الوصول إلى ذلك بمقتضى البنود التالية:

١ - استقلال لبنان التام المطلق

٢ - حياده السياسي بحيث لايحارب ولا يحارب ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي.

٣ - اعادة المسلوخ منه سابقا بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سورية.

٤ - المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلس لبنان وسورية.

٥ - يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة وضمانة أحكامها.

ولأجل التمكن من العمل على ذلك بحرية وبمعزل عن أي ضغط وتأثير خارجي ولأجل السعي الناجح في المراجع الايجابية لتقرر أحكام البنود الأربعة المتقدم بيانها والتي هي مطالب الأمة اللبنانية ومصلحة لبنان الحقيقة المنزهة عن المآرب والأغراض الخصوصية وبالنظر لنيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية والمؤيدة مؤخراً أيضا باصوات أكثرية الشعب الكبرى قد قررت أكثرية المجلس موقعة هذه المضبطة الانتقال والتوجه بالذات لملاحقة ومتابعة تقرير مضمون البنود الآنف بيانها في أعمال القضية والمراجع الايجابية وابلاغ هذا القرار بكامله إلى المقامات الرسمية والسعي بالطرق الممكنة.

فؤاد عبد الملك   محمود جنبلاط   سليمان كنعان   خليل عقل
سعد الله الحويك   محمد الحاج محسن   الياس شويري

وتم الاتفاق على أن يسافر الأعضاء منفردين يوم السبت ١٠ يوليو إلى دمشق لئلا يلفتوا الأنظار فقرر الفرنسيون القبض عليهم فورا وأرسلوا قوات رابطت عند نفق جانا والمسالك الأخرى وكانت السيارة المقلة لسعد الله الحويك وابن أخيه الياس أول ما وصل فلما شاهد الأول هذا الاستعداد قال لابن أخيه «لقد وقعنا» واستقبلهما ضابط فرنسي وقال لهما يجب أن تعودا إلى صوفر لتحصلا على تصريح بالسفر وأرسل معهما جنديين فالتقيا في عودتهما بسيارة أخرى فيها اثنان من زملائهما فلما بلغا صوفر أرسلا منها إلى منزل حبيب باشا السعيد وجاء الكولونيل نيجر والكومندان لابرو ومدير الأمن العام فحققوا معهم وقبض أيضا في اليوم نفسه على الأمير الاي سعيد البستاني والأمير أمين ارسلان وعارف النعماني والياس عقل نجل خليل عقل وسجنوا منفردين ثم نقلوا إلى السراي القديمة وفي يوم ١٨ منه بدأت محاكمتهم أمام مجلس عسكري مؤلف من الضباط ديبوى وكلمنسو ولابير برئاسة الكولونيل بكروسون بتهمة الخيانة الوطنية العظمى وفي يوم ١٩ منه حكموا عليهم الأحكام الآتية:

خليل عقل نفي عشر سنين مع اعادة ١٤٠٠ ليرة ودفع ٢٠٠٠ غرامة ومثله سليمان كنعان مع ابلاغ الغرامة إلى ٢٨٠٠ ونفي سعد الله الحويك ٨ سنوات واعادة ١٤٠٠ وغرامة ٢٨٠ ليرة ونفي فؤاد عبدالملك ١٠ سنوات واعادة ٨٠٠ ليرة ودفع ١٦٠٠ ليرة غرامة ونفي محمد محسن ٨ سنوات وترجيع ١٤٠٠ ليرة وغرامة ٢٨٠٠ ليرة ونفي محمود جنبلاط ٧ سنوات

واعادة ١٣٥٠ ليرة وغرامة ٢٧٠٠ ليرة ونفي الياس الشويري ١٠ سنوات مع اعادة ١٥٠٠ ليرة وغرامة ثلاثة آلاف ليرة ونفي سعيد البستانى عشر سنوات ونفي الأمير أمين ارسلان ٦ سنوات ورشيد عقل ٨ سنوات والياس الحويك ٩ سنوات مع ترجيع ٣٠٠ ليرة وغرامة ٦٠٠ ليرة.

وأرسل المحكوم عليهم إلى ارواد فظلوا فيها حتى أواخر شهر أغسطس سنة ١٩٢٠ ثم أعيدوا إلى بيروت ومنها نقلوا إلى جزيرة كورسيكا فأقاموا فيها نحو ثمانية أشهر نقلوا بعدها إلى باريس وظلوا في الاعتقال حتى أواخر سنة ١٩٢٣ فأطلق سراحهم فعادوا إلى أوطانهم.

إلغاء مجلس الادارة :

وأصدر الجنرال غورويوم ١٢ يوليو سنة ١٩٢٠ وعلى أثر هذا الحادث قرارا بإلغاء مجلس الادارة هذا نصه:

١ ـ ألغي مجلس ادارة لبنان لعدم استطاعته القيام بوكالته

٢ ـ تقوم مقامه لجنة ادارية موقتة ريثما يعين النظام الاساسي للبنان الكبير ويمكن الشروع بالانتخابات النيابية.

٣ ـ يعين أعضاء اللجنة الادارية فيما بعد.

وأرسل حبيب السعد والمطران مبارك وأميل اده وداود عمون والدكتور أيوب ثابت برقيات إلى الجنرال غورو يستنكرون فيها أعمال أعضاء مجلس الادارة ـ لانهم طلبوا الاستقلال ـ ويتبرأون منهم ويضيفون اليهم لقب الخيانة ـ

أي انهم مثلوا نفس الأدوار التي كان جمال باشا يمثلها في عهده زمن الحرب ـ فكان يحمل كبار القوم بالقوة ـ على ارسال برقيات يكتبها رجاله وتستهل باستنكار حركات الأحرار وتصرفاتهم وتختم بشكره لمعاقبة الخونة وتخليصه البلاد من شرورهم، على أنه لا بد لنا من القول بأن المطران مبارك غير رأيه حينما اطلع على المضبطة في أثناء المحاكمة وقال لو كنت أعرف أنهم يطلبون هذه المطالب لما أرسلت احتجاجي. وذهب الكومندان ترابو والشيخ يوسف الخازن إلى بكركي صباح الأحد ١١ يوليو أي غداة القبض على الأعضاء ـ وما كان البطريرك يعرف شيئا لأن أخاه وابن أخيه كتما عنه الأمر وانقطعا عن زيارته من ابتداء المفاوضات ـ وقالا له ان «الجماعة» اتفقوا مع الملك فيصل وباعوا البلاد وخانوها وأن الجنرال غورو يطلب اليك أن تحتج على عملهم فاحتج مع المحتجين. على أنه ذكر الجنرال غورو بأمرهم حينما اجتمع به في بيروت يوم أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ فأجابه أنه لم يأن أوان البحث في قضيتهم فلم يعد إلى اثارتها ثانية. وقد فترت العلاقات بينهما بعد هذا الحادث.

وننشر هنا نص البلاغ الفرنسي الذي أذيع في بيروت يوم ١٢ يوليو عن هذا الحادث بنصه للمقابلة بينه وبين ما أوردناه:

«علم من مدة طويلة أن حكومة دمشق تعمل في المنطقة الفرنسية على نشر دعوة يراد بها احباط النفوذ الفرنسي ودفع الأهلين بوسائل منكرة إلى الاحتجاج على الانتداب الفرنسي ولقد أحبط ولاة الأمور الفرنسيون ضربا من ضروب هذه المناورات وتحرير الخبر أن جماعة من وسطاء حكومة دمشق الشريفية رشوا ثمانية من أعضاء مجلس ادارة لبنان بمبلغ اثنين وأربعين ألف جنيه فحاول هؤلاء الأعضاء أن يبرحوا المنطقة الفرنسية إلى دمشق ثم يسافروا من

أحد موانىء المنطقة البريطانية إلى أوربا بناء على ايعاز من المير فيصل ليجاهروا فيها ـ خلافا لعواطف أهل لبنان التي أظهروها وأكدوها تكرارا ـ بأن لبنان غير مستعد لقبول الانتداب الفرنسي ويشهروا بذلك.

«فهذا ما تفعله حكومة دمشق التي ما فتئت تظهر عداء ظاهرا منذ أشهر مع أن ولاة الأمور الفرنسيين يظهرون لها الملاينة والمسالمة ولم تخش حكومة دمشق من عواقب تسليح العصابات وارسالها إلى المنطقة الغربية لمقاتلة جنودنا ولم تحجم عن أن تنشر في صحف دمشق أقوالا يمجها الذوق عن الجنرال غورو وأن تحرض الأهالي على رفض مساعدة فرنسا وأن تسيىء معاملة مريديها والذين تحت حمايتها كالأمير مختار عبدالقادر. ولقد كان للحادث الجديد اليوم ـ حادث أولئك الأعضاء وقع عظيم في بيروت ولبنان ـ حيث تظاهر الأهالي ضدهم تظاهرة كبيرة يوم ١٤ يوليو ضدهم».

وقد زاد هذا الحادث في نقمة الفرنسيين على حكومة دمشق لانه كاد يخرج موارنة لبنان من أيديهم وهم عدتهم التي يعتمدون عليها في نضالهم للاستيلاء على بلاد الشام بعد ماخذهم المسلمون على اختلاف طوائفهم وتخلى عنهم الروم الأرثوذكس والبروتستانت ووقفوا صفاً واحدا أمامهم يعلنون أنهم يرفضون انتدابهم ويأبون التعاون معهم، ولا ريب أن خروج هذه الهيئة عليهم وهي الهيئة الرسمية الوحيدة التي تمثل لبنان ومحاولتها السفر إلى دمشق واعلانها باسم لبنان أنها تطلب الاستقلال التام، وينطوي هذا ضمنا على رفض الانتداب الفرنسي قد أقلقهم وجعلهم يعجلون في ضرب حكومة دمشق وفي العمل على التخلص منها ليأمنوا الطوارىء ولكيلا يستهدفوا لحادث مثل هذا.

الانذار الفرنسي الاخير إلى الحكومة السورية ومذكرات الملك إلى الحلفاء :

وبينما كان ولاة الأمور الفرنسيين يبرقون ويرعدون وصل اللواء نوري السعيد إلى بيروت يوم ١٠ منه مصحوبا بالكولونيل طولا الفرنسي (ضابط الارتباط الفرنسي في معية الملك وقد جاء معه من باريس حين عودته في المرة الاولى) للاتصال بالجنرال غورو والبحث معه في وضع خطط الرحلة التي يرحلها جلالة الملك إلى أوربا تلبية لدعوة مؤتمر الصلح ولإتمام المباحثات السياسية فأبى الجنرال الدخول في التفاصيل وسلم الأول انذارا شفهياً حمله إلى دمشق مساء ١١ منه يطلب فيه:

١ ـ قبول الانتداب الفرنسي بدون قيد ولا شرط.

٢ ـ ارجاع الجيش السوري إلى الحالة التي كان عليها في شهر فبراير

٣ ـ التعامل بورق النقد السوري

٤ ـ احتلال محطات سكة حديد رياق ـ حلب وبعلبك وحمص وحماه احتلالا عسكريا واحتلال مدينة حلب نفسها.

وقال انه لايوافق على سفر الملك إلى أوربا ما لم تحل المسألة السورية حلا نهائيا وانه اذا سافر عن طريق غير بيروت فالحكومة الفرنسية لا تحادثه ولا تستقبله.

ولما تلقى جلالة الملك هذا الانذار أبلغ في اليوم نفسه (١١ يوليو) البرقية الاحتجاجية الآتية إلى الماركيز باترنودي مانكي قنصل ايطاليا العام في دمشق بصفته عميد القناصل وممثل دولة كبيرة حليفة لارسالها إلى مؤتمر الصلح العام

وإلى جمعية الأمم ولابلاغها إلى قناصل الدول في دمشق لارسالها إلى حكوماتهم وهي:

»بعد ما حشد الجنرال غورو جيوشه على الحدود الفاصلة بين المنطقتين الشرقية والغربية وأنشأ قواعد حربية، طلب قبول مطالب فرضها عليّ وفيها انتهاك صريح لسيادتنا الوطنية وقد اعترف حتى الآن بجزء منها بطريقة غير رسمية وقال انه سيضع العقبات في سبيل سفري إلى باريس اذا لم تجب مطالبه وان الحكومة الفرنسية ترفض أن تحادثني في القضية السورية اذا سلكت في سفري سبيلا غير المنطقة الغربية.

»وإنى ألفت إلى عمله هذا نظر دول الحلفاء وجمعية الأمم راجيا أن يتدخلوا ويحولوا دون سقوط الشعب السوري أمام القوة فلا يكون فريسة للروح العسكرية وقد كان القضاء عليها من جملة أغراض الحرب العظمى وألجأ إلى عدالتهم ليحجبوا الدماء وليصونوا هذه البلاد التي ضحت ضحايا كثيرة في سبيل قضية الحلفاء من خراب عام وذلك بأن يؤلفوا لجنة تحكيم دولية تعرض عليها مطالب الجنرال غورو لدرسها وأتعهد وشعبي مقدما بقبلو قراراتها والخضوع لها.

فيصل

وفي يوم ١٢ منه أرسل سكرتير جلالته إلى قنصل ايطاليا العام البرقية الآتية لابلاغها إلى قناصل الدول في دمشق ليرسلوها إلى حكوماتهم وهي:

لي الشرف أن أطلعكم على ما يأتي:

١ - في ليلة ١٢ الجاري جاءت القوات الفرنسية المرابطة في جرابلس فعسكرت في جسر الساجور.

وجاءت فصيلة فرنسية مسلحة بالرشاشات إلى رياق فانضمت إلى بضعة الجنود الفرنسيين الذين نالوا حق الاقامة هنالك باتفاق خاص للمحافظة على مستودع السلطة في المنطقة الغربية.

ووصل إلى رياق الكبتن هاك الحاكم العسكري لزحلة فأبلغ سلطاتنا احتلال رياق من قبل الجنود الفرنسية.

٢ - لقد حدثت هذه الحوادث فجأة ومن دون موافقتنا بل من دون اطلاعنا عليها قبل وقوعها وهي لاتتفق مطلقا مع التأكيدات التي نلناها بالمحافظة على الحالة الحاضرة.

٣ - رغبة مني في انقاذ السلام وفي المحافظة على روابط الصداقة والود حتى النهاية لم اتخذ حتى هذه الساعة أي تدبير في مقابل هذه الأعمال العدائية.

ويظهر لي بجلاء ووضوح أن الثقة التي وضعناها في حلفائنا الفرنسيين ستنتهي باحتلال بلادنا كلها وبيت صلات الصداقة والتحالف بيننا وبينهم.

وفي الختام اني آسف لابلاغكم بانني أعتبر الحركة الجديدة للجيش الفرنسي في داخل منطقتنا عملا عدائيا تقع تبعته كاملة على عاتق مسببيه.

فيصل

مذكرة إلى الحلفاء :

وفي اليوم نفسه أرسل جلالة الملك المذكرة الآتية إلى دول الحلفاء بواسطة الحكومة الايطالية وعلى يد قنصلها العام في دمشق وهي:

يا صاحب السعادة

بصفتي رئيسا للشعب السوري حليف بلادكم والذي جاهد في سبيل القضية المشتركة أوجه نظركم إلى الحالة الحرجة التي نشأت في سورية حيث السلام محفوف بأشد الأخطار واني أخاطبكم بصفتكم ممثلي إحدى دول الحلفاء الكبرى التي اشتركت في مؤتمر الصلح الذي أخذ على عاتقه مهمة توطيد السلام في العالم كله والتي اعترفت في مؤتمر سان ريمو باستقلال بلادي، ودعتني إلى القدوم لمحادثتي بصفتي رئيس هذا البلد المستقل فاقول لكم بصراحة وجلاء انني بينما كنت أعد المعدات إلى السفر تلبية للدعوة التي وردت إليّ تلقيت أنباء مزعجة عن حركة الجيوش الفرنسية بقيادة الجنرال غورو فأثارت شكوكي من جهة نياته السليمة رغم تصريحاته المتكررة لي بأنه يشعر شعورا ودیا نحونا، بيد أن حركاته في الأيام الأخيرة وحشده الجيوش على طول خط الحدود وسلوك الاحتلال أثبتت لي بجلاء أن أفعاله لا تتفق وأقواله.

هذا من جهة أما من الجهة الأخرى فانني أُبلغت بصفة شبه رسمية اله يعلق سفري إلى باريس على اجابة مطالبه ويقول إن الحكومة الفرنسية لاتحادثني في القضية السورية اذا لم تجب مطالبه وهي:

١ ـ احتلال الجنود الفرنسية لمحطات سكة حديد رياق ـ حلب.

٢ ـ الاعتراف بالانتداب الفرنسي لسورية بدون قيد ولاشرط.

٣ ـ قبول التعامل بورق النقد الذي أصدره البنك السوري في المنطقة الشرقية

٤ ـ إلغاء الخدمة العسكرية الالزامية في المنطقة الشرقية (مع علمه بان هذه الخدمة لم تقرر الا لتوطيد الأمن والنظام).

ولقد اقترحت عليه تأليف لجنة دولية مختلطة تعرض عليها هذه المطالب القاسية التي لا تتفق مع المبادىء التي أعلنها الحلفاء وتفصل في كل خلاف يقع بيننا وذلك طبقا لأحكام اتفاقات ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ المعقودة بين الحكومة الفرنسية وبيني فأجاب على هذا الاقتراح بتعزيز قواه على الحدود وباحتلال رياق كما أن القوات الفرنسية في جرابلس احتلت جسر الساجور على طريق حلب مما يستخلص منه انه بدأ ينفذ عمليا المطالب التي ذكرتها آنفا قبل أن يطلعني عليها رسميا.

فرغبة في اجتناب كل عمل عدائي وفي عدم اراقة دماء في هذه البلاد المسالمة الحريصة على أن تعيش بسلام وراحة والواثقة من عدالة قضيتها التي أدافع عنها ومن نزاهة حلفائها والمجلس الأعلى لي الشرف أن أطلع سعادتكم على الحالة راجيا أن تستعملوا نفوذكم لوقاية هذه البلاد من حرب لا تولد سوى الخراب والدمار.

فيصل

وأبرق في اليوم نفسه إلى الجنرال غورو البرقية الآتية:

إن احتلال رياق مخالف للاتفاقات المعقودة فاحتج بشدة على هذه العمل غير الودي وأطلب سحب القوة الفرنسية طبقا لهذه الاتفاقات.

«ولقد أبلغت أن جيوشكم جلت عن جرابلس وجاءت فعسكرت في جسر الساجور ولما كنت أجهل سبب هذه الحركة فانني أطلب ايضاحا عنها»

فيصل

وأرسل إليه يوم ١٢ منه البرقية الآتية:

نقل الي أمير اللواء نوري ما دار بينكم وبينه من حديث بشأن الخطاب الذي ستوجهونه الي بواسطة الكولونيل كوس، ولم يصلني حتى الآن.

ان احتلال سكة حديد رياق ـ حلب، أعني المنطقة الشرقية مخالف على خط مستقيم لمذكرة ١٥ سبتمبر الخاصة بجلاء الجيش البريطاني عن البقاع وللاتفاقات التي عقدت بعد ذلك بين المسيو كلمنصو وبيني مدة إقامتي في باريس.

فإذا كنتم لا تتقيدون بما جاء في هذه المذكرة وفي هذه الاتفاقات فأنا مستعد للعمل في الدائرة إلى يرسمانها.

ورغبة في اجتناب كل سوء تفاهم في هذا الموضوع أقبل أن أمنحكم الضمانات اللازمة لسلامة نقلياتكم على سكة حديد رياق ـ حلب.

فيصل

وفي يوم ١٢ منه كتب الكولونيل كوس إلى جلالة الملك بأن الجنرال غورو كلفه أن يبلغ سموه الملكي انه بسبب احتلال قوة من الجنود السورية لمجدل عنجر اضطر لاحتلال المعلقة ورياق الواقعتين في البقاع أيضاً فأرسل جلالته يوم ١٣ منه إلى الجنرال غورو بواسطة الكولونيل كوس قائلا:

لقد اتخذت مجدل عنجر الواقعة بين مدخل وادي الحرير وبين صحراء الديماس ودمشق من جهة وبين البقاع من جهة أخرى وبحكم وضعها الجغرافي مركزا من مراكز اجتماع الجيوش للمحافظة على الامن في هذه المقاطعة كلها منذ احتلال الحلفاء. وهي في الوقت نفسه الممر الطبيعي للقبائل في غدوها ورواحها بين الشرق والغرب الأمر الذي يبعث السلطات السورية على التمسك بها والمحافظة عليها. ولقد عززت القوات المرابطة فيها على أثر الأخبار المزعجة الواردة في الأيام الأخيرة

عن حشد الجيوش على حدود منطقة الاحتلال الفرنسي ولذلك لا يمكن اعتبار ما جرى سوى تدبير دفاعي رأت الحكومة السورية أن الواجب يقضي عليها باتخاذه من باب الاحتياط فقط.

فاجتناباً لكل سوء تفاهم ولما كنتم تسوغون احتلال المعلقة ورياق بوصول القوة التي وصلت إلى مجدل عنجر أبلغكم أنني مستعد لتخفيض قواتنا فيها واعادتها إلى ما كانت عليه من قبل اذا كنتم تدللون على شعوركم الودي بالجلاء عن رياق والمعلقة المحتلة بجيوشكم.

احتلال المعلقة ورياق :

في الساعة السابعة من صباح ١٢ يوليو دخلت قوة عسكرية فرنسية

المعلقة ورياق فاحتلتهما احتلالا عسكريا بدون انذار ولم تتعرض للسلطة المدنية وفي يوم ١٤ منه أذاع الفرنسيون البلاغ الآتي في بيروت تسويغاً لعملهم.

«خالفت الحكومة الشريفية الاتفاق المعقود في باريس بين المسيو كلمنصو يوم كان رئيسا للوزارة والأمير إذ كان تقرر أن لايحتل البقاع جنود فرنسويون ولا شريفيون وأن يكتفي بقوة البوليس اللازمة لتوطيد الأمن وبالرغم عن ذلك احتلت فصيلة شريفية مجدل عنجر فعلى أثر هذا الاحتلال الذي لا يسوغه مسوغ معقول صدر الأمر إلى الجند الفرنسي باحتلال رياق والمعلقة.

وفي يوم ١٢ يوليو أرسل الكولونيل كوس إلى جلالة الملك الكتاب الآتي:

«طلبتم مني بتاريخ ١٠ يوليو معلومات عن ماهية الحركات العسكرية التي اقتضت وصول ٧ قطارات مشحونة بالجنود الفرنسية إلى المسلمية فلي الشرف أن أبلغكم كما بسطت ذلك لمرافقكم من قبل، أن الجنرال غورو أعلمني أن ما جرى كان عبارة عن ابدال جنود المخافر الأمامية الواقعة أمام جرابلس بجنود غيرها».

وأرسل سكرتير الملك يوم ١٤ منه البرقية الآتية إلى رستم حيدر مندوب العرب في مؤتمر الصلح بواسطة السفارة الايطالية في باريس:

١ ـ احتل الجيش الفرنسي رياق من دون اخبار ولا ابلاغ سابق. ولما كانت النية متجهة إلى اتقاء الحرب فلم تقاوم أقل مقاومة. وبالطبع فقد يضطر الجيش السوري في المستقبل إلى مقاومة كل حركة عسكرية جديدة لانه من غير الممكن استمرار هذه الحالة

«تتجمع الجيوش الفرنسية في صوفر والمريجات وفي ضواحى حلب»

٢ ـ صرح الجنرال غورو انه وضع شروطا يريد أن يمليها علينا وقد بدأ بتنفيذها من دون أن يبلغنا إياها رسمياً ومع أننا طلبناها منه فلم يرسلها الينا رسميا حتى الآن

٣ ـ تقابل ميولنا ونياتنا السلمية بأعمال عسكرية من الجهة الأخرى.

٤ ـ يعارض الجنرال غورو في سفر الملك إلى اوربا.

٥ ـ لما كان الجنرال غورو في وقوفه هذا الموقف العدائي يخالف قرارات مؤتمر السلام وسان ريمو فيجب أن يعد مسؤولاً عن كل ما قد يقع في سورية.

نص الانذار الفرنسي :

وفي مساء ١٤ يوليو وصل إلى دمشق الكومندان ماندر يحمل كتابا خاصا إلى جلالة الملك مع نص الانذار فسلمه اياهما وهذا نص الكتاب:

«ياذا السمو

«أتشرف بأن أرسل مذكرتي المؤرخة ١٤ يوليو، أقدمها إلى سموكم الملكي وأناشد أخلاقكم السامية ووطنيتكم الصحيحة وشعوركم الودي نحو فرنسا أن تقبلوها.

«لقد برهنت فرنسا من جهتها على اخلاصها لسورية بقبولها القيام بمهمة ارشاد الدولة الجديدة وقيادتها بنزاهة. ولذلك أريد أن أظن أن سموكم الملكي

سيصغي إلى صوت الحكمة في معالجة هذه القضية الخطيرة فلا يتضامن مع حكومة لاتمثل سوى الأحزاب المتطرفة من الشعب.

«ولا أفكر أنني قادر على أن أعول في تنفيذ الضمانات التي تشرفت بطلبها على سموكم الملكى اذا تولت ذلك الحكومة فبقاؤها في مناصبها ينطوي على معنى العداء لفرنسا وقد بذلت جهدها لجر بلادكم إلى الحرب والقائها في أتون بلاياها ولن يعصمها سوى تصرف سموكم الملكى وحده».

وهذا نص الانذار:

«سادت السكينة سورية ابان الاحتلال الانكليزي ولم يتعكر صفو الأمن ويبدأ الاضطراب فيها الا لما حلت جنودنا محل الجنود البريطانية وقد أخذت هذه الاضطرابات تزداد من ذلك الحين.

ولقد أثرت هذه الاضطرابات في رقي سورية ونظامها السياسي والاداري والاقتصادي أكثر من تأثيرها في سلامة جنودنا وفي الاحتلال الفرنسي في المنطقة الغربية. فحكومة دمشق تحمل كل التبعة أزاء سكان سورية الذين عهد مؤتمر الصلح إلى فرنسا بأن تمتعهم بحسنات ادارة مؤسسة على الاستقلال والنظام والتساهل والثروة وان أماني الولاء والتعاون التي أظهرتها فرنسا لسموكم بتأييدها حقوق السكان الذين يتكلمون العربية على اختلاف مذاهبهم ويقطنون القطر السوري بحكم أنفسهم بأنفسهم كأمم مستقلة قد أجاب عليها سموكم معترفا بأن لسكان سورية مصلحة كبيرة في طلب المشورة والمساعدة من دولة كبيرة لتحقيق وحدتهم وتنظيم شؤون الامة نظرا للتضعضع الذي أصاب البلاد من الارهاق التركي والاضرار التي نتجت عن الحرب، وتلك المشورة والمساعدة

ستسجلها عصبة الأمم عندما تتحقق بالفعل. وقد دعا سموكم الملكي فرنسا إلى القيام بهذه المهمة باسم الأمة السورية.

ولما كنتم تفاوضون الحكومة الفرنسية في شهر يناير الماضي وكانت العصابات الخارجة من دمشق تجتاح المنطقة الغربية أرسل إلى مسيو كلمنصو البرقية الآتية:

«عندما بلغني خبر هجوم البدو في جنوب سورية وشمالها قلت للأمير فيصل اني اتفقت معه موقفا على بعض المبادىء واني أحافظ أتم المحافظة على كلامي ولكن يجب أن يقابل خطتي هذه بمثل ما فيها من الاخلاص وأن يجعل سلطته محترمة على أنصاره فاذا لم ينفذ هذان الشرطان تنفيذا دقيقا فالحكومة الافرنسية تستأنف العمل بحرية وتستعمل القوة لتأييد النظام واحترام الحقوق التي لها من المؤتمر».

والبيان الآتي يوضح جليا كيف ان حكومة دمشق لم تنقطع عن انتهاج خطة معادية ومخالفة تمام المخالفة لسياسة التعاون التي رمى اليها رئيس الوزراء وتعهدتم بتطبيقها

١ ـ عداء جلي على قواتنا:

ان اصرار حكومة دمشق على رفض السماح للسلطة الفرنسية باستعمال سكة رياق ـ حلب الحديدية هو عمل عدائي بحت. فالحكومة لا تجهل أن تلك السكة لابد منها لاعاشة احدى فرقنا الفرنسية في الشمال لتمكينها من القتال. وهذه الفرقة تقاتل قوات معادية تابعة لتركيا التي انتزع الحلفاء الظافرون سورية

من ربقتها ودفاعاً عن حدود حكومة سورية الجديدة التي يجب أن تربطنا بها روابط المصلحة وعرفان الجميل.

ان حكومة دمشق هي التي وضعت مبدأ تنظيم العصابات واستخدامها ضد جنودنا المحتلة. وهذا المبدأ اعلنه قائد الفرقة الثالثة في حلب صراحة يوم ١٣ ابريل بالقول الآتي:

«لما كنا لانستطيع أن نعلن الحرب رسميا على الفرنسيين يجب علينا أن نملأ البلاد بالعصابات التي تجهز عليهم تدريجا وسيقود ضباطنا هذه العصابات فإذا استشهد أحدهم تعيل الحكومة عائلته»

واليك الأدلة الآتية على دقة تنفيذ هذه الخطة:

في ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ هوجم موقعنا في تل كلخ بتحريض السلطة الشريفية في حمص وفي أواخر ذاك الشهر ذبح بدو محمود الفاعور الذي قلتم لي يا صاحب السمو الملكى انه صديقكم الشخصي مسيحي مرجعيون وهجم على جنودنا في ٤ يناير رافعا العلم الشريفي.

وفي ٥ منه سنة ١٩٢٠ تحقق وجود الجنود الشريفية بين الذين هاجموا جنودنا تحت قيادة ثريا بك (بركات) في فريق خان ثم في الحمام.

وفي يونيو ثبت وجود أمير الاي ويوز باشي وستة ملازمين و ٣١٧ رجلا من الجيش الشريفي بين العصابات التي كانت تعمل في ساحة مرجعيون وثبت استعمال معدات مأخوذة من الجيش نفسه وهي أربعة رشاشات ثقيلة وثلاثة خفيفة وخمسون صندوقا ذخيرة وظهر أيضا اشتراك محرضي المنطقة الشرقية في الاضطرابات التي امتازت بمذابح (عين ابل) وفتنة الشعية في شهر يونيو.

ثم ان منظمي العصابات محترمون كل الاحترام في دمشق لاسيما صبحي بركات الذي لا يجهل أحد اساءته الينا.

وعندمالم تكن العصابات ترسل من المنطقة الشرقية كانت الفتنة تثار في المنطقة الفرنسية نفسها.

وبهذه الأعمال وقعت اعتداءات عديدة على المسيحيين لاسيما في جسر الفرعون في ٢٩ ديسمبر حيث تقع التبعة على الضابطين الشريفيين واحد بك وتحسين بك.

وقد سوعد الشيخ صالح بطل الفوضى والبغضاء لنا مساعدة مؤثرة مستمرة في جبال النصيرية.

ومن الممكن تعداد كثير من هذه الأمثلة وقد عرضناها على سموكم الملكي في حينها.

٢ ـ سياسة حكومة دمشق العدائية :

رأى سموكم الملكي ادخال أشخاص مشهورين بعدائهم لفرنسا في حكومة دمشق وكان تأثير المحيط شديدا عليكم حتى انكم لم تتمكنوا من السفر في الوقت المناسب تلبية لدعوة مؤتمر الصلح وقد تألفت الوزارة من أناس من تلك الفئة التي لاتقتصر خطتها على اهانة فرنسا ورفض مساعدتها بل تتناول المجلس الأعلى الذي منح فرنسا الانتداب لسورية.

أن رفض انتداب فرنسا رفضا باتاً في ١٨ مايو الماضي هو خطة عمياء قد تجر نتائجها المصائب على سورية.

٣ ـ التدابير الادارية ضد فرنسا:

ان التمنع الاقتصادي الظاهر في رفض ورق النقد السوري الجديد الذي أصدره البنك السوري لحساب فرنسا ومنع جميع المعاملات التجارية والمالية مع فرع بنك سورية في المنطقة الشرقية هو دليل جديد على عداء مضر بمصلحة البلاد أيضا.

وكذلك منع نقل الحبوب إلى المنطقة الفرنسية مبتدئاً من حماه فدمشق فحلب ثم ان السلطة الشريفية اجتازت حدود المنطقة الشرقية وتقدمت تدريجا داخل المنطقة لتظهر أنها توسعت توسعاً يقصد به اخراجنا.

ففي شهر مارس وضع مخفر شريفي في (الخالصة) ثم رفع العلم الشريفي على (القدموس) بعد ذلك بقليل وفي ابريل جعلت حكومة حلب (القصير) قضاء شريفيا. ثم نصب قائمقام شريفي في جسر الشغور.

٤ ـ أعمال عدائية موجهة رأسا إلى فرنسا:

ان من كان صديقا لفرنسا أو موالياً لها في المنطقة الشرقية يكون مشتبها به من السلطة ويعامل معاملة سيئة في أغلب الأحيان ومن الأدلة الظاهرة على ذلك أن فارس غنطوس ونسيب غبريل اللذين ضمنت حكومة دمشق رسميا رجوعهما إلى راشيا أسيئت معاملتهما ووضعا في السجن بعد رجوعهما.

وفي ٢٢ يناير هوجم وفد من دروز حوران جاء للسلام علينا أثناء عودته في وادي القرن وقتل عدد من رجاله.

ولدينا أمثلة عديدة على ذلك ولا سيما في حلب أما من كان عدوا لنا

فانه يحترم في المنطقة الشرقية ويحمي من كل شيء ويحل على الرحب والسعة، فقد احتفل بالدنادشة احتفالا كبيرا في دمشق بعد حوادث تل كلخ ولم يمس بسوء في دمشق أمين محيو الذي نسف مستودع العتاد الحربي في بيروت ثم ان سموكم الملكي سعى مؤخرا لرجوع كامل بك الأسعد الثائر المشهور إلى المنطقة الغربية وهو قد نفي بسبب فتن بلاد الشيعة وعليه قسم عظيم من تبعتها.

وعدد سكان المنطقة الشرقية الذين اكسبهم عداؤهم لنا عطف الحكومة عظيم جداً. إن بث الدعوة ضد فرنسا في المنطقة الغربية قد ألبسته حكومة دمشق اشكالا خبيثة أرادت السلطة الفرنسية أن تغمض عينها عنها لأنها قررت اتباع سياسة التساهل إلى النهاية.

وآخر هذه الأعمال وأظهرها شراء القسم الأعظم من أعضاء مجلس الادارة باثنين وأربعين ألف جنيه مصري.

وقد ألقت مخافرنا القبض على هؤلاء الأعضاء في ١٠ يوليو بينما كانوا ذاهبين إلى دمشق لبيع بلادهم منكرين الأماني التي أعرب عنها مواطنوهم بالاجماع تقريبا منذ عهد بعيد.

ان صحافة دمشق التي تفرط الحكومة في شد أزرها تواصل دائما حملاتها على كل ما هو فرنسي وتقبح السلطة المحتلة في المنطقة الغربية وترد كل مساعدة تعرضها فرنسا على سورية وتهينني أقبح اهانة.

٥ ـ الاعتداء على الحقوق الدولية:

بمقتضى هذه الحقوق يجب على قائد جيش الحجاز المحتل قطر سوريا، لابد

أن يظل عثمانيا إلى أن يقتضي تنفيذ المعاهدة بتغييره أن لا يعمل بغير هذه الصفة وأن يحافظ على الحالة الراهنة وهو حارسها. ولكنه تصرف عكس ذلك متخذا صفة السيادة العليا وقد تقرر التجنيد الاجتباري ونفذ منذ ديسمبر سنة ١٩١٩ مع أن البلاد لا تزال بلادا أجنبية وهذا العبء الثقيل الذي لا يجدي نفعا قد أكره عليه الشعب حتى في المناطق التي لها شكل خاص كالبقاع.

ونفذ في أناس مستثنين منه كاللبنانيين والمغاربة المقيمين في المنطقة الشرقية.

ولاقى هذا التجنيد الباطل مقاومة نزيهة أدت في بعض الأحيان إلى إراقة الدماء.

ثم المجلس الملقب بالمؤتمر السوري الذي تألف واجتمع بصورة غير قانونية يسن القوانين بل يحكم باسم حكومة ودولة لم يعترف بوجودها. وفضلا عن ذلك فقد قدم اللقب الملكي لسموكم الملكي بدون حق ولا وكالة مما وضعكم كما عبرتم عن ذلك في موقف التمرد على مؤتمر الصلح.

ولم تحترم الامتيازات الأجنبية فان احد رعايانا الأمير مختار الذي يمثل أسرة كبيرة اشتهرت منذ القدم باتصالها بفرنسا قد أوقف ايقافا معيبا في حلب.

وليست الاتفاقات السياسية محترمة أيضاً فإن لواء من الجيش الشريفي أرسل إلى (مجدل عنجر) رغم الاتفاق الذي تم في ديسمبر الماضي مع المسيو كلمنصو والذي يقضي أن لاتحل في البقاع قوة شريفية أو فرنسية.

٦ ـ الاضرار التي أصابت فرنسا وسورية من ذلك:

لم تستطع السلطة الفرنسية حتى الآن ان تنظم البلاد بالشكل الذي

تنتظره منها لأنها اضطرت إلى صرف قواها وجهودها لقمع الفتن المتوالية ومواصلة المفاوضات السياسية الجدية العميقة مع حكومة دمشق فهي والحالة هذه غير مسؤولة عن هذا التأخير بل تتحمل العبء العسكري والمالي الذي تقضي به الحالة التي أوجدتها حكومة دمشق ولا يمكن أن تؤثر على التكاليف في الميزانية السورية سواء بفقد الدخل الذي ينشأ عن استمرار الفوضى أو بالاشتراك في نفقات السيادة التي تلحق بها في المستقبل.

ولقد بلغت حالة الفوضى التي أوجدها مثيرو الفتن في البلاد حداً دعا إلى استجلاب قوات كبيرة أعظم عددا مما يدعو اليه استبدال جنود انكليزية ابان السكينة.

وأن هذه الأسباب تدل دلالة كافية على أنه لايمكن بعد الآن أن نعتمد على حكومة جاهرت فرنسا بالعداء كل المجاهرة وأخطأت نحو بلادها خطأ عظيما بظهورها عاجزة عن تنظيمها وادارتها.

لذلك ترى فرنسا أنها مضطرة لأخذ الضمانات التي تكفل سلامة جنودها وسلامة السكان التي نالت من مؤتمر السلم مهمة الوكالة عليهم فأتشرف بأن أبلغ سموكم الملكي أن هذه الضمانات هي كما يأتي:

١ ـ التصرف بسكة رياق ـ حلب الحديدية لاجراء النقليات التي تأمر بها السلطة الفرنسية ويؤمن هذا التصرف بأن يراقب مفوضون عسكريون فرنسيون جميع ما ينقل في محطات رياق وبعلبك وحمص وحماه وحلب تعضدهم قوة مسلحة مخصصة للمحافظة على المحطة واحتلال مدينة حلب التي هي نقطة مواصلات هامة لايسعنا أن نتركها تسقط في يد الترك.

٢ ـ قبول الانتداب الفرنسي

ان هذا الانتداب يحترم استقلال أهالي سورية ولا يناقض مبدأ الحكم بسلطة سورية تستمد قواتها من ادارة الشعب ولا يتضمن سوى معاونة بشكل مساعدة وتعاون من الدولة المنتدبة دون أن يتخذ مطلقا شكل استعمار أو الحاق أو ادارة تنفذ رأساً.

٣ ـ قبول الورق السوري

تصبح هذه العملة عملة وطنية في المنطقة الشرقية فتلغى جميع الأحكام المتعلقة بالبنك السوري في المنطقة الشرقية.

٤ ـ تأديب المجرمين

الذين كانوا أشد عداء لفرنسا وهذه الشروط تقدم جملة ويجب قبولها جملة أيضا بلا أدنى فرق خلال أربعة أيام نبتدىء من نصف ليل ١٥ يوليو (أي ١٤ منه الساعة ١٢ ليلا) وتنتهي في ١٧ منه الساعة ٢٤ أي الساعة ١٢ ليلاً

فاذا جاءني علم من سموكم قبل هذا الموعد بقبول هذه الشروط فيجب أن تكون قد صدرت أوامركم في الوقت نفسه إلى المراجع اللازمة لكي لا تعارض جنودي الزاحفة لاحتلال المواقع المعينة ثم ان قبول الشرط الثاني والثالث والرابع يجب أن يؤيد رسميا قبل ١٨ منه أما تنفيذها بالتمام فيكون قبل ٣١ منه الساعة ٢٤ (نصف الليل).

واذا كان سموكم الملكي لا يشعرني في الوقت اللازم بقبول هذه الشروط

أتشرف بأن أبلغه أن الحكومة الفرنسية تكون مطلقة اليد في العمل وفي هذه الحالة لا أستطيع أن أؤكد أن الحكومة الفرنسية تكتفي بهذه الضمانات المعتدلة.

ولا تقع على فرنسا تبعة المصائب التي تحل بالبلاد فهي قد برهنت على تساهلها من زمن طويل وفي الاونة الأخيرة فحكومة دمشق هي التي تتحمل جميع أعباء مسؤولية فصل الخطاب الذي لا أنظر اليه إلا آسفاً ولكني مستعد له بمتانة لاتتزعزع.

تدابير الوزارة :

فوجئت الوزارة بانذار الجنرال غورو مفاجأة لم تكن تتوقعها فانقسمت حياله ففريق من أعضائها قال بقبوله والنزول على أحكامه وفريق قال بالتريث والانتظار.

وظهرت على أثر وصول الانذار فكرة تدعو إلى اقالة الوزارة والتخلص منها وتأليف وزارة قوية برئاسة الهاشمي تقود الأمة في هذه الأزمة وتواصل الكفاح والنضال فأيد أقطاب حزب التقدم في المؤتمر السوري ـ وهو الحزب الذي كانت تعول الوزارة على تأييده في بقائها ـ الفكرة ولما كوشف الأتاسي بها ودعي إلى الاستقالة قال يجب الاتفاق على انتخاب من يخلفني قبل استقالتي ولا أتأخر عنها متى تألفت الوزارة الجديدة. وحال دون تبديل الحكومة في تلك الآونة عدم موافقة جلالة الملك عليه فقد كان يحاول أن يجمع السلطة في يده ويتفرد بالعمل في خلال هذه المرحلة الدقيقة بعيداً عن تطاحن الأحزاب واختلافاتها.

ولما أدركت الوزارة أنها في مركز ثابت وأنها باقية لثقة جلالة الملك بها اتخذت سلسلة تدابير نوجزها في مايلي:

١ ـ اعلان الادارة العرفية :

وكان أول تدابيرها وأعجلها اعلانها الادارة العرفية يوم ١٣ منه وهذا نص البلاغ الرسمي الصادر بذلك:

«بناء على خطورة الموقف ولزوم اشتغال الأمة بأمر دفاعها فقط قررت الحكومة العسكرية مؤيدة بقرار الوزارة تأييد الادارة العرفية التي لم تلغ حتى الآن وتطبيقها بحذافيرها ولحصول الاطلاع عليها أدرجنا المواد الآتية:

١ ـ تؤيد الادارة العرفية في جميع أنحاء المنطقة الشرقية.

٢ ـ ان أحكام القوانين والأنظمة الأساسية والملكية المخالفة لهذا القرار تعد معطلة مادامت الادارة العرفية قائمة.

٣ ـ يحاكم أمام القضاء العرفي الذين يرتكبون الجرائم الآتية:

أ ـ كل من يعبث بالأمن العام داخلا أو خارجا من مرتكبي جريمة الجنحة أو الجناية سواء كان فاعلا بنفسه أو ذا مدخل مهما كانت صفته ومكانته.

ب ـ كل من يعتدي على موظفي الحكومة أثناء قيامهم بوظائفهم الرسمية بشرط أن يكون عمله ذا صلة بالأحوال المتعلقة بالادارة العرفية.

جـ ـ كل من له صلة بالجمعيات السرية ولو كانت مؤسسة قبل اعلان الادارة العرفية.

د ـ كل من يتهم بجنحة أو جناية تمس احدى القضايا المنظورة أمام القضاء العرفي.

هـ ـ كل من يتهم بافشاء أسرار الحكومة العسكرية ابان اعلان النفير العام وما يتعلق بالجاسوسية والخيانة العسكرية.

و ـ الذين تتصل جرائمهم بجمع الوسائط النقلية وسوق الجند وحشدهم. والموظفون المكلفون بطرح التكاليف الحربية اذا تلاعبوا أو أساءوا استعمال وظيفتهم والذين يسهلون الفرار للجنود ويساعدونهم على عدم تلبية أوامر الجندية ويحبذون لهم ذلك.

ز ـ كل من يتهم بجريمة تختص بالاعتداء على زوجات الضباط والأمراء العسكريين ومن ينتمي إلى الجندية من الملكيين والأهالي وكل ذي رحم يتصل بهؤلاء.

٤ ـ للادارة العرفية الحق أولا: بأن تفتش المساكن التي ترى لزوم تفتيشها وثانيا أن تطرد إلى خارج البلاد كل من تقبض عليه الحكومة من أصحاب السوابق والذين لامسكن لهم ولا مأوى في منطقة الادارة العرفية وثالثا بأن تأخذ سلاح الأهلين وعتادهم الحربي وتصادره ورابعا أن تعطل الصحف فورا اذا سعت لافساد الرأي العام وبأن تمنع الاجتماعات.

٥ ـ قضايا الجنح والجنايات العادية تنظر كما في السابق أمام المحاكم النظامية.

٦ ـ بما أن القضاء العرفي مكلف بوظائف المحاكم النظامية الجزائية التي ناب منابها فلا يحق له التدخل في القضايا التي نظرتها قبل اعلان الادارة العرفية.

٧ ـ يحاكم أمام القضاء العرفي من تبين أن له مدخلا في الأحوال التي استلزمت اعلان الادارة العرفية وأن لم يكن من أبناء المنطقة الشرقية.

٨ ـ يطبق القضاء العرفي أحكامه على قانون الجزاء العسكري اذا لم يجد ما يطابق الجرم في قانون الجزاء المدني.

٩ ـ يحاكم المتهمون بالأحوال التي استلزمت اعلان الادارة العرفية أمام محاكمها مهما علت رتبهم من دون استحصال مرسوم ملكي.

١٠ ـ ترى محاكم القضاء العرفي المؤسسة حديثا في المنطقة الشرقية قضايا الأركان والأمراء والضباط وان كانت دون رتبهم.

١١ ـ أحكام القضاء العرفي مبرمة.

٢ ـ الوزارة امام المؤتمر :

ودعا المؤتمر الوزارة لسماع أقوالها والاطلاع على خططها فجاء صباح الثلاثاء ١٣ منه رئيسا ووزيرا الخارجية والحربية وألقى الأخير البيان الآتي:

أيها السادة:

نرى من الواجب أن نبسط على مسامعكم خلاصة ما يقع في هذه الدقيقة الحرجة تعرفون خطة الوزارة وتذكرون أننا قلنا في بيانها الذي نال استحسانكم اننا سنحافظ على صلات الصداقة مع جميع الحلفاء ولا سيما مع فرنسا وانكلترا وتعلمون أيضا أننا حافظنا على هذه الخطة ساعين لتحقيقها وتحقيق آمال الأمة التي أعلنتها للعالم على لسانكم أنتم ممثلوها في هذا المؤتمر الموقر.

بدأت المفاوضات وسارت في طريق حسن وتلقينا ماتعلمونه من قرار مؤتمر سان ريمو المعترف بسورية دولة مستقلة ومن التبليغات غير الرسمية من حليفتنا بريطانيا التي تشير إلى الاعتراف بجلالة ملكنا ملكا على سورية علاوة على تأييد الاستقلال المذكور.

وعزمنا في المدة الأخيرة على ارسال وفد إلى أوربا لاتمام المفاوضات وحل المسألة السورية حلا نهائيا يحقق آمال الأمة وسعادتها وليبرهن للعالم والدول كلها أننا لا نعادي أحدا ولا نقاوم قرارات مؤتمر السلم ما دامت ضامنة لاستقلالنا وشرفنا. وقد عزم جلالة الملك على السفر بالذات حباً بإنهاء المفاوضات وكنا واثقين بأننا سنتلقى البشائر بتحقيق آمالنا وفيما نحن سائرون في تنفيذ هذه الخطة العملية نرجو الخير من سفر وفدنا برئاسة جلالته حصل ما حصل وحدثت هذه الحوادث المؤسفة التي أبينها لكم.

«لقد أراد الجنرال غورو اعتمادا على قواه العسكرية أن يعرقل أو يمنع سفر جلالة الملك إلى أوربا لأسباب لا نعلمها. وقد سلم موفدنا بعض الشروط التي قال انه يطلبها منا ولم نطلع بعد على نصها الرسمي ولا يمكننا أن ننظر اليها بصفة رسمية مالم نتلقاها مكتوبة من يد رسمية.

«وليست هذه الشروط مخالفة لمطالب الأمة فقط بل أنها تخالف روح المقررات التي اتخذت في مؤتمر سان ريمو وتعبث بها وقد وقعت عليها فرنسا لأنها تخل بأساس الاستقلال والسيادة التي اعترفت بها الدول لسورية في ذاك المؤتمر. ولقد حشد الجنرال جيوشه على حدود المنطقة الشرقية شمالا وغربا وربما كانت غايته حملنا على قبول شروطه ونكرر القول بأننا لم نتبلغها رسميا حتى هذه

الساعة وفوق هذا فقد أرسل جنوداً لتعزيز القوة الفرنسية في رياق وصرح حاكم زحلة الفرنسي العسكري لقائد المحطة العربي أنه احتل رياق احتلالا عسكريا وأعاد الجنرال القوة الفرنسية التي احتلت المعلقة في العام الماضي اليها. وقد أبلغنا الكولونيل كوس أمس عن لسان الجنرال غورو أن احتلال رياق والمعلقة جرى في مقابل تعزيز قواتنا في مجدل عنجر والحال أن هذه النقطة عسكرية وضعت لتأمين النظام الداخلي في ذلك الجوار منذ ابتداء الاحتلال واذا كنا عززناها فما ذلك سوى تدبير احتياطي اضطررنا إلى اتخاذه بعد ما رأينا حشد الجنود على حدود منطقتنا.

«فحكومتنا بعد ما احتجت على معاملة الجنرال غورو التي لا تلتئم مع التحالف وطلبت احالة القضية إلى التحكيم الدولي تعلن للأمة وللعالم أجمع من على هذا المنبر ما يأتي:

١ ـ نحن لانريد إلا السلم والمحافظة على شرفنا واستقلالنا الذي لا نحتمل أن تشوبه شائبة.

٢ ـ نحن براء من كل تهمة نوصم بها ويراد بها الايهام بأننا نريد العبث بصلاتنا الودية مع حليفتنا وحلفائنا.

٣ ـ نحن لا نرفض المفاوضة ونحن مستعدون للدخول فيها وها إن الوفد برئاسة جلالة الملك مستعد للسفر إلى أوربا. ونحن نقبل كل حل لايمس استقلالنا وشرفنا ويكون مبنيا على أساس الحق والاستقلال.

٤ ـ اننا مستعدون كل الاستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما أعطانا الله من قوة.

هذا هو الموقف الحاضر أيها السادة وقد بسطناه لحضراتكم والله معنا اذ نحن لا نريد سوى حقنا والدفاع عن كياننا.

٣ ـ معدات الدفاع والتدابير العسكرية :

وكان في مقدمة التدابير العسكرية التي اتخذت تعيين الأمير زيد قائدا عاماً للجيش السوري وياسين الهاشمي قائدا لجبهة مجدل عنجر (طريق دمشق ـ بيروت) ولدمشق نفسها ويحيى جيالي قائدا لمنطقة حمص وحماه. أما فرقة حلب فكانت بقيادة محمد اسماعيل الطباخ وكانت فرقة درعا بقيادة اسماعيل الصفار.

وقد يكون من المفيد هنا أن نتكلم عن تشكيلات الجيش السوري في تلك الأيام ونظمه ومعداته وأسلحته وذخائره وعتاده وضباطه فنقول:

لايخفى أن الجيش السوري الجديد قام على أنقاض جيش الشمال القديم الذي زحف من الحجاز حتى دمشق فحلب على المنوال الذي وصفناه في الجزء الأول، وكان أول مافعلته الحكومة السورية الجديدة، وقد تولى رئاسة الجند فيها ياسين الهاشمي (رئاسة ديوان الشورى الحربي) تسريح الجيش القديم والاستغناء عن معظم ضباطه وجنوده على أن يحل محله جيش جديد منظم على الأصول الحديثة يقوده ضباط بلغوا رتبهم العسكرية بالتدرج.

وجددت رئاسة ديوان الشورى الحربي (المدرسة الحربية القديمة) في دمشق لتخريج الضباط كما نظمت المصالح العسكرية على منوال حديث هنالك مصلحة للميرة وأخرى للتجهيزات وثالثة للتسليح ورابعة للمدفعية تشرف عليها كلها هيئة أركان حرب عليا وكان نظام التطوع في تلك الفترة هو

النظام المتبع في الجيش ومع أن جلالة الملك كان أول مـن تطـوع الا ان الاقبـال على التجنيد كان قليلا لحالـة الأمـة الروحيـة فقـد كـانت خارجـة مـن حـروب امتدت أربع سنوات ونيف لاقى الجنـد في خلالهـا الأمرّيـن مـن قسـاوة الأنظمـة العسكرية وشدتها فتشرب بغضها كما تشربها الأهالي لما خبروه من مساوئها في العهد العثماني.

وتبدل الحال في شهر فبراير سنة ١٩٢٠ حينما تقرر الأخذ بنظام التجنيد الاجباري لإنشاء جيش منظم قوي وكـثر في خـلال هـذه الفـترة ورود الضبـاط السوريين الذين كانوا في الجيش الـتركي ثـم سـرحوا بعـد الهدنـة أو عـادوا مـن الأسر فانضموا إلى الجيش الجديد وساعدوا في تكونيه وانشائه.

وكان الجيش السوري في خلال شهر يونيو سنة ١٩٢٠ أي قبيل وصـول الانـذار وبعـد قيـام الـوزارة الاتاسـية واضطـلاع يوسـف العظمـة بعـبء وزارة الحربية وأخذه على عاتقه مهمة تنظيم الجيش الجديد القائمقام أحمد اللحام.

وكانت هيئة أركان الحرب تتألف من فروع (شعبات) تقلد رئاسة الشعبة الأولى (شعبة الحركات الحربية) القائمقام مصطفى وصفي وتـولى رئاسـة الشـعبة الثالثة (شعبة المخابرات) البكباشي شريف الحجار، وكان اليوزباشي حسن يحيـى الصبـان يتـولى ادارة القـوى العموميـة والقائمقـام عـارف التـوام رئيسـا لادارة التسليح.

وكانت هنالك أيضا ثلاث فرق عسكرية نظامية:

فرقة الشام. وفرقة حلب. وفرقة درعا.

وكانت كل فرقة تتألف من ٣ ألوية وكل لواء يتألف من ٣ أفواج ولكل فوج سرية رشاشات ولكل فرقة لواء مدفعي يتألف من فوجين ويتألف الفوج من بطاريتين.

وكان مجموع القوى العاملة للجيش السوري في أواسط شهر يوليو لايزيد عن ٨٠٠٠ جندي يملكون ١٥ ألف بندقية مختلفة الطراز لكل منها ٢٥٠ قذيفة ونحو ٥٠ مدفعا عيار ٧,٥ و ٤مدافع من عيار ١٠,٥ ولكل مدفع قنبلة.

وكان يمثل الحكومة العربية في بيروت ضابط من هيئة أركان الحرب في مقدمة مهامه موافاة الحكومة بتقارير مفصلة عن الحالة العامة وعن تدابير الفرنسيين العسكرية.

وكان مجموع الضباط المستخدمين في القيادة العليا وفي الجيش العامل وفي دوائر التجنيد وفي الأعمال العسكرية الأخرى لا يقل عن ٥٠٠ ضابط من مختلف الرتب بينهم مجموعة صالحة من الأكفاء الذين تمرنوا في الحروب العظمى وقاتلوا في شتى الساحات والميادين.

٤ ـ دعوة المجلس الحربى الاعلى :

وفوجئت الوزارة والملك في تلك الفترة الحرجة بمفاجأة مدهشة، فقد زار ياسين الهاشمي على أثر تعيينه قائدا لجدل عنجر والقاء مهمة الدفاع عن دمشق على عاتقه الأمير زيدا وقال له انه ليس في امكانه قبول المهمة الموكولة اليه كما أنه ليس في استطاعة البلاد الدفاع والوقوف أمام الجيش الفرنسي الزاحف لأن مخازن الجيش فارغة من الأسلحة والذخائر ومعدات القتال مفقودة.

وانطلق الأمير على الفور فقابل جلالة الملك وأطلعه على رأي الهاشمي فاستدعاه فأعاد عليه ما قاله فدعا هيئة الوزراء اليه واستشارهم في ما يفعل فدافع يوسف العظمة عن خطته وقال انه بصفته وزيرا للحربية يتحمل كل تبعة ويصر على المقاومة والدفاع. وأخيرا تم الاتفاق على عقد مجلس عسكري يحضره كبار الضباط والقادة للبت في هذه القضية الخطيرة.

واجتمع هذا المجلس بعد ظهر الجمعة ١٦ منه برئاسة الملك وحضره الوزراء والهاشمي وأحمد الحام ومصطفى وصفي وشريف الحجار ومصطفى نعمة وحسن يحيى الصبان وعارف التوام وهم هيئة أركان الحرب فسألهم الملك واحدا واحدا عن مقدار قواهم فأجابوا أجوبة متضاربة فطلب اليهم ابداء رأي حاسم فطلبوا امهالهم مدة ثم اجتمعوا برئاسة مصطفى نعمة (مستشار وزارة الحربية يومئذ) نحو ربع ساعة أعلنوا بعدها أن في امكان الجيش المقاومة بضع ساعات اذا كانت الحرب غير جدية وأما اذا حمي وطيس القتال ولم يوفق إلى دحر العدو وتشتيت قواه فلا يقاوم أكثر من ٥ دقائق.

٥ ـ استشارة الانكليز ورأى اللورد اللنبي :

ومع أن الانكليز كانوا خلال تلك المرحلة يشيرون على الملك بالتفاهم مع الفرنسيين والاتفاق معهم، وكان معتمدهم في دمشق (الكولونيل ايستون) يكرر هذه الجمل على مسامع الملك والوزراء في كل مناسبة ملحاً بضرورة الاتفاق، فقد أرادت الوزارة أن تقف على رأى اللورد اللنبي قبل البت في الأمر فانتدبت اللواء نوري السعيد والامير عادل ارسلان فسافرا إلى حيفا وقابلا اللورد وكان يزورها يومئذ واستشاراه فأشار بقبول الانذار والتفاهم مع الفرنسيين فأرسلا على الفور برقية إلى جلالة الملك بما سمعاه منه.

ولم يكتف اللورد بذلك بل أرسل كتابا خاصا إلى جلالـة الملـك (لا يـزال محفوظا بنصه الانكليزي في خزانة الدكتور عبد الرحمن شهبندر يشير فيه بالقبول بلا تردد).

٦ ـ راي الكولونيل طولا والكولونيل كوسن :

وكـان من رأي هذين الضـابطين الفرنسيين وكانـا يعمــلان في دمشـق ويظهران الاخـلاص والصداقـة لجلالـة الملـك وقـد أقالهمـا الجنرال غـورو مـن عملهمـا بعـد دخـول دمشـق وأعادهمـا إلى فرنسـا لاعتقـاده بعـدم اخلاصهمـا لسياسته ـ قبول الانذار لقطع الطريق على الجنرال غـورو المتعطـش إلى دخـول دمشق واحتلالها عسكريا لينال شرف هذا العمل اطفاء لشهوة الفتـح المتأججـة في فـؤاده، وكانـا يقـولان لا تـترددوا في القبـول فقـد يتـذرع الجـنرال بـأوهي الأسباب لتطبيق برنامجه الاستعماري ودخول دمشق بجيشه.

الوزارة تقرر القبول

فازاء هذه الاعتبارات المادية قـررت الـوزارة في جلسـة عقدتهـا يـوم ١٧ الجاري (أي قبيل انتهاء المدة المضروبة في الانـذار) أن تشـير علـى جلالـة الملـك بقبوله لعدم امكان المقاومة ماديا فأرسل جلالته صباح ١٨ منه كتاباً إلى الجنرال بواسطة الكولونيل طولا يعلـن فيـه قبولـه شـروط الانـذار فجـاءه يـوم ١٩ منـه الجواب الآتي:

«لي الشرف أن أتسلم كتابكم المرسل بواسطة الكولونيـل طـولا المنطـوي على قبولكم مبدئيا وشخصياً لشروطي فأذكر سموكم الملكي بأنه ليـس المقصـود

من مذكرة ١٤ يوليو قبولها وانما المقصود هو تنفيذ أحكامها بأعمال رسمية تعمل قبل ١٨ منه على أن يتم تنفيذ ما ورد فيها بكامله قبل ٣١ منه عند منتصف الليل.

«ولما كنت قد مددت المدة ٢٤ ساعة إجابة لطلب سموكم فقد أكون محقاً اذا لم أمددها مدة أخرى قبل أن أتلقى نبأ القبول رسمياً وفعلياً من جانب سموكم بأعمال تعلمونها وقد أشير إلى ذلك في الفقرة الرابعة من مذكرة ١٤ منه.

«ولكي أدع لكم وقتاً كافيا لقبول المطالب رسميا وتنفيذها فقد قررت أن لاتتحرك جيوشي قبل ٢١ يوليو عند منتصف الليل».

وفي الساعة التاسعة والنصف من مساء ١٩ منه أرسل الجنرال غورو البرقية الآتية وقد سلمها الكولونيل طولا شخصياً إلى الملك:

«ضرب يوم ١٨ يوليو موعدا لقبول أو رفض مذكرة ١٤ منه ثم مددت هذه المهلة حتى ١٩ منه نصف الليل لا لقبول الشروط رسميا بل للبدء بتنفيذها رسميا مع العلم بأن تنفيذها بكاملها يتم قبل ٣١ منه وبناء على ذلك فلن أمنح أي مهلة بعد التسهيلات التي جرت.

واذا كان لابد من اعطاء وقت كاف لأجل قبول الشروط والبدء بتنفيذها فاني أقرر أن جيوشي لا تتحرك حركة قبل ٢١ يوليو عند منتصف الليل».

وفي يوم ٢٠ منه أرسل الملك إلى الجنرال غورو بواسطة الكولونيل كوس البرقية الآتية:

«رغبة في انقاذ شعبي من ويلات الحروب وأملا في انشاء سلم موطد لايتسنى ادراكه إلا بالاحتفاظ بصداقة الحلفاء ومودتهم وخصوصا مودة الحكومة الفرنسية أبلغكم أنني أقبل مطالبكم مع الايضاحات الواردة في برقيتكم بتاريخ ١٦ و ١٨ الجاري.

«ان المطالب التي تضمنها انذاركم المؤرخ في ١٤ الجاري سردت على الوجه الآتي:

١ ـ أن تكون سكة حديد رياق ـ حلب على أتم استعداد لجميع النقليات التي تأمر بها السلطات الفرنسية.

ان جعل سكة الحديد بهذه الحالة يتسنى بمراقبة حركة النقل في محطات رياق وبعلبك وحمص وحلب بواسطة مفوضين عسكريين فرنسويين تشد أزرهم قوة عسكرية تقوم بالمحافظة على المحطة. وباحتلال مدينة حلب ذات المركز الخطير للمواصلات والتي لن تدعها تسقط بأيدي الترك.

٢ ـ الغاء التجمع العام والامتناع بتاتاً عن التجنيد وتسريح القوى واعادة تشكيلات الجيش وعدد الجند إلى ما كانتا عليه في شهر ديسمبر الماضي.

٣ ـ قبول الانتداب الفرنسي، إن الانتداب سيحترم استقلال الشعوب السورية على منوال يتفق مع مبدأ الحكم بواسطة السلطات السورية النظامية التي تستمد قوتها من الوزارة الشعبية. وهو لاينطوي بالنسبة للسلطة المنتدبة الا على اعانة تمنح بشكل مساعدة وتعاون لا يتحول بشكل من الأشكال إلى استعمار أو الحاق أو ادارة مباشرة.

٤ ـ قبول النقد السوري، إن هذا النقد سيتخذ نقدا وطنيا للمنطقة الشرقية.

وبناء على ذلك تلغى جميع القيود التي وضعت حتى الآن في هذه المنطقة بالنسبة اليه.

٥ ـ تسليم المجرمين الذين اشتهروا بأعمالهم العدائية لفرنسا ولن يطول الوقت حتى تدرك حكومة الجمهورية بأن هذه الأزمة الشديدة التي اجتزناها لم تكن سوى نتيجة سوء تفاهم واسع النطاق بيننا وبين الشعب السوري الذي قاتل جنباً إلى جنب مع الحلفاء وضحى أنواع الضحايا في سبيلهم.

فيصل

وفي اليوم نفسه أرسل الكولونيل كوس إلى الملك الكتاب الآتي:

«رجاني الجنرال غورو أن أبلغكم أنه تلقى رد سموكم الملكي المرسل أمس بواسطتي وأعرب عن ارتياحه إلى الاعتبارات التي بني عليها.

«وينتظر الجنرال الآن وصول تأييد كتابي مفصل يحرر طبقا للأسس الواردة في مذكرة ١٤ يوليو موضحاً وذاكراً الشروط التي أوردها ومعلنا قبولها. كما أنه يؤيد من جهة أخرى برقيته المرسلة مساء أمس مؤكداً أن الجيوش الفرنسية لا تتحرك قبل ٢١ الجاري عند منتصف الليل لأجل احتلال حلب فتبلغها في اليوم الثالث.

«وينتظر الجنرال أن يتم في هذا اليوم (٢٠منه) تنفيذ مضمون الرد بأعمال رسمية وباتخاذ التدابير التي تدل على التنفيذ وتؤيده طبقا لما أشار اليه صراحة في انذاره.

«ويزيد الجنرال على ذلك قائلا تستطيع سموكم أن تثق من المعاملة الطيبة الحسنة التي ستعاملكم بها فرنسا ومن عطفها وعدلها. والمكاتبات المختلفة التي جرت حتى الآن والبلاغات التي أبلغت لسموكم الملكي في موضوع شروط الانذار وتطبيقها ولا سيما ما يختص منها بتطبيق الانتداب قد بسطت نيات الدولة المنتدبة بسطا جليا كافيا».

الاضطرابات في دمشق :

وتناقلت الالسن في دمشق أن الحكومة قبلت انذار الجنرال غورو وتعهدت بتنفيذه فقامت المظاهرات الاحتجاجية وعقد المؤتمر السوري جلسة ضحى يوم الخميس ١٥ منه (أي قبل قبول الانذار رسميا بيومين) خطب فيها الخطباء فحملوا على الوزارة حملة شديدة وتنادوا إلى الدفاع وأقر المؤتمر في ختام جلسته هذه اقتراحا وقعه ٤٥ من أعضائه وأذيع على الجمهور على أن يبلغ إلى الحكومة لتطلع عليه وتتقيد بما جاء فيه وهو:

«بما أن مؤتمرنا هذا وهو أول ممثل للأمة السورية وناطق بلسانها قرر في جلسته يوم ٧ مارس أن يبقى منعقداً إلى أن يجتمع المجلس النيابي وبما أن البلاد دخلت اليوم في طور جديد يستدعي زيادة التضامن والتكالف وجمع الكلمة حول غاية الوطن المشتركة وهي الاستقلال التام والدفاع عن شرف الأمة بأسرها نطلب اقرار الاقتراحات الآتية وابلاغها للحكومة ونشرها على الأمة.

«ان المؤتمر السوري الممثل للأمة السورية في مناطقها الثلاث يعتبر قراره التاريخي بمواده الأساسية الثلاث وهي:

١ - الاستقلال التام والوحدة السورية ورفض الهجرة الصهيونية.

٢ - ملكية جلالة الملك فيصل على الأساس النيابي الدستوري.

٣ - ابقاء المؤتمر منعقدا يراقب أعمال الحكومة المسؤولة أمامه إلى أن يجتمع مجلس النواب بموجب القانون الاساسي - قراراً واحداً لا يقبل التجزئة.

وان المؤتمر السوري لا يعترف - باسم الأمة السورية - بأي معاهدة أو اتفاقية أو بروتوكول يتعلق بمصير البلاد ما لم يصادق عليه.

ودعا الملك أعضاء المؤتمر يوم السبت ١٧ منه إلى الاجتماع في حديقة قصره ولما تكامل جمعهم وقف فيهم خطيباً وسرد الاسباب السياسية والعوامل العسكرية التي جعلته يجنح إلى سياسة السلم فهاجت خواطر بعض الاعضاء وتكلموا بلهجة شديدة وذكروه بخطبه الحماسية في النادي العربي وبسوء نيات الفرنسيين وعزمهم على تحطيم الاستقلال والقضاء عليه فتأثر الملك وحاول انقاذ الموقف بلباقة فاقترح على كل واحد من الأعضاء أن يكتب كتاباً خاصاً اليه يبسط فيه آراءه وعقيدته الخاصة بشرط أن لايطلع أحدا من اخوانه عليه ووعد بأن يعمل بما تقترحه الأكثرية ولا يخرج عن مضمونها وقال «انني أعتقد أن الآراء التي تعطى على هذا المنوال تكون صحيحة لا يؤثر فيها نفوذ ولا ارهاب» فعارضت أكثرية الأعضاء في الأخذ بهذا الاقتراح فأهمل ولم ينفذ.

وعقد أعضاء المؤتمر جلسة فوق العادة في دار المؤتمر صباح الأحد ١٨ منه وكان الأعضاء منقسمين إلى فرق وأحزاب وكان نواب منطقة دمشق والبلاد المجاورة محتفظين بالصمت بعكس نواب الساحل وفلسطين. وقامت

اللجنة الوطنية بمظاهرة كبيرة مشى فيها كثيرون وكانوا يرددون أناشيدهم وجاءوا إلى دار المؤتمر وحيوا الأعضاء الوطنيين ونادوا بسقوط الخونة المارقين.

وعقد المؤتمر جلسة قانونية بعد الظهر قرر فيها استدعاء هيئة الحكومة واستيضاحها عن الخطة التي قررت السير عليها سيما ومهلة الانذار تنتهي في منتصف تلك الليلة (ليلة ١٩ منه).

وعقدت اللجنة الوطنية اجتماعا كبيرا ليلة الاثنين شهدها رجال الأحزاب وممثلوها وعدد كبير من أعيان دمشق فقرروا بعد سماع خطب ومحاورات اقامة مظاهرة كبيرة يوم الثلاثاء لحمل الحكومة والملك على انتهاج خطة دفاعية.وفعلاً خرجت المظاهرة في الصباح الباكر وسارت حتى ساحة الشهداء وهنالك تعاقب الخطباء ملحين بضرورة الدفاع ومما زاد في هياج القوم واضطرابهم ما شاع وهو قبول الحكومة الانذار رسميا.

وعقد المؤتمر جلسة قبل الظهر (ظهر يوم الاثنين ١٩ منه) بدأها سرية ثم قرر أن تكون علنية وقال رئيس المؤتمر على الأثر ان رئيس الوزارة أبلغه أن الحكومة غير آتية إلى المؤتمر وأنها تنتظر عودة الرسول الذي انتدبته إلى بيروت لمفاوضة الجنرال غورو في تعديل الشروط الواردة في انذاره فلذلك لايرجى حضورها الا بعد رجوع الرسول.

وتكلم كثير من الخطباء ثم وافق المؤتمر على اقتراح للسيد الشريفي نائب اللاذقية وقرر طبعه وتوزيعه على الأمة وهذا نصه:

«بما أن المؤتمر السوري قد اطلع على الشروط التي طلب الجنرال غورو من الحكومة السورية قبولها والموافقة عليها وهي احتلال الخط الحديدي مع

مدينة حلب وقبول الانتداب الفرنسي بدون قيد ولا شرط واعتبار الورق السوري عملة وطنية والغاء التجنيد الاجباري إلى آخر ما جاء في هذا الطلب ولما كانت الحكومة الحاضرة قد طلبت اعتمادا من المؤتمر في ٨ مايو حينما أتت اليه على أثر صدور قرار سان ريمو القائل بانتداب فرنسا لسورية وتجزئتها وأعلنت في بيانها الرسمي أنها رفضت هذا القرار واحتجت عليه وأنها ستدافع عن كيان البلاد اذا غصب حقها وأرغمت على الاستعباد فالمؤتمر الذي قرر استقلال البلاد التام ووحدتها ووضع المملكة السورية على هذا الأساس واعتمد الوزارة بعد ما قبلت به وأخذت على نفسها القيام بتنفيذه وقد استدعاها بعد ورود الانذار المذكور ليقف منها على خطتها ازاءه بصورة رسمية فلم تلب الطلب فهو يعلن الآن للملأ أنه لا يحق لأية حكومة كانت أن تقبل باسم الأمة السورية أي شرط من الشروط التي تخالف قرار المؤتمر التاريخي. فالحكومة الحاضرة اذا خالفت بيانها الرسمي ولم تقم بواجبها تجاه البلاد وأرادت أن توقع على صك يخالف قرار المؤتمر فالمؤتمر يعتبرها بتوقيعها غير شرعية والصك غير صحيح ويحمل أشخاص الوزارة كل تبعة ومسؤولية تجاه الوطن ويعتبر أن البلاد مستقلة استقلالا تاما كما جاء في قراره التاريخي واستند فيه على حقها الطبيعي والشرعي وجهادها المديد وأن كل مداخلة أجنبية في البلاد هي غير مشروعة سواء وقعت بالقوة أو بموافقة أشخاص لانيابة لهم عن الأمة تخولهم هذا الحق. ويحق للأمة السورية أن ترفضها في كل وقت وهو يشهد العالم المتمدن على بيانه هذا ويذيعه للأمة ويرفعه لمعتمدي الدول».

وعقد المؤتمر جلسة ثانية بعد الظهر بدأها سرية ثم جعلها علنية أعلن رئيسه في أثنائها انه يجب انتخاب وفد قوامه ٨ من أعضاء المؤتمر و ٨ من الأحزاب لمقابلة جلالة الملك واطلاعه على الروح السائدة بين الأمة.

وانتخب المؤتمر وفده فانضم إلى مندوبي الاحزاب وقصدوا البلاط الساعة السادسة مساء فهتف لهم الشعب هتافا عاليا فقابل بعضهم الملك ورئيس الوزارة وعادوا في الساعة الثامنة إلى المؤتمر فأعلن الرئيس انه لم يتم شيء نهائي وأن الوزارة تنتظر وصول جواب الجنرال غورو لتقرير خطتها.

وبدأت الوزارة مساء الاثنين ١٩ منه بتنفيذ أحكام الانذار فسرحت الجيش كما قررت تأجيل المؤتمر السوري لمدة شهرين فجاء في الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء ٢٠ منه هاشم الاتاسي ويوسف العظمة إلى دار المؤتمر ووقف هذا وتلا مرسوماً ملكياً بتعطيل جلساته لمدة شهرين فعارض بعض الاعضاء واحتج آخرون كما حاول غيرهم الخطابة فأشار اليهم وزير الحربية بلزوم الانصراف فانصرفوا فأقيمت مظاهرات في أسواق دمشق وسادت الفوضى واشتد الهياج وهاجم الغوغاء في السهرة قلعة دمشق لأخذ السلاح ونهبوا المستودعات وأطلقوا السجناء فذهب الامير زيد بنفسه مع قوة مسلحة بالرشاشات إلى القلعة للدفاع عنها أصلت المتظاهرين نيرانا حامية فتفرقوا بعد ما قتل نحو ٢٠٠ منهم وقصد جمهور من الغوغاء البلاط بمظاهرة عدائية ففرقتهم الشرطة قبل وصولهم. وأغلقت دمشق في تلك الليلة وبات الناس في كرب وضيق عظيمين.

الجيش الفرنسي يزحف على دمشق :

وعقدت الوزارةاجتماعاً بعد ظهر الثلاثاء (٢٠ منه) لوضع نص المذكرة الجوابية المفصلة التي ترسل إلى الجنرال غورو طبقا لاقتراحه الوارد في برقيته الاخيرة فاستغرقت هذه الجلسة نحو ثلاث ساعات. وفي الساعة السادسة مساء

ذهب الكولونيل كوس إلى البلاط بناء على برقية تلقاها من الجنرال غورو يسأله فيها عما استقر عليه القرار فسأل عن الرد فقيل انه انتهى ثم سلم اليه بنصه وهو مكتوب طبقا لاقتراح الجنرال فحمله وعاد به إلى داره ووضع على الأثر برقية إلى الجنرال سلمت إلى مصلحة البرق في الساعة السابعة والنصف مساء وقد جاء فيها أن الملك وقع جواب القبول وأنه تسلمه وأرسله بالبريد.

وقد كان المأمول بعد هذا الرد أن يقف الجيش الفرنسي عن الزحف وأن ينتهي كل شيء بيد أن عدم وصول البرقية إلى الجنرال في الوقت المعين أي قبل منتصف الليل غير الوضع فقد تذرع بتأخيرها فأصدر أمره إلى جيشه بالزحف فتحرك إلى دمشق.

وبيان ما وقع أن موظفي البرق وجدوا الأسلاك البرقية مقطوعة بين دمشق وبيروت حينما أرادوا إرسالها في الساعة الثامنة مساء أي بعد وصولها بنصف ساعة فحاولوا إرسالها بطريق النبك ـ حمص ـ البقاع فاتصلوا بعد عناء طويل بمركز البقاع عند منتصف الليل وطلبوا من الموظف المختص أن يتسلمها. فأجابهم ان ضابطا فرنسيا واقفاً على رأسه والمسدس مشهر بيده يأمره بأن يرسل برقية من الجنرال غورو إلى الكولونيل كوس حالاً ويأتي بالجواب فأخذها منه ولما حاولوا إعطاءه البرقية المرسلة امتنع عن قبولها فتأخرت رغماً عنهم.

وجاء في صباح ٢١ منه الكولونيل كوس ومعه جميل الالشي مرافق الملك إلى مكتب البرق للبحث عن سبب تأخيرها فأجيبوا بأنها وصلت في الساعة السابعة والنصف وبما أنها غير رسمية لأنها مأجورة ـ وكان معتمدوا الدول في دمشق يدفعون أجورا على برقياتهم ـ وتعد من البرقيات التجارية فقد حفظت

لترسل عند حلول دورها. ولما أرادوا ارسالها عند الساعة الثامنة وجدوا الأسلاك مقطوعة فحاولوا ارسالها بطريق النبك ـ فامتنع الموظفون في البقاع عن تسلمها. وأحيل الموظف المختص إلى المحاكمة في الديوان العسكري الوطني فحوكم يوم ٢٢ منه فأثبت عدم امكان ايصال البرقية فنياً للاعتبارات التي بسطناها فبرأه.

وبعد ما تم للفرنسيين دخول دمشق وتألفت الوزارة الدروبية يوم ٢٦ منه أحالت حسن بك الحكيم مدير البرق والبريد العام في الحكومة الفيصلية، يوم أول أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى الديوان العرفي لمحاكمته بتهمة الحيلولة دون ارسال البرقية عن قصد وتعمد فأثبت في المحاكمة أنه استقال في الساعة الخامسة والنصف من يوم ٢٠ يوليو أي قبل وصول البرقية بساعتين ونصف وانسحب من العمل محتجاً على الوزارة لنقضها عهودها للأمة بقبولها انذار الجنرال غورو وقائلا ان التعاون معها ذل واستخذاء، فبرأه الديوان بعد درس قضيته وبعد ما سمع شهادة الشهود وعالج القضية من الوجهة الفنية وبنى تبرئته على الاعتبارات الآتية:

١ ـ لأنه استقال قبل ورود البرقية بساعتين.

٢ ـ لأنه لم توجه اليه تهمة من الموظفين المختصين ولم يشهد أحد منهم بأنه أوحى اليه أو أمره بوقفها

٣ ـ لأنه بصفته مديراً عاماً للبرق والبريد لا يطلع على البرقيات الصادرة والواردة بل يتولى ذلك الموظفون المختصون.

ولما أرسلت أوراق البراءة إلى الوزارة نقضتها طالبة اعتقاله واعادة محاكمته فأعيدت محاكمته وهو غير معتقل وأعاد الديوان العرفي تبرئته

للاعتبارات السابقة ولأنه لم يقم ما ينقضها وحاولت اعادة محاكمته للمرة الثالثة ثم عدلت عنها لما رأته من اصرار الديوان العرفي على تبرئته فقد أجاب رئيسه أحد الوزراء حينما اقترح عليه أن يصدر حكما باعدامه قائلا: انه يفضل قطع يده على اصدار مثل هذا الحكم ووقفت القضية عند هذا الحد.

وهنالك من يعتقد بأن قطع السلك البرقي في تلك الليلة بين بيروت ودمشق جرى بإغراء بعض الموظفين الفرنسيين الذين أرادوا اغتنام هذه الفرصة لدخول دمشق متذرعين بهذه الوسيلة فكان لهم ما أرادوه.

شروط غورو الجديدة :

وفي صباح ٢١ منه طير الملك برقية إلى الجنرال غورو في بيروت وقد أبلغ عوني عبد الهادى صورة منها إلى الكولونيل ايستون المعتمد البريطاني بدمشق وهذا نصها:

«على الرغم من المشكلات التي توقعتها مقدما فقد قبلت كتابة ورسماً كل ما طلبتموه في انذاركم وسرحت الجيش العامل طبقاً لأحكامه وألغيت الخدمة العسكرية الاجبارية مما سبب استياء جانب من أبناء شعبي كما يشهد بذلك قناصل الدول في دمشق.

ولقد دهشت حينما علمت أن جيوشكم تزحف على دمشق رغم قبولي جميع الشروط الواردة في الانذار بلا قيد ولا شرط مما يعد انتهاكا للعهود المقطوعة وخرقا للحقوق الخاصة وللروح الأدبي العام.

«فكل تبعة تنجم عن هذا العمل الغريب تقع على عاتق مسببها، وأطلب منكم في الختام اتخاذ التدابير اللازمة لسحب جيوشكم بسرعة.»

وأرسل الجنرال البرقية الآتية إلى الكولونيل كوس:

«لقد تلقيت الساعة العاشرة من هذا الصباح ثلاث برقيات منكم بالترتيب الآتي:

١ ـ برقية ٢٠ يوليو الساعة ١٩:٣٠

٢ ـ برقية ٢١ يوليو الساعة ٢٠:٣٠

٣ ـ برقية بدون رقم وبتاريخ ٢١ منه تؤكد البرقيتين الأوليين بشأن قبول الشروط المنطوية على عقوبات بطرق رسمية وتطلب مني عدم مواصلة الزحف على دمشق

٤ ـ وتلقيت برقية ٢١ منه المرسلة في الساعة ٧:٣٠ المشيرة إلى أن برقيتكم بتاريخ ٢٠ منه لم يمكن ارسالها بسبب قطع سلك التلغراف بين دمشق والزبداني

٥ ـ ولم تصلني البرقية الحاملة قبول الشروط المطلوبة في خلال المدة المضروبة ولذلك بدأ الزحف على دمشق في هذا الصباح.

وخلافا لما أشرتم اليه لم يبدأ باطلاق النار في مجدل عنجر وقد ارتد رجال المخافر العربية في البقاع بطريق دمشق وربما ارتد رجال مجدل عنجر. وتتسلق جنودنا منذ الساعة ٩ صباحاً هضاب لبنان الشرقية. ولذلك لم يعد بالامكان ايقاف زحفها.

وفي امكانكم أن تنبهوا الأمير بأنه لو لم تنظم الحكومة العربية عصابات

السلب والنهب وتؤيدها لما تأخرت برقيتكم الخطيرة الشأن بسبب قطع السلك. فحكومة دمشق هي ضحية أعمالها السابقة. ويجب اعلام الأمير أن الزحف سيستمر حتى يصل الجيش إلى مقابل دمشق فاذا لم يجد مقاومة واذا تم احتلال حلب والمحطات المذكورة في الشروط بدون مقاومة فان الجيش لا يدخل دمشق.

وأوكد لكم تلغرافي نمرة ٣/٣٥٦ الذي أرسلته مساء أمس وأبلغتكم فيه أن تبقوا مستعدين للمحادثة مع كل حكومة مستعدة للتعاون باخلاص مع فرنسا.

وأرسل الملك في اليوم نفسه البرقية الأتية إلى حكومات الحلفاء بواسطة قنصل ايطاليا العام:

رغم قبولي جميع الشروط الواردة في انذار الجنرال غورو المؤرخ ١٤ يوليو وهي تنطوي على احتلال مدينة حلب الواقعة في أقصى حدودنا الشمالية ومحطات حلب وحمص وحماه وعلى سحب جيوشنا من الحدود وتسريح الباقي منها والغاء التجنيد الاجباري وعلى قبول التعامل بالنقد السوري وعلى الاعتراف بالانتداب الفرنسي لسورية - ذلك القبول الذي أعرب لي عن ارتياحه اليه في كتابه المؤرخ في ٢٠ منه والمقدم الي بواسطة ضابط ارتباطه في دمشق - فانه أصدر الأمر إلى جيشه بالزحف على دمشق.

«وسيؤدي حتما هذا العمل الشاذ الذي لايكاد تاريخ الانسانية والحضارة ينطوي على مثيل له إلى إراقة كثير من الدماء البريئة. خصوصا وهو يقع بعد قبول انذار باهظ الشروط سرح بموجبه الجيش السوري وأرسل رجاله إلى بيوتهم ويخشى معه من انتفاض شعبي الذي يلح في رفض هذا الانذار.

فألفت نظر حكومتكم والعالم المتمدن إلى هذه الجناية السيئة ولن تقع تبعتها الا على عاتق مرتكبها ذاك الذي انتهك حرمة العقود الدولية المقدسة.

إعلان الحرب على الفرنسيين :

وتبدل الموقف بعد ظهر الأربعاء ٢١ منه فقد ذهب الكولونيل طولا في الصباح إلى عاليه فقابل الجنرال غورو وأطلعه على قصة البرقية وأفهمه انه لابد للحكومة في تأخيرها وطلب اليه في النهاية وقف الجيش الزاحف فأجاب انه لايستطيع وقفه بعد كل ما جرى فعاد إلى دمشق وأبلغ جلالة الملك الجواب فتأثر كثيراً وأدرك أنه كان مخدوعاً ورأى أن مقابلة الشر بالشر هي الوسيلة الوحيدة لانقاذ البلاد من حرب أهلية تكاد تنشب فيها بسبب قبول الانذار. ومما لا ريب فيه أن وقوع الزحف في صبح ليلة سوداء قضتها دمشق ولم يغمض لها فيها جفن، جعل جلالة الملك يختار هذه السياسة ويعدل عن خطته السلمية فقد تركب الأهوال ما ليس يركب.

ونادى على الأثر منادي الحرب في أرجاء دمشق ودوى نذيره وأرسل جلالة الملك فاستدعى الشيخ كامل القصاب ــ زعيم اللجنة الوطنية يومئذ ــ وقال له لقد قررنا الدفاع فأرنا همتك ونشاطك وجئنا بالقوى التي تقول انها مهيئة للزحف فانطلق يجوب الأحياء كما انتشر الخطباء في كل ناحية يحثون الناس على الدفاع فأشرق وجه دمشق بعد القطوب وعادت اليها حركتها - بعد جمود قاتل، وتراكض الناس إلى محطة سكة الحديد للسفر إلى ميدان القتال بميسلون والاشتراك بالدفاع ومعظمهم بلا زاد ولا سلاح.

وأذيعت على الاثر المناشير الثلاثة الآتية:

«على الرغم من قبول جميع الشروط الواردة في مذكرة ١٤ الجاري وعلى الرغم من زحف الجيش الفرنسي وتقدمه نحو دمشق ورغبة في حقن دماء تسيل بلا طائل أطلب منكم في الدقيقة الأخيرة ان تصدروا أمركم إلى الجيش بايقاف أعماله للدخول في محادثات تدور على القاعدة المبينة في برقيتكم المبلغة اليوم. يسافر اليوم إلى طرفكم أحد أعضاء الحكومة ومهمته التعاقد معكم باسمها» وغادر دمشق في اليوم نفسه (٢١ منه) ساطع الحصري وزير المعارف وجميل الالشي المرافق العسكري لجلالة الملك إلى عالية لمقابلة الجنرال غورو والبحث معه في ايقاف زحف الجيش فسلم الجنرال الوزير المذكرة الآتية وقد حملها إلى جلالة الملك وهي:

انه وان تكن طرق التنفيذ المنصوص عليها في الانذار لم تنفذ خلال المدة المضروبة ولما كان الأمير قد اتخذ تدابير التنفيذ فالجنرال غورو مستعد لوقف زحف الحملة على دمشق بالشروط الآتية:

١ ـ تنشر حكومة دمشق منشوراً ألحقت مسودته بهذا البيان يوضح الأسباب التي حملت الجيش الفرنسي على الزحف وعلى التوقف.

٢ ـ تستقر الحملة في الأماكن التي بلغتها وتحد من الشرق بمسيل التكية وتظل هنا ريثما يتم تنفيذ شروط الانذار كاملة، تلك الشروط التي قبلها الأمير وتخفض تدريجيا بنسبة لتنفيذ الشروط.

٣ ـ تظل سكة حديد رياق ـ التكية في خلال هذه المدة تحت مطلق تصرف الفرنسيين.

٤ ـ تسترجع الحكومة إلى دمشق القوات العسكرية الشريفية المرابطة غربي وشمالي مسيل التكية وفي المنطقة نفسها بما في ذلك قوات البقاع وذلك رغبة في سلامة الجيش الفرنسي ويجعل الدرك الباقي في هذه المنطقة تحت أمر السلطات الفرنسية المحتلة.

٥ ـ تمتنع حكومة دمشق من الآن عن مد يد المساعدة للعصابات التي تعمل في المنطقة الغربية وخصوصا للشيخ صالح.

٦ ـ ان الاضطرابات التي نشأت عن أعمال العصابات التي أوصلت الحالة إلى هذا الحد وحوادث ٢٠ يوليو في دمشق وقد أثبتت خطر تسليح الشعوب تسليحا عاما ان هذه الاعتبارات تجعل من الواجب على الجنود المسرحين أن يسلموا أسلحتهم إلى المستودع العسكري على أن ينزع سلاح الشعب تدريجيا.

٧ ـ تقيم في دمشق لدى الحكومة بعثة فرنسية مفوضة تمنح الاختصاصات الآتية:

أ ـ اختصاصات موقتة : تقوم بمهمة المراقبة على تنفيذ الشروط التي قبلتها الحكومة.

ب ـ اختصاصات دائمة : تدرس طريقة تطبيق الانتداب في المنطقة الشرقية أي تعاون في تنظيم وفي قيام الوزارات بالخدمات العامة.

توضع هذه البقعة تحت بإشراف رئيسها (الكولونيل كوس) وتؤلف من الفروع الآتية:

فرع عسكري

»مالي ـ للضرائب والمحاسبات العامة وأملاك الدولة والمساحة والبريد

»إداري ـ لأعمال الأسعاف والصحة

»اقتصادي ـ للزراعة والمناجم والأشغال العامة

»للحقانية والشرطة

»للتعليم العام

٨ ـ في حالة عدم تنفيذ شرط من هذه الشروط أو في حالة الاعتداء على الجيش الفرنسي في أي جهة من الجهات تسترد الحملة حريتها المطلقة في العمل.

وأبرق الكولونيل كوس يوم ٢٢ منه إلى الجنرال غورو البرقية الآتية:

تلقى الأمير إعلاناً بهدنة تنتهي يوم ٢٣ منه عند منتصف الليل وحيث انه لم يصله حتى الآن أي اقتراح من قبلكم فهو يطلب إبلاغه بسرعة الشروط المقترحة مع مهلة كافية لاعطاء الجواب.

قبول الانذار الاخير :

ودعا الملك الوزراء إلى القصر الملكي وأطلعهم على شروط الانذار الجديد واستشارهم.

١ ـ منشور الملك :

إلى أبناء الوطن:

عملنا للمحافظة على السلم حتى لانفتح على الأمة باب التعلل والاحتجاج وحافظنا على شرفنا في كل مواقفنا مع الفرنسيين وآخر ما فعلناه في هذا الباب اننا قبلنا شروطاً لندفع بها عادية القوم ولنحافظ بها على كتلة سورية عربية، متمتعة بالحرية والاستقلال ولكن الجنرال غورو الذي لا يهنأ له بال حتى يرى شرف هذه الأمة معرضاً للاهانة والاحتقار حنث بيمينه وخالف الأصول المعترف بها وتعامى عن سماع الواجب وأمر جيشه بمهاجمة الجيوش العربية المرابطة على الحدود فإلى معاضدة هؤلاء الأبطال الذين يعرضون مهجهم للدفاع عن الوطن المقدس ندعو كل فرد من أفراد الامة إلى السير إلى الامام حيث الشرف والمجد والدين والوطن.

٢ ـ منشور القيادة العامة :

ان أمارات السوء التي ظهرت جليا موشحة بتجاوز العدو واختراقه الحقوق الولائية والبشرية أنذرتنا بخطر الاستعباد وبطشه الأبدي وايقاد نيران حرب تكون وبالاً على الالوف من الأبرياء لهدم أماني الأمة السورية والقضاء على مبادئها القويمة التي قامت تجاهد وتسعى لتضمن فوزها في معترك الحياة.

لقد حان الوقت الذي يحتم على شبان هذا الوطن وشيوخه أن يستبسلوا أمام هذا الاعتداء الفعلي وأن يظهروا منتهى الغيرة والاقدام رابطي الجأش ساهرين على تنفيذ تلك المبادىء المقدسة رغماً عن ممانعة هذا العدو ومعاكسته لنيلنا هذه الغاية في الحياة. ان الامة السورية التي تعرف شرفها ومقامها والتي تتمتع بذكاء أبنائها ودهائهم وتعتمد على أخلاقها القومية يستحيل أن يندرس مجدها في أي وقت وأمام أية قوة مهما تراكمت المصائب واشتدت فداحة الظلم

والجور عليها فلا بد أن يأتي اليوم الذي تعلن فيه ظفرها وانتصارها على غاصبها ويستحيل أن تموت هذه الاحساسات ويقتل هذا الشعور فتخديرا للعزائم الوطنية وتوهينا لها قد تأتي طيارات العدو المحتل وتحلق في سمائنا لاستكشاف الأماكن والحركات العسكرية ولإ لقاء الرعب والارهاب في قلوب الذين لايدركون أن تاثير الطيارات لايكون الا على الذين يخافونها ولربما ترمي قذائفها على المباني العسكرية واذا رأت جموعا وجماهير محتشدة لتثبيط العزائم والمعنويات القومية التي لاتتزلزل أمام هذه الترهات والأوهام قد يكون تأثير أعمالها بسيطا فيضمحل ويتوارى معها متى تفرقت الجموع المجموعة وانتشرت في الأرض بلا خوف ولا جل. وليعلم الشعب بأسره أن المدافع والطيارات والبنادق والأسلحة لا تقضي على آمال الامة اذ ان تأثير الطيارات على الماديات المجردة فقط وليس لها أي تأثير على الاحساس والوجدان امام ثبات الامة واقدامها على اقتحام المصاعب والعقبات التي يضعها العدو الفاغر فاه ليبتلعنا اذا زلت بنا القدم كما أن الحكومة قد اتخذت الحيطة والتدابير الممكنة لمنع تجول الطيارات واعتلائها في آفاقنا ووضعت المدافع والرشاشات السريعة في مواضع متعددة لصدها والتنكيل بها فعسى أن تكلل الأعمال بالفلاح والنجاح وما النصر الا من عند الله.

٣ ـ منشور الحكومة :

«ان الحكومة العربية السورية حبا للسلم وحقنا للدماء البريئة لم ترغب أن تدخل غمار الحرب فقبلت ما عرضه عليها الجنرال غورو من الشروط المصحوبة بالانذار وأرسلت اليه قبل انتهاء الموعد جواب موافقتها كما أبلغكم ذلك كبير الامناء الا أن الجنرال غورو نقض العهد مع الاسف وبادأنا بالعداء

فعلا فأصبحت الامـة بعـد الاتكـال عليـه تعـالى والاسـتمداد مـن روحانيـة نبيـه مضطرة للدفاع عن كيانها وحياتها وشرفها ملقية تبعة ما ينجم عـن الحـرب مـن الويـلات علـى الجنرال غـورو لذلـك فـاني أوصـي جميـع أبنـاء الوطـن ورجـال الحكومة أن يقوموا بواجباتهم الوطنية بعزم وقوة متوكلين على الله القدير ومنعاً لهذا الاعتداء الفظيع وما النصر الا من عند الله يؤتيه من يشاء.»

أول بلاغ رسمي عن القتال :

وفي يوم ٢٢ نشرفي دمشق البلاغ الرسمي الآتي:

«حالما أعلن الدفاع عن البلاد وقفت قواتها التي كانت راجعة مـن مجـدل عنجر غربي خان ميسلون فصدمتها القوات الفرنسية المتقدمة وفي طليعتها خمـس دبابات فتبادلت مدفعيتنا والدبابات النار فحطمنا ثلاثا وأكرهنا الأخـيرتين علـى التقهقر والانسحاب بسرعة.

وكان قطار عسكري فرنسي يسير من رياق إلى جهة حمص فاقتلعت قواتنا الوطنية قضبان سكة الحديد قرب القصير فهوى القطار وانفجر ما فيه مـن مـواد حربية ولم يرد علم بعد عما أصاب ركابه.

وبينما كانت دورياتنا في بعلبك تتجول للمحافظة على الأمن تعرضت لها قوة فرنسية ولكنها انهزمت تاركة مركبة نقل وسبعة قتلى وثلاثة جرحى.

وحامت طيارة اليوم فوق مواقعنا (؟) فأكرهتها مدفعيتنا على الانسـحاب فارتدت نحو الغرب.

وزحفت قوة فرنسية نظامية مؤلفة من كتيبتين إلى يحفوفا فقابلها الوطنيون وردوها إلى رياق بعد ما كبدوها خسارة.»

وعاد الملك فأرسل يوم ٢٣ منه البرقية الآتية إلى الجنرال غورو:

«نحن نأبى الحرب بيد أن قبولنا لمذكرتكم الأخيرة يعرضنا لحرب أهلية ويجعلني أنا وكل عضو من أعضاء الحكومة عرضة للتهلكة. نحن على استعداد لتنفيذ انذار ١٤ يوليو بكامله وقد نفذنا حتى الآن أربعة بنود من بنوده ونتعهد بشرفنا بأن ننفذه باخلاص اذا جلا الجيش الفرنسي عن الأماكن التي احتلها.«

ولما لم يرد جواب من الجنرال الذي كان مصمما على متابعة الزحف إلى دمشق أدرك رجال الحكومة أنه لابد من القتال والمقاومة فذهب يوسف العظمة إلى ميسلون لملاقاة الجيش الفرنسي وتقلد ياسين باشا الهاشمي قيادة موقع دمشق والأمير زيد القيادة العامة للجيش ولكن الجيش كان مسرحا.

معركة ميسلون :

كانت الخطة العسكرية التي وضعها يوسف العظمة للدفاع عن دمشق تقضي بانشاء سلسلة من الحصون حول قرية مجدل عنجر المطلة على سهول البقاع والمسيطرة على طريق رياق ـ دمشق السلطاني ويحشد قوات من الجند لمنع الجيش الفرنسي من التقدم نحو العاصمة، وكان مجموع القوات المرابطة في هذا الخط حينما اجتمع المجلس الحربي يوم ١٦ يوليو يقدر بثلاثة آلاف جندي نظامي مسلحين ببطاريتين من المدافع: بطارية جبلية وبطارية صحراوية يقودهم أمير الالاى تحسين الفقير وقد حل في قيادة هذه المنطقة محل ياسين الهاشمي الذي

أبى تولي القيادة لاعتقاده بعجز الجيش عن المقاومة والثبات لنقص معداته وأسلحته وفقده النظام.

ولقد سرحت هذه القوى حينما صدر الأمر بتسريح الجيش يوم ١٧ منه فارتدت المدفعية إلى دمشق تاركة خطوط الدفاع الخلفية كما تفرق المشاة عائدين إلى بيوتهم ومنازلهم وبلدانهم، لأن الخطة التي ساروا عليها في تسريح الجيش تقضي بالغائه الغاء تاما وعدم الابقاء على شيء منه ولذلك تفرق رجاله المدربون هنا وهنالك، ولم يبق من مجموع قوات مجدل عنجر عندما نودي بالحرب يوم الاربعاء ٢١ منه سوى ٦٠ جنديا جمعوا من هنا وهنالك وحشدوا في ميسلون للدفاع والمقاومة. ولا نشك في أن تسريح الجيش على هذا المنوال كان من جملة العوامل التي أطمعت الجنرال غورو وجعلته ينتقل من تشديد إلى تشديد آخر، ولو اكتفوا بسحب الجيش إلى خارج المنطقة وأبقوه فيها على أن يسرح نهائياً بعد الاتفاق على جميع الشروط وتنفيذها لما حدث ما حدث.

وانتشرت الدعوة للتطوع في دمشق يوم الابعاء (٢١منه) ونفخ في بوق الحرب بعد ما كان الجيش الفرنسي قد اقتحم منطقة مجدل عنجر ووادي الحرير وتقدم باتجاه ميسلون وتبعد عن دمشق ٢٨ كيلو مترا فقط من جهة الغرب.

ورأى قواد الجيش العربي أن يصمدوا لجيش الجنرال غوابيه في ميسلون وأن ينازلوه فيها فبدأوا من يوم الاربعاء بانشاء خط دفاع وبإعداد معدات القتال وتنظيم المتطوعين القادمين من دمشق وقام بهذه المهمة الخطيرة البكباشي شريف الحجار مدير الاستخبارات العسكرية في الجيش والاستاذ في المدرسة الحربية فقد وصل إلى ميسلون مساء ذاك اليوم على رأس ٣٠٠ فارس وتوالى

وصول المتطوعين فبلغ عددهم مساء الجمعة ٢٣ منه ثلاثة آلاف يحملون بنادق مختلفة الأنواع والأحجام. ونظم شريف الحجار الأسلحة قبل الاشتباك في المعركة فوضع حملة البنادق الانكليزية في جانب كما وضع حملة البنادق الألمانية في جانب آخر ومثلهم حملة البنادق العثمانية.

وعبئت هذه القوى في منطقة ميسلون ووهادها وجبالها تعبئة محكمة وأقامت في انتظار وصول العدو وجاء يوسف العظمة صباح السبت ٢٤ منه ليشترك في القتال. وانشئت مصلحة للتموين (منزل) في دمر بقيادة لطفي الرفاعي لامداد الجيش المحارب بالمؤن والماء كما أنشئت مصلحة للصحة.

وظلت القوى الفرنسية تتقدم من دون مقاومة حتى أشرفت على منطقة ميسلون مساء الجمعة فحطت رحالها وأقامت تنتظر الصباح للبدء بالعمل، وعند شروق فجر السبت ٢٤ منه أخذت المدفعية الفرنسية تطرق نيرانها بشدة على أماكن المتطوعة فثبتوا وكانت المدفعية السورية تجيبها بمقدار لقلة العتاد وكان هنالك نحو ١٠ طيارات ترافق الجيش الفرنسي في زحفه وعدد كبير من الدبابات يمهد له. وفي الساعة ١٠ صباحا بدأ مشاتهم بالزحف إلى الامام فصمد لها المتطوعة وأصلوها نارا حامية ووقف يوسف العظمة عند الساعة الحادية عشرة على احد التلول وبيده منظار يراقب حركة القتال، فحاول مرافقه العسكري ياسين الجابي أن يحمله على التراجع وعدم تعريض جسمه لرصاص الأعداء فأبى فجاءته رصاصة من رشاشة في صدره وتلتها رصاصات أخرى فوقع مضرجا بدمه.

واستمر القتال بين الفريقين حتى الظهر فاسكتت المدفعية الفرنسية المدفعية السورية كما زحزح المشاة فغادروا أماكنهم تاركين نحو ٨٠٠ شهيد أي

انهم فقدوا في هذه المعركة أكثر مـن الربـع. وقـدر خسـارة الفرنسـيين بثلاثمائـة قتيل.

وهذا بيان القوات الفرنسية التي كـانت تقـاتل في ميسـلون كمـا جـاء في بلاغ فرنسي رسمي:

«ألاي المشاة ٤١٥ وألاي رماة الجزائريين الثاني ولواء سنغالي من الرمـاة الافريقيين وألاي مـن السـياهي المغاربـة وخمـس بطاريـات ميـدان ومثلهـا جبليـة وبطاريتان من عيار ١٥,٥ ويبلغ مجموع القوة نحو تسـعة آلاف جنـدي تعززهـا طيارات ودبابات مع كمية من الرشاشات وكانت بقيادة الجـنرال غوابيـه. وقـد تطوع في هذه الحملة عدد كبير من اللبنانيين الموارنة بينهم بعض المتعلمين للقيـام بأعمال الاستطلاع والترجمة والتجسس وأداء خدمات أخرى.

الانسحاب من ميسلون :

وتم انسحاب المتطوعة والضباط العرب من ميسلون عند الساعة الواحـدة بعد الظهر وارتد المشاة إلى سهول الديماس يقودهم شريف الحجـار وقـد حـاول أن يقـف بهـم عنـد قدسـيا وينشـيء خـط الدفـاع للمقاومـة ولكنـه اضطـر إلى الانسحاب لضعف القوى الأدبية وفقد النظام ولأن الذين التفوا حوله لايزيدون عن ٢٥ جنديا فعاد في المساء إلى دمشق.

الملك في الميدان :

قصد جلالة الملك صباح السبت ٢٤ يوليـو دمـر ومنهـا إلى الهامـة حيـث كان مقر الجيش فوقـف يرقـب أخبـار القتـال الدائـر في ميسـلون ونحـو السـاعة

الحادية عشرة ركب الأمير زيد ومعه الدكتور أحمد قدري سيارة قاصدين ميسلون وما كادا يتوسطان صحراء الديماس حتى حلقت فوقهما طيارة فرنسية رمتهما برصاصها فأوقف الأمير السيارة ونزل منها واستلقى على ظهره وأخذ يطلق عليها الرصاص من بندقيته وأمر الدكتور بالنزول فنزل استعداداً للدفاع ولكن الطيارة تركتهما وانصرفت عنهما وكان هنالك عدة طيارات فرنسية تروح وتغدو للاستطلاع وفيما هما على تلك الحالة مر بهما سائق سيارة يوسف العظمة وهو يسوق السيارة وهي خالية ويقول بأعلا صوته لقد انكسرنا وما كادا يتقدمان قليلا حتى شاهدا المتطوعين عائدين فرجعا إلى الهامة ورافقا الملك إلى منزل الأمير زيد في المزة وقصد الدكتور قدري دار الحكومة لابلاغ الوزراء ما وقع ولا بلاغ البلدية أن تكون على استعداد فمر بطريقه بدار المعتمد الفرنسي فاستدعاه وقال له قل لجلالة الملك أن لايقيم بعيداً فعاد إلى المزة وقص على جلالة الملك ما وقع فتقرر أن يقصد الكسوة وسار اليها فعلا عند الاصيل وكان من رأي قناصل ايطاليا وأمريكا وانكلترا أن يظل جلالته في دمشق فيخرجه الفرنسيين بالقوة إذا شاءوا.

وكانت الخطة التي يميل جلالة الملك إلى اتباعها في هذا الدور تقوم على الانسحاب مع هيئة الحكومة إلى درعا وأنشأ خط دفاع هنالك وجمع القوى ومواصلة الوقوف طويلا في وجه الفرنسيين وتخلف بعض الوزراء عن اللحاق بجلالته حال دون تنفيذ هذه الخطة يضاف إلى ذلك ان الكولونيل طولا وزميله كوس كانا يعملان حتى تلك الساعة ليظل جلالته على عرش سورية ساعين لاقناع الجنرال غورو بان ما وقع هو من فعل العناصر المتطرفة ولا تلبث أن تنفض وتذوب بعد الاحتلال.

مشى الجيش الفرنسي من ميسلون بعد ظهر السبت بحذر وبطء فبلغ المزة في المساء فحط رحاله ونزل في جوارها. وزاره في المساء اللواء نورى السعيد قائد موقع دمشق والقائمقام جميل الألشي مرافق الملك واتصلا بقائده وأركان حربه وأبلغوهم أن في استطاعة الجيش أن يدخل دمشق في أي وقت أراد.

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر الأحد ٢٥ منه بدأت جيوش الحملة تدخل دمشق ـ وكانت مقفلة الأسواق عابسة مقطبة تندب شهداءها ورجالها وآمالها وقد لبست ثوب الحداد ـ فوزعت في ثكناتها ووقف الأهالي على برازق الارصفة مطرقين عابسين، مقطبين كأن على رؤوسهم الطير.

دخول الإنكليز إلى العراق

ظل العراق حتى اعلان الحرب العظمى جزءاً متمماً للسلطنة العثمانية تحكمه حكماً مباشراً، وترسل اليه الولاة والحكام فيعيثون فساداً في أرضه ودياره، ويمضون في ظلم أبنائه وإرهاقهم وفي ابتزار الأموال وسلبها.

وهبت على العراق كما هبت على الأقطار العربية بعد اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ نفحة أيقظت سكانه وبعثت فيهم روحاً جديدة فنهضوا يعملون على نشر ما انطوى من مفاخرهم واحياء قوميتهم ومجدهم.

وأعلنت الحرب العظمى في سنة ١٩١٤ وخاض الترك غمرتها مع الخائضين وانضموا إلى جانب ألمانيا وحلفائها مجازفين بمستقبل بلادهم وامبراطوريتهم فاغتنم الانكليز الفرصة ـ وللانكليز مطامع قديمة في العراق نشأت من مجاورته للهند ولما فيه من كنوز ثمينة مدفونة في تربته ووفرة زيته وجودة أرضه وخطورة مركزه الجغرافي ووقوعه في نقطة متوسطة بين وسط آسيا وغربها ـ وسير الانكليز الجيوش على العراق غداة دخول تركيا الحرب في جانب الألمان فاحتلوا البصرة بدون مقاومة تذكر وأنزلوا فيها جنودهم بحماية أسطولهم، وصدمهم الترك والعرب العراقيون صدمة شديدة حينما تقدموا وقاتلوهم قتال الأبطال فزلزلوا زلزالاً شديداً، وحوصرت جيوشهم في كوت الامارة ولم يوفقوا إلى انقاذها ـ على ما بذلوه من جهود ـ فاضطرت إلى الاستسلام مع قائدها فأرسله الترك إلى الاستانة حيث ظل أسيرا إلى ما بعد الحرب.

وأدرك الانكليز أنه لا سبيل لهم إلى الفوز إلا باستمالة العرب وفصلهم عن الترك فأذاعوا في طول البلاد وعرضها أنهم ما جاءوا فاتحين ولا مستعمرين بل جاءوا منقذين ومحررين وانهم انما يحاربون باسم حليفهم وصديقهم شريف مكة، فأقبل الناس عليهم وانقادوا اليهم وننشر هنا نص بلاغ أذاعه الجنرال مود القائد العام للجيش الانكليزي على أثر دخوله بغداد يوم ٩ مارس سنة ٩١٧ قال:

إلى سكان ولاية بغداد

هذا بلاغي اليكم: باسم مليكي والشعوب التي يحكمها:

ان الغرض من حركاتنا العسكرية أن نظهر على العدو فنجليه عن هذه الأرض، ومن أجل ذلك فوض إليّ أمر مراقبة الجيوش البريطانية التي تحارب في هذه المناطق مراقبة مطلقة عليا، ولا يحسبن أحدكم أن جيوشنا تدخل مدنكم وبقاعكم دخلة الفاتح أو العدو ولكن دخلة المحرر.

لقد أصبحت مدينتكم بغداد من يوم (هولاكو) هدفا لمظالم الأغيار فتساقطت قصوركم خرائب وتصوحت رياضكم ورزح آباؤكم كما رزحتم أنتم تحت نير العبودية، واستيق أبناؤكم إلى مواطن القتال في حروب لاعلاقة لكم بها، وابتز أموالكم قوم غاشمون ليبذروها في بلاد غير بلادكم.

لقد بدأ الترك يتحدثون بالاصلاح منذ أيام (مدحت) ولكن هذه البلاد الخراب القفار شاهد على بطلان تلك الوعود، فأمنية مولاي الملك وشعوبه جميعاً وأمنية حلفائنا العظام أيضا أن ترجع بلادكم سيرتها الأولى يوم كانت مثلا

شرودا يخصبها واذ كـان أجدادكـم يلقـون علـى العـالم كلـه دروسـاً في الآداب والعلوم والفنون ويوم كانت بغداد (مدينتكم هذه) إحدى عجائب الزمان.

ان بين شعوبكم وبين ممالك مولاي الملك صلات مـن المنـافع مسـتحكمة، ولقد كانت التجارة متبادلـة خـلال مـائتي سـنة بـين تجار بغـداد وتجـار بريطانيـا العظمى وكان الأمر على خير ما يكـون مـن الصداقـة ـ ذلـك علـى حـين كـان الألمان والأتراك يبتزون خيراتكم ولم يقف بهم الأمر عنـد هـذا الحـد بـل جعلـوا بغداد منذ عشرين سنة محتشداً يجمعون فيه جنودهم ليوقعوا بانكترا وحلفائها في العجم وبلاد العرب، وهذا ما حمل انكلترا على أن لا تعتزل ما يجري في بلادكـم من الحوادث في يومنا هذا وفي المستقبل لأنها تـرى فرضـاً عليهـا أن تدافـع عـن مصالح شعبها وأحلافها وأن لاتترك للترك والألمان في بغداد مجالا يجددون فيـه في مستقبل الأيام ما كان منهم أيام الحرب.

يا أهالي بغداد ان الحكومة البريطانية جاعلة نصب عينيها أن تسعدكم في تجارتكم وأن تؤمنكم في سربكم بحيث لا تنـالكم مظلمـة ولا ترقـى اليكـم همـة الفتح، ولا مطمع لهذه الحكومة في أن تنزلكم على حكم أجنـبي بـل غرضهـا أن تحقق متمنيات فلاسفتكم وكتبتكم فيسترجع البغداديون سابق تراثهم ويتمتعـون بباسق ثرائهم ويكون لكم من الأنظمة ما يوافق روح شرائعكم ومنية عنصركـم الكريم) إلى أن قال:

ان غاية انكلترا وحلفائها أن لاتذهب دماء هؤلاء العرب وجهادهم باطلا بل ان الحلفاء كافة يتمنون للعنصر العربي أن يتسعيد ما كان من المجد والشـهرة بين أمم الأرض وهو ولا ريب منضم من أجل هذه الغاية إلى دول التحالف.

ولا يذهبن عن بالكم يا أهل بغداد ما كان من مظالم الغرباء فيكم خلال ستة وعشرين بطناً قضيتموها بالارهاق والتحريش بين بيوتاتكم حتى اذا انشق بعضكم على بعض وذهبت ريحكم نال الترك منكم ما يريدون ـ تلك سياسة سافلة تمقتها انكلترا وحلفاؤها كل المقت لأنه لا يمكن أن يكون سلام ولافلاح حيث تكون الشحناء وتصول الحكومة الغاشمة، واني موكل بأن أدعوكم بواسطة زعمائكم وكبرائكم ومن ينوب عنكم إلى مشاركة معتمدي بريطانيا السياسيين الذين يرافقون الجيش في ادارة أموركم المدنية بحيث تتحدون واخوالكم في الشمال والشرق والجنوب والغرب فتحققون تلك الأماني التي تحوك في صدر عنصركم) انتهي.

واستأنف الانكليز الزحف نحو الشمال قاصدين الموصل بعد ما وطدوا أقدامهم في بغداد فبلغوا شرقاً عند عقد الهدنة وهي تبعد نحو ١٣٥ كيلو مترا عن الحدباء.

ولما كانت معاهدة الهدنة التي عقدها الأميرال كالتورب الانكليزي مع الترك في موند روس يوم ٣٠ اكتوبر سنة ٩١٨ تخول الحلفاء حق احتلال أي بلد من بلدان الأمبراطورية العثمانية دخل الجيش الانكليزي الموصل سلماً وحط فيها الرحال بلا صعوبة وعناء.

ثورة العراق ضد الإنكليز

اشتمل العام ١٩٢٠ على الكثير من المصائب التي المت بالأمة العربية حتى أصبح منحوساً في تاريخهم وسموه «عام النكبة، ففيه قضت مقررات سان ريمو بما قضت فاحتل الفرنسيون سورية كلها، وثبت البريطانيون سيطرتهم في العراق على اساس ينفي الحكم الذاتي ولو مظهرياً، واستعلنت سياسة التطوير الصهيوني بشدة في فلسطين. وشهد ذلك العام اول الثورات المسلحة التي حدثت احتجاجاً على تسوية ما بعد الحرب حسبما فرضها الحلفاء على البلاد العربية، فوقعت في ذلك العام اضطرابات خطيرة في سورية وفلسطين والعراق وأتى على المستطيل العربي زمان كان فيه يغلي كله باستياء تمثّل في اعمال العنف.

وحدثت اولى تلك الاضطرابات في فلسطين في عيد الفصح اذ قام السكان العرب في القدس بهجوم على اليهود وقد أفزعتهم اعمال زعماء الصهيونية وتصريحاتهم. ولم توضح اسباب ذلك الانفجار رسمياً، فقد عين القائد الأعلى البريطاني لجنة تحقيق بحثت عن أسباب تلك الاضطرابات وكتبت عنها تقريراً، الا انه لم ينشر ابداً وبقي سراً مطوياً حتى اليوم، خلا الاستنتاج الذي قبله الناس بعامة وهو ان اسباب الانفجار في رأي اللجنة كانت سياسية، وان جذورها تمتد إلى المخاوف التي أحس بها السكان العرب على مستقبل بلادهم.

وحدثت في سورية اصطدامات عارضة في النصف الاول من ذلك العام.

ثم اعقبتها، بعد دخول الفرنسيين إلى دمشق، سلسلة من الهجمات المدبرة في نواحي مختلفة من البلاد. واستطاع جماعة من الزعماء ان يجمعوا في المنطقة بين حلب وانطاكية عدداً غير قليل من المتطوعين فقاموا بعدة اشتباكات مع الكتائب الفرنسية التي أرسلت لمقاتلتهم. غير ان قوات الثوار لم تستطع ان تتغلب على الامدادات الكبيرة التي جاء بها الفرنسيون إلى البلاد، وهزموا في كل مكان ـ تقريباً ـ قبل ان ينقضي العام. الا ان اخفاقهم لم يحمل السكان على الرضى بما قُدر لهم بل زاد في مقتهم للانتداب الفرنسي وساعد على زيادة النفور وتقوية روح المقاومة.

وتمت اخطر الثورات في العراق. ففي خلال الربيع كان الاستياء من نظام الحكم الانجليزي المباشر قد وجد تعبيراً في حركة من الهياج التلقائي، ولم تكن حركة معادية لبريطانية بمعنى ان الذي هاجها محض عداء لبريطانية العظمى، وانما كانت ثورة على الحرمان من الاستقلال وعلى فرض نظام الانتداب فرضاً تعسفياً، فقد وجد الناس انفسهم خاضعين لحكم بريطاني مع مساعدة عربية اسمية، بدلاً من أن يتمتعوا بحكم عربي مع قدر من المساعدة البريطانية ومما زاد في حدة الهياج أن نمّاه وشجعه الزعماء العراقيون في دمشق، وبخاصة الفرع العراقي من جمعية «العهد» تلك الجمعية السرية التي كونها قبل الحرب الضباط العرب في الجيش العثماني، واكثرهم ممن عمل في الثورة العربية.

وواجه الكولونيل أ.ت ولسن ـــ وهو المندوب المدني بالوكالة ـ ذلك الهياج بوسائل خرقاء من الكبت نفّذها بعسف رجل ضيق الأفق عنيد، لانه كان يؤمن ايماناً أعمى بفضائل الحكم المستقر مما أعشى عينيه دون ان يرى مظاهر تحمس العرب لنيل الحكم الذاتي. فألقى القبض على الزعماء بالجملة، وشفع

ذلك بأعمال من العقوبات الجزائية والتغريب، مما زاد نار الاستياء اشتعالاً بدلا من ان يزيل اسبابه الحقيقية.

ثم أعلنت مقررات سان ريمو فكانت ذروة العوامل المثيرة، ومنذ تلك اللحظة تبلورت المشاعر فأصبحت تصميماً صلباً على الثورة. واصدرت لجنة «العهد» نداء تستنكر فيه المقررات وتدعو شعب العراق لمقاومة اوامر الدول المتحالفة بالقوة. وفي السابع عشر من حزيران (يونية) أعلن أن الحكومة البريطانية قد أذنت بدعوة مجلس تأسيسي عام بالانتخاب، غايته سن قانون نظامي للعراق،،إلا ان هذا الاعلان تأخر حتى لم يعد ذا جدوى في تهدئة النفوس. وهو قاصر عن ذلك لانه لم يمس مقررات سان ريمو ابداً. وفي نهاية حزيران (يونية) حدثت حادثة أدت إلى تفاقم الازمة، فهبت قبائل الفرات الاوسط تعلن الثورة.

ولعل من أهم المراجع التي يستفاد منها في هذا الموضوع كتاب «فيليب ويلارد آيرلاند» بعنوان: العراق في تطوره السياسي عام ١٩٣٧، حيث سرد فيها قصة مؤلمة عن حرب الأصدقاء التي امتدت من تموز إلى اكتوبر تشرين الأول، وكان مجموع الخسائر في نهايتها حوالي عشرة آلاف اصابة، ولا يعرف بالضبط عدد العرب اللذين قتلوا وربما قارب الأربعة آلاف وفقد بالمقابل حوالي أربع مائة مقاتل بريطاني إضافة إلى حوالي الف وثمانمائة اصابة، وكلف ذلك الخزينة البريطانية حوالي أربعين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية وهو مبلغ يعادل ثلاثة اضعاف المعونات التي تدفعها بريطانيا ذهباً وأسلحة ومؤنة لتموين الثورة العربية منذ بدايتها وحتى نهايتها، وكانت الأضرار في الأملاك وفي مصادر الدخل في البلاد كبيرة وفادحة.

ومما زاد في خطورة الثورة انها اتخذت طابع حرب دينية. فأما في البدء خلال القسم الاعظم من شهر تموز (يولية)، فان الذين كانوا يوجهونها في المقام الاول هم رؤساء القبائل وضباط انتهي عملهم بانتهاء الثورة العربية. ولما ان مرّت الاسابيع ورسخت أقدام الثائرين انضم زعماء الشيعة الدينيون إلى الحركة علناً، رجاء ان يمنحوها حدّة الحرب المقدسة. وفي نهاية تموز (يولية) جاءت الانباء بأن الفرنسيين احتلوا دمشق فأحس زعماء الثورة ان اللحظة قد أزفت لبذل جهد كبير، فكان ذلك الجهد استنفاراً عاماً للجهاد. وكانت الدعوة اليه قد تمّت في أوائل آب (اغسطس) في النجف وكربلاء، أقدس مدينتين لدى الشيعة في العراق، ثم امتدت منهما من بعد إلى أنحاء القطر في حوضي الفرات الادنى والاوسط. وامتدت شعلة الثورة إلى أنحاء البلاد لم تكن بعد قد انتفضت، واذا نارها تعمّ البلاد جميعاً. وأتى على الثوار وقت كانوا فيه، على مدى أسابيع عدة من شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر)، هم السادة في كل مكان الا في المدن الثلاث الكبرى: بغداد والبصرة والموصل. اما في الارياف والقرى فقد فقدت الادارة الانجليزية سلطتها وأعلن الزعماء المحليون عن انشاء حكومات مؤقتة في عدة مراكز لتصريف الشئون وضبط الاحوال.

ووصل السير برسي كوكس إلى العراق في اوائل تشرين الاول (اكتوبر) ليضطلع بالحكم: مندوباً مدنيّاً. عندئذ كان صلب الثورة قد انحطم إلا ان البلاد كانت ما تزال بعيدة عن الهدوء والسكينة، فاتخذ كوكس فوراً خطوات لينجز قرار الحكومة البريطانية الذي أعلنته في حزيران (يونية) السابق، وهو قيام هيئة عراقية منتخبة لاعداد قانون اساسي، فشكلت حكومة عربية مؤقتة عرفت باسم «مجلس الدولة»، وتتألف من عراقيين يعملون وزراء، ومستشارين بريطانيين

ملحقين بكل وزارة. اما السلطة العليا فقد تركت في يدي السير برسي كوكس الذي أصبح «مندوباً سامياً». وكانت تلك الحكومة بريطانية في حقيقتها عربية في ظاهرها، ولم يخفف تعيينها شيئاً من المشاعر ضد الانتداب، ولم يتآلف الشعب العراقي لقبول الحكم الانتدابي. إلا انها كانت جسراً بين السلطة البريطانية والسكان النافرين منها، كما انها مهدت الطريق إلى سلسلة من التطورات التي أدّت على مرّ الزمن إلى إلغاء الانتداب ومنح العراق استقلاله السياسي.

وكان من نتيجة الخسائر التي سببتها ثورة العراق ان اشتدت الحملة في بريطانية لتخفيض النفقات على الالتزامات في الخارج. وكانت الحكومة البريطانية في حاجة إلى الاقتصاد مما اضطرها إلى أن تسارع العمل، فدعت باقتراح من المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات إلى مؤتمر يعقد في القاهرة في شهر آذار (مارس) عام ١٩٢١ للبحث في وضع الاقطار العربية واستحداث تدبيرات لمعالجته. واتخذ المؤتمر قرارت أدّت إلى تغيير جذريّ في السياسة في العراق وإلى تغييرات ذات أهمية ـ من نوع مختلف ـ في ذلك القسم من سورية الجنوبية الواقع إلى الشرق من نهر الاردن.

في الاسابيع التي سبقت عقد المؤتمر اجرى فيصل بلندن محادثات عديدة مع شخصيات حكومية وغير حكومية، وبخاصة مع المستر تشرشل والكولونيل لورنس الذي كان يومئذ مستشاراً شخصيّاً لوزير الخارجية في شئون العرب. وتمخضت تلك المحادثات عن تفاهم مجمله ان الحكومة البريطانية ستسلم ادارة العراق إلى حكومة عربية وستستعمل نفوذها لتضمن تعيين فيصل ملكاً على العراق وتدخل في مفاوضات معه لابرام معاهدة تحالف تحلّ محل الانتداب.

عقد المؤتمر في القاهرة في الثاني عشر من شهر آذار (مارس)، وكان يتألف من موظفين وعسكريين بريطانيين لاغير، بينهم المندوب السامي في العراق (السير برسي كوكس) والمندوب السامي في فلسطين (السير هربرت صموئيل). وقرّر المؤتمر ان يوصي بانفاذ المسائل التي تمّ عليها التفاهم في لندن بين فيصل وتشرشل، بأسرع وقت.

واقترح المؤتمرون ان يتوجه فيصل إلى العراق مرشّحاً للعرش؛ وان ينادى به ملكاً عن طريق استفتاء شعبي. وكانوا يعللون النفس بأنهم، اذا انشأوا حكومة عربية في العراق تمهد الطريق لالغاء الانتداب، فقد تتمكن الحكومة البريطانية من تخفيض اعداد حامياتها كثيراً وتوفر بذلك نفقات طائلة. ذلك ان ثورة ١٩٢٠ قد أقنعتهم بأن حفظ العهود التي قطعوها سبيل من السبل إلى تجنب النفقات الباهظة، وكانت هذه سياسة الجمع بين «الاقتصاد وكلمة الشرف.»

ووصل المستر تشرشل إلى القدس في الرابع والعشرين من آذار (مارس)، وهناك كانت المشكلة الكبرى ايضاً هي ان يستحدث تدابير لتخفيض كلف الالتزامات. ولم تكن المشكلة تؤثر في فلسطين مباشرة الا من حيث ان الموقف الذي نشأ في شرقي نهر الاردن كان يهدد سلامة المنطقة الواقعة تحت الانتداب البريطاني، حيث كانت تجربة انشاء وطن قومي لليهود قد دخلت في دور التنفيذ. وعلى غير انتظار ظهر الامير عبد الله في معان في العشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) على رأس عدد من الاشياع ورجال القبائل، ونُسب اليه انه كان يهدف إلى حشد قوة اكبر ليهاجم سورية وينتقم لطرد اخيه من دمشق، غير انه لم يفعل شيئاً يؤكد صحة هذا الهدف في الاشهر التالية، ومع ذلك كانت

السلطات في فلسطين منزعجة من وجوده ولمّا قد تتكشف عنه حال الاستياء العام من خفايا. وكانت المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الاردن جزءاً من الادارة العربية التي كان يتولاها الامير فيصل الا انها بعد طرده من دمشق لم تقع تحت الاحتلال الفرنسي. وقامت بريطانية باقناع فرنسة لتوافق على ضمّ تلك المناطق إلى منطقة الانتداب البريطاني. ودعا المستر تشرشل الامير عبدالله ليتشاورا في القدس وجرت بينهما سلسلة من المحادثات، شهدها ايضاً لورنس، توصلا فيها إلى تدبير مؤقت.

وانما كان التدبير مؤقتاً لان عبدالله لم يكن يستطيع ان يوافق على شيء نهائي دون ان يستشير والده. فطالب بانشاء دولة عربية واحدة في فلسطين وشرق الاردن (هكذا اصبحت تسمّى المناطق الواقعة إلى شرق النهر من نقطة جنوب درعا حتى العقبة) إلا أن طلبه رفض لأنه يتعارض ووعود بريطانية العظمى لليهود، ولم يرحب تشرشل بأي مقترح آخر قدمه عبدالله، مثل ضم شرق الاردن إلى العراق، ولذلك اتفقا مبدئياً على ان تستغل بريطانية مساعيها الحميدة لدى فرنسة لتكفل اعادة ادارة عربية في سورية على رأسها الامير عبدالله، وأن يبقى هو اثناء ذلك في شرق الاردن، وان يكبح كل حركة عدائية يقوم بها السكان الساخطون، ويمهد الطريق إلى تصالح مع فرنسة. ويستمر هذا التدبير ستة اشهر يتسلم عبدالله خلالها مساعدة مالية من الحكومة البريطانية تمكنه من ان ينشىء جيشاً عربياً ويكفل بقاءه، بالدعوة إلى التجنيد محليّاً، ليحفظ النظام في شرق الاردن.

لقد قيل ان مؤتمر القاهرة قد تمخض عن انجاز محسوس للوعود التي قطعت للعرب في الحرب، الا ان هذه الدعوى لا تصدق الا على العراق، لان

السياسة التي خططت في القاهرة عام ١٩٢١ أدت حقاً إلى الاعتراف باستقلال ذلك القطر في العام التالي، وبالنهاية إلى إحلال معاهدة تحالف بين بريطانية والدولة العراقية المستقلة محلّ الانتداب. الا ان نقض الوعود فيما يتصل بالنصف الغربى من المستطيل العربي ظل على حاله دون ان يرأب صدعه. ولم تكتف الدولتان بحرمان سورية من الاستقلال بل زادتا الطين بلّة بأن تعاونا على تفكيك اوصالها فتركت سورية الشمالية تعاني مصيرها تحت الاحتلال الفرنسي، وبقيت فلسطين تحت ادارة بريطانية مباشرة، وانتزعت دولة جديدة اسمها شرقي الاردن من «المنطقة المحتلة الشرقية» ووضعت ضمن منطقة السيطرة الانتدابية البريطانية. لعزّ ان نجد ضريباً لهذا الاستخفاف الفاضح بالوعود المقطوعة. اما الدعوى التي يقدمها بعضهم في الثناء على مؤتمر القاهرة فانها أوهى من ان تثبت للبحث حتى حين يقدمها مؤيداً لها رجل راجح الوزن مثل لورنس.

كتب لورنس في تعليقه بهامش الصفحة: ٢٧٦ من كتاب «اعمدة الحكمة السبعة» (ط:١٩٣٥) يقول:

«عهدت وزارتنا المنهكة إلى المستر ونستون تشرشل بتسوية شؤون الشرق الاوسط، فاستطاع في بضعة اسابيع في مؤتمر القاهرة ان يفكّ العقد جميعاً، وان يجد حلولاً تحقق (فيما ارى) وعودنا مبنىً ومعنى (حيث كان ذلك في طوق الانسان) دون ان يضحي بأية مصلحة من مصالح امبراطوريتنا او بأية مصلحة من مصالح الشعوب التي تشملها التسوية. وبذلك تحللنا من المغامرة الشرقية التي خضناها أيام الحرب بأيد نظيفة الا أنّا تأخّرنا بالشكران الذي تستطيع الشعوب ـ بل الدول ـ ان تردّه»

فهذه الادعاءات التي وردت في تلك الحاشية لا تتماسك جهاراً حتى ان انتحالها ليثير الريب في مدى فهم لورنس للقضايا التي تناولها. ذلك لان حلول المستر تشرشل في الواقع العملي لم تنجز الوعود لا مبنى ولا معنىً ـ باستثناء العراق ـ وأما اخفاق تشرشل في «ان يفك العقد جميعاً» فيتضح بجلاء من اساليب القسر التي لجأت اليها من بعد كل من فرنسة في سورية وبريطانية في فلسطين لتقيما الانتداب «بحدّ السيف» .



جلالة الملك فيصل الأول
ملك العراق

تتويج فيصل ملكاً على العراق

ولما عاد المستر تشرشل إلى لندن وجه دعوة إلى جلالة الملك فيصل وكان في ايطاليا فوافاه فاجتمعا فعرض الوزير على الملك عرش العراق فاشترط لقبوله الشرطين الآتيين:

١ ـ أن تعترف الحكومة الانكليزية باستقلال العراق وان تساعد العراقيين على انشاء حكومة وطنية مستقلة ذات سيادة.

٢ ـ أن يلغى الانتداب عن العراق. وكان مفروضا عليه بقرار مؤتمر الحلفاء في سان ريمو.

فقبل المستر تشرشل هذين الشرطين باسم الحكومة البريطانية وتعهد بتنفيذهما.

وعلى أثر ذلك غادر الملك لندن فمر بمصر ومكة ومنها قصد البصرة فبلغها في أواخر شهر يونيو.

وفي يوم ١١ يوليو سنة ٩٢١ قرر مجلس الشورى العراقي تقديم عرش العراق إلى جلالته فقبله ثم جرى استفتاء الأمة فنال ٩٦ في المئة من مجموع أصواتها فنودي به يوم ٢٣ اغسطس سنة ٩٢١ ملكا على العراق.

أول وزارة عراقية :

وفي اليوم التالى تألفت أول وزارة عراقية برياسة المرحوم السيد عبد الرحمن الجيلاني نقيب أشراف بغداد فبدأت بمفاوضة المندوب السامي لعقد معاهدة تحدد العلاقات بين انكترا والعراق.

وأصر الانكليز في خلال المفاوضات على وجوب اعتراف العراق بالانتداب خلافا لما تعهد به المستر تشرشل للملك.

المعاهدة البريطانية العراقية الأولى :

وفي يوم ١٠ أكتوبر سنة ٩٢٢ وقع على أول معاهدة ومدتها عشرون سنة وهي:

جلالة ملك بريطانيا من الجهة الواحدة

وجلالة ملك العراق من جهة أخرى

بما ان جلالة ملك بريطانيا قد اعترف بفيصل بن الحسين ملكا دستورياً على العراق.

وبما أن جلالة ملك العراق يرى من مصلحة العراق ومما يؤول إلى تأمين سرعة تقدمه أن يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على أسس التحالف. وبما أن جلالة ملك بريطانيا قد اقتنع بأن العلاقات بينهُ وبين جلالة ملك العراق يمكن تحديدها بأحسن وجه وهو عقد معاهدة تحالفية كهذه تفضيلا لها على أية وسيلة أخرى فبناء على ذلك قد عين المتعاقدان الساميان وكيلين لهما مفوضين

لأجل القيام بهذا الغرض وهما ومن قبل جلالة ملك المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلاندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند السربرسي زكريا كوكس المعتمد السامي والقنصل الجنرال لجلالة ملك بريطانيا في العراق، ومن قبل جلالة ملك العراق صاحب السماحة والفخامة السر السيد عبد الرحمن افندي رئيس الوزراء ونقيب أشراف بغداد اللذان بعد أن اطلع كل منهما على أوراق اعتماد الآخر ووجداها طبقا للأصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى ـ بناء على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقوم ـ في أثناء مدة المعاهدة مع التزام نصوصها ـ بما يقتضى لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون أن يمس ذلك بسياستها الوطنية.

المادة الثانية ـ يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفا أجنبياً ما من تابعية غير عراقة في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا، وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية.

المادة الثالثة ـ يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظم قانونا أساسياً ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لايحتوى على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة وأن يؤخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة بشرط أن لاتكون مخلة بالآداب والنظام العموميين، وكذلك يكفل أن لايكون أدنى تمييز بين سكان

العراق لسبب قومية أو دين أو لغة، ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعلم أعضاءها بلغاتها الخاصة على أن يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ويجب أن يعين هذا القانون الأساسي الأصول الدستورية، تشريعية كانت أو تنفيذية التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية.

المادة الرابعة ـ يوافق جلالة ملك العراق (وذلك من غير مساس بالمادة ١٧و١٨ من هذه المعاهدة) على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة بواسطة المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية وذلك طول مدة هذه المعاهدة، ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارات التامة في ما يؤدي إلى سياسة مالية ونقدية وسياسية ويؤمن ثبات وحسن انتظام مالية حكومة العراق ما دامت تلك الحكومة مدينة لحكومة جلالة ملك بريطانيا.

المادة الخامسة ـ لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى مما يتم عليه الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين. وفي الأماكن التي لاممثل فيها لجلالة ملك العراق يوافق جلالة ملك العراق على أن يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها.

المادة السادسة ـ يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى لإدخال العراق في عضوية جمعية الأمم في أقرب ما يمكن.

المادة السابعة ـ يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الامداد والمساعدة

لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت إلى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان ويعقد بينهما اتفاق منفرد لتعيين مقدار هذا الامداد وهذه المساعدة وشروطها ويبلغ هذا الاتفاق إلى مجلس جمعية الأمم.

المادة الثامنة ـ لا يتنازل عن أراض ما في العراق ولا تؤجر إلى أية دولة أجنبية وأن توضع تحت سلطتها بأية طريقة كانت الا أن هذا لايمنع جلالة ملك العراق من أن يتخذ ما يلزم من التدابير لاقامة الممثلين السياسيين الأجنبيين ولأجل القيام بمقتضى المادة السابعة.

المادة التاسعة ـ يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في أمور العدلية لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والبيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة بإتفاقية منفردة وتبلغ إلى مجلس جمعية الأمم.

المادة ١٠ ـ يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات والاتفاقات أو التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة في ما يتعلق بالعراق وجلالة ملك العراق يتعهد بأن يهيىء المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها وتبلغ هذه الاتفاقات إلى مجلس جمعية الأمم.

المادة ١١ ـ يجب أن لاتكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين أو لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى على رعايا أية دولة هي عضو في جمعية الأمم أو رعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة على أن

يضمن لها عين الحقوق التي تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن أعضاء المذكرة (وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) في الامور المتعلقة بالضرائب والتجارة والملاحة أو ممارسة الصنائع والمهن أو معاملة السفن التجارية أو السفن الهوائية الملكية، وكذلك يجب أن لاتكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الأخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها والواردة اليها، ويجب أن تطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بشروط عادلة.

المادة ١٢ ـ لاتتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التبشير أو المداخلة فيها أو التمييز بتبشير على غيره لسبب الاعتقاد الديني أو الجنسية على أن لاتخل الاعمال بالنظام العام وحسن ادارة الحكومة.

المادة ١٣ ـ يتعهد جلالة ملك العراق بان يساعد بقدر ما تسمح له الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها ويدخل في ذلك أمراض النبات والحيوان.

المادة ١٤ ـ يتعهد جلالة ملك العراق بأن يسن في خلال ١٢ شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة نظاماً للآثار القديمة ويكفل تنفيذه ويكون هذا النظام مؤسساً على محتويات المادة (٤٢١) من الفصل الثالث عشر من معاهدة الصلح مع تركيا فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة ويضمن المساواة بين رعايا جميع الدول من أعضاء جمعية الأمم في مسائل تحري الآثار القديمة.

المادة ١٥ ـ يعقد اتفاق منفرد لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ينص فيه من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا

إلى حكومة العراق ما يتفق عليه من المرافق العمومية وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسب ما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت لآخر وينص فيه من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجاً جميع الديوان المتكبدة في هذا السبيل ويبلغ هذا الاتفاق إلى مجلس جمعية الأمم.

المادة ١٦ ـ يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قدر ما تسمح له التعهدات الدولية بأن لايضع عقبة في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد جمركية أو غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة.

المادة ١٧ ـ في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في ما يتعلق بتغيير نصوص هذه المعاهدة يعرض الأمر على محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من عهد جمعية الأمم واذا وجد في حالة كهذه ان هنالك تناقضاً في المعاهدة بين النص الانكليزي والنص العربي يعتبر النص الانكليزي النص المعمول به.

المادة ١٨ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة وعند انتهاء هذه المدة تفض الحالة فاذا ارتأى الفريقان الساميان المتعاقدان انه لم يبق من حاجة اليها يصير انهاؤها ويبلغ قرارهما إلى مجلس جمعية الأمم ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر من وقت إلى آخر في شروط هذه المعاهدة وشروط الاتفاقات المنفردة الناشئة عن المواد ٧و١٠و١٥ بغية ادخال ما يريان مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة، آنئذ وكل تعديل يتفق عليه الفريقان الساميان المتعاقدان يجب أن يبلغ إلى مجلس جمعية الأمم ـ انتهي.

ولقد أثار توقيع المعاهدة على هذا المنوال ضجة عنيفة مادت لها البلاد العراقية من أقصاها إلى أقصاها فعقدت الاجتماعات وكثرت الاحتجاجات فلم تر الوزارة التي وقعتها بداً من الاستقالة فاستقالت، فخلفتها وزارة انصرفت إلى اجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تقر المعاهدة ليتسنى ابرامها وتنفيذها وتضع دستور البلاد وقانون الانتخابات ليتم انشاء الدولة الجديدة، فلاقت صعوبة وعناء اذ قاطع الشعب الانتخابات بتأثير المجتهدين الذين أصدروا الفتاوى بتكفير كل مسلم يشترك فيها وبعدم جواز دفنه في مقابر المسلمين.

وكانت حالة الحكومة العراقية في تلك الايام لاتدعو إلى الغبطة ولا تبعث على التفاؤل والارتياح فالزعماء الوطنيون في الداخل يرون في المعاهدة الجديدة غبنا، والشعب ناقم على الانكليز وعلى كل من يواليهم لعدم برهم بالعهود التي قطعوها للعراق باستقلاله، والترك واقفون على الحدود الشمالية وقد أسكرهم انتصارهم في الأناضول على اليونانيين وهم ينادون بأن الموصل تركية وانه لابد لهم من اعادتها إلى ملكهم مهما كلفهم ذلك، أضف إلى هذا سوء الحال الاقتصادية واضطرابها: وقد نجما عن تأثير الحرب العظمى والثورة الوطنية. وكل عامل من هذه العوامل كفيل بالقاء الذعر واضعاف القوى الأدبية. بيد انهم استطاعوا تذليل هذه العقبات الواحدة بعد الأخرى تدريجاً بقوة الارادة ومضاء العزيمة.

فقد تم لهم بادىء ذي بدىء تعديل المعاهدة. فبعد ما كانت مدتها ٢٠ عشرين سنة طبقاً لما جاء في المادة ١٨ خفضت بموجب بروتوكول ٣٠ ابريل سنة ٩٢٣ إلى أربع سنوات وهذا نصه:

تعديل المعاهدة :

«وقد تم التفاهم بين الفريقين الساميين المتعاقدين على انه مع وجود نصوص المادة ١٨ يجب أن تنتهي المعاهدة الحالية عند دخول العراق عضواً في جمعية الأمم. وعلى كل حال يجب أن لا يتأخر انتهاؤها عن أربع سنوات من تاريخ عقد الصلح مع تركيا. وليس في هذا الاتفاق ما يمنع عقد اتفاق آخر ينظم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بين الفريقين الساميين المتعاقدين. ويجب الدخول في المفاوضات بينهما لأجل ذلك الغرض قبل انتهاء المعاهدة المذكورة.»

منشور الملك :

وعلى أثر ذلك أذاع جلالة الملك بيانا بتوقيعه افتتحه بقوله:

«بعناية الله جل وعلا وبروحانية نبيه المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم.

«تمكنت حكومتنا أن تخطو خطوة كبيرة أخرى في سبيل تحقيق أماني العراق وذلك بعقدها الملحق الجديد للمعاهدة العراقية ـ الانكليزية يوم ٣ ايار (مايو) سنة ١٩٢٣ وكان من جملة الأسباب الرئيسية المبني عليها الملحق هي الخطوة السريعة التي خطتها حكومتنا في سبيل التقدم والاستقلال الخ.»

وكذلك حلت مشكلة الانتخابات فقد تم للحكومة اجراؤها فاجتمعت الجمعية التأسيسية وأقرت المعاهدة يوم ١١ يونيو سنة ٩٢٤ وابرمت على أثر ذلك.

وكذلك حلت مشكلة الموصل بما يحقق آمال العراق فأصدرت جمعية

الأمم ـ وكـان الفريقـان قـد حكماهـا ـ قرارهـا يـوم ١٦ ديســمبر سـنة ٩٢٥ بوجوب بقاء الموصل عراقية وأقر الترك هذا الحكم بمعاهدة وقعوها في أنقره يـوم ٥ يونيو سنة ٩٢٦ مقابل حصولهـم على عشر ايـرادات حكومـة العـراق مـن النفط.

معاهدة ثانية :

ولما كانت جمعية الأمم قد اشترطت في قرارهـا ذاك وجـوب بقـاء العـراق تحت الانتداب البريطاني مقابل الموصل فقـد عقـدت الحكومـة العراقيـة معـاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية لتنظيـم علاقاتهمـا السياسـية يـوم ١٣ ينـاير سـنة ١٩٢٦ هذا نصها:

«حيـث كـان جلالـة ملـك المملكـة المتحـدة بريطانيـا العظمـــى وارلنــدا والممتلكات البريطانيــة وراء البحـار وامبراطور الهنـد فريقـا أول وجلالـة ملـك العراق فريقا ثانيا يرغبان في أن تكون الوثائق المبينة في قرار مجلـس جمعيـة الأمـم المؤرخ في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مرعية الاجراء وفيها تعين الحدود بين تركيا والعراق بموجب المادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقعة في لـوزان في ٢٣ يوليـو سنة ١٩٢٣ والقاضية بـأن تكـون العلاقـات بـين الفريقـين المتعـاقدين المعينـة في وثيقة التحالف وتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية وقد وافق عليهـا مجلـس جمعية الأمم في ٢٧ سـبتمبر سـنة ١٩٢٤ محافظاً عليهـا مـا دام العـراق ـ وفقـاً للمادة الأولى من عهد جمعية الأمم ـ لايقبل عضواً في جمعيـة الأمـم قبـل انقضـاء هذه المدة.

وحيث كان المتعاقدان الساميان قد أبدى كل منهما رغبته في البروتوكول

المؤرخ في ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ في عقد اتفاق تنظم بموجبه علاقاتهما في المستقبل فقد قررا بأن يضمنا بصورة قانونية اجراء ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وارلندا والممتلكات البريطانية وراء البحاء وامبراطور الهند عين برناردو بورديلون مفوضاً سامياً بالوكالة عن جلالته في العراق، وعين جلالة ملك العراق عبد المحسن بك السعدون رئيس وزرءا الحكومة العراقية ووزير خارجيتها مندوباً من لدنه.

وبعد ما تبادلا التفويض التام الذي يحمله كل منهما من مليكه وتحقق صحته وقانونيته اتفقا على النص الآتي بيانه:

المادة الأولى - ألغي نص المادة الثانية عشرة من المعاهدة المعقودة بين المتعاقدين الساميين والموقعة في بغداد في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ (موافق ١٩ صفر سنة ١٣٤٠هـ) والبروتوكول المؤرخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ (١٤رمضان سنة ١٣٤١) من حيث اعتبار هذ النص قانونياً من جهة مدة المعاهدة المذكورة وستظل هذه المعاهدة مرعية الاجراء مدة ٢٥ سنة من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مالم ينتظم العراق في سلك جمعية الأمم قبل انقضاء المدة المذكورة.

إن جميع الاتفاقات المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين بشكل مؤيد للمعاهدة المؤرخة في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ تظل مرعية الاجراء أيضا في خلال المدة المعينة في هذه المعاهدة باعتبار مدة قانونيتها متعلقة بمدة قانونية هذه المعاهدة من دون أن يغير شيء من نصها.

المادة الثانية - يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعادة النظر بعد مصادقة وموافقة مجلس جمعية الأمم على هذه المعاهدة في القضايا التي دار عليها

الجدل بينهما فيما يتعلق بمراجعة الاتفاقات المتسلسلة عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢.

المادة الثالثة - انه من دون أن يمس نص المادة السادسة من معاهدة ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ المتعلق بقبول العراق في جمعية الأمم أو نص المادة الثانية عشرة من المعاهدة المذكورة وفحواها انه يجوز في أي وقت كان أن يعاد النظر في مجلس جمعية الأمم في نص هذه المعاهدة أو نص الاتفاقات المؤيدة لها يتعهد جلالة ملك بريطانيا أن يعيد النظر في القضيتين الآتيتين حينما تصبح معاهدة ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ قديمة بالنسبة إلى برتوكول ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ وفيما بعد إلى مدد متوالية تعد أربع سنين فأربع سنين ريثما تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في المعاهدة الحالية أو ريثما ينتظم العراق في سلك جمعية الأمم وهاتان هما القضيتان المذكورتان.

١ - اذا كان ممكنا أن يوصى بقبول العراق في جمعية الأمم.

٢ - اذا لم يكن ذلك ينظر في امكان تعديل الاتفاقات المذكورة في المادة الثامنة عشرة من معاهدة ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ وذلك مراعاة لتقدم مملكة العراق أو لعلة أخرى من العلل.

ان هذه المعاهدة نظمت باللغتين الانكليزية والعربية، ويعول على النص الانكليزي عند وقوع خلاف. يصادق عليها ويتم تبادل المصادقة بأسرع ما يمكن واشعاراً بذلك وقع المفاوضان المذكوران آنفا المعاهدة وختماها بختميهما.

١٣ يناير سنة ١٩٢٦ و ٢٨ جمادى الأخرة سنة ١٣٤٤

ب.هـ. بورديلون عبدالمحسن السعدون

معاهدة ثالثة :

وفي يوم ١٤ ديسمبر سنة ٩٢٧ وقع في لندن على معاهدة ثالثة بين العراق وانكلترا نسخت أحكامها أحكام المعاهدات السابقة وهذا نصها:

بين صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وصاحب الجلالة ملك العراق طرف ثان.

لما كانت رغبة الطرفين توطيد الصداقة بينهما والمحافظة على علاقات حسن التفاهم بين بلديهما ولما لاحظاه من أن نصوص معاهدتي التحالف اللتين عقدتا في بغداد بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ و ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ لم تتفق مع ما حصل في العراق من التطور والتقدم وانهما في حاجة إلى اعادة النظر فيها.

ونظراً إلى ان اعادة النظر في نصوص المعاهدتين الآنفتي الذكر يمكن تحقيقه على وجه أكمل بعقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة فقد تم الاتفاق بين الطرفين على عقد معاهدة جديدة أساسها المساواة، وعينا لهذا الغرض الديت اونورابل وليم جورج ارثر اورمسي جور المساعد البرلماني في وزارة المستعمرات مفوضاً عن بريطانيا العظمى، وجعفر باشا العسكري رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته مفوضا عن مملكة العراق.

وبعد أن أبلغ المفوضان كل منهما الآخر صيغة التفويض الممنوح لكل منهما وتحققا أن التفويضين قانونيان وقع الاتفاق بينهما على ما يأتي:

المادة الأولى ـ يعترف صاحب الجلالة البريطانية بمملكة العراق كدولة مستقلة ذات سيادة.

المادة الثانية ـ يبقى السلم والصداقة مرفوعي اللواء بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق، ويتعهد الطرفان المتعاقدان أن يحتفظا بالعلاقات الودية وأن يبذل كل منهما جهده ليحول في بلاده دون كل عمل غير مشروع من شأنه أن يؤثر في السلم والأمن في بلاد الطرف الآخر.

المادة الثالثة ـ يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق أن يضمن تنفيذ جميع التعهدات الدولية التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بتنفيذها فيما يتعلق بمملكة العراق. وكذلك يتعهد جلالة ملك العراق بأن لايدخل في الدستور العراقي أي تعديل من شأنه غمط الحقوق والمصالح الأجنبية أو بإيجاد تمييز بين العراقيين أمام القانون أياً كانت جنسيتهم أو دينهم أو لغتهم.

المادة الرابعة ـ يجب أن تجري مفاوضات تامة وصريحة بين الطرفين المتعاقدين في جميع المسائل السياسية الخارجية التي من شأنها أن يكون لها تأثير في مصالحهما المشتركة.

المادة الخامسة ـ يوافق جلالة ملك العراق على وضع المندوب السامي البريطاني في مركز يستطيع معه أن يسدي لجلالته النصح فيما يختص بازدياد الرخاء في العراق وفي المشروعات واقتراحات الحكومة العراقية، كما ان المندوب السامي يبلغ جلالة ملك العراق جميع المسائل التي يرى صاحب الجلالة البريطانية انها قد يكون لها تأثير ضار بمصلحة العراق أو مخالفة للتعهدات المضمونة بهذه المعاهدة.

المادة السادسة ـ يتعهد جلالة ملك العراق أن ينضم ـ عند ما تسمح الحالة في العراق بذلك ـ إلى جميع الاتفاقات الدولية الموجودة أو التي قد تعقد في

المستقبل بموافقة جمعية الأمم فيما يتعلق بمسائل النخاسة وتجارة المخدرات وتجارة السلاح والذخيرة والرقيق الأبيض والاتجار بالأولاد والمساواة في التجارة وحرية المرور والملاحة والبريد والتلغراف السلكي واللاسلكي والطيران والتدابير لحماية التأليف والصناعات. ويتعهد جلالته فضلا عن ذلك بتنفيذ نصوص الوثائق الآتية فيما يختص بعلاقتها بالدولة العراقية وهي:

عصبة الأمم ومعاهدة لوزان والاتفاق الفرنسي ـ الانكليزي الخاص بالحدود واتفاق سان ريمو الخاص بالبترول.

المادة السابعة ـ يتعهد جلالة ملك العراق بقدر ما تسمح به الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها أن يشترك في تنفيذ جميع التدابير العامة التي تتخذها جمعية الأمم لمنع ومكافحة الأمراض بما في ذلك الأمراض النباتية والحيوانية.

المادة الثامنة ـ يؤيد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لدخول جمعية الأمم في سنة ١٩٣٢ بشرط أن يستمر الرقي الحالي في العراق وأن تبقى الأحوال مستقرة في هذه الفترة.

المادة التاسعة ـ يجب أن لايكون في العراق أي تفضيل على الأشخاص التابعين لأي دولة من الدول الداخلة في جمعية الأمم أو أي دولة يكون جلالة ملك العراق قد وافق بمعاهدة أن يضمن لها جميع الحقوق التي كانت تتمتع بها هذه الدولة لو كانت عضواً في جمعية الأمم.

ويدخل تحت ذلك الشركات المؤلفة طبقاً لقانون هذه الدول. كما يشمل المسائل المتعلقة بالتجارة والملاحة والضرائب والاشتغال بالحرف والصناعات ومعاملة المراكب والطيارات.

وكذلك يجب أن لايكون في العراق أي تفضيل بين البضائع الصادرة أو الواردة من أو إلى أي دولة من الدول الآنفة الذكر.

المادة العاشرة ـ يتعهد صاحب الجلالة البريطانية طبقاً لرغبة جلالة ملك العراق أن يواصل حماية العراقيين في البلاد الأجنبية التي لايكون لجلالة ملك العراق ممثل فيها.

المادة الحاية عشر ـ لايوجد في هذه المعاهدة ما يمس صحة العقود المحررة والموجودة بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين. ويجب على كل حال أن تعتبر هذه العقود كما لو كان الاتفاق الخاص بالموظفين البريطانيين المعقود في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ لايزال باقياً.

المادة الثانية عشر ـ يعقد اتفاق على حدة بين الطرفين المتعاقدين لتسوية العلاقات المالية بينهما. وهذا الاتفاق الجديد يحل محل الاتفاق المالي الذي عقد في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ والذي ينتهي العمل به عند ذلك.

المادة الثالثة عشر ـ يعقد اتفاق على حدة بين الطرفين المتعاقدين لتسوية المسائل الحربية بينهما وهذا الاتفاق يحل محل الاتفاق الحربي المعقود في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤.

المادة الرابعة عشر ـ يتعهد جلالة ملك العراق بتنفيذ الاتفاق القضائي المعقود في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤.

المادة الخامسة عشرة ـ كل اختلاف يطرأ بين الطرفين المتعاقدين على تفسير مواد المعاهدة الحالية يعرض على محكمة العدل الدولية طبقا للمادة

الرابعة عشرة من صك جمعية الأمم فاذا وجد في هذه الحالة تناقض بين النسخة الانكليزية والنسخة العربية من المعاهدة فانه يعمل حينئذ بنص النسخة الانكليزية.

المادة السادسة عشرة - تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول حالما يوقع عليها وبعد تبادل التواقيع طبقاً للتقاليد الدستورية المعمول بها في المملكتين يعاد درسها من جديد بقصد تنقيحها اذا اقتضت الأحوال ذلك عندما يدخل العراق جمعية الأمم طبقاً للمادة الثانية من المعاهدة الحالية. وتحل محل معاهدتي التحالف اللتين أمضيتا في بغداد في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٢ و١٣ يناير سنة ١٩٢٦ واللتين تصبحان ملغاتين حال تنفيذ هذه المعاهدة وبناء عليه أمضى المفاوضان المعاهدة ووقعا عليها بختميها.

حرر في لندن نسختان من هذه المعاهدة باللغتين العربية والانكليزية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧.

جعفر العسكري ارمسي جور

المعاهدة الرابعة والاخيرة :

وفي يوم ٣٠ يونيو سنة ٩٣٠ وقع في بغداد على معاهدة رابعة بين الحكومتين وهذا نصها:

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند.

لما كانا راغبين في توثيق أواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وادامتها ما بين بلاديهما.

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر يناير سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخر سنة أربع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات في هل في استطاعته الالحاح على ادخال العراق في جمعية الأمم.

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية قد أعلمت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الألف انها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة بعد الألف وأعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر ديسمبر سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الأف ان هذه هي نيتها.

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الأمم، ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان أن الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما ملكين مستقلين ينبغي تحديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة.

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية

والمساواة التامتين والاستقلال التام، تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الأمم وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين وهما:

عن جلالة ملك العراق:

نوري باشا السعيد

عن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند:

اللفتشنت كرنل السرفرنسيس هنرى همفريز.

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق.

اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي.

المادة الأولى - يسود سلم وصداقة دائمان بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدا لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة. وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة.

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لايقف في البلاد الأجنبية موقفاً لايتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الأخر.

المادة الثانية - يمثل كلا من الفريقين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسى (ديبلوماتيكى) يعتمد وفقا للاصول المرعية.

المادة الثالثة ـــ اذا أدى أي نـزاع بـين العـراق وبـين دولـة ثالثـة إلى حالـة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد حينئـذ الفريقـان السـاميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكـام ميثـاق عصبة الامم ووفقا لأي تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

المادة الرابعة ـ اذا اشتبك أحد الفريقان الساميين المتعاقدين في حرب رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه يبادر حينئـذ الفريـق السـامي المتعـاقد الآخـر فـورا إلى معونته بصفة كونه حليفا وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه.

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقـان السـاميان المتعـاقدان فـوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية.

ان معونة صاحب الجلالـة ملـك العـراق في حالـة حـرب أو خطـر حـرب محدق تنحصر في أن يقـدم إلى صـاحب الجلالـة البريطانيـة في الأراضـي العراقيـة جميع ما في وسعه أن يقدمه مـن التسـهيلات والمسـاعدات ومـن ذلـك اسـتخدام السكك الحديدية والأنهر والموانئ والمطارات ووسائل الموصلات.

المادة الخامسة ـ من المفهوم بين الفريقين السـاميين المتعـاقدين أن مسـؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وأيضا ـ بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه ـ مسؤولية الدفـاع عـن العـراق ازاء الاعتـداء الخـارجي تنحصـران في صـاحب الجلالة ملك العراق.

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصـلات صـاحب الجلالـة البريطانيـة الأساسية بصـورة دائمـة في جميـع الأحـوال همـا مـن صـالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك.

فمن أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بان يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها وموقعا واحدا لقاعدة جوية ينتقيه صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات.

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الآنفة الذكر وفقا لأحكام ملحق هذه المعاهدة على أن يكون مفهوما أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً ولا يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق.

المادة السادسة ـ يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة السابعة ـ تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليوم العاشر من شهر اكتوبر لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة احدى وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنة أربع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بهما التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ.

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين بكل من اللغتين العربية والانكليزية ويعتبر النص الأخير النص المعول عليه.

المادة الثامنة ـ يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية، وبأنه إذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده.

ومن المعترف به أيضا ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقا لأي وثيقة دولية أخرى ينبغي أن يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وحده وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فوراً إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق.

المادة التاسعة ـ ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الاخلال أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم أو معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر أغسطس لسنة ثمان وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية.

المادة العاشرة ـ اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو بتفسيرها فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأسا بينهما يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الأمم.

المادة الحادية عشر ـ تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن

ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضوا في عصبة الأمم. وتظـل هـذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها. وفي أي وقت كـان بعـد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هـذه المعاهدة على الفريقين السـاميين المتعاقدين أن يقوما بناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال. وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم.

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هـذه المعاهدة وختمها بختمه. كتبت في بغداد في نسختين في اليوم الثلاثين من شهر يونيو لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية.

نوري السعيد　　　　ف.هـ همفريز

ملحق ــ ١ :

يبين صاحب الجلالة البريطانية من حين إلى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقـا لأحكـام المادة الخامسة من هـذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر.

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمـدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يتمكن صـاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محـل تلك القوات وعند انقضاء تلك المدة

تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي. ولصاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الأعظم خمس سنوات تبتدىء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة. ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن.

ـ ٢ ـ

بشرط مراعاة أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل تظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الاميرية (وفي ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الأولى أعلاه وتشمل أيضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً بأحكام هذه المعاهدة وملحقها أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين وأيضاً يواصل العمل بأحكام أي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة. وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لاتجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات أقل ملاءمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة.

ـ ٣ ـ

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لنقل

القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق وتدريبها واعانتها وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند المشروع في تنفيذ هذه المعاهدة.

ـ ٤ ـ

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية وفقا لأحكام هذه المعاهدة وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر.

ـ ٥ ـ

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي:

١ ـ تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة.

٢ ـ تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطيارات من أحدث طراز متيسر إلى قوات جلالة ملك العراق.

٣ ـ تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العرق.

ـ ٦ ـ

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين.

ويتعهد أيضاً بأن أي أشخاص من قواته من الذين قد يوفدون إلى الخارج للتدريب العسكري يرسلون إلى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالته البريطانية بشرط أن لايمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الأشخاص الذين لايمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة إلى أي قطر آخر كان.

ويتعهد أيضاً بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لاتختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها.

ـ ٧ ـ

يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية بجميع التسهيلات لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق. وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته. ويؤذن

لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذناً عاماً في زيارة شط العرب بشرط اعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانى العراقية.

ف.هـ.هـ ن.س

العراق في جمعية الامم :

وعملا بما جاء في مقدمة المعاهدة الأخيرة رشحت انكترا العراق لدخول جمعية الأمم اعترافاً ببلوغه درجة من الرقي تخوله حكم نفسه بنفسه وفي يوم ٣ اكتوبر سنة ٩٢٣ أصدر مجلس جمعية الأمم قرارا بالغاء الانتداب عن العراق والاعتراف به دولة مستقلة وهذا نص البلاغ الرسمي الذي أذاعته سكرتارية جمعية الأمم بهذه المناسبة:

قبل العراق في جامعة الأمم بإجماع الاثنين والخمسين دولة التي مثلت في اجتماعها الذي عقدته في ٣ اكتوبر الماضي فصار عضواً جديداً في أسرة الأمم.

لقد خرجت مملكة العراق العربية من الحرب العالمية أرضاً من النوع الموصوف بانتداب أي أمة بلغت من الرقي حالة يمكن «الاعتراف وقتياً بوجودها كأمة مستقلة بشرط أن تستمد المشورة الادارية والمساعدة من دولة منتدبة إلى الوقت الذي تستطيع فيه الوقوف وحدها».

وقد قدمت المملكة المتحدة (أي بريطانيا) هذه المشورة وهذه المساعدة فكان قبول العراق في الجامعة المرحلة الأخيرة لعمل اختتم به نظام الانتداب واعترف العالم بأن مملكة العراق تستطيع الوقوف وحدها.

وقال بضعة من المندوبين في خطبهم ان «الوقوف وحدها» تعبير نسبي في العالم الحديث الذي تجد الأمم كلها فيه شديدة العلاقة بعضها ببعض ومقيدة بقيود من الحاجات والتعهدات هي كالشبكة في مداها.

ومن الذين خطبوا المسيو يفتتش اليوغوسلافي مقرر اللجنة التي أشارت بقبول العراق في الجامعة فقابل التأثير العظيم الذي للمعاهد الدولية في الحياة الدولية الآن بمثله في الزمان الذي كانت بلاده تبذل جهودها للتحرر (من النير العثماني).

وعقبه المسيو بولينس اليوناني رئيس الاجتماع فأفاض في الكلام عن تقاليد الحضارة العربية السامية ومالها من الفضل على العالمين وقال ان الجامعة رحبت في العام الماضي بالمكسيك فتركيا والآن ترحب بالعراق العضو السادس والخمسين فيها وقد دل مثل العراق على أن نظام الانتداب ليس ثوبا من الرياء يستر الضم تحته كما ظن وكما قيل بل ان في وسع الجامعة أن تدخل على الحالة الدولة الحاضرة التغييرات التي توجبها حياة الأمم.

وأطرى الرئيس وبعض الأعضاء على انكلترا لنجاحها في انجاز مهمة الانتداب وما أبدت فيه من روح الايثار والبعد عن المصلحة النفسية.

وشكر نوري باشا السعيد الحاضرين في الاجتماع بالنيابة عن حكومته وأعرب عن شكر بلاده لانكلترا وعن رجائه في أن يقبل قريباً في عضوية الجامعة اخوة العراق الذين لم يتقرر مصيرهم بعد.

وختمت الجلسة بشكر السرجون سيمون بالنيابة عن الحكومة البريطانية لرئيس الاجتماع ورئيس وزارة العراق على المدح الذي كالاه لبلاده ورحب

أحسن ترحيب بدخول العراق بجامعة الأمم وقال عنه انه أحدث الحكومات ولكنه أقدم البلدان التي كانت مبعث الدين ومصدر المدنية لنصف العالم.

نداء الملك فيصل :

وعلى اثر ذلك أذاع جلالة الملك نداء على شعبه هذا نصه:

«أشكر الله وأهنىء نفسي وشعبي على هذا اليوم الذي فزنا فيه بعد جدال سياسي دام احدى عشرة سنة باحدى الأماني الكبرى التي كنا نصبوا اليها وهي الغاء الانتداب واعتراف الأمم بنا وبأننا أمة حرة ذات سيادة تامة، وأرى نفسي سعيداً بأن أصرح بأن هذا الفوز لم يكن ثمرة جهد شخص أو أشخاص بل هو محصول سعي الامة بأجمعها حيث كانت في اثناء هذا الجهاد مثالا للصبر والحكمة وطول الاناة، ولم أر منها طول مدة هذا الكفاح سوى المعاضدة والتباعد عن وضع حجر عثرة في السبيل الذي سرت عليه للوصول إلى هذا اليوم السعيد هذا اليوم الذي أخذنا فيه مقعدنا بين الامم.

فلقد كان أفراد الشعب على اختلاف أحزابهم وعقائدهم يشدون أزري بجميع ما لديهم من قوة وكنت أرى من يتقلد زمام الأمر يكد في الكفاح تحت ضغط المسؤولين بكل اخلاص وأمانة.

وأما من يقف موقف المعارض فقد كان لا يبتغي من وراء موقفه إلا التشجيع والعمل لخير البلاد.

وأما الشعب فقد كان منتبهاً يلقي وراء المسؤول والمعارض نظرات التنفيذ على من يحيد منهم عن الطريق السوي، ففطنة الشعب واخلاص رجاله

وتضافرهم فيما فيه نجاح البلاد كل ذلك مما جعلنا ولله الحمد نصل إلى ما وصلنا اليه الآن من تبوؤنا مقعداً في جمعية الأمم يخفق علمنا هذا المحبوب مع أعلامها جنباً لجنب.

أعزائي، لقد قطعنا هذه الرحلة الشاقة المحفوفة بالمخاطر وها نحن الآن على أبواب عهد جديد تتولى فيها بلادي المسؤولية التامة عن تدبير شؤونها وادارة مقدراتها.

فإذا كان في مقدور البعض أن يتخذ من الوضع عذراً في الماضي عندما يتأخر عن القيام بالواجب فقد أصبحنا اليوم أحراراً طليقين. وقد أصبح مجال العمل فسيحا أمام الجميع. فمن تقاعد فلا عذر له بعد اليوم.

وليعلم جميع أفراد الشعب بأن مستقبل الأجيال القادمة وكرامتها منوطان بما يقوم به في السنوات القادمة من الأعمال. وليعلموا أيضا بأن الأمم التي دخلنا في مصافها سوف ترقب أعمالنا. فاما أن تحكم علينا بأننا غير صالحين لنكون أقرانا لها أو أن يتحقق حسن ظنها بأننا أحفاد أولئك الامجاد الذين أقامو مدنية استنار العالم بضوئها المنير إلى هذا اليوم.

فإلى التسابق في مضمار الترقي والتقدم ادعو جميع أبناء شعبي. وليس تلك على ما هو مشتهر عنهم من النباهة والذكاء بعسير.

بني وطني، علينا أن نضاعف الجهود في كافة أعمالنا. وأن نتذكر دائما أن أمامنا وجائب خطيرة لم تنل بعد قسطها الوافر من العناية، فيجب أن تتوجه مساعي الجميع إلى ما يحقق القيام بتلك الوجائب. ثم القيام بمشاريع عظيمة للري وانشاء ما تحتاجه البلاد من خطوط حديدية وطرق مواصلات أخرى.

ونشر المعارف بين عموم أفراد الأمة وتوسيع المؤسسات الصحية في جميع أنحاء القطر، إذ لا استقلال بدون قوة وعلم وصحة وثروة. سيكون كل ذلك بحوله تعالى وبتكاليف أفراد الأمة واتحادهم ونبذهم كل حزازة أو أنانية شخصية وتوجيه وجهة كل منهم نحو غاية مشتركة ومقدسة وهي خدمة الوطن.

فعلى كل فرد من أفراد الشعب أن يسعى جهده لتحقيق تلك الغاية السامية. ومن تخلف عن تلبية هذا النداء فلا وطنية صحيحة له.

أعزائي، ستروني كما كنت سائراً بعون‌الله وتوفيقه بدون وجل أو تردد مستهدفاً تلك الغاية وطالبا من كل فرد من أبناء شعبي القيام بما يترتب عليه للوصول إليها. وانى لعلى ثقة تامة بأنهم سيعاضدونني بكل إخلاص وستتضاعف هممهم وجهودهم في سبيل رقينا ان شاء الله إلى أبعد مدى من العمران والحضارة والله ولي التوفيق.

وقبل أن أختم كلمتي هذه أرى من واجب الاعتراف بالجميل أن أعلن للملأ ابتهاجي وامتناني العظيمين للمعاونات الثمينة التي نلناها من جانب صاحب الجلالة الامبراطورية الملك جورج وحكومته وشعبه العظيم وممن وجد في هذه المملكة في الحاضر والماضي من رجاله، تلك المعاونات التي أؤمل أن تدوم في المستقبل بإخلاص متقابل. كما انني أعلن شكري للأمم المجاورة لنا ولحكوماتها على ما أظهرت نحونا من نوايا حميدة وولاء قويم.

وأؤمل أكيداً بأننا سنبقى واياهم جيراناً أصدقاء. وبالنهاية أشكر رجال جميع الدول الممثلة في عصبة الأمم والتي رحبت بنا وأدخلتنا في حظيرتها وأؤكد للعالم بأنه لاهدف لنا إلا السلم والخدمة البشرية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وهكذا قطع العراق خلال ثلاث عشرة سنة مراحل شاقة فانتقل من الاستعمار إلى الانتداب فالاستقلال وتم له إنشاء دولة دستورية مدنية في وسط الزعازع والعواصف اعترفت أوربا بها، كما صان وحدته القومية بالاحتفاظ بالموصل وبالقضاء على النزاعات الاجنبية وهو يعمل على اصلاح شؤونه وترقية موارده وتحسين شؤونه الاقتصادية.

نشأة امارة شرقي الاردن

لماذا جاء الأمير عبد الله إلى معان ؟

كان تسلسل الحوادث التاريخي يقضي علينا أن نشير إلى قدوم الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٠ واجتماع الناس حوله وما قيل عن رغبته في طلب الثأر والزحف على دمشق مما كان له صدى بعيد الغور، بيد أن اشتباك حوادث سورية بحوادث العراق وارتباطهما جعلنا نمضي في سرد أخبار الثورة العراقية حتى نهايتها. ثم نعود إلى الكلام عن امارة شرقي الأردن فنفصل أخبارها مع ايراد تاريخ القضية الفلسطينية لارتباطهما ارتباطا وثيقاً.

ولايخفى أن المؤتمر العراقي المعقود في دمشق يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٠ نادى باستقلال العراق وبإنشاء دولة دستورية في ربوعه وبايع الأمير عبدالله بالملك عليها وأقام الأمير زيداً نائباً عن أخيه عبدالله ريثما يحضر ويباشر العمل. وقد عارضت الحكومة البريطانية في تنفيذ ما تقرر وكانت تحتل العراق احتلالا عسكريا، فقد زار الأمير عبدالله القاهرة في شهر ابريل سنة ١٩٢٠ وقضى فيها أياما فاتصل باللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني يومئذ وأقطاب الانكليز وباحثهم في قضية العرش العراقي فأشاروا عليه بالرجوع إلى مكة وردوه ردا لطيفا معتذرين بأن أوان البحث لإنشاء عرش في العراق لم يأن والواقع أن الانكليز ما كانوا حتى تلك الأيام يفكرون في انشاء عرش عربي في العراق، أو

التسليم بحقوق العراقيين وانما كانت سياستهم تدور حول انشاء حكومة استعمارية يرأسها السر برسي كوكس وتلحق بحكومة الهند الانكليزية وتكون من جملة مقاطعاتها ولولا نهضة العراق واستبسال أبنائه لنفذت تلك الخطط، ولحدث هنا ما حدث بعد ذلك في الشام وفلسطين وشرقي الأردن ولا يزال قائماً وشاهداً.

وعاد الأمير عبدالله من القاهرة إلى مكة فتقلد منصبه القديم في الحكومة الحجازية وهو وزارة الخارجية فحدث خلاف بينه وبين والده في شهر يونيو سنة ١٩٢٠ على ادارة المحاجر الصحية في الحجاز فقد طلبت الحكومة البريطانية أن تكون مسؤولة عن هذه المحاجر وأن لايقام محجر في جزيرة أبي سعد (المناوحة لجدة) بل يكتفي بمحجر جزيرة قمران الانكليزي فينزله الحجاج القادمون من الهند وجاوة على أن يعاين في جزيرة أبي سعد الحجاج الوافدين بطريق السويس معاينة صحية وان تمثل الحكومة الانكليزية الحجاز في مجلس الكرنتينات والصحة الدولي لقاء عوض مالي تدفعه لحكومة مكة سنوياً.

وأبىالحسين قبول هذا الاقتراح فكتب الى اللورد اللنبي كتاباً خاصا يرجوه تنفيذه فأصر على الرفض فهدد الكولونيل فيكرى مندوب انكلترا السياسي في جدة الحكومة الحجازية باحتلال جزيرة أبي سعد بحريا فكتب الحسين إلى اللورد اللنبي محتجا فأقبل المعتمد. واعتزل الأمير على أثر هذا الحادث العمل في الوزارة ولزم منزله في مكة نحو شهرين.

ثم غادر مكة إلى المدينة ولم يطل الاقامة فيها بل قصد معان، وكانت تابعة للحجاز فبلغها في شهر سبتمبر واستقر فيها فأثار قدومه ضجة شديدة في بلاد

الشام ـــ لأنه وصل ودماءشهداء ميسلون لم تجف والشعب السوري يبكي استقلاله وعرشه، فاتجهت الأنظار اليه والتف الناس حوله وأسرع بعض الأحرار الذين لجأوا إلى فلسطين ومصر بعد الكارثة بالسفر إلى معان للعمل مع الأمير القادم والسير تحت رايته.

وحشد الفرنسيين قوات كبيرة في درعا وعلى طول حدود حوران وأنشأوا الخنادق وشحنوها بالمقاتلة وكاتبوا الانكليز واستحثوهم على تأييدهم في مقاومة حركة الأمير وحصرها في منطقة ضيقة.

شرقي الاردن في العهد الفيصلي

وضع الجيش العربي الذي كان يقاتل حول معان يده على البلاد الواقعة شرقي نهر الاردن بعد جلاء الترك في سنة ١٩١٨ وأنشأ فيها حكومة ألحقت بدمشق ولم يعارض الانكليز في ماتم وكانوا يحتلون البلاد الواقعة غربي نهر الاردن (فلسطين).

وظلت الأمور سائرة على هذا المنوال، سحابة الحكم الفيصلي، فكانت هذه المقاطعة تتبع تلك الحكومة مباشرة نعم إن بعض الضباط والعمال البريطانيين كانوا يبثون دعاية بن سكانها ليحملوهم على طلب الانضمام إلى فلسطين كما كان بعضهم يثير مشكلات للحكومة المحلية ويشجع العناصر المشاغبة على المطالبة بالانفصال عنها. وظل نطاق هذه الحركة محدوداً فلم يتسع بفضل معالجة حكومة العاصمة له، وكانت حريصة على ابقاء علاقاتها ودية مع الانكليز.

ولما دالت الدولة الفيصلية في الشام رأى الانكليز الفرصة سانحة لتحقيق أغراضهم في هذه المقاطعة وبسط نفوذهم السياسي عليها، وهي في الاصل جزء من المنطقة السمراء (فلسطين) وقد جعلتها معاهدة سايكس ـ بيكو دولية ثم نفض الفرنسيين يدهم منها في سنة ١٩١٨ حينما جلا عن بلاد الشام الشمالية طبقا لاتفاق سبتمبر سنة ١٩١٩ بين لويد جورج وكلمنصو بل ظل يرابط فيها. وكان أول عمل عملوه في هذا الباب هو البرقية السرية التي أبرقها السرهربرت

صموئيل يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى الملك فيصل، وكان في حيفا يعد معدات السفر إلى أوربا وهذه ترجمتها:

القدس - دار الحكومة في ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٠ سري

صاحب السمو الملكى الامير فيصل

أريد أن أبلغكم أنه بعد حوادث دمشق التي حدثت في الشهر الماضي زارني بعض مشايخ شرقي الاردن وطلبوا انشاء ادارة بريطانية، ووردتني رسائل من عندهم ومن بعض أعيان السلط بهذا المعنى ولما كان الاتفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والفرنسية يقضي بأن تكون البلاد الواقعة جنوبي خط سايكس - بيكو في منطقة النفوذ البريطاني لا الفرنسي فالحكومة البريطانية تميل في هذه الحالة إلى تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة أهل شرقي الاردن على تنظيم حكومتهم ووسائل الدفاع عنها ولذلك دعوت زعماء البلاد من عجلون شمالا إلى الطفيلة جنوباً لمقابلتي في السلط يوم السبت القادم للمشاورة في الامر» وعملا بما جاء في برقيته غادر القدس يوم الجمعة ٢٠ أغسطس قاصدا اريحا والسلط وفي ظهر يوم السبت ٢١ منه وقف في دار حكومة السلط وخطب في شيوخ البلاد الخطبة الآتية:

زارني في القدس على أثر حوادث دمشق الأخيرة عدد كبير من المشايخ والأعيان من شرقي الاردن وتلقيت رسائل من سواهم ومن بعض أعيان السلط وقد طلبوا مني أن أوسع نطاق الادارة البريطانية حتى تشمل بلادهم ولايخفى عليكم أن الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية اتفقتا من مدة طويلة على أن هذه البلاد داخلة في منطقة نفوذ بريطانيا وغير داخلة في منطقة النفوذ الفرنسي

وقد تلقيت من أيام تلغرافا من لندن جاء فيه أن الحكومة الفرنسية جددت عهدها بأنها لاتروم التعرض لأمور هذه الجهات بوجه من الوجوه. ولما كانت الحكومة الفرنسية قد وطدت نفوذها في دمشق فمن الضروري فصل هذه الجهة عن حكومة دمشق.

«ورب قائل يقول وما هو نوع المساعدة التي تساعدكم بريطانيا بها فأقول انها لاتنوي أن تدخلكم في النظام الحالي لحكم فلسطين بل تنشىء لكم إدارة منفصلة عن فلسطين تساعدكم على أن تحكموا أنفسكم بأنفسكم وترسل نفراً من الضباط السياسيين تختارهم من العادلين الخبيرين بأعمال الادارة والذين يعرفون الأهالي واللغة العربية وبعضهم تعرفونهم حق المعرفة فيقيمون في المدن الكبرى في هذه الجهات ويساعدونكم في تنظيم أمور الدفاع إذا هاجمكم مهاجم من الخارج وفي تنظيم البوليس المحلي الذي يحافظ على الامن والنظام وينشطون التجار ويعززون السلام ويساعدونكم على اجراء العدل وعلى إنفاق الضرائب التي تجبى منكم على سد حاجاتكم ويستشيرونكم في الوجوه التي ينفق مال الضرائب فيها واصلاح الطرق وتمهيدها وبناء المدارس وتدبير الاسعاف الطبي.

«ونطلق حرية الاتجار مع فلسطين ويمون أهل البلاد الواقعة شرقي الاردن بالبترول والأرز والسكر وغيرها من الحاجيات كما يمون أهل فلسطين بها ونطلب منكم أن تمنعوا اصدار هذه الأشياء التي هي قليلة في العالم إلى بلدان أخرى غير بلدانكم وسنسهل لكم السبيل لبيع ما تريدون بيعه وسنتخذ التدابير في الحال لفتح بنك لمساعدة التجارة وسنسهل المواصلات البريدية مع فلسطين وسواها ونمدكم بالمشورة الفنية في فتح الطرق وغيرها من الأمور التي تهمكم.

«أما الموظفون الذين يشتغلون بأعمال الحكومة تحت ادارة العدد اليسير من الضباط البريطانيين فيعين من أهل هذه البلاد كل من يمكن تعيينه منهم ولا يكون عندكم تجنيد اجباري ولسنا ننوي نزع سلاحكم ولكن لايسمح بنقل الأسلحة إلى فلسطين طبقاً لما هو متبع الآن فاذا كنتم ترغبون في مساعدة البريطانيين لكم فهذا خير شكل للمساعدة

«وسيكون في رأس التعليمات العمومية التي تصدرها الحكومة البريطانية للضباط في هذه الجهات مساعدة الأهالي ليحكموا أنفسهم والمحافظة على مبادىء النزاهة والعدل التي هي شارات الحكم البريطاني في جميع أنحاء العالم وأساس الحكم الحسن الصحيح وعسى أن تكون نتيجة هذا الاجتماع رفاهية ورخاء لبلادكم التي أسأل الله القادر على كل شيء أن يسبغ عليها وعلى سكانها البركات».

الحكومات الثلاث الجديدة :

وعاد المندوب إلى القدس وتفرق الشيوخ في قراهم ومدنهم ودخلت البلاد رسمياً تحت الحماية البريطانية وألحقت بالمندوب السامي لحكومة فلسطين. وقامت من جراء هذا التبدل ثلاث حكومات في شرقي الاردن منفصلة بعضها عن بعض:

١ ـ حكومة عجلون

٢ ـ حكومة السلط وعمان

٣ ـ حكومة الكرك

وكان لكل حكومة من هذه الحكومات مستشاراً بريطانياً خاصاً، فالميجر سمرست هو مستشار الأولى والكبتن برنتن مستشار الثانية والمستر كركبرايت للثالثة: وتولى الميجر بيك ادارة الدرك فأدى هذا الانقسام إلى زيادة الفوضى وانتشارها.

وأسرع شيوخ عجلون فعقدوا يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بينهم وبين الميجر سمرست (اللورد رجلان بعد ذلك) معاهدة بالاضافة إلى الحكومة البريطانية تحدد علاقاتهما تحديدا صريحا وهي بشكل أسئلة وجهوها اليه وأجابهم عليها وتسمى معاهدة أم قيس وهذا نصها:

معاهدة ام قيس :

١ ـ نوافق على انشاء حكومة عربية مستقلة تحت انتداب بريطانيا. وأما بخصوص ضم حوران والقنيطرة ومرجعيون إلى حكومتكم الجديدة فهذا طلب لايستطاع منحه في الوقت الحاضر بل سيكون تقديمه والسعي فيه لدى مندوب ونائب جلالة ملك بريطانية العظمى بفلسطين.

٢ ـ طلبكم أميراً عربيا لهذه الحكومة فهذا الطلب أيضا سيخابر به فخامة المندوب السامي ليسعى لتحقيقه لدى جمعية الأمم.

٣ ـ بخصوص تأليف مجلس عام لهذه الحكومة فهذا الطلب سيقدم إلى المندوب السامي ويصادق عليه بعد استشارة أهل الكرك والسلط.

٤ ـ لا علاقة البتة بين حكومة هذه البلاد وحكومة فلسطين.

٥ ـ منع الهجرة الصهيونية ومنع بيع الأراضي لليهود عائد لحكومة البلاد.

٦ ـ توافق الحكومة البريطانية على تأليف جيش وطني لهذه البلاد وزيادته عند اللزوم إذا وافق عليه أهل السلط والكرك.

٧ ـ لاتوجد في الوقت الحاضر فكرة نزع السلاح أما اذا أرادت الحكومة الوطنية ذلك في المستقبل فالأمر لها.

٨ ـ لايكون تسليم أي فرد كان من المجرمين السياسيين اللاجئين إلى هذه المنطقة بتاتاً ولا يطالب أحد من الأهالي بجرم سياسي سابق أو خلافه.

٩ ـ تكون التجارة حرة بين هذ المنطقة وفلسطين وتجري المخابرة بخصوص جعلها حرة مع باقي الحكومات المجاورة لها وستعطى حقها من ايرادات الجمارك وقد يمكن أخذ جانب منها لوفاء الدين العام.

١٠ ـ سيكون الخط الحجازي بين درعا ـ سمخ تابعا لحكومة الشام. أما بين درعا ـ المدينة فقيد المذاكرة.

١١ ـ للحكومة الوطنية الحق في اتخاذ أي شعار كان.

١٢ ـ تقدم الحكومة البريطانية السلاح وغيره للحكومة المحلية بثمن حسب اللزوم.

١٣ ـ تراجع جمعية الأمم بشأن انتداب بريطانيا لسورية.

تلك هي الأسس التي تم الاتفاق عليها في عجلون وتأسست بموجبها حكومتها المحلية وقد كان المظنون أن انشاء هذه الحكومات يساعد على توطيد

الأمن والنظام فانعكست الآية وانتشرت الفوضى وساءت الحالة فأقلق ذلك العقلاء من أهل البلاد كما أخاف الفرنسيين وهم يجاورون هذه البلاد من شمالها والانكليز ويجاورونها في فلسطين من غربها.



الأمير عبد الله بن الحسين

أمير شرق الأردن

الامير عبد الله في عمان والقدس

اجتماعه بالمستر تشرشل واتفاقه معه ـ انشاء الحكومة الجديدة

ثلاثة عوامل جوهرية عملت في تكوين أمارة شرقي الاردن:

١ ـ رغبة الانكليز في ارضاء بيت الشريف خاصة والعرب عامة ولاسيما بعد نكبة الشام وخروج فيصل منها ذلك الخروج الذي آلم كل عربي وجعله ينفر من الحلفاء ويسيء الظن فيهم.

٢ ـ اضطراب الحالة في داخل بلاد شرقي الاردن واختلاف حكوماتها المحلية وتنازعها وظهور بوادر تنذر بحرب أهلية وبخراب عاجل.

٣ ـ وجود الأمير عبدالله في معان على حدود البلاد الجنوبية واتصاله برجالها وشيوخها وانتشار دعاته بين قبائلها وفي مدنها وما قيل يومئذ عن وجود قوات كبيرة معه تستعد لطرد الانكليز منها والوصول إلى الشام ومنازلة الفرنسيين والانتقام منهم مما أقلق هؤلاء وهؤلاء وجعلهم يفكرون في ابتكار وسيلة تريحهم من مشكلة جديدة توشك أن تواجههم.

وهنالك اعتبارات شخصية لابد أن تحسب حسابها وفي مقدمتها نقمة الأمير عبد الله الشخصية على الانكليز لأنهم حالوا بينه وبين السفر إلى العراق وتسنم العرش الذي اختاره العراقيون له واصرارهم ـ حتى ذلك الوقت على انشاء نظام حكم استعماري وقيام فلسطين الجنوبية يسوقون القوى لاخمادها ويدرسون الوسائل للتخلص منها.

فهذه الاعتبارات جعلت الانكليز يحذرون الحركة الجديدة، ويعدلون عن قمعها بالقوة ويسعون لحلها حلاً سلمياً بعد ما عجزوا عن اقناع الأمير بالرجوع إلى الحجاز ويعملوا على حصر الحركة في نطاق محدود فلا تنبثق عن مشكلة يعسر حلها.

ووصل الملك فيصل في تلك الأثناء إلى لندن (ديسمبر سنة ١٩٢٠) أي بعد وصول الأمير عبدالله إلى معان بشهرين تقريباً ، واتصل بولاة الأمور الانكليز وأقطابهم وحادثهم وتناول في أحاديثه احداث العراق والشام، فضرب الانكليز أخماسا في أسداس فرأوا أن مصلحتهم هي في الاتفاق مع العرب وفي العودة إلى التعاون مع بيت الشريف لما يوفره عليهم هذا التعاون من نفقات واعباء. وهكذا وافقت وزارة المستعمرات مبدئيا على انشاء عرش في العراق يتبوؤه فيصل وامارة في شرقي الأردن يتقلدها عبدالله فارضت بذلك الأخوين كما أرضت والدهما وجمهورا كبيرا من العرب وقد عدوا هذا العمل شبه ترضية للأمة العربية التي جازاها الحلفاء في نهاية الحرب العظمى وقلبوا لها ظهر المجن وعاملوها بأسوأ ما يعامل حليف حليفه.

وأزمع المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية يومئذ السفر إلى الشرق الأدنى للاتصال بممثلي السلطة البريطانية بعد ما أصدر التعليمات اللازمة للمباشرة بتنفيذ هذين المشروعين الخطيرين فوصل إلى القاهرة يوم ٩ مارس سنة ١٩٢١ وقضى فيها أياما اجتمع خلالها مليا بالوفد العراقي ثم سافر إلى القدس للنظر في ما ينتظره هنالك.

الامير عبد ا لله في عمان :

بينما كان المستر تشرشل يستعد للنزول إلى البر في الاسكندرية يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ قادما من انكلترا كان الأمير عبدا لله يركب قطارا خاصا أعد له ليسافر إلى عمان فبلغها يوم الأربعاء ٨ منه بعد ما توقف قطاره في محطة القطرانة حيث احتشد شيوخ الكرك وزعماؤها للترحيب به ورافقه بعضهم في قطاره. واستقبل استقبالا رسميا حين وصوله وكان بين الذين جاءوا لتهنئته المستر كركبرايت المعتمد البريطاني هنالك وقد زاره زيارة رسمية.

وأقامت له البلدية في المساء حفلة تكريم خطب فيها كثير من الخطباء ثم خطب فقال : «ان ا لله لايتركم ولا يتخلى عنكم ولايزال فيصل يجاهد لأجل مجدكم وبلادكم. واذا حان الوقت المرهون للزحف فلا أريد سوى السمع والطاعة فإن أمرتم بالتقدم تتقدمون أو بالتأخر تتأخرون.

«يطلب مني في هذا الموقف الشيخ كامل القصاب ـ أحد خطبائكم ـ العهد فاعلموا أنه ما جاء بي الا حميتي وما حمل والدي من العبء الثقيل، فأنا أدرك الواجب علي ولو كان لي ٧٠ نفسا لبذلتها في سبيل الأمة ولما عددت اني فعلت ما يذكر».

وفي يوم ٢٧ منه غادر عمان إلى القدس فاستقبله في السلط المستر ستورس السكرتير الشرقي لدار المندوب السامي سابقا وحاكم القدس في تلك الأيام ورافقه في سفره فاستقبل حين وصوله استقبالا شعبيا باهرا كما استقبل استقبالا رسمياً كبيرا وحل على الحكومة ضيفاً في مقرها وفي يوم ٢٨ منه وصل المستر تشرشل إلى القدس فاجتمع به اجتماعا رسميا طويلا دام ثلاث ساعات تم

الاتفاقية على الأسس التي تبنى عليها الامارة الجديدة وغادر الأمير القدس في الغداة إلى عاصمته الجديدة للبدء في العمل.

قواعد الاتفاق :

هذه هي الشروط الشفهية التي تم عليها الاتفاق في القدس بين الأمير والوزير يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ خلال اجتماعهما:

١ - تؤسس حكومة عربية وطنية في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبدالله.

٢ - تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا اداريا تاماً.

٣ - تساعدها بريطانيا مادياً لتوطيد الأمن.

٤ - تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان.

٥ - يحافظ على حدود سورية وفلسطين من كل اعتداء.

٦ - تنشىء بريطانيا مركزين للطيران في عمان والجيزة.

٧ - تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبدالله والسلطة الفرنسية في سورية.

انشاء الحكومة الجديدة :

وعاد الأمير إلى عمان على الأثر وبدأ بانشاء الحكومة الجديدة فعين رشيد طليع مشاوراً للأمور السياسية والادارية وأمين التميمي مشاورا للحقوق

والنافعة وحسن الحكيم مشاورا للمالية. على أن انشاء الحكومة نهائياً لم يتم إلا في شهر يوليو سنة ١٩٢١ ففي يوم ٢ منه تألفت الحكومة بكامل هيئتها على المنوال الأتي:

رشيد طليع كاتباً إدارياً ورئيسا لمجلس المستشارين والأمير شاكر بن زيد لأمور العشائر ومظهر رسلان للمالية مع اضافة مستشارية العدلية والصحة والمعارف لعهدته، ورشدي الصفدي للأمن العام وغالب الشعلان مستشاراً للقيادة العليا.

الانكليز والامارة الجديدة :

وفي يوم ١٨ ابريل سنة ١٩٢١ زار السر هربرت صموئيل المندوب السامي لحكومة شرقي الأردن عمان زيارة رسمية وألقى أمام سرادق الأمير عبدالله على جمهور كبير من الشعب خطبة ضافية بسط فيها سياسة حكومته ازاء الامارة الجديدة فقال:

أسعدني الحظ بأن قابلت في دار الحكومة بالقدس صاحب السمو الأمير عبدالله حينما زار فلسطين هو والمستر تشرشل أحد أعضاء الوزارة البريطانية. والحكومة البريطانية تسر بفرصة التعاون مع الأمير عبدالله في البلقاء وتثق بصداقته وحسن نيته كل الثقة وتقدر الصداقة وحسن الثقة اللتين امتحنتا في هذه الحرب الضروس الطويلة حق قدرها وتدرك الخدمات التي قامت بها الجيوش العربية في ذلك النضال وتقدرها حق قدرها وترغب في أن التحالف الذي نشأ في أثناء الحرب توثق عراه في أيام السلم.

يساعد الموظفون البريطانيون في ادارة ما وراء الأردن من شهر أغسطس الماضي وسيظلون يعملون كمستشارين للأمير وموظفيه من قبلي في جميع أنحاء البلاد المختلفة.

وسيجد سموه في المستر ابرامسون كبير المندوبين البريطانيين موظفا ذا مقدرة وخبرة عظيمة هو وجميع الموظفين المشتركين معه في طول هذه البقعة وعرضها رجال يعطفون على الشعب ويميلون إلى آداب اللغة العربية وسيتمكنون من المساعدة على زيادة ترقية البلاد وسيفرغ قصارى الجهد لتدبير كلما تحتاجون اليه لفتح أسواق فلسطين لحاصلات بلادكم وتسهيل نقلها اليها وسينظر بعين العناية في حاجة أهل البلاد التي نحن فيها على اختلاف طبقاتهم سواء كانوا من سكان المدن أو الفلاحين أو قبائل العرب حباً في زيادة هنائهم وبحسب حاجاتهم المتعددة ولادراك ذلك يجب أن تكون المحافظة على النظام والأمن العام في المقام الأول من الأهمية ويؤمل أن يحتفظ بقوة احتياطية تكون أكثر كفاءة وأشد حولا مما كانت الحالة من قبل وتستخدم مع الجندرمة في توطيد سلطة الأمير عبدالله والحكومة المحلية ويسرنا أن نلبي رغبات الأمير عبدالله فنقدم عند الضرورة طيارات وسواها من المعونة الفنية لأغراض محلية وستؤول هذه التدابير إلى استتاب السكينة في المقاطعات وتمكن أيضا من اتخاذ التدابير لكبح جماح كل من يعكر صفو الأمن في الأراضي المجاورة غربا وشمالا.

والحكومة البريطانية مصممة على أن لاتصير بلاد شرقي الأردن مركزا للعداء سواء كان لفلسطين أو لسورية ونحن نعلم أننا في اخراجنا هذا التصميم إلى حيز الفعل نستطيع الاعتماد على معونة الأمير عبدالله ومن بواعث الارتياح الشديد لحكومة جلالة الملك أن تجد نفسها متحالفة مع ممثلي الشعب العربي في

جميع البلدان العربية. ومن البراهين الأخرى على ضمان هذا التحالف ودوام مدته سياسياً في البلقاء وجودي بينكم اليوم ممثلا لجلالة الملك جورج واني ارجو أن يتخذ من التدابير منذ الآن ما يرفع هذه البلاد إلى مستوى من اليسر والرخاء لايقل عنه في البلاد المجاورة أو عما كان عليه في الأزمان الغابرة.

فأجاب الأمير عبدالله بما يأتي: أشكر سعادتك على خطابك الرقيق وأقول بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن الحاضرين انني واثق بأن الأمة العربية تبرهن على أنها خليقة بتحقيق كل ما وضع فيها من الآمال بمساعدة حليفتنا العظمى واني أطلب من الله أن يحفظ الملك جورج والملك حسيناً ويطيل سعادتهما.

شرقي الاردن والانتداب البريطاني

والمفاوضات لتنظيم علاقتها ببريطانيا

أدمجت بريطانيا شرقي الاردن في فلسطين في صك الانتداب الذي قدمته إلى مجلس جمعية الأمم وأقره هذا في جلسته يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ فشملها الانتداب البريطاني رسميا. ولما كان صكه ينص على جعل فلسطين وطناً قوميا لليهود طبقا لوعد بلفور فقد أرسلت الحكومة البريطانية يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ مذكرة رسمية إلى جمعية الأم باستثنائه من الوعد قالت فيها

تطلب حكومة جلالة الملك من مجلس جمعية الأمم وفقاً لشروط المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين أن يقرر ما يأتي:

«لانطبق المواد الاتية من نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرقي الأردن الذي يشمل جميع المقاطعات الواقعة إلى شرق خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى غرب مدينة العقبة مارا بمنتصف وادى عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى المنطقة التي يلتقي بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية:

والمواد الملغاة هي:

١ ـ الفقرة الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب والمواد الثانية والرابعة والسادسة والسابعة والجملة الثانية من الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١١ والمواد ١٣ و١٤ و٢٢ و٢٣.

وفي تطبيق نظام الانتداب على شرقي الاردن تقوم حكومته بالأعمال التي تقوم بها حكومة فلسطين في فلسطين بمراقبة الدولة المنتدبة.

٢ ـ تقبل حكومة جلالة الملك التبعة التي تقع على عاتقها في تطبيق نظام الانتداب على شرقي الاردن وتتكفل بان الشروط التي توضع لادارة ذلك القطر وفقا للمادة ٢٥ لاتكون بأي وسيلة غير مطابقة لبقية شروط نظام الانتداب التي لم يشر إلى عدم تطبيقها هذا القرار.

المفاوضات بين شرقي الاردن وانكلترا لتحديد علاقاتهما :

وفي يوم ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢ غادر الأمير عبدا لله معان ومعه رئيس وزرائه قاصداً لندن فزار حكومتها زيارة رسمية ودارت مفاوضات بين رئيس وزرائه وبين السرجلبرت كليتن مندوب وزارة المستعمرات لتحديد علاقات البلدين بمعاهدة لم تقترن بنتيجة فعاد الأمير ووزيره إلى بلادهما يحملان المشروع البريطاني المعروض عليهما للبث فيه.

وهذا نص المذكرة التي سلمها السر جلبرت كليتن مندوب بريطانيا على أثر ختام تلك المحادثات إلى رئيس الوزراء.

لندن في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢

يا صاحب السعادة

لي الشرف أن أبين لكم أنه يمكنني الآن أن أخبركم عن النتائج التي توصلنا اليها على اثر المباحثات التي دارت مع سمو الأمير عبدالله ومع سعادتكم.

فأما من خصوص التأمين الشفوي الذي أعطي لسمو الأمير عبدالله بالاعتراف بكحومة مستقلة في شرقي الاردن فقد أمرت بابلاغ سعادتكم بأن اعلان هذا التأمين يجب أن يؤخر حتى ختام مؤتمر لوزان.

وأما عقد المعاهدة الواردة في القسم الأخير من التأمين المذكور فوزير المستعمرات يقول بعدم امكان تخطي الحدود التي وصلنا اليها وقد أمرت بأن أبلغكم أن الحكومة غير مستعدة لاتخاذ قرار حاسم في هذا الشأن الآن ولذا يظهر أنه لافائدة ترجى من اطالة اقامتكم في انكلترا.

ولقد كنت في خلال المباحثات التي دارت بيننا على اتصال دائم بقسم الشرق الادنى في وزارة المستعمرات. وقد وضع ما اقترحته من اقتراحات أمام وزير المستعمرات وهو على تمام الأهبة لعرض المسألة بحذافيرها على مجلس الوزراء الانكليزي عند حلول الوقت المناسب فأرجو ابلاغ ذلك لسمو الأمير عبدالله عند عودتكم إلى شرقي الاردن.

واقترحت أن تكون المعاهدة التي يراد عقدها طبقا للتأمين الشفوي المعطى لسمو الأمير قائمة على الأسس الآتية:

مقدمة: تبنى على الرغبة في اتخاذ التدابير اللازمة لحسن ادارة المقاطعة المعلومة شرق الاردن وتدار في الوقت الحاضر بادارة مرضية من قبل الأمير عبدالله بن الحسين وتشير إلى نظر حكومة جلالته لمطالب الشعب العربي وتذكر قرار مجلس جمعية الأمم في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢ واعتراف حكومة جلالته البريطانية بحكومة نيابية مستقلة في شرق الاردن تحت حكم الأمير عبدالله بن الحسين.

مواد: تنص على تخويل الأمير عبدالله بن الحسين السلطة التنفيذية المعطاة لحكومة جلالته البريطانية كمنتدبة على فلسطين في ذاك الجزء المعلوم وهو شرق الاردن وستحدد حدوده في أول فرصة. ويخول سموه أيضا حق اعلان القوانين والأوامر والأنظمة لضمان حسن ادارة شرقي الاردن. ويبلغ ذلك إلى حكومة جلالته وينص في الوقت نفسه بأن القوانين والانظمة وغير ذلك مما يقرره مجلس فلسطين التشريعي لايمثل شرق الاردن الا فيما يراه سمو الامير نافعاً لشرق الاردن.

وينص أيضاً على تعهد سموه بوضع قوانين وأنظمة وأوامر طبقاً لما تقضي به الحاجة للقيام بكل المسؤوليات والتبعات التي أخذها جلالته بالنسبة لشرق الاردن وبعدم اقتباس أو وضع قوانين وأنظمة تحول دون القيام بهذه التعهدات والمسؤوليات على الوجه المطلوب وينص أيضا على رغبة سموه بأن يعمل بمشورة حكومة جلالته البريطانية في جميع الشؤون الخطيرة المتعلقة بالتبعات الدولية ومصالح حكومة جلالته.

ويتعهد سموه أيضا باتباع خطة قويمة في الادارة والمالية وبوضع ميزانية ثابتة للمالية

وينص فيها أيضا على الاعتراف بحق شرق الاردن بالرسوم الجمركية على الامتعة الداخلة لشرق الاردن من فلسطين ويجب أن يفهم بأنه سيكون هنالك تعريفة جمركية معينة يوافق عليها من جانب حكومة جلالته البريطانية في فلسطين وشرق الاردن ولا تقام حواجز جمركية بين البلدين . وينص على أن يكون لتجارة شرق الاردن ما لتجارة فلسطين من التسهيلات في الموانيء وعلى تعهد

حكومة جلالته بأن لاتضع عقبة في طريق اشتراك شـرق الاردن مـع أي حكومـة من الحكومات العربية المجاورة في اتفاقات جمركية وغيرها بشرط أن لاتؤثـر هـذه الاتفاقات في تعهدات جلالته الدولية.

ويتعهد سمو الامير بأن يقبل ويراعي التدابـير الـتي تراهـا حكومـة جلالتـه ضرورية في الشؤون القضائية لصيانة مصالح الاجانب وينص في هذا التعهد على أن لايحاكم أجنبي ما، أمام محكمة شـرق الاردن بـدون اخبـار وأخـذ رأي كبـير المعتمدين البريطانيين وذلك ريثما يوضع اتفـاق خـاص. وتعقـد اتفاقـات لتنظيـم منح الامتيازات واستغلال المنابع الطبيعية وسكك الحديد وعقد القروض ومنـح المساعدات المالية والشؤون الأخرى التي لهـا تأثـير في تقـدم شـرق الاردن المـالي والاقتصادي ومنـح المسـاعدة العسـكرية طبقـا للشـروط الـتي يتفـق عليهـا بـين الحكومتين.

وكل اتفاق يعقد على هذه الاسس يقـدم مـن جـانب حكومـة جلالتـه إلى مجلس جمعية الأمم ولا يوجد مانع يمنـع الطرفـين المتعـاقدين مـن اعـادة النظـر في المعاهدة لتعديلها مراعاة للاحوال المحلية الحادثة بشرط ابلاغ كـل تعديـل لمجلـس جمعية الأمم.

ولا تظنوا أن نتائج المباحثات التي دارت بيننا غير مرضية ولو ألقيتم نظرة على التبـدلات الـتي طـرأت على الحالـة العامـة مـن تـاريخ دعـوة سمـو الأمـير وسعادتكم إلى لندن لادركتم أننا تقدمنا كثيراً ومهدنـا السـبيل لعمـل نهـائي في المستقبل عندما تجد الحكومة البريطانية من وقتها متسعاً للنظر في هذه القضية.

وقد رد عليه رضا باشا في ١٩ منه بالكتاب الآتي:

لي الشرف بابلاغكم أني تسلمت كتابكم المؤرخ ١٨ منه مع المذكرة الملحقة به بشأن مشروع المعاهدة وأود أن أذكركم بأن سمو الامير يمنح قضية التمثيل الخارجي والسعي لادخال شرق الاردن في جمعية الأمم وهي مما نص عليه الاتفاق الشفوي عناية خاصة وأرجو أن توضع أمام مجلس الوزراء عند تقديم مشروع المعاهدة.

وسأعرض بعد وصولي إلى عمان جميع الشؤون على سموه وسأعجل بابلاغكم الجواب. وقد أخذت برقية من سموه يقول فيها بأن الاعتبارات المحلية واعتقاده بحسن نيات حكومة جلالته تجعله يأمل أن يصدر اعلان الاعتراف مع عقد المعاهدة في البرهة القريبة وأتخذ هذه الفرصة وسيلة لبيان شكري الخ.

تحفظات الحكومة الاردنية :

واستقال رضا الركابي من رئاسة حكومة شرق الاردن على أثر عودته من لندن فخلفه مظهر رسلان فأعاد درس المشروع وأرسل إلى السر جلبرت كلينت في سنة ١٩٢٣ الكتاب الآتي:

اطلعت على كتاب سعادتكم المرسل إلى سلفي رضا الركابي عندما كان في لندن بخصوص المذاكرات التي دارت بينكم وبينه. ولي الشرف أن أبين لسعادتكم ملاحظاتي على الاسس الواردة في كتابكم تمهيداً للمباحثات التي ستدور لعقد المعاهدة واني بالنيابة عن سمو مولاي الامير المعظم أشكر لكم ما بذلتموه من المساعي الحسنة بخصوص اعتراف حكومة جلالته البريطانية باستقلال حكومة شرق الاردن وأذكركم أن المعاهدة يجب أن توافق في بنودها روح الاستقلال المبنية عليه.

تقول المادة الاولى: يخول الأمير عبدالله بن الحسين السلطة التنفيذية المعطاة لجلالة ملك بريطانيا كمنتدب على فلسطين في ذاك الجزء المعلوم وهو شرق الاردن وستحدد في أول فرصة مناسبة، فألفت نظركم إلى أن التخويل لابد أن يكون بين التابع والمتبوع والآمر والمأمور وهذا لا يتفق مع استقلال المنطقة التي اعترفت حكومة جلالته البريطانية به ولهذا أرى أن تبدل هذه المادة بما يأتي:

تترك أو تتخلى بموجب هذه المعاهدة حكومة جلالته البريطانية لسمو الامير عبدالله عن الحقوق والسلطات المخولة لها من جمعية الامم بقرارها في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٣ بموجب المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين في ذاك القسم المعلوم وهو شرق الاردن والذي ستحدد حدوده في أول فرصة. وبما أن المادة الثانية صريحة بأن من الواجب على حكومة شرق الاردن ابلاغ حكومة جلالته عن جميع القوانين والانظمة فهذا يكون كافيا للدلالة على سير الادارة والتبدلات التي تريد حكومة جلالته ابلاغها إلى جمعية الأمم.

وجاء في المادة الثالثة أن القوانين والاوامر والارادات وغير ذلك مما يقرره مجلس فلسطين التشريعي لا تشمل شرق الاردن إلا فيما يراه سمو الامير نافعا لشرق الاردن ولا يخفى على سعادتكم أن الحكومات النيابية لا يمكنها قبول قانون الا اذا أقره مجلسها التشريعي وبما أن القوانين والأوامر التي يقررها مجلس فلسطين التشريعي لا يمكن أن تكون نافذة إلا اذا وافق عليها مجلس شرق الاردن وأصبحت كقانون صادر مصادق عليه من قبل سمو الامير وبهذه الحالة يكون القانون الصادر على هذا المنوال كأنه لم يؤخذ من فلسطين لاكتسابه الصيغة القانونية بموجب أنظمة شرق الاردن وان اتفقت بالأصل.

ولهذا لا أرى محلا لذكر هذه المادة بعد ما جاء في المادة الثانية أن لسمو الأمير الحق المطلق بإعلان القوانين والأوامر والأنظمة لحسن ادارة شرق الاردن.

وجاء في المادة السادسة أن حكومة جلالته تعترف بحق شرق الاردن في الرسوم الجمركية على الأمتعة الداخلة لفلسطين من بلاد غير شرق الاردن وبالنتيجة تدخل شرق الاردن لأجل الاستهلاكات الخ الخ.

وجاء بالمادة السابعة أن حكومة جلالته لاتضع عثرة في طريق اشتراك شرق الأردن مع أي حكومة من الحكومات العربية المجاورة وغيرها بعقد اتفاقات جمركية بشرط أن لايؤثر ذلك في التعهدات الدولية لحكومة جلالته. فبعد أن جاء بالمادة السابعة أن لحكومة شرق الاردن الحق التام بعمل اتفاقات جمركية مع الحكومات المجاورة لا أرى حاجة لابقاء المادة السادسة لان الاطلاق المنصوص عليه في المادة السابعة والتقييد المنصوص عليه في السادسة لا يتفقان خصوصاً والمباحثات لاتزال دائرة بين فلسطين وشرق الأردن بشأن الجمارك وسيعقد اتفاق بينهما.

وأما المادة الثامنة الخاصة بالمحاكم فقد تعهد سموه بأن لا ينفذ حكم ما بحق أجنبي في شرق الأردن الا بعد الحصول على موافقته مقدما. وهذا التعهد يضمن المحافظة على حقوق الأجانب ولهذا لا أرى حاجة لمنح ضمانات أخرى.

هذا ما أردت ابداءه من الملاحظات بشأن بعض الأسس الواردة في الكتاب راجياً التكرم ببيان المقصود من كلمة «المشورة» الواردة في المادة الرابعة ومن «التعهد المالي» في المادة الخامسة وجلائهما بما يزيل الغامض.

وأذكر سعادتكم أيضا بما جاء في كتاب الركابي باشا يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن التمثيل الخارجي والسعي لادخال شرق الأردن في جمعية الأمم.

وعلى كل حال فان هذه الشؤون يبحث فيها عندما تكونون على استعداد للبحث في نصوص المعاهدة وتفضلوا الخ.

اعتراف بريطانيا بشرق الاردن :

وتوقفت المحادثات والمكاتبات لعقد المعاهدة حتى كان يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٣ فقد زار عمان السر هربرت صموئيل المندوب السامي لفلسطين وخطب الخطبة الآتية:

أرغب بالنيابة عن جلالة الملك جورج الخامس وحكومته أن أقدم أصدق التهاني لسمو الأمير عبدالله وأهالي شرق الأردن وبالأصح إلى جميع العرب بمناسبة هذا اليوم المبارك السعيد (هو عيد الفطر لسنة ١٣٤١) هـ.

اننا ندخل اليوم في دور عظيم الشأن في تاريخ الأمم العربية الكبير فبعد أن كان العرب عنصراً مجيداً اشتهر بالادارة والآداب والفنون والعلوم تقهقروا تحت اضطهاد دولة دخيلة غير راقية وقد منحتهم الحرب الكبرى فرصة لتحرير أنفسهم فقد اشتركت جيوش بريطانيا العظمى تسندها الجيوش العربية بقيادة أنجال شريف مكة مع القوات العثمانية في حرب طال أمدها وتكللت الثورة العربية ضد تركيا بالتعاون مع حملة الحلفاء بنجاح تام وقد مهدت السبل الآن لنهضة عربية يتوقف انتشارها ونجاحها على العرب أنفسهم.

إن فصل هذه البلاد عن المملكة العثمانية وضع على عاتق بريطانيا

العظمى تبعة ازاء جمعية الأمم، الجمعية الجليلة القدر التي تمثل رأي القسم الأكبر من العالم المتمدن وستنجز الوعود التي أعطيت لجلالة الملك حسين في أثناء الحرب، ووفقا لهذه الخطط اعترف بشريف مكة ملكا مستقلا ونودي بجلالة الملك فيصل ملكا على العراق وأعطى سلطات فعلية.

وعقدت معاهدة مع الملك حسين حديثاً وستعلن نصوصها قريبا وهي تدل على أن النهضة العربية دخلت في طور جديد. وها نحن نحتفل الآن بالاتفاق الذي عقد مع سمو الأمير في اثناء زيارته لجلالة الملك جورج والحكومة البريطانية، ولا يخفاكم أن الاتفاق ينص على ما يلي:

تعترف حكومة جلالة الملك جورج بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبدالله بن الحسين بشرط أن توافق جمعية الأمم على ذلك وأن تكون حكومة شرق الأردن دستورية تمكن حكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بتلك البلاد وذلك باتفاق يعقد بين الحكومتين.

لم تنقض سنتان على تسلم سمو الأمير زمام ادارة شرق الأردن حتى خرجت من دور الاضطراب والفوضى إلى دور سلام مستمر وتقدم متزايد فاستفاد من هذا التحسين جميع الأهالي على اختلاف طبقاتهم سواء في المدن أو القرى أو بين الفلاحين والبدو. والأمل وطيد بأن التقدم سيستمر باطراد والفضل في ذلك أيضا يعود إلى المستشارين الذين اختارهم سموه وأذكر منهم مظهر باشا رسلان الذي أرغب أن أقدم له التهاني الخالصة بنواله هذه الرتبة الجديدة.

والحكومة البريطانية تفخر بأنها استطاعت الاشتراك في هذا التقدم باذلة لحكومة الأمير مساعدة فعلية وأدبية وقد تمتعت هذه الحكومة بمساعدة مالية أيضا مما سهل لها ايجاد قوة سيارة منظمة وطدت أركان الأمن العام في هذه البلاد وقد وضعت طيارات وسيارات مصفحة تحت تصرفها لاستخدامها عند الحاجة وقدم لها مستشارون سياسيون وعسكريون حسب حاجاتها وحرصت حكومة جلالة الملك في الوقت نفسه على عدم التدخل مطلقا في ادارة الأمير فاصبح استقلال ادارته حقيقيا.

واسمحوا لي أن أذكر في هذا المقام عظيم تقديري للصداقة التي استحكمت حلقاتها بيني وبين سمو الأمير ويسرني اني تمكنت فعلا من الاشتراك في التطورات التي جرت مؤخراً وساعدت عليها سواء فيما يتعلق باستقلال شرق الأردن أو بالتقدم الناشيء عن عقد المعاهدة مع الحجاز.

واني آمل من صميم الفؤاد أن الحزم السياسي وروح التساهل وحسن تدبير الأمور الادارية وقد امتازت بها حكومة الأمير تستمر طويلا بعناية الله تعالى تعكس ضياء جديدا على سموه وتؤدي إلى دوام خير ونجاح الذين هم تحت سلطته.

الاعتداء على الاستقلال وانتقاصه :

وأدى الأمير فريضة الحج في سنة ١٣٤٢ فحدثت في أثناء غيابه حوداث ساءت الانكليز ولم يكد يعود إلى عمان في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ - ١٩ المحرم سنة ١٣٤٣ حتى تلقى من الحكومة البريطانية انذارا ينطوي على المطالب الآتية:

١ ـ بسط المراقبة البريطانية على المالية بدون قيد ولا شرط

٢ ـ اخراج المتهمين بالتحريض في حوادث الحدود.

٣ ـ الغاء نيابة العشائر على أن تكون القوات المحلية خاضعة لتفتيش قائد القوات الامبراطورية وعلى أن تستخدم طبق مشورة حكومة جلالته.

٤ ـ قبول اتفاق تسليم المجرمين المعقود مع سورية.

٥ ـ أن يعد سمو الأمير محترما وغير مسؤول عن ادارة الحكومة باعتبار أن الحكم يجب أن يكون دستورياً في كل حال.

فلم يسع الأمير سوى الرضاء والقبول بسبب تحرج الحالة وسجل قبوله بهذه الجملة «انا لله وانا اليه راجعون» وعلى أثر ذلك نشرت حكومة عمان يوم ٢١ المحرم سنة ١٣٤٣ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ البلاغ الرسمي الآتي:

«بناء على تشويش الأفكار في البلاد المجاورة بسبب الحوادث المؤسفة التي وقعت في سورية وتسكيناً لها رأينا قبول رأي رسمي ابدي لنا بطلب نزوح بعض الذوات الذين يقال أن وجودهم في المنطقة يفسر بخطة غير حبية تجاه الحكومة الحليفة في سورية ولما لم يكن للذوات المذكورين أدنى علاقة بتلك الحوادث اقتضى التنويه بأن نزوحهم غير مسبب عن ظهور مسؤوليتهم منها بل لتطمين الأفكار الرسمية الخارجية بحسن النوايا المنطوية عليها أفئدتنا ولرغبتنا في اثبات خطتنا القويمة السالمة من كل شائبة نحو المناطق المجاورة وأن التحقيق الجاري سيجلي الحقائق على وجهها».

ضم العقبة ومعان إلى شرق الاردن :

ظلت العقبة تابعة لحكومة الحجاز حتى سنة ١٩٢٤ فقد أقنع الأمير عبدالله والده في أثناء زيارته له بعمان بالتنازل له عنها مع مقاطعة معان فأجابه إلى طلبه مشترطاً أن يكون التنازل شخصياً وأن يبقى حق الملكية للحجاز.

والواقع أن الاستيلاء على العقبة وادخالها في الدائرة الامبراطورية المرنة كان من جملة الأغراض التي وضع رجال الاستعمار البريطاني في الشرق العربي نصب أعينهم تحقيقها منذ ختام الحرب العظمى لما لها من الأهمية العسكرية والاقتصادية. وقد استعانوا بالأمير عبدالله بعد ما تبوأ امارة شرق الاردن لما له من حظوة عند أبيه فتم التنازل في شهر مارس سنة ١٩٢٤ واشترط فيه أن يكون شخصياً كما قلنا. وهذا نص البلاغ الرسمي الذي أذاعته يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ الوكالة العربية في القاهرة عن هذا التنازل:

«لاصحة ولا أصل بتاتا لما نقلته الأخبار البرقية بشأن معان والعقبة وعلاقاتها بشرق الاردن بل انه تقرر بقاء سمو الأمير علي في معان بالقوة التي قدم بها من المدينة للترتيبات المقتضية لانتظام سير خط الحجاز وتأمين سير المواصلات ونحو ذلك مما يقضي به الحال الحاضرة وان العقبة ومعان وملحقاتها تابعة للمركز بالحجاز ومربوطة مباشرة كحالتها الأولى وتعيين غالب باشا الشعلان لا تأثير له قطعياً وما هو الا موظف من موظفي الحكومة الهاشمية تابع للمركز بصورة رسمية.»

وألحقت هذه المقاطعة بحكومة عمان رسمياً في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ فقد تنازل جلالة الملك علي عنها في ابان الحرب الحجازية ـ النجدية سنة ١٩٢٤ ـ

١٩٢٥ بمعاهدة عقدت في جدة يوم ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٤٣ (٥يونيو سنة ١٩٢٥) وهذا نصها:

تقرر بين جلالة الملك علي وسمو الأمير عبدالله ما يأتي:

١ ـ التصريح بسلامة الشرق العربي

٢ ـ عدم انزعاج جلالة الخليفة الأعظم (يعنى الملك حسين وكان ينزل العقبة يومئذ فقد قصدها بعد مغادرته الحجاز واتخذها دار مقام له ثم أخرج منها أرسل إلى قبرص نظراً لمقامه في العالم العربي والاسلامي أي انه لا يجري التسليم الا بعد تشريف جلالته لجدة.

٣ ـ لا يجرى التسليم الا بعد صدور الأمر منه لموظفي ولاية معان.

٤ ـ عدم التعرض لمناقلات الحجاز الحربية مطلقاً.

٥ ـ السماح للحكومة الحجازية بنقل جندها ومعداتها إلى أي محل تريد قبل التسليم وبعده ـ اهـ.

التسلم والتسليم :

وفي يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٢٥ غادر الأمير عبدالله عمان قاصداً معان مع رئيس وزرائه وحاشيته للاحتفال رسميا بضم هذه المقاطعة إلى امارته وهذا نص الخطاب الذي وجهه إلى رئيس حكومته بهذه المناسبة يوم ٤ منه :

«نظراً لتنسيب صاحب الجلالة الهاشمية الملك علي المعظم ملك البلاد

المقدسة الحجازية أيده الله وأدام نصره ضم ولاية معان والعقبة إلى امارتنا اقتضى اصدار ارادتنا الملكية اليكم اعلاناً بذلك مع الشكر الدائم لجلالته.»

المعاهدة بين شرق الاردن وانكلترا :

واستمرت المفاوضات دائرة بين حكومة عمان وحكومة القدس لعقد المعاهدة الاردنية الانكليزية طبقا لتصريح حكومة لندن حتى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ فقد وقع عليها في القدس وهذا نصها:

لما كان صاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب اؤتمن عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ صلاحية في الاقليم المشمول بذلك الانتداب.

ولما كان صاحب السمو أمير شرق الاردن قد أنشأ حكومة في ذلك القسم من الاقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الاردن.

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعداً للاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم صاحب السمو أمير شرق الاردن (على طريق اتفاق يعقد مع صاحب السمو) على أن تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد.

فلذلك اعتزم الآن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرق الاردن أن يعقدا اتفاقا لهذه المقاصد وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين.

عن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند الفيلد مارشال بلومر.

وعن صاحب السمو أمير شرق الاردن حسن خالد باشا أبو الهدى

اللذين بعد أن تبادلا تفويضيهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على ما يأتي:

المادة ١ ـ يوافق صاحب السمو الأمير علي أن يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي شرق الاردن وعلى أن تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر.

ويوافق صاحب السمو الأمير على أن النفقات العادية للحكومة المدنية والادارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الاردن ويهيىء صاحب السمو الأمير محلا لاقامة البريطانيين من موظفي المعتمد البريطاني.

المادة ٢ ـ ان سلطتي التشريع والادارة المؤتمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدباً على فلسطين يتولاهما في هذا القسم المعروف بشرق الاردن من الاقليم المنتدب عليه صاحب السمو الأمير عن طريق الحكومة الدستورية التي يعينها بحدودها قانون شرق الاردن الأساسي وأي تعديل يطرأ عليها يكون بموافقة صاحب الجلالة البريطانية.

ان كلمة «فلسطين» في سائر مواد هذا الاتفاق ـ مالم ترد معرفة على وجه آخر ـ تعني ذلك الشطر من الاقليم المنتدب عليه الواقع إلى الغرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين غربي مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك

الاسم صعودا في منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك ومن ثم في منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية.

المادة ٣ ـ يوافق سمو الأمير على أن لايعين في شرق الاردن ـ مدة الاتفاق الحاضر موظف من غير جنسية شرق الاردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية وسيضبط عدد الموظفين المعينين على هذا المنوال في حكومة شرق الاردن وشروط استخدامهم باتفاق على حدة.

المادة ٤ ـ يوافق صاحب السمو الأمير على اتخاذ وسن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الاردن وعلى أن لاتقبل أو تسن في شرق الاردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة يمكن أن تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية.

المادة ٥ ـ يوافق صاحب السمو الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى اليه عن طريق المندوب السامي لشرق الاردن في جميع الأمور المختصة بصلات شرق الاردن الخارجية وكذلك في جميع الأمور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الاردن.

ويتعهد سمو الأمير أن يتبع في شرق الاردن في الادارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها أن تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وأمورها المالية.

ويوافق على أن يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لانفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق ويوافق فوق ذلك على أن لايغير طريقة مراقبة الأموال العامة في شرق الاردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة ٦ - يوافق صاحب السمو الامير على أن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي وفي أي قانون يختص بالمواد التي تنطوي عليها نصوص هذه الاتفاق وفي أي قانون من الأنواع التالية وهي:

١ - أي قانون يمس نقد شرق الاردن أو له صلة باصدار أوراق نقدية (بنكنوت).

٢ - أي قانون يفرض رسوماً متفاوتة

٣ - أي قانون يمكن أن يجعل الأشخاص المنتمين إلى جنسية أية دولة من جمعية الأمم أو إلى أية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على أن يضمن لها نفس الحقوق التي كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضوا في العصبة المذكورة - خاضعين أو مستهدفين لأي فقد أهلية لم يخضع ولم يستهدف له الأشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين أو الذين ينتمون إلى جنسية أية دولة أجنبية.

٤ - أي قانون خاص ينص على وراثة عرش الأمير أو على انشاء مجلس وصاية

٥ - أي قانون يمنح نفسه فيه أي أرض أو مال أو هبة أخرى أو عطية.

٦ ـ أي قانون يمكن أن يتولى الأمير بمقتضاه السيادة على قطر خارج عن شرق الاردن.

٧ ـ أي قانون يختص بحق المحاكم المدنية في القضاء على الأجانب.

٨ ـ أي قانون مغير أو معدل أو مضيف لتفاصيل أحكام القانون الأساسي.

المادة ٧ ـ لايكون بين فلسطين وشرق الاردن أي حاجز جمركي مالم يقع اتفاق بين البلدين والتعريفة الجمركية لشرق الاردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية.

تدفع حكومة فلسطين إلى حكومة شرق الاردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة إلى فلسطين من اقليم غير شرق الاردن ثم تدخل شرق الاردن فيما بعد للاستهلاك المحلي ولكن يحق لحكومة فلسطين أن تحجز من المبالغ التي تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التي تفرضها شرق الاردن على ذلك القسم من البضائع التي تدخل شرق الاردن من أقاليم غير بلاد فلسطين ثم تدخل فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلي.

وتلقى تجارة ومتاجرة شرق الاردن في الموانيء الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء.

المادة ٨ ـ لا توضع عقبة في سبيل اتحاد شرق الاردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة في الجمارك أو لمقاصد أخرى ما دام ذلك يتفق مع الالتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية.

المادة ٩ ـ يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن أن يعده صاحب الجلالة البريطانية ضرورا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة مصالح الاجانب وستدمج هذه الشروط في اتفاق على حدة يبلغ إلى مجلس جمعية الامم وريثما يعقد اتفاق كهذا فلا يؤتى بأجنبي أمام محكمة اردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية.

يتعهد صاحب السمو بقبول . وتنفيذ ما يمكن أن يعده صاحب الجلالة البريطانية ضرورياً من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة القانون وحق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للطوائف الدينية المختلفة.

المادة ١٠ ـ يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الاردن ويمكن أن ينشيء وينظم ويراقب في شرق الاردن قوات مسلحة تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الأمير في صيانة السلام والنظام.

ويوافق صاحب السمو الأمير على أن لاينشيء ولا يحتفظ في شرق الاردن وأن لايسمح بأن ينشأ او يحتفظ بأي قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة ١١ ـ يعترف صاحب السمو الأمير بالمبدأ الذي يعتبر أن تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الاردن عبء على واردات تلك البلاد ــ تستمر شرق الاردن عند نفاذ هذا الاتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرق الاردن وتتحمل كذلك ـ حالما تسمح موارد البلاد المالية ــ فرق الزيادة ما بين تكاليف القوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن وتكاليف هذه

القوات فيما لو كانت مرابطة في بريطانيا العظمى في الدرجة التي تعتبر هذه القوات ـ في نظر صاحب الجلالة البريطانية ـ مستخدمة في شؤون شرق الاردن وحدها.

المادة ١٢ ـ ما دامت واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات العادية للادارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية ـ بما فيها أي اتفاق على قوات محلية تكون شرق الاردن عرضة لها بموجب المادة ١١ فيؤخذ بتدبير اعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض تعضيدا لواردات شرق الاردن ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة من نفقات القوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن والمعتبرة عند صاحب الجلالة البريطانية انها مستخدمة من أجل شرق الاردن إلى الحد والأوان اللذين تظل فيهما واردات شرق الاردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه.

المادة ١٣ ــ يوافق صاحب السمو الأمير على أن تتخذ وتسن جميع القوانين أو الأوامر والأنظمة التي يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين لآخر للقيام بمرامي المادة العاشرة وأن لاتقبل ولا تسن في شرق الاردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد تصطدم في رأي صاحب الجلالة البريطانية بمرمى تلك المادة.

المادة ١٤ ـ يوافق صاحب السمو الأمير أن يتبع نصيحة الجلالة البريطانية بشأن اعلان الحكم العرفي في جميع شرق الاردن أو في أي جزء منها وان يعهد بادارة ذلك الجزء أو تلك الأجزاء التي قد توضع تحت الحكم العرفي في شرق الاردن إلى ذلك الضابط الذي قد يرشحه أولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية ويوافق صاحب السمو

كذلك على اتخاذ قانون خاص ـ عند اعادة الحكومة المدنية ـ يبرىء فيه القوات المسلحة المحتفظ بها صاحب الجلالة البريطانية من تبعة أي تصرف أو اهمال أو تقصير وقع خلال الحكم العرفي.

المادة ١٥ ـ يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يتولى حق القضاء على جميع أعضاء القوات المسلحة التي يحتفظ بها أو يراقبها صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن ووفاء للعرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة فلفظة (قوات مسلحة) تعتبر شاملة للمدنيين الملحقين بالقوات المسلحة أو المستخدمين فيها.

المادة ١٦ ـ يتعهد صاحب السمو الأمير بأن يقدم في كل حين كل تسهيلات التنقل لقوات صاحب الجلالة البريطانية ـ بما فيها استعمال اللاسلكي والخطوط البرية لمصلحتي البرق والهاتف وحق مد خطوط برية ـ ولنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرقي الاردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانيها.

المادة ١٧ ـ يوافق صاحب السمو الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بالامتيازات واستثمار المواد الطبيعية وانشاء وادارة سكك الحديد وعقد القروض.

المادة ١٨ ـ ما من أرض في شرق الاردن يتنازل عنها أو تؤجر أو توضع بأية طريقة تحت مراقبة أية سلطة أجنبية وهذا لايمنع صاحب السمو الأمير من اتخاذ ما قد يكون ضروريا من التدابير لاقامة ممثلين أجانب ولتنفيذ أحكام المواد السالفة.

المادة ١٩ - يوافق صاحب السمو الأمير على أنه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الاردن فمعاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الأجنبية تتناول شرق الاردن.

المادة ٢٠ - ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الفريقان الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية وتعتبر الحكومة الدستورية مؤقتة إلى أن يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه ولا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من النظر حينا بعد حين في نصوص هذه الاتفاق بقصد أي تنقيح قد يلوح انه مرغوب فيه في الاحوال التي توجد عند ذلك.

المادة ٢١ ـ لقد صيغ الاتفاق الحاضر في لغتين الانكليزية والعربية وسيوقع مفوض كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انكليزيتين وآخرين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار وانما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد الاتفاق يكون للصيغة الانكليزية التقدم.

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في القدس في هذا اليوم العشرين من شهر فبراير سنة ١٩٢٨.

(بلومر) (حسن خالد أبو الهدى)

دستور شرق الاردن :

وعملا بما نص عليه في متن المعاهدة وضع دستور هذه الحكومة بالاتفاق بين دار الامارة والسلطة البريطانية ونشر يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٢٨ وهو في ٧٢ مادة وقد جاء في المادة ١٦ منه أن السلطات التشريعية والادارية مخولة

للأمير عبدالله بن الحسين ولورثته من بعده وأن ولاية العهد في الذكور من سلالة الأمير وفقاً لقانون الوراثة الخاص.

وعلى هذا المنوال تم انشاء هذه الإمارة نهائياً من وجهة نظر الحقوق الدولية واعترف باستقلالها ووجودها.

الحركة الوطنية في شرق الاردن

لم يقابل وضع المعاهدة على هذا المنوال وسن دستور منبعث عن أحكامها بالارتياح في البلاد الأردنية لما فيه من الإجحاف بحقوق السيادة الوطنية ولأنه جاء مخالفاً للعهود الشفوية المقطوعة لسمو الأمير عبدالله في سنة ١٩٢١ وللتصريحات العديدة التي ألقاها الموظفون البريطانيون الرسميون في شتى المناسبات فتنادى الوطنيون إلى عقد مؤتمر عام يمثل البلاد وينطق بلسانها وقد عقد هذا المؤتمر في عمان يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ وحضره ١٢٠ مندوباً من الزعماء والرؤساء والمفكرين فأنكر ما وقع ووضع الميثاق الوطني الآتي ودعا البلاد إلى التمسك به وتنفيذه وهو:

بالاستناد إلى العهود المقطوعة للعرب عامة من جانب حليفتهم بريطانيا العظمى في أثناء الحرب العامة.

وإلى العهود الرسمية المقطوعة من قبلها لشرق الأردن خاصة وإلى المادة (٢٢) من عهد جمعية الأمم.

وإلى مبادىء الرئيس ولسن الاربعة عشر التي اعترف بها الحلفاء ووعدوا رسمياً بتحرير الشعوب المظلومة على أساسها.

وإلى الوعد الرسمي الصادر عن وزارتي خارجية انكلترا وفرنسا سنة ١٩١٨ للبلاد العربية المحررة.

قد اجتمعنا نحن ممثلي الامارة العربية الأردنية في مؤتمرنا الوطني المنعقـد في عمان بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ وقررنا ميثاقاً وطنياً لبلادنا البنود الآتية:

١ ـ امارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعيـة المعروفة.

٢ ـ تدار بلاد شـرق الأردن بحكومـة دسـتورية مسـتقلة برئاسـة صـاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن الحسين المعظم وأعقابه من بعده.

٣ ـ لاتعترف بلاد شرق الأردن بمبدأ الانتداب الا كمساعدة فنيـة نزيهـة لصالح البلاد وهذه المسـاعدة تحـدد بموجب اتفـاق أو معـاهدة تعقـد بـين شـرق الأردن وحليفة العرب بريطانيا العظمـى علـى أسـاس الحقـوق المتقابلـة والمنـافع المتبادلة دون أن يمس ذلك بالسيادة القومية.

٤ ـ تعتبر شرق الأردن وعد بلفـور القـاضي بانشـاء وطـن قومـي لليهـود بفلسطين مخالفاً لعهود بريطانيا ووعودها الرسمية للعرب وتصرفا مضاداً للشرائع الدينية والمدنية في العالم.

٥ ـ كل انتخـاب للنيابـة العامـة يقـع في شـرق الأردن علـى غـير قواعـد التمثيل الصحيح وعلـى أسـاس عـدم مسـؤولية الحكـومـة أمـام المجلـس النيـابي لايعتبر انتخاباً ممثلا لارادة الأمة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدسـتورية بـل يعتبر انتخاباً مصطنعاً لاقيمة تمثيلية صحيحة له والأعضـاء الذيـن ينتخبـون علـى أساسه اذا فصلـو بحق سياسـي أو مـالي أو تشـريعي ضـار بحقـوق شـرق الاردن الأساسية لايكون لفصلهم قـوة الحق المعترف بـه مـن قبـل الشـعب بـل يكـون فصلهم جزءاً من أجزاء تصرف السلطة الانتدابية وعلى مسؤوليتها.

٦ - ترفض شرق الاردن كل تجنيد لايكون صادراً عن حكومة دستورية مسؤولة باعتبار أن التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية.

٧ - ترفض شرق الأردن تحمل نفقات أية قوة احتلالية أجنبية وتعتبر كل مال يفرض عليها من هذا القبيل مالاً مغتصباً من عرق عاملها المسكين وفلاحها البائس.

٨ - ترى شرق الأردن مواردها إذا منحت حق الخيار بتنظيم حكومتها المدنية كافية لقيام ادارة دستورية صالحة فيها برئاسة سمو الأمير المعظم صاحب الامارة الشرعي أما الاعانة المالية التي تدفعها الحكومة البريطانية وللقوى العسكرية المعدة لخدمة المصالح البريطانية ليس الا لذلك فان هذه الاعانة التي يضاف اليها اليوم قسم من واردات البلاد لتحقيق غايات لامصلحة لشرق الاردن فيها كما هو الواقع لاتخول بريطانيا العظمى حق الاشراف على مالية شرق الاردن هذا الاشراف المركزي الضار الواقع اليوم ولهذا فاننا نعتبر الوضع المالي الحاضر المبني على سياسة تخفيف الاعانة المالية عن عاتق الملكف البريطاني على حساب المكلف الاردني عبارة عن وضع ضار غير مشروع لا تتحمله موارد البلاد ومن الواجب إيطاله واستبداله بنظام يؤيد استقلال حكومة شرق الاردن المالي مقررين أن التصرف المالي الحاضر لايجوز صدوره عن حليفة غنية كبريطانيا بالنسبة لبلاد فقيرة كشرق الاردن.

٩ - تعتبر بلاد شرق الاردن كل تشريع استثنائي لايقوم على أساس العدل والمنفعة العامة وحاجيات الشعب الصحيحة تشريعاً باطلا.

١٠ - لاتعترف شرق الاردن بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس النيابي.

١١- لايجوز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه عليها وكل بيع وقع قبل انعقاد المجلس يعتبر باطلاً.

وألف المؤتمر لجنة تنفيذية من ٢٦ عضواً لمتابعة قراراته والسهر على تنفيذها اختار لرئاستها حسين الطراونة رئيسه وأبلغ نص قراراته إلى الأمير فسلمها إلى المعتمد البريطاني فأرسل اليه يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ الكتاب الآتي:

١ ـ لي الشرف يا صاحب السمو أن أعيد مع هذا كتاب حسين الطراونة الذي تناولته من يد سموكم.

٢ ـ أعترف بأنه مما يوجب خيبة الأمل وجود بعض أشخاص لايحبذون شكل الحكومة الحاضرة التي أقمتموها سموكم بالاتفاق مع الدولة المنتدبة.

٣ ـ ان العمل الشاق الذي بذل والصعوبات الجمة التي ذللت لجعل الادارة في هذا المستوى من الكفاءة والجدارة والحكومة في هذه الحالة، لو فهمت جيدا لقدرها الجميع قدرها ولأدركوا أيضاً أن انشاء مجلس خال من موظفي الحكومة للاشتراك في العمل، في مثل هذه الآونة من تطور البلاد يكون مجلبة للكوارث.

٤ ـ وعندي أنه من الخطل انشاء مجلس تنفيذي في الوقت الحاضر وإلى مدة أخرى لا يتألف من كبار موظفي الحكومة وفضلاً عن ذلك فان البلاد لاتقدر الآن أن تتحمل رواتب أعضاء مجلس تنفيذي لا يتقلدون مناصب رؤساء مصالح.

فاذا كان الذين قدموا هذا الكتاب الموقع من حسين الطراونة إلى سموكم يطلبون حقيقة خير بلادهم ونجاحها فأنا واثق كل الثقة بأن أحسن وسيلة لذلك أن يؤيدوا التدابير التي أعددتموها لحكومة هذه البلاد.

٤ ـ ثم ان التقدم نحو الحكم النيابي لا يتم الا بعد ما يبرهن الشعب على قدرته لتحمل مسؤوليات أكبر.

الوطنيون يحتجون :

وفي أواسط شهر ديسمبر سنة ١٩٢٨ زار السرجون تشانسلور المندوب السامي البريطاني لفلسطين عمان فوضع الوطنيون المذكرة الآتية وأرسلوها اليه:

«لنا الشرف أن نقدم هذه المذكرة التي تعبر عن شعور البلاد وأمانيها وهي تتضمن الأمور الآتية:

١ ـ نعلن باسم الشعب الاردني احتجاجنا واستياءنا من المعاهدة المعروفة بعد ما أعلن هذا الشعب احتجاجه الوطني باجماع الأصوات ونذكركم بالعهود التي قطعت للعرب عموما ولأهل شرق الأردن بوجه خاص وبالدم الذي أراقه العرب في جانب الحلفاء طمعا في استقلالهم وحريتهم كما أننا ننتهز هذه الفرصة لإعلان اخلاصنا الدائم آملين أن نحصل على استقلالنا الحقيقي وحياتنا الدستورية في القريب العاجل.

٢ ـ نحتج بشدة على كل تدخل يقوم به المعتمد البريطاني في شؤون حكومتنا ونعلن أن كل القوانين والأوامر والاتفاقيات التي تسنها وتعقدها الحكومة انما تقوم على القوة ولا ارادة للشعب بها.

٣ ـ نحتج أيضا على قانون الانتخاب بكامل نصوصه وذلك لأن هذا القانون بعد تنقيحه خول للمائة والستين ناخبا حق انتخاب المجلس التشريعي الذي يمثل ٢٥ ألف ناخب ومنع عن بعض العشائر حق التمثيل. ومن المعلوم أن مجلساً تشريعياً تقاطعه أغلبية السكان لايكون ممثلاً للبلاد.

٤ ـ نستنكر أعمال هذه الحكومة لانها سنت قوانين جائرة للضغط على حرية النشر وغير ذلك من الحقوق المعتبرة حقوقا طبيعية للانسان وتدخلت في حرية المحاكم وسجنت أخلص الزعماء وأشدهم أمانة لبلادهم وخلقت وظائف لأعوانها ملأتها بالجهلة وغير الأكفاء الأمر الذي نشأ عنه مضاعفة الضرائب وزاد الطين بلة المبالغ التي تنفق على الجواسيس وعلى بناء قصر للمعتمد البريطاني بينما الحكومة نفسها من غير بناية خاصة»

اللجنة التنفيذية تقاطع الانتخابات :

ودعت الحكومة الاردنية الشعب إلى انتخاب المجلس التشريعي المقرر الشاؤه بحسب أحكام الدستور فقررت اللجنة مقاطعة الانتخابات ودعت الأمة إلى عدم الاشتراك فيها وأرسلت في شهر اكتوبر سنة ١٩٢٨ البرقية الآتية إلى جمعية الأمم:

«لما كانت المعاهدة المعقودة بين بريطانيا العظمى وسمو الأمير عبدالله والدستور الذي سن في وزارة المستعمرات مجحفين بحقوقنا فقد احتج الشعب عليهما وبالرغم من احتجاجاتنا إلى الحكومة على قانون الانتخاب المخالف للاصول والموافق لرغائبها وخلاصته جعل ناخب ثانوي لكل ١٥٠ مكلفاً فقد قامت بدعاية ضارة ترتكز على قوى موظفيها في المقاطعات وسجلت بطرق

متنوعة فسما من الشعب خلافا لرغائبه ومن السكان الذين لم يتجنسوا بالجنسية الاردنية بعد وبهذه الطريقة يعملون لجمع المجلس التشريعي لاقرار المعاهدة وتصديقها من مجلس هو وليد انتخابات ستة بالمائة من مجموع سكان شرق الاردن البالغ عددهم ٢٥٠ ألفاً ونيفا فنحتج على ذلك ونطلب توسطكم لانشاء حالة دائمة تأتلف مع رغائب الشعب وروح الانتداب النزيه المقررة في جمعية الأمم.»

وقد فازت الحكومة بما أرادت واجتمع المجلس التشريعي في سنة ١٩٢٩ وأقر المعاهدة

مؤتمرات اللجنة التنفيذية :

وعقدت اللجنة التنفيذية مؤتمرها الثاني يوم الاثنين ١١ مارس سنة ١٩٢٩ في عمان لدرس الموقف فأصدر القرارات الآتية لابلاغها إلى جمعية الأمم بواسطة اللجنة التنفيذية وهي:

١ ــ ان الحكومة البريطانية لم يتصرف ممثلوها في شرق الاردن تصرفاً ينطبق على روح عهد جمعية الأمم بالنسبة لحقوق السكان ومصالحهم وضمان حرياتهم المشروعة.

٢ ـ ان مشروع المعاهدة المعروض على شرق الاردن قد أجمعت البلاد على رفضه رفضاً باتاً لمخالفته أماني البلاد القومية وميثاقها الوطني ووعود انكلترا الخاصة للعرب وتعهدات الحلفاء على حقوق الأمم الضعيفة أثناء الحرب العامة.

٣ ـ ان المجلس التشريعي الذي يدعى على الاسس والطرق المار ذكرها لايمثل بلاد شرق الاردن في شيء بل هو يمثل أشخاص أعضائه فقط ومقرراته لاتعبر عن رغائب الأمة ولا تلزم البلاد في شيء ـ بل تعتبر مقرراته جزءاً من اجراءات التسلط البريطاني غير المشروع.

٤ ـ ان شرق الاردن تعتبر ميثاقها القومي أصلا في المطالبة بحقوقها الاستقلالية المشروعة ووضع دستورها على أساس السيادة القومية وهي تتنصل من كل مسؤولية تقع في البلاد من جراء تعنت ممثلي بريطانيا العظمى في خروجهم على روح عهد جمعية الأمم ازاء الشعب وفي عدم تقديرهم أن استرقاق الشعوب لم يعد جائزاً في القرن العشرين بعد جهاد الانسانية جهادها العام في سبيل التحرر وبعد ان كانت انكلترا نفسها أول من نادى بإبطال رق الافراد. بل انها تعتبر الحكومة البريطانية وحدها هي المسؤولة عن التقهقر الواقع في هذه البلاد من حيث التشريع والادارة والجباية المرهقة للفلاح الاردني حتى أصبحت شرق الاردن في موقف محزن من التقهقر الاقتصادي والاجتماعي لايسعها السكوت عليه.

٥ ـ باسم الحضارة والانسانية نلفت نظر جمعية الأمم المحترمة إلى جميع الحقائق المؤلمة المتقدمة التي يوقعها ممثلو بريطانيا العظمى باسمها ونرجو اليها ايفاد لجنة حيادية نزيهة للنظر في هذه الأمور وتحقيق صحة هذه الشكاوى المؤيدة بالوثائق الرسمية.

ثم عقد المؤتمر الثالث في اربد يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٣٠ وبعد ما عرض أحوال البلاد الاردنية سياسياً وادارياً واقتصادياً وبعد المداولة في جميع هذه

الموضوعات من كل نواحيها وفروعها وجد أن الحكومات التي تألفت منـذ سـنة ١٩٢١ حتى اليوم تألفت مجموعـا وأفـراد خلافا للاصـول الدسـتورية وقـامت باعمال ومقررات تخالف القوانين المرعية والأصول التشريعية وأن ماهو مشـهود اليـوم في شـرق الاردن مـن الاضطـراب السياسـي والفوضـى الادارية والخبـط القضائي والازمات الاقتصادية الحادة انما هـو نتيجة محتمـة لهـذا الوضـع الشاذ الذي عليه البلاد ولعدم استقرار حالة سياسـية مرضيـة في البـلاد تضمـن سـيادة الأمة وسلطاتها ونتيجة للتذبذب الحكومي الذي شـهدته البـلاد والـذي لايـزال موجوداً فيها منذ فصلها عن سـورية حتـى اليـوم وتحقـق أن تلاقـي هـذا النقـص واصلاح هذه الأخطاء لا يـأتي الا عـن طريـق حكومـة دسـتورية مسـؤولة أمـام مجلس نيابي ينتخب انتخاباً حراً ولذا قرر ما يأتي:

١ ـ تشكيل حكومة دستورية مسـؤولة أمـام مجلـس نيـابي وكـل حكومـة تشكل على غير هذا الأساس لاتكون مشروعة.

٢ ـ لاتعترف الأمة بمشروعية المجلس التشريعي الذي ألفتـه الحكومـة غـير المشروعة ولا تتقيد بمقرراته.

٣ ـ لاتعترف الأمة بالتصرفـات الـتي وقعـت والـتي سـتقع مـن أي سـلطة كانت قبل تـأليف الحكومـة النيابيـة المنشـودة الـتي تنـال ثقـة الشـعب أو تتمتـع بالسيادة والسلطان القومي.

٤ ـ ابلاغ صورة من هذا القرار للمقامات والسلطات المسؤولة.

٥ ـ عند عدم تنفيذ هذا القرار يجتمع المؤتمر الاردني الرابع لاتخاذ الطـرق السلمية المشروعة لتنفيذ أحكام هذا القرار.

وعقدت اللجنة المؤتمر الرابع في عمان يوم ١٥ مارس سنة ١٩٣٢ فأصدر بعد البحث والمناقشة القرارات الآتية:

١ ـ عدم الاعتراف بالمعاهدة.

٢ ـ المطالبة بإنشاء حكومة دستورية مسؤولة.

٣ ـ تخفيف الضرائب إلى حد يتفق مع حالة البلاد.

٤ ـ الاستغناء عن الموظفين المستعارين.

٥ ـ الغاء القوانين الاستثنائية.

٦ ـ مقاومة كل سعي يراد به ادخال الصهيونية إلى شرق الاردن.

٧ ـ مشاطرة البلاد العربية أمانيها.

وعقدت اللجنة مؤتمرها الخامس في عمان يوم ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ فأقر القرارات الآتية:

١ ـ تأليف حكومة وطنية ذات مسؤولية مشتركة على أساس الكفاءة والثقة العامة وتقوم هذه الحكومة بمفاوضات التعديل بما يضمن حقوق البلاد.

٢ ـ استنكار ما تقوم به الصهيونية من دعايات للانتقاص من حقوق شرق الاردن تحقيقا لمطامعها ووضع تشريع قاطع لمنع بيع الاراضي لليهود وتعاملهم مع شرق الاردن بأي شكل وأن يمنع كل يهودي من الاقامة الدائمة.

٣ ـ الغاء القوانين الاستثنائية لمخالفتها روح التشريع كقانون النفي والابعاد وقانون منع الجرائم والعقوبات المشتركة.

٤ ـ الاستغناء عن الموظفين المعارين لحكومة شرق الاردن حرصا على الوحدة الادارية.

٥ ـ معالجة ماوصلت اليه البلاد من سوء الحالة الاقتصادية باتخاذ تدابير خاصة.

٦ ـ اتباع سياسة مالية تكفل الاستقرار المالي في موازنة الدولة.

٧ ـ جباية الضرائب من الشركات الاجنبية صاحبة الامتيازات كما تجبى من الاهلين.

٨ ـ منع التضخم في تشكيلات الحكومة وارجاعها إلى حد يتناسب وحالة البلاد ومقدرتها المالية.

٩ ـ المطالبة باعادة ينابيع الحمة إلى الاردن كما كانت في السابق.

١٠ـ تشجيع رؤوس الأموال العربية بالقيام بمشروعات عمرانية واقتصادية لازدهار البلاد بالنسبة لمنح الامتيازات الاقتصادية.

١١ـ اعتبار الخط الحجازي وقفاً اسلاميا كما هو وتسليم ادارة هذا الخط إلى لجنة اسلامية لاستثماره والاشراف على شؤونه.

١٢ـ توسيع نظام التعليم الابتدائي بصورة تسد حاجة البلاد وتأسيس مدارس للعشائر.

١٣ـ توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء الأخطار الاستعمارية

والصهيونية وتحقيق المبادىء القومية مع السعي لتقرير الاتحاد العربي اللامركزي على قواعد الاتفاق بين حكومات البلاد العربية على أن يحتفظ كل قطر بخصائصه الداخلية ويشكل حكومة خاصة به.

احداث الجزيرة العربية

في تلك الفترة الهامة من تاريخنا العربي كادت الجزيرة العربية أن تخلو من زعيم واحد قادر على لم شمل قبائلها التي بدأت تتناحر فيما بينها حتى قدر لعبد العزيز أن يفوز بالمكانة اللائقة لمثل هذه المهمة بعدما قام بتأديب العديد من القبائل.

فمن هو عبدالعزيز ؟

ولد في الرياض في قصر والده المرحوم عبدالرحمن الفيصل السعود أمير الرياض يوم ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ (ديسمبر سنة ١٨٨٠) ونشأ إلى جانب أبيه واخوته فتعلم مبادىء القراءة والكتابة وتلاوة القرآن. وتمرن على ركوب الخيل وضرب السيف والرماية وألعاب الفروسية وشب كما يشب أمثاله من أبناء الامراء في ذلك الجيل فقد كانوا يكتفون بتعليمهم مبادىء القراءة والكتابة البسيطة ويهملون ما عدا ذلك.

وكانت امارة الرياض أبان نشأته في حروب مستمرة مع آل الرشيد في حايل وقد انتهت بانتصار هؤلاء فغادر والده الرياض ومعه اسرته وحاشيته وبينهم عبدالعزيز وكان في الحادية عشرة فقصد الكويت ونزل ضيفاً على شيخها مبارك الصباح وذلك سنة ١٨٩٢.

ونشبت خلال وجودهم الكويت حروب ومعارك بين مضيفهم الشيخ

مبارك وبين عبد العزيز الرشيد أمير حايل فانضم عبدالرحمن وأولاده إلى مضيفهم لينتقموا من عدوهم وقاد الفتى عبدالعزيز جيشاً وهو لم يبلغ الخامسة عشرة فانهزم كما انهزم الشيخ مبارك نفسه في معركة الصريف سنة ١٩٠٠ ودارت الدائرة على جيشه وكان فيه الامام عبدالرحمن وأولاده.

ونفخت هذه الحروب والمعامع يخوضها الفتى عبدالعزيز ولم يطرّ عارضاه روحاً من الجرأة والاقدام في صدره وصهرته صهراً فغامر مغامرة جديدة تنطوي على كثير من الجرأة والشجاعة، وإلى فوزه فيها يعود الفضل في إحياء امارة آل السعود في نجد ثم إلى افتتاح هذه الأقطار وإنشاء هذا الملك الضخم.

وبيان ذلك انه اختار على أثر معركة الصريف نخبة من رجال نجد الأشداء الذين لحقوا بهم في هجرتهم وأبوا الاقامة في ظل آل الرشيد وكلهم فارس مجرب الِفَ الأخطار، فقصد بهم جيرين على حدود الربع الخالي وقرر اتخاذها قاعدة لأعماله بعد ما سدت في وجهه جميع الأبواب.

وفي يوم ٥ رمضان سنة ١٣١٩ سار من جبرين على رأس جيشه الصغير قاصداً الرياض (عاصمة امارتهم) مصمماً على الموت أو يفوز بافتتاحها فبلغها يوم ٤ شوال أي بعد مسيرة شهر فنزل بجيشه الصغير على بعد ١٠ كيلو مترات منها في مكان لاترمقه الانظار وبعد ما استراح قليلا ترك ٢٠ فارساً ممن معه وأمرهم بأن يلزموا مكانهم كاحتياطي له يستعين بهم عند الحاجة.

ولما بلغ سور البلدة أمر ٣٠ بالتوقف انتظاراً لتعليماته وولى عليهم شقيقه الأمير محمدا ثم تقدم لاختراق السور الخارجي مع ١٠ فقط وكان بابه مغلقاً والدخول إلى المدينة ليس بالسهل.

وعمد إلى الحيلة في تنفيذ خطته والحرب خدعة، وكان يعرف أن فلاحاً يتجر بالبقر يسكن قرب السور فقصد بيته وطرق الباب فصاحت زوجة الفلاح من الداخل، من الطارق؟

ـ أحد رجال الأمير عجلان ـ حاكم الرياض من قبل ابن الرشيد ـ أريد من رجلك أن يشتري لنا بقراً صباح الغد.

ـ خسئت يا شبه الرجال ما جئت تبغي البقر يا فاجر بل جئت تبغي الفساد.

ـ لا والله. ليس هذا مأربي. بل أبغي صاحب البيت فاذا لم يخرج الآن فالأمير يقتله في صباح الغد.

وخافت المرأة التهديد، ففتحت الباب وكان زوجها في الداخل، ويعرفه عبدالعزيز شخصياً ويعرف زوجته وأولاده ومنهم من كان في خدمة آل السعود. فلما رأوه صاحوا عمنا عبدالعزيز (ويكنى الخادم في بلاد العرب عن مخدومه بلقب عمه) فقال لهم لابأس عليكم اذا سكتم. ثم أدخلهم غرفة وأقفل عليهم الباب ووضع المفتاح في جيبه ومضى في تنفيذ خطته.

وتسلق جدار بيت مجاور عند الحصن فألقى اثنين نائمين في فراش واحد فلفهما وحملهما إلى غرفة صغيرة وأقفل عليهما. ولما وثق من النجاح وعرف أن كل شيء يسير طبق المرام انطلق فجاء بالثلاثين الواقفين قرب السور فاجتمعوا في البيت الثاني من دون أن يشعر بهم أحد.

ثم قصد بيتاً هنالك للأمير عجلان أقام فيه احدى نسائه وكان يتردد

عليها فدخله ومعه عشرة من رجاله فطافوا غرفه وكان في احداها شخصان نائمان توهم انهما الأمير وزوجته فدخل الغرفة وجاء بسراج عرف على نوره بعد ايقاظهما انهما امرأة الأمير وزوجة أخيه وعرفته المرأة فقالت له:

- أنت عبدالعزيز

- نعم

- ومن تبغي

زوجك

- والله أحب أن تقتل كل من في البلد من شمر الا زوجي. ولكني أخشى عليك منهم. أخشى أن يقتلوك يا عبدالعزيز.

- ما سألناك عن هذا. انما نريد أن نعلم متى يخرج عجلان من الحصن الداخلي.

- بعد طلوع الشمس بساعة.

- هذا كل ما نبغيه ولا بأس عليكن اذا سكتن.

ثم جمع النساء والخدم وكل من في القصر ووضعهن في غرفة وأقفل بابها. وبعد أن أتم ذلك وكان الوقت نحو الساعة الثالثة بعد نصف الليل جلس مع رجاله فأكلوا وشربوا القهوة بانتظاراً طلوع الشمس، وهو في خلال ذلك يفكر في تنفيذ الجزء الباقي من خطته.

وفتح باب الحصن الداخلي في الصباح وخرج العبيد بالخيل فأسرع عبد

العزيز يعدو حتى دخل الباب ومعه خمسة عشر من رجاله وصادف خروج الأمير عجلان في تلك الدقيقة فلما رأى عبدالعزيز ورجاله ارتد إلى الداخل يريد الفرار وكان الباب الكبير قد اقفل ولم تبق سوى (الخوخة الصغيرة) وفيما كان يهم بدخولها رماة عبدالعزيز برصاصة فجرحته ولم تقتله ثم أسرع فأدركه وكان نصفه داخل الباب فجذبه إلى الخارج فتماسكا وتصارعا وكل منها يحاول الفتك بخصمه.

وأفاق رجال الحصن على الجلبة فرموا برصاصهم عبد العزيز ومن معه فقتلوا اثنين وجرحوا أربعة فلم يثن ذلك المهاجمين بل استمروا في هجومهم وكان عبدالله بن اجلوى أول داخل فعدا وراء عجلان وكان قد أفلت من يد عبدالعزيز فرماه برصاصة فخر صريعاً وبذلك دان لهم الحصن واستسلم رجاله بعد ما أمنوهم. ثم أرسل المنادي ينادي في الأسواق بدخول المدينة في طاعته فأقبل الناس يهنئون أميرهم القديم ويعلنون اغتباطهم بفوزه ورجوعه اليهم. ومنذ ذلك اليوم أصبح سيد نجد وحاكمها.

ولقي ابن السعود الأهوال في ابتداء الأمر فقد حاربه ابن الرشيد حروبا كثيرة بعد استيلائه على الرياض محاولا اخراجه منها فلم يفلح. ولما وثق عبدالعزيز من قوته واشتد ساعده بدأ بمهاجمة مقاطعات نجد فاحتلها الواحدة بعد الأخرى تدريجا، وكانت مقاطعة الاحساء ـ وهي ساحل نجد على الخليج الفارسي ـ آخر ما احتله، فقد استولى عليها الترك في أواخر القرن الماضي مغتنمين فرصة الاضطرابات الداخلية في نجد ووقوع الحرب بين أمرائها. ورأى الترك بعد دخول الاحساء في طاعته انه ليس من مصلحتهم الاشتباك معه في حرب جديدة فصالحوه وعينوه والياً عليها ومنحوه رتبة باشا سنة ١٩١٣ وبذلك اعترفوا عمليا بدخولها في سلطته وان لم يعترفوا رسمياً.

على ان نجم ابن السعود لم يشرق ويتألق الا بعد الحرب العظمى، وقد انتهت بجلاء الترك عن بلاد العرب وتفرد الانكليز بالنفوذ فيها وهم أصدقاء بيت سعود القدماء، فقد اغتنم الفرصة السانحة وهاجم حايل (مقر امارة آل الرشيد) فتغلب عليها لزوال القوة التي كانت تسندها، أي قوة الترك، وبعد حصار طويل استسلمت اليه في سنة ٩٢٠ فألحقها ببلاده، وعين أميراً لها يديرها باسمه.

وسير الملك الحسين في سنة ١٩٢٠ حملة كبيرة على شرقي الحجاز عقد لواءها لنجله الثاني الأمير عبدالله مهمتها الظاهرة اخضاع قبائل طربة والخرمة التي شقت عصا الطاعة بقيادة خالد بن لؤى (أمير طربة) وانضمت إلى الوهابيين، ومهمتها المضمرة الزحف على الرياض وضرب ابن السعود ضربة قاضية وضم بلاده إلى الحجاز. وقد وضع النجديون وأنصارهم السيف في رقاب رجالها فافنوها، ولم تقم للحكومة الهاشمية بعدها قائمة في الحجاز. ولولا تدخل الأمير عبدالله وحملهم ابن السعود على الرجوع إلى بلاده مقابل وعد له بحل المشاكل القائمة بينه وبين حكومة الحجاز على منوال يرضيه لتم له دخول مكة على أهون سبيل.

وسير الحسين في السنة التالية سنة ١٩٢١ الرسل والدعاة إلى عسير يدعون سكانها إلى الانتفاض على أميرهم الادريسي، فلقيت دعوته آذاناً صاغية ورفع الأمراء آل عايض راية العصيان فخاف السيد ابن ادريس العاقبة وأدرك أنه لاقبل له بقمع هذه الفتنة وقطع دابرها فضرب اخماسا بأسداس فرأى أن النجاة هي في الالتجاء إلى صاحب نجد، عدو الحسين الألد، فكاتبه وعقد معه معاهدة سير على أثرها القوات إلى عسير فقمعت الفتنة واستولت على البلاد

الثائرة (ابها ومحايل وبني شهر) وألحقتها بنجد وضربت العائضين وقبيلهم ضربة شديدة ونكلت بهم تنكيلا.

وفي يوم أول صفر سنة ١٣٤٣ هاجم بعض رجاله المخافر الحجازية الواقعة على حدود نجد ففر الجند الهاشمي من أمامهم فبلغوا الطائف واستولوا عليها يوم ١٢ سبتمبر سنة ٩٢٤ (٦صفر سنة ٣٤٣) بعد مذبحة وواصلوا تقدمهم فدخلوا مكة بلا حرب يوم ١٨ اكتوبر من تلك السنة. وعلى أثر ذلك جاء ابن السعود إلى الحجاز وتولى بنفسه مواصلة الحرب حول جدة فسلمت اليه في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ٩٢٥ بموجب شروط. وبذلك دخل الحجاز كله في طاعته، وفي يوم ١٢ يناير سنة ٩٢٦ بابعه الحجازيون المجتمعون في مكة ملكاً عليهم فاتخذ لنفسه لقباً هو (ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها) ثم أبدل بلقب «ملك البلاد العربية السعودية».

الخلاف بين عبد العزيز والإمام يحيى

في قيام الحركتين النجدية واليمانية، وفي أهداف الزعيمين العربيين عبد العزيز ابن سعود ويحيى حميد الدين، تشابه عجيب.

كلاهما قام في أوائل القرن الرابع عشر للهجرة (أواخر القرن التاسع عشر للميلاد) أحدهما في الجنوب - الإمام يحيى - يعمل على استرداد ملك سلف لأسلافه، فيصارع الزحوف التركية العثمانية، ويتغّلب عليها فتمد إليه يد الوّد. وتجيء الحرب العامة الأولى فيأبى أن يعالنها العداء. وبإنتهاء الحرب، ينتهي ما كان لها من سلطان في بعض بلاده، ويستقلّ أشرف استقلال وأنقاه. والثاني في شرقيّ شبه الجزيرة - عبد العزيز آل سعود - تفتحت عيناه على ملك سلف لأسلافه، اقتسمه الترك العثمانيون وبعض المتغلبّة من أتباع آبائه. واجتمع المتسلط العثماني والمتغلب العربي على حربه، فكان يضرب هذا وذاك، واستمر قرابة عشرين عاماً، يكاد يكون وساده سرج فرسه أو ظهر ذلوله، فأجلى الترك عما كان في أيديهم من بلاده، وسحق إمارة المتغلب من أبناء جنسه. واشتعلت الحرب العامة، فهادن الفريقين.

وقضي بعد انقضائها على كل عقبة أمام وحدة بلاده واستقلالها. ثم انصرف إلى إصلاح ملكه وإسعاده، مستقلاً عزيز الجانب.

وقد ظلّ الملكان الإمامان، كلّ يعمل في نطاق قطره، تفصل بينهما إمارتان صغيرتان قامت فيهما فتن وأحداث أنتهت بانضمام رقعتهيما إلى الجار السعودي.



الإمام محمد يحيى حميد الدين

ملك اليمن

عبد العزيز، وهما إمارة "آل عائض" وإمارة " آل إدريس" وقد لجأ آخر من ولي إمرة الثانية، الحسن بن علي الإدريسي، في جمع من أقاربه وخاصته، إلى الجار اليماني يحيى. وتولى عبد العزيز الإنفاق عليهم في دار أخيه، وشملهم هذا برعايته.

وحدث ما لم يكن في الحسبان. فقد كانت إقامة الأدارسة هؤلاء، في صنعاء، سبباً لثلم حصن الولاء بين الأخوين.

استفزّ الإمامَ يحيى، أول الأمر، إعلانُ الملك عبد العزيز حمايته لبلاد الأدارسة في القسم الجنوبي من تهامة عسير. وكان يحيى يطمع في الاستيلاء على هذا القسم، رغماً عن إرادة أهله، وكلهم شوافع. وداخَلَه الخوف من مادة في معاهدة مكة مع الأدارسة سنة ١٣٤٥هـ (١٩٢٦م) تشير إلى معاهدة عبد العزيز ومحمد علي الإدريسي سنة ١٣٣٩هـ(١٩٢٠م)، وأنها قد تُتخذ سبباً فيما بعد، للمطالبة بكل تهامة، ومنها الحُديدة. يضاف إلى هذا أن يحيى كان لا يزال يطالب بتعويضات عن قتلى من اليمانيين، كانوا قادمين للحجّ سنة ١٣٤١هـ(١٩٢٣م) وظنهم " الإخوان" رجالُ عبد العزيز، نجدة قادمة لنصرة الشريف حسين، فقتلوهم..

على أن الإمام يحيى قد حاول سنة ١٣٣٨هـ(١٩٢٠م) ضم بلاد عسير، ومن ورائها نجران، إلى مملكة اليمن، واصطدم بالتعاقد بين السيد محمد بن علي الإدريسي وعبد العزيز آل سعود، فلم تفُلح المحاولة. وهاجمَ يحيى الأدارسة، أيام ولاية خامسهم علي بن محمد سنة ١٣٤١هـ (١٩٢٣م) فأنتزع منه مدينة الحُديدة وضمها إلى اليمن. ولما لجأ إليه آخر الأدراسة، الحسن بن علي، سنة ١٣٥١هـ(١٩٣٢م) فارّاً من رجال عبد العزيز، زَيّن الحسن للإمام يحيى إمكان "العمل" في بلاد عسير.

جيش الإمام يحيى يدخل الحدود :

وتقدم جند من جيش الإمام يحيى سنة ١٣٥٢هـ(١٩٣٣م) إلى جبال

جازان، حيث كانت تقوم فيما سبق إمـارة الأدارسـة، وتجاوزهـا إلى "نجـران" في شرقيّ البحر الأحمر. وعلم عبد العزيز بالأمر، فاستعظمه. وكـاتب يحيـى، فاتفقـا على عقد مؤتمر في "أبها" حضره مندبون عن كلّ منهما، للاتفاق على "الحـدود" ولكنهم انصرفوا على غير اتفاق، بعد أن ذهب مسعاهم (في شهري شوال وذي القعدة ١٣٥٢هـ/١٩٣٤م) سُدىً.

عبد العزيز ينذر

ثم وجهّ عبد العزيز، إنذاراً ليحيـى، في وجـوب سـحب القـوات اليمانيـة التي وصل بعضها إلى نجـران وفيفـا. وكـان منهـا مـا دخـل حـدود "بـني مـالك" و"العبادل" ومضت مدة الإنذار، وهي أسبوعيان، ولم يكن له أثر.

الزحف السعودي

بعـد ذلـك تقـدم الزحـف السـعودي في ذي الحجـة ١٣٥٢هـ (أبريـل ١٩٣٤) مشطوراً إلى فريقين: أحدهما بقيادة الأمير سعود، كبـير أنجـال الملـك عبد العزيز، إلى الشمال؛ ووجهته الجبال. فكانت وقعة "حـرض" علـى يـد حمـد الشويعر،أمير تهامة عسير. وتوغل سعود في جبال السـراة، وبـين صعدةونجـران، واقترب من غمدان. وتوغل بقيادة الأمير فيصل، نائب الملك وثاني أنجاله، وكان طريقه في الجنوب، على الشاطئ، فاستولى على "ميدي " ثم " الحُديـدة"و "بيـت الفقيه" و "الزيدية" و "القضيعة". وأخضع الزرانيق وغيرهم من قبـائل الجنـوب، في خلال ٢٠ يوماً، وبدّد كل مقاومـة اعترضتـه في سـيره. ولمـا دخـل الحديـدة، فوجئ بجنود ينحدرون إليها، من باخرة إيطاليـة؛ فعـالج الموقـف، بحكمـة الحـازم البصـير،فتوقفـوا. وظهـرت في عـرض البحـر قطـع مـن الأسـطولين البريطـاني

والفرنسي. واتخذ الجميع موقف المترقب في خارج الميناء وزالت مخأوف "فيصل"من أن يشوه ظفره، احتلال أجنبي أو تدخل..

وانهار جيش الإمام يحيى حميد الدين، في أقل من شهر وأحد، فأبرق إلى مصر، يستنجد بالجالس على عرشها يومئذ،الملك أحمد فؤاد. وكان هذا معواناً لكل إنسان على عبدالعزيز، ولاسيما بعد وقعة "المحمل" في منى - عام ١٣٤٥هـ (١٩٢٧م) - وقد تقدم ذكرها. ولم يكن في استطاعة الملك فؤاد، أن ينجد الإمام يحيى، فاعتذر.

وأسقط في يد الإمام يحيى، فلجأ إلىعبد العزيز.

الصلح :

وبينما الوسطاء من أعيان العرب يسعون للصلح، وقد نزلوا ضيوفاً على الملك عبد العزيز، في مدينةالطائف، إذا بالبرق الذي كان الإمام يحيى يسميه "طار الهواء" يحمل برقية منه إلى عبد العزيز، مؤدّاها : كفى...!).

بلاد "يام" تحت حكمكم. أمرنا بسحب جندنا من نجران. عندكم عبد الله ابن الوزير، تفضلوا عافاكم الله، بطلبه لعقد معاهدة أخوية. سحبنا هذه البرقية عن طريق أسمرة، لاختلاط "طار الهواء" لدينا، ويجري العمل على إصلاحه. ننتظر جوابكم بواسطة أسمرة.

وأجابه الملك عبد العزيز: سندعو ابن الوزير. والمهمّ أن يتم انسحاب الجند من نجران، وإطلاق رهائن أهل الجبال، وتسليم الأدارسة إلينا.

وتلقى عبد العزيز إجابة يحيى، في رابع محرم ١٣٥٣ (١٩٣٤/٤/٢٠) بقبوله الشروط الثلاثة، وبأنه تم الجلاء عن نجران، وأنه أمر بتسريح "رهائن الجبال" ويتم تسليم الأدارسة في الحال .. وكرر طلبه وقف الزحف.

أمر عبد العزيز، بوقف الزحف في ١١ محرم ١٣٥٣ (١٩٣٤/٤/٢٧م) وأمر بدعوة عبد الله ابن الوزير إليه، فوصل إلى الطائف يوم ١٤ محرم. واطلعه الملك عبد العزيز على برقيات إمامه. ثم املى عليه، وعلى من حضرمن المستشارين السعوديين، فقرات اشبه بالمواد، تبنى عليها "معاهدة" للصلح. وسال عن الوسطاء فعلم انه قريبون منه، فدخلوا .

واطلعهم على ما كان. وتولى المستشارون السعوديون وابن الوزير ومن كان معه صياغة تلك المواد فكانت منها معاهدة "الطائف" وجرى توقيعها في جدة؛ بعد أن اطلع الإمام على نصها، في ٦ صفر ١٣٥٣(١٩٣٤/٥/٢١) وهي:

معاهدة الطائف :

تتألف المعاهدة من ٢٣ مادة، وعهد تحكيم،وثلاث رسائل متبادلة. وهذا موجز المواد.

١ - تنتهي الحرب القائمة بين المملكتين. ويتعهد الفريقان (الملك عبد العزيز، والإمام يحيى) بأن يحلا بروح الودّ، المنازعات التي قد تقع بينهما.

٢ - يعترف كل منهما باستقلال الآخر، استقلالاً تاماً مطلقاً. ويتنازل الإمام يحيى عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي هي

بموجب هذه المعاهدة تابعة للممكة العربية السعودية، من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عائض، أو في نجران، أو بلاد يام، كما أن الملك عبد العزيز يتنازل عن أي حق يدعيه من حماية و احتلال أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن، من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها.

٣ - يتفق الفريقان على الطريقة التي تكون بها المراجعات، بما فيه حفظ مصالح الطرفين، على ألاّ يكون ما يمنحه أحد الفريقين للآخر أقلّ مما يمنحه لفريق ثالث.

٤ - يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدي والموسَّم على ساحل البحر الأحمر، إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية. ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني جُماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال. ثم ينحرف إلى جهة الشرق، إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود نقعة ووعار التابعين لقبيلة واثلة، وبين حدود يام. ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق مروان وعقبة رفادة. ثم ينحرف إلى جهة الشرق، حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا يام من همذان بن زيد الوائلي وغيره، وبين يام . فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمانية.

وكل ما هو عن يسار الخط المذكور، فهو من المملكة العربية السعودية. فما هو في جهة اليمين المذكورة، هو ميدي وحرض وبعض قبيلة الحرث والمير وجبال الظاهر وشذا والضيعة وبعض العبادل وجميع بلاد وجبال رازح ومنبه مع عرو آل

مشيح وجميع البلاد وجبال بني جُماعة وسحار الشام يباد وما يليها ومحل مريصعة من سحار الشام وعموم السحار ونقعة ووعار وعموم واثلة وكذا الفرع مع عقبة نهوقة وعموم من عدا يام ووداعة ظهران من همدان بن زيد، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢هـ، كل ذلك وهو في جهة اليمين، فهو من المملكة اليمانية.

وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو: الموسّم ووعلان وأكثر الحرث والخوبة والجابري وأكثر العبادل وجميع فيفا وبني مالك وبني حريص وآل تليد وقحطان وظهران وادعة، وجميع وادعة ظهران مع مضيق مروان وعقبة رفادة وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من واثلة وكل ما هو تحت عقبة نهوقة إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة. وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٢هـ، كل ذلك هو من جهة يسار الخط المذكور، فهو من المملكة العربية السعودية.

وما ذكر من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من هو في نجران من واثلة، فهو بناء على ما كان من تحكيم الإمام يحيى للملك عبد العزيز، في يام، والحكم من الملك عبد العزيز بان جميعها تتبع المملكة العربية السعودية. وحيث أن الحضن وزور وادعة ومن هو من واثلة في نجران، هم من واثلة، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر، فذلك لا يمنعهم ولا يمنع إخوانهم واثلة من التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد.

ثم يمتد هذا الخط ، من نهاية الحدود المذكورة أنفاً، بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا يام من همدان بن زيد وسائر قبائل اليمن، فاللمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهي حدود اليمن من جميع الجهات.

وللمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهي حدودها من جميع الجهات.

وكل ما ذكر في هذه المادة، من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب، فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة. وكثيراً ما يميل لتدخل ما إلى كل من المملكتين.

أما تعيين وتثبيت الخط المذكور، وتمييز القبائل وتحديد ديارها، فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

٥ ـ يتعهد الفريقان بعدم إحداث أي بناء محصن في مسافة ٥ كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود، في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود.

٦ ـ يتعهد كل من الفريقين بأن يسحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر، مع صون الأهلين والجند من كل ضرر.

٧ ـ يتعهد الفريقان بأن يمنع كل منها أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى، وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين.

٨ ـ يتعهدان بالامتناع عن اللجوء إلى القوة لحل المشكلات بينهما، وفي حالة عدم إمكان التوفيق لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من خلاف، يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضح شروطه في ملحق مرفق بهذه المعاهدة،وله قوتها.

٩ ـ يتعهدان بمنع استعمال بلادهما قاعدة لأيّ عمل عدواني أو شروع فيه أو استعداد له. ضد بلاد الفريق الآخر.

١٠ـ يتعهدان بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته. وإن تمكن من اجتياز خط الحدود، ينزع سلاحه، ويسلم إلى حكومة بلاده الفارّ منها.

١١ـ يتعهدان بمنع موظفيهما من التدخل مع رعايا الفريق الآخر.

١٢ـ يعترفان بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق.

١٣ـ يتعهد كل منهما بإعلان العفو الشامل عن سائر الأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده.

١٤ـ يتعهد كل منهما بردّ وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم، إليهم أو إلى ورثتهم.

١٥ـ يتعهد كل منهما بعدم المداخلة مع فريق ثالث أو الاتفاق معه بأمر يخل بمصلحة الفريق الآخر.

١٦ـ يعلنان أنهما لا يريدان بأحد شراً وأنهما يعملان جهدهما لترقية شؤون أمتهما في ظل الطمأنية والسكون، غير قاصدين بهذا أية عداوة لأية أمة.

١٧- في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين، يتحتم على الآخر أن يقف على الحياد التام سراً وعلناً، ويعاونه المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة، ويشرع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق الآخر، ومنع الضرر عنها، والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي.

١٨- في حالة حصول فتن واعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين يتعهد كل منهما (أ) باتخاذ التدابير لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه(ب) منع اللاجئين إلى بلاده، وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليهما(جـ) منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين، وعدم تشجيعهم أو تموينهم (د) منع الإمدادات والأرزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين أو الثائرين.

١٩- يعلن الفريقان رغبتهما في عمل الممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما، وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما، وإجراء مفاوضات تفصيلية لعقد اتفاق جمركي.

٢٠- يعلن كل منهما استعداده لأن يأذن لممثليه و مندوبيه في الخارج إن وجدوا، بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك.

٢١- يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان ١٣٥٠.

٢٢- تظل هذه المعاهدة سارية المفعول مدة ٢٠ سنة قمرية. ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الأشهر الأولى التي تسبق تاريخ أنتهاء مفعولها.

٢٣- تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف.

عبد العزيز والشريف وحسين

لما اشتدّ الضغط على الحلفاء في الجبهة الغربية، أيام الحرب العامة الأولى، في السنة الثانية من نشوبها، وأرادوا اثارة العرب على الترك، أوعزت الحكومة البريطانية إلى مندوبيها الرسميين ـ وغير الرسميين ـ أن يتصلوا بزعماء العرب، في مختلف أقطارهم. فكانت معاهدتهم مع محمد بن علي الإدريسي في عسير، سنة ١٣٣٣ هـ (١٩١٥م) فأنتفض على من في بلاده من الترك. وكانت محادثاتهم الأولى مع الشريف حسين بن علي في الحجاز وقد تردّد في بادئ الأمر. وكانت محاولاتهم لاستثارة عبد العزيز آل سعود في الرياض، وعنده من معتمديهم الكابتن شكسبير.

عرض عليه شكسبير "وعوداً" من حكومة بريطانيا. واستمهله عبد العزيز لاستشارة والده وزعماء رجاله. فأمهله شكسبير، وأقام ينتظر جوابه.

كتب عبد العزيز إلى ابن رشيد (وكان على عدائه المعروف معه) وإلى مبارك الصباح صاحب الكويت، وإلى الشريف حسين (شريف مكة) يقول لهم: إن الإنكليز يتعهدون لي إذا نحن قاتلنا الترك وأجليناهم عن بلاد العرب، أن يتركوها لنا.

وقبل أن تجيء أجوبتهم، شعر شكسبير بأن تأجيل الجواب لم يكن الغرض منه ما ذكره له عبد العزيز. فراجعه مرة ثانية، وقال له: بلغني أنك كتبت إلى أمراء العرب تستشريهم. وثق أنهم ما فيهم غير عدوّ لك. فأكّد له أن غرضه التأني قبل الشروع. واستمهله..



عبد العزيز

وجاء جواب ابن رشيد :"إن أنور باشا قد أرسل إليّ عشرة آلاف بندقية. وبعد أن أكسرها عليك وعلى رجالك أفكر في الصلح معك والقيام على الترك" وأجابه ابن الصباح:" إن في ميناء الكويت باخرة بريطانية فاحضر وقابل ربانها وأنا معك على ما تتفقان عليه."

وأجابه الشريف حسين:" سأرتقب الفرصة لعمل ما أراه."

فلما اطلع على أجوبتهم دعا إليه شكسبير، وقال له : أنت تعلم أنكم بعيدون عنا، وأن في العرب من يتهمني بالدعوة إلى مذهب خامس. فقيامي معكم وجعل رايتي المنقوش عليها" لا إله إلا الله" إلى جانب رايتكم، أمر غير نافع لي ولا لكم .الرأي عندي أن تكتبوا إلى الشريف حسين فإن اتفق معكم فأنا أعدكم بأنني لا أعرقل له سعياً ما دام في حرب مع الترك.

وحاول شكسبير أن يقنعه بالقيام. فذهب سعيه سدى. فكتب إلى حكومته فكانت الثورة على يد الشريف. ولكن وقبل ذلك، وعندما أمعن عبد العزيز، في كلمة ابن رشيد: عشرة آلاف بندقية أكسرها عليك (أو على رأسك) وجاءه ما اكتشف به سرّ إغلاظ ابن رشيد في جوابه له. فقد كتب سليمان شفيق كمالي باشا والي البصرة العثماني إلى أمير حائل، ابن رشيد، يطلب مقابلته في مكان يدعى سِفوان على مقربة من البصرة. وقابله، فتسلم منه السلاح ومقادير من الذخائر، وشيئاً من المال معونةً له من " الدولة" على قتال عدوهما المشترك عبد العزيز ابن سعود.

ووصلت إليه أنباء من حائل بأن ابن رشيد يتأهب للزحف على الرياض. فما كان من عبد العزيز إلا أن نهض. وتلاقيا على ماء "جُراب" في بادية

القصيم. والقوتان متكافئتان تقريباً. وكان مع ابن رشيد ٦٠٠ مقاتل من الحَضَر ونحو ألف فارس. ومع عبد العزيز نحو ألف من الحضر و ٣٠٠ خيال. وكانت الواقعة في ٧ ربيع الأول ١٣٣٣ هـ (١٩١٥/١/٢٤م) واحتدم القتال. وفي كلا الجيشين، جيش عبد العزيز وجيش ابن رشيد، حشد من أهل البادية طلاب الرزق. ومع عبد العزيز خيالة من العجمان ومطير.

ولم يلبث العجمان أن تراجعوا خيانةً فأغار أعراب الجيش الرشيدي على جناح السعوديين الأيسر فأزاحوه، واندفعوا إلى الخيام ينهبونها. وأغار أعراب مُطير على مخّيم ابن رشيد فجردوه مما فيه وساقوا ما وراءه من الإبل غنيمة باردة. وشُغل الزعيمان السعودي والرشيدي بمطادرة الناهبين، واختلّ نظام المعركة، وتفرق الجمعان: لاغالب ولا مغلوب، كما كان يقول الملك عبد العزيز، وفاز من معهما من الأعراب بالغنائم والأسلاب.

وقتل في هذه المعركة الكابتن البريطاني شكسبير.

عبد العزيز ومبارك الصباح

ينتمي مبارك بن صباح بن جابر بن عبد الله بن صباح إلى عنزة، من اسد. وكانت أمه لؤلؤة بنت محمد من بني مرخان، جد سعود، الذي ينتسب إليه آل سعود.

وكانت أخبار مبارك مع عبد العزيز مليئة بالمفارقات والتناقضات.



الشيخ مبارك الصّباح

فقد تعرف مبارك وهو داهية العرب في عصره، وفي الخامسة والخمسين من عمره على عبد العزيز عندما كان الأخير لا يزال فتى في عنفوان الشباب ولم يتجاوز السابعة عشرة من عمره، فدعاه:" ياولدي."

ثم بقي يناديه كأحد أولاده طوال حياته. وقد شب عبد العزيز، واشتهر، وساد في قومه ،ولازال مبارك يخاطبه "يا ولدي". في حين لم يكن يحمل له شيئاً من إخلاص الوالد لولده. بل كان كثيراً ما يؤذيه، ويعرضه للأخطار، ويسيء إليه بحضوره وغيابه، في حين بقي عبد العزيز يقابله بالحلم، وينجده في وقت الشدة، ويغفر له الزلات ويحادثه في مراسلاته بيا ولدي.

ونذكر هنا بأن أول مرة ورد فيها ذكراسم مبارك في التاريخ هي قبل توليه الإمارة في الكويت، وذلك عندما قاد جمعاً من الكويتيين إلى القطيف على الجانب الغربي من الخليج مع ضابط عثماني و أنتزعها من آل سعود، وكانوا في شغل شاغل بشقاقهم فيما بينهم، عام ١٢٨٨ هـ(١٨٧١)م (قبل أن يولد عبد العزيز بخمس سنوات) وسلمها إلى مدحت باشا والي بغداد فظلت (القطيف) كالأحساء، في أيدي العثمانيين. ثم كانت مقرّاً للمؤامرات والدسائس على عبد العزيز، إلى أن هيئ له استردادها عام ١٣٣١ هـ(١٩١٣م).

ثم أن مباركاً استعان بعبد العزيز وأبيه على قتال ابن رشيد. وخرجا لتحطيم عشيرة موالية له. فكتب إلى ابن رشيد يفاوضه في الصلح. وعاجان فلم يأذن بدخولهما الكويت إلا بعد خيبته في المفاوضة! ولو تم الصلح، لكانا كبشي الفداء...

وعندما حاصر ابن رشيد الكويت سنة ١٣٢٠هـ(١٩٠٢م) استنجد

مبارك بعبد العزيز، وهو في الرياض، فأقبل ينجده بجمع كبير. ولما استعد عبد العزيز لمعركة مع ابن رشيد في القصيم، استنجد مباركا فأرسل إليه مئتي رجل!.

وقد أراد مبارك أن يفهم عبد العزيز أنه يستطيع الاتفاق مع ابن رشيد عليه، إن هو خرج عن رأيه، فكتب إلى ابن رشيد:"إني متكدر من أعمال ابن سعود، وقد جرت الأمور في نجد على غير ما أشتهي .. أما الآن فأنا وإياكم عليه، والكويت وحائل شقيقان، ومصلحة البلدين واحدة، ولكم مني ما تشاؤون من المساعدة."

وأرسل الكتاب في غلاف إلى عبد العزيز، فقيل: إنه خطأ من كاتب مبارك (واسمه المُلاّ عبد الله العتيقي) وما هو إلا عمد وعبث من ابن صباح .. عُرف عنه مثله.

وقد صالح مبارك عدّوه ابن رشيد. وكتب إلى عبد العزيز أن يعيد غنائم سمّاها "منهوبات ابن رشيد" ويهدّده إذا لم يفعل. ثم علم بمقتل ابن رشيد، فأراد تلافي ما فرط منه، فتجاهل الخبر، وكتب إلى عبد العزيز:" أنا أبوك وعونك. لم أصالح ابن رشيد إلاّ لأقهر الترك. وإني مستعدّ لإمدادك بالمال والرجال."

ولكن عبد العزيز قال للَنجّاب حامل الكتاب: أخبرني الوالد الشيخ مبارك أنه أوصاك بكتمان مقتل ابن رشيد؟ فأجاب النجاب: ما نام الشيخ والله من شدة الفرح عندما بلغه الخبر ... فضحك عبد العزيز ومن حوله.

في وقت آخر ألحّ مبارك على عبد العزيز مستغيثاً خائفاً من السعدون فجاءه عبد العزيز منجداً، فأراد مبارك توجيهه كما يوجه أحد قواده . ولعبد العزيز طريقته في الحرب، فخالفه، فغضب مبارك، وقال : أظنك تبغي أهلك؟

فأجابه عبد العزيز : نعم ...ورحل عنه ثم تبلغت الحكومة العثمانية في جمادى الآخرة ١٣٢٩هـ (١٩١١م) أن عبدالعزيز عازم على أن يغزو عربان الشمال. فاستفهم يوسف باشا وكيل والي بغداد ، من مبارك الصباح عن حقيقة ما أشيع، من أن عبد العزيز ابن سعود كان عازماًعلى غزو " ولدي " سعدون، فمنعه عنه وعن جميع عربان الحكومة العلية. وقد "انصاع" لما أردت ... وحادثة أخرى وبينما عبد العزيز في الأحساء يقاتل بعض العصاة، جاءه كتاب من مبارك مع ذلولين ،يقول : أرسلت إليك ذلوليّ اللذين كنت أركبهما للغزو، وقد عجزت الآن عن الركوب. وهما يطلبان منك أن تأخذ بثاري .فأجابه عبد العزيز، معتذراً بما هو فيه .فلم يعذره، وكتب إليه: أنا أصيح وأناديك، وأنت ولدي تصم أذنك؟ أتهجرني يوم شدّتي؟ . فركب عبد العزيز، لينتقم له من السعدون وابن سويط وأعلمه أنه سينزل الحَفَر. و اختلف ابن سويط مع السعدون في خلال ذلك، فكتب مبارك إلى ابن سويط يخبره بزحف عبد العزيز عليه، ويحذّره منه ..وفيما بعد أرسلت الحكومة العثمانية وفداً لمفاوضة عبد العزيز، فكتب إليه مبارك ملحّاً في أن يكون الاجتماع في الكويت .ولم يرَ عبد العزيز ذلك، فقابلهم في مكان آخر. واتفق معهم على كتمان ما دار بينهم فلما عاد الوفد بغير نتيجة ظاهرة، قال مبارك في مجلس حافل : ابن سعود سفيه!(أي غرّ) عيّار ! (مكّار) ولايملك قياده أحد غيري!.. وقال لوالي البصرة : إنه سفيه لا يعقل مايقول! .. وعاتبه عبد العزيز بعد ذلك، فقال: إني أتظاهر أمام الأتراك بالبعد عنك والجفاء، لأدرك لك الغاية التي تنشدها ..

وقعة كنزان :

استنجد مبارك بعبد العزيز، على "العُجمان" وكانوا بعد فرارهم يوم

"جراب" وغدرهم بعبد العزيز قد شنوا غارات على بعض البوادي، ومنها بادية "عُرَيْبْدار" التابعة للكويت ، فقام شيخ الكويت يطلب من عبد العزيز تأديبهم واسترجاع ما نهبوه . وألحّ، على عادته، وعبد العزيز في شواغل أخرى، والوقت صيف لا ماء فيه لورود الجيش ولا عشب .ولكنه اضطر . فأقبل في عدد قليل، معتمداً على قوّة الحَضَر من أهل الأحساء وعلى ما سوف يصل إليه من إمداد تعهد به مبارك . وخيّم العجمان في موضع قريب من الأحساء يدعى "كنزان" وبه سميت الوقعة. وهو جبل حوله بعض موارد من مياه، وبقربه سلاسل أكمات اسمها "البُرَق" وهاجمهم عبد العزيز، ليلاً فخدعوه بأن تركوا خيامهم وأوقدوا النار في بعضها، إيهاماً بأنها مسكونة، وكمنوا في المرتفعات و بين النخيل . و ما كاد جنده يدخل الخيام ، حتى أخذهم الرصاص من كل جانب وأصيب عبد العزيز بجرح في جنبه، وقتل شقيقه "سعد بن عبد الرحمن" وكان ذلك سنة ١٣٣٣هـ (١٩١٥م). وعاد بمن بقي معه من الفلول، منهزماً، إلى الهفوف، وحاصره العجمان. وصبر على إزعاجهم له إلى نهاية الصيف. وجاءه مدد من الرياض، ووالده عبد الرحمن فيها، بقيادة أخيه محمد؛ ومن الكويت نحو ٢٠٠ كويتي يقودهم "سالم الصباح" الأبن الثاني لمبارك. وكرّ عبد العزيز، فتشتّت العجمان متجهين إلى الشمال، ومروا بماء اسمه "مُرَيْخ" في النُّقرة، قرب جزيرة العَمَاير، وعليه خيام للعوازم وبني خالد، فاقتتلوا معهم، وضربهم هؤلاء. وأرسل عبد العزيز من يلاحق العجمان، فلجأ بعضهم إلى "سالم الصباح" وهو في حملة عبد العزيز، فحماهم من عبد العزيز وأجاهم بأمر من مبارك. ودخلوا الكويت يبيعون في سوقها، ما نهبوه من أهل الأحساء.

واشتد هذا على عبد العزيز، فشدّ ليقاتل الفريقين معاً: العُجمان وآل

صَبَاح. ولكنه ما عتم أن جاءه من أخبره بوفاة مبارك فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون ... وعلى هذا فقد كان مبارك وعبد العزيز، حظيظين: مات مبارك قبل أن يكتوي بحرب عبد العزيز. وخلت صفحةعبدالعزيز من قول من يحصي عليه الزلات: قاتَلَ من أواه في صباه، وكان يدعوه أباه..

وقد كان الشيخ مبارك طويل القامة، أسمر البشرة، قويّ الذاكرة، صلب الإرداة، مستبداً، طموحاً إلى نشر سلطانه ونفوذه على البلاد المجاورة، ولكن الظروف لم تساعده. وقد اشتهر بالتقلب وعدم الثبات على سياسة واحدة فكان يساعد آل سعود لإضعاف نفوذ آل رشيد، ويعمد أحياناً إلى تقوية صلاته بالرشيد خوفاً من توسع آل سعود. وكان لا يعفّ عما في أيدي الناس، يتوسل بأوهي الأسباب لفرض الضرائب عل رعاياه وابتزاز أموالهم. ولكنه كان بجانب ذلك غيوراً على مصالح أهل الكويت، مدافعاً عنهم أينما حلّوا. وقد خرج في أخريات أيامه على تقاليد العرب والدين، فكان يجاهر بالمعصية حتى في رمضان، مما جعل أهل الكويت يضجون منه.

وقد وصفه عبد العزيز الرُّشَيْد وكان من رجال آل صباح بقوله: كان مبارك من الدهاء بحيث يرسل نظره إلى البعيد كما يرسله إلى القريب، ويحسب لصديقه أعظم مما يحسب لعدوّه. وكان يعلم أن ابن سعود إذا تمّ له ما يرديه في نجد، فسيشرع في توسيع نفوذه وسلطانه واستئصال شأفة من يقف في وجهه، ولو كان مباركاً، صديقه الحميم. كان يُعلم هذا منه، لأن طبيعة الملك تقتضيه. وأطماع الملوك الكبار لا تخرج عن دائرته. ومبارك يعلم أن صاحبه واحد من أولئك، لا فراسة وحدساً، بل عشرةً واختباراً.

غير أنه لم يبح بشيء مما كان يخالج ضميره إذ ذاك، لأنه كان في حاجة كبيرة إليه وإلى تألفه. إلاّ أنه جعله نصب عينيه، وأخذ يراقب حركاته عن كثب. ومضى رَدَح من الزمن، وظاهر الإخاء ضارب أطنابه بينهما، فابن سعود لا يلقبه إلاّ بأبيه الكبير، ومبارك لا ينعته إلاّ بابنه البارّ. ولكن في أُخيرات الأيام تجهم وجه الإخاء، وتكدر صفو السلم، وأخذت الألسنة تقذف حممها، وتُخرج من الضمائر ما تكنّه وتخفيه، حتى كاد الأمر يفضي إلى حرب بين الاثنين، لولا معاجلة المنية مباركاً. مات مبارك فكانت بموته حياة ابن سعود، واختفى الأول فكان اختفاؤه ظهوراً للثاني."

الشيخ جابر الصباح

خلف مباركاً في حكم الكويت سنة ١٣٣٤هـ (أواخر ١٩١٥م) ابنُه جابر بن مبارك. وكانت لهذا صلة ودّ بعبد العزيز، أيام كان عبد العزيز مع أبيه، في الكويت. واشترك جابر وعبد العزيز في حملة على مطير، في أيام مبارك، فأبادا من لقياه منهم في الصَمْان. وكانا معاً في وقعة "هديّة" سنة ١٣٢٨هـ (١٩١٠م).

الصفاء في عهد جابر :

ولما تُوفي مبارك، كتب عبد العزيز إلى جابر يعزيّه. وزاره في الكويت، وهو في طريقه إلى البصرة (١٩١٥م) وتوقف عن مطاردة العجمان، وطردهم جابر من بلاده وتوفي جابر سنة ١٣٣٥هـ (أوائل ١٩١٧م) وليس ما بين نجد والكويت ما يعكّر الصفو.

الشيخ سالم الصباح

توفي الشيخ جابر، وخلفه في الحكم أخيه سالم بن المبارك. وقد بدأت صلة جابر بعبد العزيز تسوء في أواخر أيام مبارك، وبالضبط في معركة عجمان، ثم ازدادت سوءاً حين عمد سالم إلى التجار النجديين فطردهم من الكويت بعد عام واحد من توليه الإمارة ثم أراد أن يقيم مركزاً تجارياً في "بُلْبُـول" قرب الخليج. بين الكويت والجبيل، قبل الاتفاق على الحدود بين نجد والكويت. فكتب إليه عبد العزيز بأن هذا المكان هو من أراضي القطيف التابعة لنجد. فلم يرجع عن عزمه. فكتب عبد العزيز إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت. فأقنعه هذا بالعدول، فعدل.

وقعة الحَمَض :

وعلى مسافة من بلبول، مكان يدعى "قَرْيَة" من أملاك "مُطَير" أنشأوا فيه "هجرة" فأرسل سالم قوة لإخراجهم سنة ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) فأنجدهم شيخ مُطير، وجبّارها، فيصل الدويش، وهو على مسيرة أربع ساعات منهم، ونزل على ماء يسمى "الحَمَض" فأغار على قوة سالم وردّها. وكانت وراءها أباعر لأهل الكويت، فساقها الدويش. ووصل الخبر إلى عبد العزيز، في الرياض. فأغضبه أخذ الأباعر، وكتب إلى سالم أنه لم يُستأذن في غارة الدويش، ويَعده بردّ "الغنائم" ويؤكّد له أن "قَرْية" هي كبلبول، من أراضي نجد.. ولم يُرضِ هذا سالماً، فاستنجد بابن رشيد..

وقعة الجَهْراء :

وأرسل ابن رشيد قوّة من شمّر، انضمت إلى قوة من الكويت، للهجوم على "قَرْية" ولكن قائدي الجماعتين اختلفا في من يتولى منهما القيادة، ونزلا في مكان يدعى "الجهراء."



الشيخ سالم بن مبارك آل صباح

وكان عبد العزيز يومئذ في الأحساء، فوصلته الأخبار، فأرسل إلى الدويش يأمره بإنجاد أهل "قرية" فأقبل هذا، فعلم أن القوم في الجهراء، فمشى إليها.

وعلم سالم بن مبارك باختلاف القائدين، فأقبل بقوة أخرى من الكويت، إلى الجهراء، وتولى القيادة، واحتمى بقصرٍ له قريب من الجهراء.

الشيخ أحمد الجابر الصباح

وتوفي سالم في الكويت (جمادى الآخرة١٣٣٩/فبراير ١٩٢١) فخلفه ابن أخيه، أحمد بن جابر مبارك.

ومن عجيب المصادفات أن أحمد هذا، كان يوم وفاة عمه، في "حَفَر العَتْك" ضيفاً على عبد العزيز، يفاوضه بالنيابة عن سالم، في وضع أسس للاتفاق. فلما وصل نعي سالم و انتقال الإمارة إلى أحمد، أخذ عبد العزيز ما كان أمامه من أوراق المفاوضات، فمزقها، وقال لأحمد: لاحاجة إلى ورق بيننا الآن، أنت مفوّض عني فيما تراه . وفارقه أحمد مغتبطاً.

وفي أيام أحمد ظهر النفط في بلاده، و أنتعشت حركتها العمرانية، ووضعت في العُقَير اتفاقية الحدود بين نجد والكويت سنة ١٣٤١ (١٩٢٢م) بإقامة "المنطقة المحايدة". وتزاور هو وعبد العزيز، وعاد الصفو بين البلدين إلى ما يجدر بالأخوين.

ثلاث اتفاقيات :

وفي ٤ ربيع الثاني ١٣٦١(٢٠/٤/١٩٤٢م) عقدت في جدة، بين المملكة العربية السعودية ومشيخة الكويت، الاتفاقيات الآتية:

١ ـ اتفاقية صداقة وحسن جوار.

٢ ـ اتفاقية تجارية.

٣ ـ اتفاقية تسليم المجرمين.

أمضاها مندوب العربية السعودية، يوسف ياسين، ومندوب الحكومة البريطانية ف . هـ .و استونهيور بيرد، نيابة عن مشيخة الكويت.


الشيخ أحمد الجابر الصباح

وصدّقها وأبرمها نيابة عن الحكومة العربية السعودية، في ٢٦ ربيع الثاني ١٣٦٢ (١/٥/١٩٤٣م) وزير الخارجية "فيصل."

المنطقة المحايدة :

وآخر ما عُقد بين الحكومتين، الاتفاق على تحديد "المنطقة المحايدة" بين بلاديهما، سنة ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م). وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي ألفي ميل مربع. وطول ساحلها على الخليج حوالي ٥٥ ميلاً. تقتسم الحكومتان السعودية والكويتية حصيلة ما يستخرج من نفطها، مناصفة.

الحسين والخلافة

وسافر الملك حسين إلى عَمّـان (عاصمـة شـرقيّ الأردنّ) سـنة ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م) بعد أن أصبحت خلافة آل عثمان في "تركية" نسياً منسياً.

فجاءه رجل من مشايخ يافا "بفلسـطين" يحمـل مضبطـة بمبايعتـه بالخلافـة. وأُقيمت الحفلات، وبايعه من كان في عَمّان من زوّاره فيها. وعاد إلى مكة، وقـد أضاف إلى ألقابه لقب "الخليفة."

منع النجديين من الحج :

لأشراف الحجاز، قبل الملك حسين، سوابق في منـع النجديـين مـن الحـجّ، تعرّض لذكرها مؤرخهم في أواخر القرن الماضي أحمـد بـن زيـني دحـلان فقـال : إنهم كرروا إظهـار الرغبـة بتأديـة الفرضيـة، أيـام الأشـراف مسـعود بـن سـعيد "المتوفي سنة ١١٦٥" ومساعد بن سعيد (١١٨٤) وأحمـد بـن سـعيد (١١٩٥) وسـور بـن مسـاعد (١٢٠٢) وغـالب بـن مسـاعد (١٢٣١) وكـانوا كلمـا استأذنوا للحج مُنعوا أو سُجن رسلهم. حتى كانت سنة ١٢٠٢هـ(١٧٨٨م)، وقد تولى غالب بن مساعد، فلم يكتفي بمنعهم، بل "تهددهم بـالركوب عليهـم" وأعقـب القـول بـالفعل، فكـانت سـت وخمسـون وقعـة، مـن سـنة ١٢٠٥ إلى ١٢٢٠هـ، دخلوا في أثنائها مكـة، بالأمـان لأهلهـا، سـنة ١٢١٨ قـال دحـلان "وفعـل غـالب مـا أمكنـه حتـى عجـز، فعقـد الصلـح مـع أحـد علمـائهم سـنة ١٢٢١هـ(١٨٠٦م) ودخلوا مكة.

الحجّ بالقوة :

وتكرّر هذا في عهد عبد العزيز، فقد مضت خمسة أعوام وأهل نجد منقطعون عن تأدية الفريضة. واجتمع أعيانهم تحت رئاسة الإمام عبد الرحمن (والد الملك عبد العزيز)في الرياض وحضر عبد العزيز، إثر عودته من الأحساء، بعد إخفاق المؤتمر في الكويت. فقال بعض متكلميهم: لانريد أن نصبر أكثر مما صبرنا، على ترك ركن من أركان الإسلام، مع قدرتنا عليه، نريد أن نحج يا عبد العزيز، فأن منعنا الشريف دخلنا مكة بالقوة..

وكان مما أجاب به عبد العزيز:ما أدّخرت جهداً لحلّ ما بيننا وبين الحجاز بالتي هي أحسن، ولكنّ الحسين كلما دنوت منه تباعد. فكان هذا إيذاناً من الملك عبد العزيز، بالحركة.

الزحف إلى الحجاز :

مشى من "تربة" نحو ثلاثة آلاف مقاتل من مختلف القبائل، يتقدّمهم سُلطان بن بِجَاد والشريف خالد ابن لُؤيّ (بَطَلا تربة) فاجتازوا جبل "حَضَن" وأناخوا بالحَوِيّة (مطار الطائف اليوم) في أول صفر ١٣٤٣ (١٩٢٤م.(

رؤساء الزحف :

أما رؤساء الزحف: فكان أهل تُرَبَة والخُرْمة، بقيادة خالد بن منصور ابن لُؤيّ. وقد عُين للنظر في المصالح العامة للبلاد التي فتحها الإخوان.

وأهل الغُطْغُط، برئاسة سلطان بن بِجَاد بن حميد، القائد العامّ للحملة

وأهل الأرطْاوية، بقيادة قِعْدان بن درويش.

وأهل حَلبَان، وأميرهم هذال بن فهيد.

وأهل الرضوة، وأميرهم ماجد بن فهيد.

وأهل الرين، وأميراهم حزام بن عمر وهذال بن سعيدان،

وأهل رنية، وأميرهم فيحان بن صامل

وأهل ساجر وأميرهم عقاب بن مُحَيّا.

وأهل صبحا، وأميرهم حزام الحميداني.

وأهل عروى، ورئيسهم جهجاه بن بِجاد بن حُميد.

وأهل عسيلة، ورئيسهم نافل بن طويق.

وأهل عرجة، وأميرهم ذَعّار بن زُمَيع.

وأهل النصف، وأميرهم معيض بن عبود.

وأهل العمار، وأميرهم عبد المحسن بن حسين.

وأهل الردينة، وأميرهم عبد الله بن صَمْعَر

في الطائف :

وخرج الجيش النظامي الهاشمي، من الطائف، لصد "الإخوان" يتولى قيادته صبري باشا العَزّاوي وكيل حربية الملك حسين. فدارت معركة حامية في الحوية، انتهت بتراجع الهاشمين واعتصامهم ببعض المرتفعات في الطائف، يطلقون منها نيران مدافعهم، وهم في شبه حصار.

ووصل بعد يومين الأمير علي، كبير أبناء الحسين، في نجدة من مكة. وعسكر في الهدة غربي الطائف بميل إلى الشمال. وهرعت إليه فلول الجيش النظامي وجماعات من كبار موظفي الطائف وأعيانها.

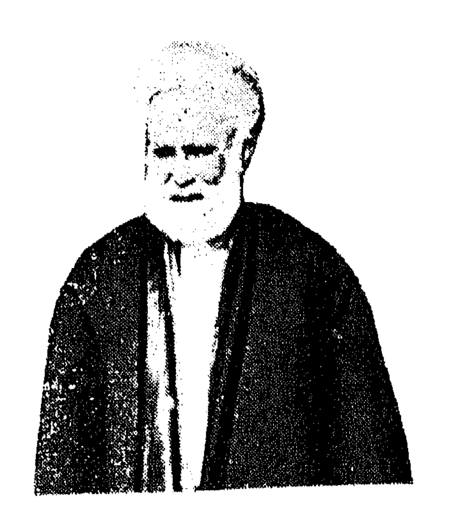
وبعد مناوشات بين السعوديين وجيش الأمير علي، اقتحم السعودين مدينة الطائف، يوم ٧ صفر، وانطلق الأعراب يقتلون وينهبون، على عادتهم في ذلك العهد.

الكُتب في المعركة :

وقال أحد شهودالمعركة أن بعض المهاجمين للطائف دخلوا منزلاً، فيه مكتبة، فأخذوا كتب الحديث والتفسير كلها، وتركوا كتب النحو والأدب والفقه..

في الهَدَة :

تتابعت النجدات للأمير علي، من مكة وأطرافها، جنداً وقبائل، إلى أن كانت المعركة الفاصلة مساء ٢٧/٢٦ صفر، فاستولى السعوديون على معسكر الأمير علي، في الهَدَة واستباحوه، وتفرّق الهاشميون ومن معهم.



الملك حسين ملك الحجاز

خلع الحسين وتولية علي :

توقف الزحف في الطائف والهَدَة. وأرسل ابن بجاد وابن لؤيّ إلى الملك عبد العزيز ـ وهو لا يزال في الرياض ـ يخبرانه، وينتظران إذنه بمواصلة السير إلى مكة. ولم يكن من وسيلة لتبادل الرسائل مع الرياض غير الركائب.

وعاد عليّ إلى أبيه بمكة، يقلّبان وجوه الرأي. ثم نزل عليّ إلى جدة فأبرق أعيانها إلى الحسين (في ٤ ربيع الأول ١٣٤٣) يطلبون نزوله عن عرش الحجاز، لابنه علي. ولا شكّ في أن هذا كان مما اتفق عليه الأب والابن في مكة. وبعد مداولات ومحاورات هاتفية أعلن الحسين اعتزاله العرش، في عشية ذلك اليوم.

وفي صباح ٥ ربيع الأول، نودي بالأمير علي ـ في جدة ـ ملكاً على الحجاز.

حوادث :

يوم ٦ ربيع الأول ١٣٤٣هـ (١٩٢٤م) ـ عاد "الملك" علي إلى مكة ووالده فيها.

يوم ١٠ ربيع الأول ـ وصل الحسين إلى جدة وأبى أن يقابل أحداً.

يوم ١٥ ربيع الأول ـ أخلى الملك علي مكة، وانتقل ليلة ١٦ إلى ظاهر جدة.

يوم ١٦ ربيع الأول ـ نزل الحسين وحرمه وخدمه إلى البحر. وودّعه بعض موظّفيه السابقين. ولم يخرج ابنه علي لوداعه. وأبحر على سفينة له تسمى "الرقمتين" ووجهته العَقَبة.

وظلت قصور الحسين وأبناءه في مكة، قِراب يومين، بين خروج علي (في ١٥ ربيع الأول) ودخول السعوديين (في ١٧ منه) عُرضةً لعَبَث البدو والغوغاء. لخلوّها من سلطة تصون الأمن.

السعوديون يدخلون مكة بغير سلاح :

أفتى علماء الرياض بأنه لا يجوز دخول "الحَرَم" بنية القتال. وأذن عبد العزيز بحصار مكة إن قاومت. ودخلها خالد ابن لؤي وسلطان بن بجاد بجيشهما، وكلهم بملابس الإحرام، ينادون بالأمان. وطافوا حول "البيت" وسعوا. ثم تسلموا زمام الأمور، يوم ١٧ ربيع الأول ١٣٤٣ (١٩٢٤م) وتولى خالد إمارتها.



الملك علي ملك الحجاز

اللقاء بين فيصل وعبد العزيز

في أثناء تعقب الدراويش خرج الملك فيصل بن الحسين إلى مكان يسمى خرجة يبعد عن حدود العراق حوالي خمسة كيلومترات، وعند ذلك المكان كانت هناك نقطة من شرطة البادية العراقية في الخيام تدعى "نقطة العبيد" كان القائد كلوب باشا قائد البادية العراقية قد اتخذها مقراً له.

وكان رئيس الوزارة العراقية إذ ذاك ناجي السويدي. فلما علم بوجود الملك عبد العزيز، على مقربة من الحدود، عمل على اجتماعه بالملك فيصل، في مكان من المنطقة المحايدة، بين العراق والمملكة العربية السعودية، يسمّى "الرّخَيْمِيّة" وتولى المراسلة في ذاك المندوب السامي البريطاني في العراق السر "همفرز" ثم بدأ الاتصال برقياً بين عبد العزيز وفيصل، مباشرة، لتعيين موعد الاجتماع ومكانه. وكان الملك عبد العزيز، في خلال ذلك، قد تحوّل من "خرجة" إلى "خَبَاري وَضْحَا" بسبب التجاء الدويش إلى أراضي الكويت، والتجاء ابن مشهور إلى أراضي العراق. ولم يعد هناك عدوّ يطارده عبد العزيز في المنطقة فرأى النزول على خباري وضحا، لوفرة مياهها وتوسط موقعها بين العراق والكويت والمملكة السعودية.

وقلّت المياه في "خباري وضحا" فاضطر إلى انتجاع أماكن أخرى كانت بعيدة عن حدود العراق مما جعل الاجتماع في المنطقة المحايدة متعذراً.فورد

اقتراح من الحكومة البريطانية بأن يكون الاجتماع على الطرادة البريطانية "لوين" في مكان من الخليج.

واشترط الملك عبد العزيز للاجتماع شرطين: الأول أن يكون البحث بينه وبين الملك فيصل قاصراً على تصفية الجوّ، والمودّة والصداقة. وأن لا يكون بينهما حديث في موضوع الشؤون المعلّقة بين العراق والمملكة السعودية، لما فيها من التعقّد، واتقاءً لحدوث خلاف في خلال البحث، الأفضل تَجنَبّه فيما يكون بين الملكين من حديث. والشرط الثاني أنه لا يمكن أن يحضر مجلساً تعزف فيه الموسيقى، أو يشرب فيه الدخان.

وقد أُبلغ السفير البريطاني هذين الشرطين بكتاب خاص من الملك عبد العزيز. كما أُبلغهما مندوبون عن حكومة العراق اجتمعوا بمندوبين عن الحكومة السعودية، في الكويت، يوم ١١ رمضان ١٣٤٨هـ (آذار ١٩٣٠).

ويظهر أن حكومة العراق، والمندوب السامي، لم يخبرا الملك فيصلاً بهذين الشرطين ـ أو الملاحظتين ـ فلما اجتمع الملكان في "لوين" وبعد المجاملات بدأ الملك فيصل بالحديث عن الأمور المعلّقة. وأشار إلى نقاط الخلاف التي منها بناء حصون عراقية على الحدود، ومعاهدة تسليم المجرمين، وأمور أخرى تتعلق بمنهوبات لعربان العراق عند أهل نجد. والملك عبد العزيز مُصغ إلى أن أنجز فيصل ما عنده، فقال ما مؤداه أنه سبق أن أشير إلى أنّ هذه المسائل لا يتناولها حديثهما، وأُبلغت الحكومة العراقية ذلك كما أُبلغه المندوب السامي. وكان المندوب السامي ورئيس الوزارة العراقية حاضرين في المجلس، فذكر السر همفرز أنه وصله هذا الخبر وأسف لأنه لم يخبر الملك فيصلاً به. وذكر ناجي السويدي أنه وصل إليه الخبر أيضاً ولكنه رأى أن المصلحة تقضي بالاجتماع،

وأنه لا مانع من البحث. فالتفت الملك فيصل إلى رئيس وزارئه يؤنّبه. واستعمل الملك عبد العزيز لباقته في الموضوع، فقال :إن الأمر متروك لجلالة الملك فيصل إن شاء البحث بُحث وإن شاء تُرك لمندوبي الحكومتين. فاقترح فيصل أن يحال البحث إلى مندوبي الدولتين للتداول فيه. فانسحب مندوبو الحكومتين إلى جانب من جوانب الباخرة. ووضعوا "مشروع معاهدة صداقة وحسن جوار" كما وضعوا مشروعاً لمعاهدة "تسليم المجرمين" ولكنّ الاتفاق لم يتمّ نهائياً على المعاهدتين، بسبب الاختلاف على تعريف المجرم السياسي، ورغبة الجانب العراقي في عدم تسليم "ابن مشهور"في حين أن الحكومة البريطانية كانت متعهدة بتسليم جميع العُصاة الذين كانت تطاردهم القوات السعودية.



الاجتماع في الباخرة "لوين"

وتناول البحث بين الملكين، بصور خاصة، استعراض ما كان بين آل سعود والحسين وأولاده، وقد أوضح الملك عبد العزيز للملك فيصل أنه لم يسبق أن ابتدأ الشريف حسيناً ولا أحداً من أنجاله بعداوة أو خصومة، ولكن الحسين لما عينه الترك شريفاً على مكة كان أول ما بدأ به، فورَ وصوله إليها أن أخذ قوة من الحجاز وسار بها إلى نجد وأغرى جماعة من عتيبة بالاحتيال على أخيه "سعد بن عبد الرحمن" ثم احتجزه وهو في أواسط نجد. وذكر أنه كان مضطراً في ذلك الوقت للقيام بواجبه، فمشى للدفاع عن نفسه، وأن الأمر انتهى بسلام وأعيد سعد. فكان هذا أول بادرة للخصومة لم يتقدمها أي استفزاز، وظل الملك حسين لا يخفي بوادر نفسه إلى أن كان يوم "تُرَبَة" وأعقبه دخول الحجاز. وهنا لم يتردّد الملك فيصل في توجيه بعض اللوم إلى أبيه، وقال: إن المحرض الأول له كان خالد ابن لُؤيّ فقد قابلهم في جدة أول وصولهم إلى الحجاز من استانبول. وقال لهم إذا أردتم تأسيس ملك الحجاز فلا يمكن تثبيت هذا الملك، وسلطان عبد العزيز بن سعود في نجد.

ثم جرت محادثات عامة للقيام بمساع مشتركة لتحرير سورية، والسير بالاتفاق والتفاهم إلى ما فيه مصلحة الوحدة العربية. وتبودل في ذلك كتابان رسميان، حدثت بعد توقيعهما أزمة "شكلية" ما لبث أن حُلّت. وذلك أن الملك فيصلاً جعل فاتحة كتابه للملك عبد العزيز :"أخي الملك عبد العزيز" متجاهلاً لقبه الرسمي - يومئذ - وهو "ملك الحجاز ونجد وملحقاتها" وروجع الملك فيصل في ذلك، فلم يتحولّ عن رأيه. وكاد الملك عبد العزيز أن يردّ إليه كتابه. فتدخّل السر همفرز في الأمر، وتعهد للملك عبد العزيز بأن تصله برقية من الملك فيصل باللقب الرسمي، فقبل الكتاب. وتلقى على أثر ذلك برقية من الملك فيصل، من البصرة، بالعنوان الرسمي "ملك الحجاز. ونجد وملحقاتها."

تأسيس المملكة العربية السعودية

في ١٢ جمادى الأولى ١٣٥١ (١٠/٨/١٩٣٢م) اجتمع لفيف من كبار الوطنيين، في الطائف، واتفقوا على أن يرفعوا إلى الملك عبد العزيز "قراراً" وضعوه، هذا نصه:

"الحمد لله وحده. إنه لما كان في هذا اليوم الثاني عشر من شهر جمادى الأولى من عام الواحد والخمسين والثلاثمائة والألف من هجرة صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم اجتمع الموقّعون أدانه للبحث والمذاكرة في أمر، فيه عزّ ومنة وشرف وألفة، وَوَضْع قرار يرفعونه إلى سدّة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، نصره الله وأيد ملكه.

ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد خص هذه البلاد بين شقيقاتها الأقطار العربية، فكانت أشرف صقعاً وأوسع رقعة، وأعز نفراً، وأظهر استقالاً وسؤدداً، وأقدر على مواجهة الملمات والكوارث، وأسبق إلى الغايات والمصالح. ووهب أهلها مزايا لم تكن لسواهم فجاؤا عنصراً عربياً، واحداً في أصله، واحداً في عاداته وتقاليده، واحداً في دينه وإسلامه، واحداً في تاريخه وعنعناته. ففي البلاد بأجمعها ما يوحدّها ويجعلها وحدة عنصرية كاملة ويجعل أهلها أمة واحدة، لا فرق بين من أتْهم منهم ومن أنْجَد، ومن أحجز ومن أيمن.

"فلما كانت حال البلاد وأهلها كما مرّ، وكان لها هذا المقام الممتاز بين سائر الأصقاع والأمصار التي يقطنها العرب، وكانت أوضاعها الحكومية الراهنة

لا تتلائم مع طبيعة الوحدة التي هي وأهلوها عليها، وكان اسمها الحاضر وهو "المملكة الحجازِية النجدية وملحقاتها" لا يعبّر عن الوحدة العنصرية والحكومية والشعبية الواجب إظهارها فيها، ولايدلّ إلاّ على مُسَميات لأصقاع جغرافية لبعض أقطار العرب، تقصّر عن الإشادة بالحقيقة الواقعة المشار إليها آنفاً، ولا يرمز إلى الأمانيّ التي تختلج في صدور أبناء هذه الأمة، للاتحاد والائتلاف بين جميع الناطقين بالضاد، على اختلاف أقطارهم وتباعد أمصارهم.

"ولما كانت الأوضاع الشكلية المشار إليها، لا تدلّ على الروابط العميمة الكائنة بين أفراد السكان، ولا على التضامن الموجود بينهم، على ما فيه عزّ البلاد وتعاليها ـ كما ظهر ذلك جلياً في التضامن في حوادث ابن رفادة الأخيرة ـ ولا على الارتباط الحقيقي بين شِقّيْ المملكة تحت ظلّ جلالة الجالس على العرش.

"فأن المجتمعين، يرفعون بكمال الخضوع، إلى سدّة صاحب الجلالة أمنيتهم الأكيدة، في أن يتكرم بإصدار الإرادة السنية، بالموافقة على تبديل اسم المملكة الحالي إلى اسم يكون أكثر انطباقاً على الحقيقة، وأوضح إشارة إلى الأماني المقبلة، وأبين في الإشادة بذكر من كان السبب في هذا الاتحاد، والأصل في جمع الكلمة وحصول الوحدة، وهو شخص جلالة الملك المفدّى، وذلك بتحويل اسم "المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها" إلى اسم "المملكة العربية السعودية" الذي يدلّ على البلاد التي يقطنها العرب، ممن وفق الله جلالة الملك "عبد العزيز آل سعود" إلى توحيد شملهم وضم شعثهم.

"هذا ولما كان الاستقرار والديمومة والثبات من الشروط الأساسية التي

تستهدفها الأمم في حياتها السياسية والاجتماعية والتي لا أمل بمواجهة صروف الحدثان وكوارث الدهر إلا بها، والتي لا تقوم لبلاد ولا لأمّة بدونها قائمة، كما هو مشاهد في تاريخ الأمم والحكومات والدول التي أهملت مثل هذا الأمر الخطير، وما آلت إليه من سوء المتقلب والمصير.

"فأن المجتمعين يتقدمون إلى سدة صاحب الجلالة، الجالس على العرش، أطال الله بقاءه وأمدّ في حياته، باستعطاف آخر، مؤاده: أن يتفضل جلالته بإصدار الأمر الكريم بالموافقة على سَنّ نظام خاصّ بالحكم وتوارث العرش، لكي يعلم الجميع من صديق وعدوّ، قريب وبعيد، أن هذا الملك موطّد الأركان ثابت الدعائم لا تزعزعه العواصف ولا تثني عُوده الأيام. وجلالته أطال الله عمره أول من يقدر أهمية هذا الأمر الخطير وفوائده العميمة في داخل البلاد وخارجها، وتقوية مركزها الأدبي والمادي. والله تعالى نسأل أن يوفق جلالة الملك المفدّى إلى ما فيه الخير والصلاح.

وفي الوقت نفسه رُفعت إلى الملك برقيات من جهات مختلفة في معنى القرار الآنف ذكره، تؤيد فكرة توحيد أجزاء المملكة، وتسميتها باسم لا "إقليمية" فيه، ولا تفريق بين قطر وآخر. وكان ذلك ما يجول في نفس عبد العزيز، فصدر الأمر الملكي بنظام "توحيد المملكة" على النحو التالي:

نظام توحيد المملكة :

بعد الاعتماد على الله، وبناء على ما رُفع من البرقيات من كافة رعايانا في المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها. ونزولاً على رغبة الرأي العامّ في بلادنا وحباً في توحيد أجزاء المملكة العربية، أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى ـ يُحول اسم المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها إلى اسم "المملكة العربية السعودية" ويُصبح لقبنا بعد الآن "ملك المملكة العربية السعودية."

المادة الثانية ـ يجري مفعول هذا التحويل اعتباراً من تاريخ إعلانه.

المادة الثالثة ـ لا يكون لهذا التحويل ايّ أثر على المعاهدات والاتفاقات والالتزامات الدولية التي تبقى على قيمتها ومفعولها. وكذلك لا يكون له تأثير على المقاولات والعقود الإفرادية بل تظل نافذة.

المادة الرابعة ـ سائر النظامات والتعليمات والأوامر السابقة، والصادرة من قِبَلنا، تظل نافذة المفعول بعد هذا التحويل.

المادة الخامسة ـ تظل تشكيلات حكومتنا الحاضرة في الحجاز ونجد وملحقاتها على حالها الحاضرة موقتاً إلى أن يتم وضع تشكيلات جديدة للمملكة كلها على أساس التوحيد الجديد.

المادة السادسة ـ على مجلس وكلائنا الحالين الشروع حالاً في وضع نظام أساسي للمملكة، ونظام لتوارث العرش، ونظام لتشكيلات الحكومة وعرضها علينا لاستصدار أوامرنا فيها.

المادة السابعة ـ لرئيس مجلس وكلائنا أن يضم إلى أعضاء مجلس الوكلاء أيّ فرد أو أفراد، من ذوي الرأي، حين وضع الأنظمة السالفة الذكر للاستفادة من آرائهم والاستعانة بمعلوماتهم.

المادة الثامنة - إننا نختار يوم الخميس ٢١ جمادى الأولى ١٣٥١ الموافق لليوم الأول من الميزان يوماً لإعلان توحيد هذه المملكة العربية، ونسأل الله التوفيق.

صدر في قصرنا بالرياض في اليوم السابع عشر من جمادى الأولى سنة ١٣٥١

بأمر جلالة الملك
نائب جلالته
فيصل

التوقيع
عبد العزيز

أقول : ويوم الخميس ٢١ جمادى الأولى ١٣٥١ يوافق الخميس ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٢ وذلك لأن أول جمادى الأولى، هو يوم الجمعة في ٢ سبتمبر.



فيصل

مصر والسودان

عندما بدأت الدول الاستعمارية بالاستيلاء على الأراضي الإفريقية واستعمارها تسابقت فيما بينها على اقتطاع أطراف من جنوب السودان والتوغل في أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله التعايشي الضعيفة. وكانت فرنسا تزحف على إفريقيا من الغرب ولما كان السودان بعد عام ١٨٨٥ يعتبر دولة مستقلة فأنها قررت أن تحتله وزحفت عليه بعثة وارشان حتى وصلت حدوده عام ١٨٩٨.

وحدث سبب مباشر عند هزيمة الإيطاليين في موقعة عدوة أول مارس ١٨٦٦ على أيدي الأحباش، وتهديد الدراويش السودانيين لكسلا التي كان الإيطاليون قد أخلوها بصفة مؤقتة عام ١٨٩٤... وطلب الحكومة الإيطالية من الحكومة البريطانية أن يهاجم الجيش المصري الدراويش في دنقلة للتخفيف من الضغط عليهم.

ولم يجد الاستعمار البريطاني أمام هذه الظروف المتغيرة من سبيل إلا إعادة تكوين جيش مصري لدخول السودان.

واتخذت الحكومة البريطانية قرارها في ١٢ مارس ١٨٩٦ باسترجاع دنقلة، وكان في هذا نقطة تحول عن سياسة إنشاء جيش مصري صغير للأعمال البوليسية، إلى إنشاء جيش محارب قادر على خوض المعارك.

لم يكن قد مضى علـى حـل الجيـش المصـري في مصـر إلا ١٤ عامـا.. ولم يكن قد مضى على الإبادة المتعمدة للجيش المصري في السودان إلا ١١ عاما... وبدأ تكوين جيش مصري جديد.

وكان الاستعمار البريطاني يعتمد في ضمان بقائه بمصر على وجود جيـش الاحتلال، وقيادة الضباط البريطانيين للجيش المصري الجديد.

وزاد عدد الجيش المصري حتى بلغ ١٨٠٠٠ جندي عند بدء حملة دنقلـة وبدأت عملية استرداد السودان تحت قيادة كتشنر سردار الجيش المصري.

كان هجوم البريطانيين على السودان من كينيـا وأوغنـدا متعـذرا في هـذا الوقت الضيق لظروف طبيعية...كما أن دخول السودان بالجيش المصـري كـان يعطي للغزو سندا قانونيا أمام فرنسا الـتي كـانت قواتهـا قـد احتلـت (فاشـودة) غرب السودان.

دخل كتشنر (أم درمان) عاصمة المهديـين في سـبتمبر ١٨٩٨ مسـتخدما الرشاشات كسلاح جديد، فأصيب جيش المهدي بخسارة فادحة بلغت ٢٠ ألفـا واندحر الجيش إلى كردفان. وعن هذه المعركة قال الكولونيل مساعد كتشـنر " كانت تحركات المهديين دائما إلى الأمام تحت وابل رصاصنا ليلاقوا الموت المحتـم وجها لوجه. وبعد المعركة التي سجلنا فيها انتصارنا كانت جثث قتلاهـم بثيابهـا البيضاء تغطي ساحة القتال كما تغطيها الثلوج" ولم يقتف أثر المهديين ولكنه اتجه إلى (فاشودة) حيث التقت القوات البريطانية وجها لوجه مع القـوات الفرنسـية، وحدثت أزمة (فاشودة العالمية) المعروفة والتي قال لينين عنها "كانت إنجلترا على شفا الحرب مع فرنسا" وانتهي الأمر بينهمـا إلى توقيـع اتفـاق ٨ إبريـل ١٩٠٤

تتعهد فيه فرنسا بعدم معارضة النفوذ البريطاني في مصر أو تحديد موعد لجلاء قواتها عنه. كما تعترف بريطانيا بسيادة فرنسا على المغرب.

ولكن صداما لم يحدث إذ حسمت المشكلة على أساس توازن القوى وبعد مفاوضات طويلة أمرت الحكومة الفرنسية (مارشان) بالتراجع يوم ٤ نوفمبر ١٨٩٨ عن (فاشودة)، ووقعت في مارس ١٨٩٩ اتفاقية إنجليزية فرنسية لتوزيع مناطق النفوذ في إفريقيا.

وتم استرداد السودان في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ بعد حرب امتدت أكثر من ثلاث سنوات خاضها الجيش المصري.

وبعد استرداد السودان واجه الاستعمار البريطاني مرة أخرى مشكلة وجود جيش مصري، بدأت تنتشر في صفوفه أفكار الحركة الوطنية التي كانت قد انتعشت في صفوف الجماهير وبين المثقفين في التسعينات من القرن التاسع عشر.

ولم تجد الحكومة البريطانية مبررا يدفعها إلى إلغاء الجيش المصري مرة أخرى.. كما فعلت في بداية الاحتلال...ولكنها أبقت معظم الجيش الذي بلغ في مطلع القرن العشرين عددا يتراوح بين ٢٠ ألفا ، ٢٥ ألفا في السودان لعدة أسباب أهمها:

١ ـ إبعاد الجيش المصري الذي استرد ثقته بنفسه عن قاعدته الجماهيرية ـ على حد تعبير كرومر.

٢ ـ إطلاق الأمر لجيش الاحتلال في مصر دون منازع.

٣ ـ تثبيت الأمن بالسودان.

٤ ـ وجود الجيش المصري في السودان أعفى الحكومة البريطانية كذلك من تواجد جيش كبير للاحتلال. وقد احتلت وحداتهم مواقع استراتيجية هامة مثل القلعة والعباسية وقصر النيل بالقاهرة. ومصطفى باشا ورأس التين بالإسكندرية.

وكان استرداد السودان وتوقيع اتفاقية ١٨٩٩ للحكم الثنائي المصري البريطاني وهي الاتفاقية التي وقعها بطرس غالي عن مصر ولورد كرومر عن بريطانيا، والتي جاء في مقدمتها أن الأسباب التي دعت إلى الحكم الثنائي هي أن مصر حكمت السودان حكما سيئا مما أدى إلى ضياعه (وموافقة) الحكومة المصرية على السماح لإنجلترا بإدارة السودان لقاء المعونة التي قدمتها إلى مصر في السودان.

ولا شك أن هذه الاتفاقية التي فرضت على مصر، كانت (اتفاقية إذعان) أطلق عليها الناس اسم (الاتفاقية المشئومة) .

أصبح الحاكم العام البريطاني هو السلطة العليا في السودان تتجمع في يده جميع السلطات المدنية والعسكرية والتنفيذية والتشريعية، وبدأت الحكومة البريطانية ترسم سياسة جديدة نحو الجيش المصري.

قررت تجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين في السودان من الأسلحة والذخيرة بواسطة الجنرال مكسويل نائب الحاكم العام...

وكان أن تمردت بعض الوحدات، فسجن الضباط المتهمون بالتحريض

وحوكموا ثم طرد منهم سبعة من خدمة الجيش وأحيل واحد إلى المعاش وآخر للاستيداع.

وأراد كرومر أن يستغل هذا الحادث لإهانة الخديوي وتحقيره أمام المتعاطفين معه في الجيش، فطلب منه إحضار المحكوم عليهم وتوبيخهم، ليضعه في موقف حرج سواء بالرفض أو القبول ... وقد قبل الخديوي ذلك، وأحضر المحكوم عليهم ووبخهم وأعلن تأييده للسردار ونجت باشا.

وقررت الحكومة البريطانية أيضاً إنقاص الوحدات المصرية البحتة في الجيش وزيادة الوحدات السودانية، وألغوا(أورطتين) كتيبتي مشاه، وسرحوا المدفعية، وخفض عدد (الأورطة) الكتيبة المصرية إلى ٦٠٠ جندي بدلا من ٨٠٠ جندي للكتيبة السودانية، ونقص عدد الضباط المصريين في الوحدات السودانية إلى العشر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شتت الجيش المصري في السودان إلى حاميات صغيرة مبعثرة في المدن البعيدة، بينما تمركزت الحامية البريطانية في الخرطوم.

وهكذا ضمر الجيش المصري بعد أن أدى واجبه في استرداد السودان ... وأخذ الاحتلال البريطاني يكلف وحداته بواجبات تعميرية مدنية.

ولما كان هناك نقص شديد في الصناع المهرة بالسودان فقد استصدر اللورد كتشنر أمراً خديوياً يقضي بتجنيد أبناء القاهرة والإسكندرية، وكان ذلك موقوفا منذ بدء الاحتلال منعاً لتسرب الأفكار الحضارية في المدن إلى صفوف الجيش، وهكذا تضاعف عدد الصناع في السودان عدة مرات.

وقام الجيش المصري بدور حضاري في السودان ... أنشأ طرق السكك الحديدية في ظروف بالغة القسوة والصعوبة ... قال اللورد كرومر انهم مدوا ٣٢٥ ميلا من خطوط السكة الحديد خلال ١٤ شهرا ... وقال أحد الضباط المصريين (أنه توجد تحت كل شبر منها جثة جندي مصري).

وكثير من منشآت السودان في المدن المختلفة بنيت بواسطة الوحدات المصرية حتى أصبح ذلك طابعا للجيش، وهدفا يقصد به صرفه عن التدريب والتماسك ... وعندما فكر الرئيس السابق اللواء محمد نجيب في دخول المدرسة الحربية، قال له إبراهيم عرابي بن أحمد عرابي وكان مقيما في السودان، وهو يحاول أن يثنيه عن عزمه (يا بني ... إن الضابط في بلد محتل ليس سوى مقاول عمال أو رئيس فعلة ولا يتعدى عمله الحفر والردم).

وكان كلام إبراهيم عرابي صحيحا إلى حد ما ... فقط روى محمد نجيب إن أول عمل كلف به عقب تخرجه كان تمهيد بعض الطرق في السودان.

بعد أن استقرت الأحوال نوعا ما صدر قانون القرعة العسكرية ـ التجنيد ـ عام ١٩٠٢ بعد أن تلاشت الحاجة لأي قوات مصرية من وجهة نظر المصالح البريطانية، ولذا فقد تضمن إعفاء كل العناصر ذات الفعالية أو التأثير في الاتجاهات الوطنية لمكافحة الاستعمار، حتى تظل بعيدة عن الجيش.

أعفي أبناء العمد والمشايخ وموظفي الحكومة والعلماء وطلبة الأزهر وطلبة الجامعة وأبناء و أخوة ضباط الجيش.

انخفض بذلك مستوى المجندين ومستوى الجيش بالتالي.

استمر العمل بهذا القانون حتى ١٩٤٧ أي ٤٥ عاما متصلة.

وخلال السنوات الأولى للحكم الثنائي في السودان قامت عدة انتفاضات شعبية لم يذكر السير (الدون جورست) الحاكم العام شيئا عن دور الجيش المصري في قمعها، مشيرا فقط إلى القوات البريطانية والسودانية ... وإذا صح ذلك فانه يشير إلى خشية الاحتلال من تحريك الجيش المصري حركة عسكرية في مواجهة انتفاضة شعبية خشية حدوث التحام بينهما، وخاصة إن ضباط الجيش كانوا ما زالوا يتذكرون انتفاضة عرابي، ويقرأون سرا كلمات الزعماء والمثقفين في مصر مثل محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ومصطفى كامل وغيرهم.

وكان الاتجاه السائد في الرأي العام المصري هو الاستفادة من التناقضات الدولية، والنضال ضد قوات الاحتلال البريطانية باعتبار مصر تحت السيادة الشرعية التركية.

وقد تعرض الجيش المصري عام ١٩٠٦ لموقف شديد الحرج عندما أرادت الحكومة العثمانية أن تمد خط سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة ثم إلى قناة السويس، وما يستتبعه ذلك من ضرورة اقتطاع جزء من سيناء.

وعندما وجدت قوات الاحتلال إن ذلك يهدد قواتها البحرية في البحر الأحمر أرسلت قوة مصرية صغيرة يقودها مصري هو الأمير الاى سعد رفعت لاحتلال بلدة "كابا" التي تقع على بعد ٨ أميال برا من قلعة العقبة، ولكنها عندما وصلت وجدت أن القوات التركية قد احتلتها، وأصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين القوتين.

كان موقف الجيش المصري غريبا في هذه الأزمة التي تتنازع فيها الأرض المصرية دولتان أجنبيتان هما تركيا صاحبة السيادة الشرعية وإنجلترا صاحبة قوات الاحتلال.

ولكن الرأي العام المصري انجذب إلى السلطان الذي كان اسمه يذكر في خطب الجمعة بالمساجد ويدعى له بالنصر ... وناقشت الصحف صراحة احتمال تمرد الجيش المصري و انضمامه للقوات العثمانية باعتبارها قوات إسلامية لا يجوز معاداتها.

ووجدت قوات الاحتلال البريطاني أنها في مأزق يهددها بتمرد الجيش فسارعت بزيادة الحامية البريطانية واستدعت قوات هندية للدفاع عن قناة السويس، ونشرت الصحف البريطانية مقالات تثير بها الشك في ولاء ضباط وجنود الجيش المصري، ونشرت جريدة (ديلي اكسبريس) تصف الضباط الشبان بأنهم مصدر خطر لصلتهم بالضباط الأكبر سنا أو المتقاعدين وانهم جميعا يعتبرون خطرا في حالة القلق القائمة في ذلك الوقت.

وكان في حديث الصحيفة البريطانية إشارة غير مباشرة إلى أن قوات الاحتلال كانت تختار صغار الضباط من ذوي الولاء لقبول الاحتلال دون معارضة.

وأصبح مؤكدا أن قوات الاحتلال لم تعد تثق في ولاء الجيش المصري، كما أنها فطنت إلى أن الرأي العام المصري يلعب على التناقض القائم بينهم وبين الدولة العثمانية ... فكانت النتيجة هي زيادة الحامية البريطانية، ووقوع حادثة دنشواي بعد شهر واحد من أزمة (طابا) التي انتهت بتفادي القتال.

ورافق هذه الحادثة نشاط عربي في تركيا، إذ كونت الجالية العربية في القسطنطينية منظمة عربية جماهيرية في ٢ سبتمبر ١٩٠٨ باسم (الإخاء العربي العثماني) رأسها ضابط سابق لأركان حرب التركي اسمه صادق باشا العظم مرتبطا بجمعية (تركيا الفتاة).

ولكن انتخابات البرلمان التركي في ذلك العام وبرنامج جمعية (تركيا الفتاة) الذي نشر في أواخر هذا العام، قد أنزل ضربة حاسمة بالأوهام التي كونها القوميون العرب حول تركيا الفتاة.

كان تعداد الأتراك ٧,٥ مليون وتعداد العرب ١٠,٥ مليون من مجموع ٢٢ مليون نسمة هم مجموع سكان الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت.

وتكونت جمعية سرية أخرى عام ١٩١١ باسم (الجمعية العربية الفتاة) في باريس لعبت دورا كبيرا في تاريخ الحركة الوطنية العربية، حيث أعدت برنامجا يقوم على أساس الاستقلال العربي ومحاولة توحيد الحركات العربية المختلفة.

وفي نفس العام قامت الحرب الإيطالية العثمانية (١٩١١-١٩١٤) حيث بدأت إيطاليا يوم ٣٠ سبتمبر ١٩١١ تستولي على الساحل الليبي.

فاحتلت طرابلس ودرنة وطبرق وبنغازي .. وفكرت الدولة العثمانية في مرور جيشها عبر الأراضي المصرية بعد محاصرة الأسطول الإيطالي لسواحل ليبيا، كما فكرت أيضا في الاستعانة بالجيش المصري في الحرب إلى جاني الجيش العثماني.

وقد أيد الرأي العام المصري هذا الاتجاه وطالبت العناصر الوطنية إن يمر

الجيش العثماني دون استئذان الخارجية البريطانية، ولكن بريطانيا أسرعت بإعلان حياد مصر في الحرب تجنبا لاحتمال اشتباكها مع إيطاليا ... ولم تحاول الدولة العثمانية من جهتها إرسال قوات عبر مصر، وعندما اتصل بعض الوطنين المصريين باللورد كيتشنر مطالبين بإرسال قوات مصرية لمساعدة الجيش العثماني، أجاب بأن ذلك يعنى زيادة قوات الاحتلال .. وعندما طلب بعض الضباط التطوع وافقهم على شرط أن يجدوا أنفسهم في الاستيداع بعد العودة .. وعندما طلب أولاد علي من الأعراب التطوع وافق بشرط إلغاء النص الذي يعفيهم من التجنيد.

ولكن ذلك لم يمنع بعض المصريين من التطوع على نفقتهم الخاصة ... وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية فيما بعد، وصالح حرب الذي رأس جمعية الشبان المسلمين بعد ذلك وتولى منصب الوزارة في إحدى وزارات على ماهر ...وعزيز المصري الذي اشترك في العمليات الحربية وعين قائدا لمنطقة بنغازي وغيرهم كثير من المتطوعين.

وبدأت الأسلحة تتدفق عبر الصحراء الغربية إلى ليبيا، الأمر الذي جعل قوات الاحتلال البريطانية تستبدل مأموري الحدود المصريين بمأمورين من البريطانيين.

وهكذا منعت قوات الاحتلال الجيش المصري من المساهمة في هذه الحرب التي كان يدفعه إليها اتجاه الرأي العام المصري.

وفي ذلك قال يوسف نجيب الضابط في الجيش المصري والذي مات ودفن

في السودان لولده محمد نجيب وهو يختار له مهنة المحاماة قبل وفاته (إن الجيش قوة إضافية تتلقى أوامرها من الإنجليز) .

ولم يكن الجيش المصري يتلقى أوامره من قوات الاحتلال التي يقوده ضباطها البريطانيون فقط ولكن قواعد جديدة كانت تطبق عليه ... الوحدات السودانية الجديدة أصبحت تتلقى أوامرها بالإنجليزية .. وبعض الفرق التدريبية كانت تقتصر على الضباط السودانيين والعرب دون المصريين مثل مدافع الماكينة في مركز التدريب بملاكال، وذلك حسب رواية اللواء محمد نجيب الذي تخرج في المدرسة الحربية، وعين مثل والده في الكتيبة ١٧ مشاة بالسودان أيضا.

وأوقف الاحتلال البريطاني الترقية إلى رتب الضباط بين ضباط الصف، وأغلق بذلك الباب أمام الفلاحين و الفقراء حال بينهم وبين الوصول إلى المراتب القيادية كما حدث مع أحمد عرابي ... وبدأت الفروق الطبقية تظهر بطريقة حادة في صفوف الجيش ... الضباط كانوا يختارون إما من أبناء الضباط وإما من أبناء العائلات الكبيرة الفاشلة في التعليم دون التقيد بشهادة مدرسية حتى صدر قانون ١٩٢٨ الذي يقصر دخول المدرسة الحربية على خريجي المدارس الثانوية ... أما الجنود فكانوا من أفقر عائلات مصر.

وعادت من جديد حدود الترقية إلى الرتب العليا ... المصريون لا يرقون أكثر من رتبة الأميرالاي، والسودانيون لا يتجاوزون رتبة الصاغ، بينما البريطانيون يبدأون من رتبة اليوزباشي إلى أعلى رتب الجيش.

وحدث خلال هذه الفترة انحسار حقيقي في حالة الجيش ... تدريبا وتسليحا وعددا .. وارتباطاً بالحركة الوطنية. أيضا فقد كان البريطانيون

يختارون الضباط خلال ثقوب اختيار ضيقة، ويحاولون أن يجتذبوهم إلى نموذج الحياة البريطانية وتقاليدها مما يعزلهم تدريجيا عن مجتمعهم.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى وكانت تركيا ما زالت في مرحلة الحياد، ضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية لمنع اتخاذها قرارا بالحياد وأصدرت قرارا في ٥ أغسطس ١٩١٤ يقضي بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها ومنع السفن المصرية من الوقوف في أي ثغر ألماني ...ولما نشبت الحرب بين إنجلترا وتركيا فرضت الحماية البريطانية على مصر وأسقطت السيادة العثمانية يوم ١٨ ديسمبر ١٩١٤.

وفي اليوم التالي مباشرة أي ١٩ ديسمبر خلع الإنجليز الخديوي عباس حلمي الثاني الذي كان في القسطنطينية في ذلك الوقت، وعينوا الأمير حسين كامل منعمين عليه بلقب السلطان واقترنت هذه الإجراءات بإعلان الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ١٩١٤ وأصبحت السلطة العليا في يد الجنرال مكسويل قائد القوات الإنجليزية في مصر، واعتقل آلاف الوطنيين من المثقفين البرجوازيين، وعطلت الصحف الوطنية ووضع الباقي تحت رقابة شديدة.

ولم يعتمد الإنجليز في حربهم ضد الأتراك على قوات الجيش المصري اعتمادا كاملاً، بل كلفوا وحدات قليلة منه بالاشتراك في خطة الدفاع عن قناة السويس ... وحسب ما كتبه الليفتنانت كولونيل كيرزي، كان يوجد في مصر في أواخر عام ١٩١٤ ما يقرب من ٢٢ ألفا من القوات المصرية والسودانية، بينما كان يوجد ٧٠ ألفا من القوات الهنديةوالأسترالية والنيوزيلندية والبريطانية ثم زادت هذه القوات مع استمرار الحرب حتى وصلت ٢٧٥ ألف جندي.



الخديوي عباس حلمي الثاني



السلطان حسين كمال

ولم يدفع الإنجليز بكل قواتهم إلى المعركة ... احتفظوا بحامية كبيرة في القاهرة والإسكندرية خوفا من الانتفاضات الشعبية.

وكانت معاداة البريطانيين هي العامل المحرك للقوى الوطنية في ذلك الوقت، وخاصة بعد دخول الحرب ضد الأتراك ... وان كانت قد بذرت ونمت فكرة الاستقلال والتحرك الوطني بعيداً عن الدولتين.

وفي الصحراء الغربية كانت القوات المصرية تحت قيادة كولونيل بريطاني (سيسل سنو) بينما كان القائد المصري هو اليوزباشي محمد صالح حرب ـ باشا فيما بعد ـ والذي انتهز فرصة انسحاب (سنو) من السلوم إلى مرسى مطروح بعد نشوب القتال مع السنوسيين وعدم اهتمامه بمصير قوات الحدود المصرية في سيدي براني وبقبق، فانضم صالح حرب ومعه حوالي ٨ ضباط وأكثر من ١٢٠ جنديا إلى السنوسيين ضد البريطانيين.

ومع ذلك فقد اشتركت وحدات مصرية صغيرة لمساعدة حركة القوات البريطانية في الصحراء الغربية بعد ذلك.

الاشتراك الرئيسي للجيش المصري في الحرب العالمية الأولى كان في السودان ضد السلطان علي دينار في دارفور بعد أن نبذ ولاءه لحكومة السودان في ١٠ فبراير ١٩١٦ تحت تأثير الأتراك والسنوسيين، وذلك بعد أن كانت قد اعترفت به حكومة السودان سلطانا على دارفور عام ١٩٠٠ بعد استخلاصه لها من يد دراويش المهدية.

كانت الحملة تحت قيادة ضابط بريطاني اللفتننت كولونيل (كيلي) ولكن الضباط والجنود المحاربين كانوا من المصريين والسودانيين ... وقد انتهت الحملة

بانتصار الجيش المصري ودخول (الفاشر) عاصمة دارفور في مايو ١٩١٦، وقتل السلطان في إحدى المعارك غرب دارفور في نوفمبر ١٩١٦، مما دفع الملك جورج الخامس إلى إرسال برقية تهنئة عند احتلال الجيش المصري للفاشر، وإشادة الحاكم العام للسودان أثناء احتفاله بعيد الهجرة (١٢٣٥-١٩١٦)في نادي الضباط المصريين قائلاً "انه يذكر بمزيد الفخر والإعجاب الخدمة العظيمة التي قام بها الجيش المصري وضباطه البواسل في دارفور فأنها ستبقى مسطورة لأحرف من ذهب في تاريخ الجيش."

واضح إن الاشتراك للجيش المصري كان محدودا ومقتصرا على عمليات صغيرة أو قوات مساعدة ... ولم يحاول البريطانيون أن يجندوا وحدات كبيرة تدخل المعارك الحربية، كما هو الحال بالنسبة للقوات الهندية مثلا، وذلك لإدراكهم إن ذلك قد يصبح مكمن خطر عليهم لان الروح الوطنية في الشعب كانت ملتهبة لا تخمد.

خرجت قوات الاحتياط التي استدعت للخدمة يوم ٢٩ يناير ١٩١٦ من ثكنات عين شمس وسارت في مظاهرة جماعية حتى سراي عابدين وهم يهتفون ضد الظلم الذي تعرضوا له لاستدعائهم عقب مدة خدمة إلزامية امتدت ست سنين.

ولما لم يجدوا أذنا صاغية خرجوا في مظاهرة في اليوم التالي، حيث تصدت لهم قوات البوليس، وفرقتهم بعد أن تساقط عدد من الجرحى.

واستبدلت الحكومة البريطانية سير هنري مكماهون المندوب السامي

البريطاني، الذي لم يسبق له الخدمة في مصر بالسير يجنلد وينجت حاكم عام السودان الذي كانت له صلات متعددة مع عدد من ضباط الجيش المصري ... وقد أبقى السير وينجت لنفسه الإشراف على الجيش المصري وحكومة السودان وعين سير لي ستاك نائبا للسردار ونائبا للحاكم العام للسودان حتى عين سردار وحاكما عاما في ٩ مايو ١٩١٥.

وقد ابتكر وينجت أسلوبا جديدا لاستغلال القوة البشرية المصرية وقدرتها على الصبر والتحمل والتضحية فشكلوا ما سمى (فيلق العمل المصري) ... وكانوا يحشدون فيه العمال والفلاحين للقيام بالأعمال العسكرية الشاقة مثل حفر الخنادق والآبار وإقامة الاستحكامات ومد السكة الحديد وأنابيب المياه عبر الصحراء ونقل الأثقال وتطهير القاذورات وكان ذلك غالبا ما يتم في ظروف المعركة تحت نيران العدو مما يعرض أفراد الفيلق لأخطار جسيمة ... الأمر الذي جعل الناس يهربون من القرى ويختفون من محال أقامتهم حتى لا تلحقهم يد (التطوع) لهذا الفيلق، والذي أنشئ في البداية على أساس (التطوع) شكلياً ثم لما نفر الناس منه نفورا شديدا، وعجزت السلطة البريطانية عن إغراء الناس بالإعلان عن الإعفاء من الخدمة العسكرية لكل من يقضي سنة واحدة في جيش إضافي (أي جيوش الحلفاء) – تحول التجنيد له إلى إجبار عام ١٩١٧.

كان الحشد لفيالق العمل يتم ثلاث أو أربع مرات في العام وكل مرة يحشد فيها حوالي ١٣٥ ألف شخص ... يبقون مدة ستة شهور ...وجاوز مجموع من دخل هذه الفيالق رقم المليون ... وبلغ عدد الضحايا ٣٠ ألفا لاقوا حتفهم على حدود مصر أو فرنسا والدردنيل وفلسطين حيث امتد نطاق عملهم.

ومع ذلك استمرت السياسة البريطانية على ما هي عليه ولم يتحرر رأس المال المصري المتطور من وصاية السلطات الاستعمارية، فقد أودع في الخزينة البريطانية الرصيد الذهبي للبنك الأهلي المصري، وانتزعت سلطات الاحتلال العملة الذهبية والفضية واستبدلتها بأوراق نقدية عام ١٩١٦، وزادت كمية هذه الأوراق المتداولة حتى حدث تضخم نقدي أودى إلى ارتفاع الأسعار كمقارنة مع أسعار ١٩١٤ فوصلت ٢١١٪ عام ١٩١٨، ٣١٢٪ عام ١٩٢٠ وخاصة للمواد الأساسية مما أرهق الفلاحين والفقراء، الذين صادرت سلطات الاحتلال حبوبهم دون ثمن مجز، الأمر الذي أدى إلى شعور كامل بالسخط ضاعفه نظام السخرة والعمل الإجباري.

وقد أدت مشاعر السخط العفوية، إلى نمو سريع في الاتجاهات القومية وخاصة في صفوف المثقفين والبرجوازية الصغيرة الذين التفوا حول الحزب الوطني ... بينما جنحت البرجوازية الكبيرة إلى التعاون مع الاحتلال بعد أن تضاعفت أرباحها.

ولكن ظروف الحرب والإرهاب أوقفت نمو الحركة الوطنية ودفعت بأقسام منها إلى الأعمال الإرهابية ... تمت محاولتان لاغتيال السلطان حسين كامل في إبريل يونيو ١٩١٥ ومحاولة ثالثة لاغتيال رئيس الوزراء حسين رشدي باشا في سبتمبر ١٩١٥.

ولم تثمر المحاولات الإرهابية إلا مزيدا من ضغط قوات الاحتلال ... ومزيدا من انطواء الوطنيين على أنفسهم.



جلالة الملك أحمد فؤاد الأول

ملك مصر

وضعفت جماهيرية الحزب الوطني التي كانت قد بلغت القمة بتأثير مصطفى كامل، ويذكر أن ٣٢ ضابطا من حامية سواكن أرسلوا برقية إلى مصطفى كامل عندما قدم عريضته المشهورة إلى البرلمان الفرنسي قالوا له فيها

"إن قلمك الحق أمضى من سيوفنا، وحججك القوية أمضى من رصاصنا" ...
وكان أخوه علي فهمي كامل أحد ضباط الحامية.

ولم يدر في خاطر مصطفى كامل أن يكون عرابيا آخر . فقد كانت حركته بعيدة عن الارتباط بالجيش بعدا كبيرا، ولذا فقد أرسل لهم ردا قال فيه "من الحكمة ألا نمكن العدو من رقابنا . وأنا لا اود أن يدخل ضباط الجيش في حركتنا السياسية دخولا ظاهرا لان هذا يضر بالمسألة ضررا بليغا حيث يجد الاحتلال مسوغا لخلق التهم الثورية بمصر وغير ذلك مما لا يخفى عليكم."

هكذا كان مصطفى كامل حريصا على عدم إثارة شبهة اتصاله بقوات الجيش علنا، وما أظن إن القادة الوطنيين الذين برزوا بعد أحمد عرابي كانوا راغبين في الظهور بهذا المظهر تحت سيطرة قوات الاحتلال البريطاني ... خشية من ناحية ...وحذرا من ناحية أخرى .. ورغبة في عدم تكرار مأساة الثورة العرابية، وخاصة إن قوات الجيش كانت تشتت وتفنى تبعا لمخططات إمبريالية.

علي فهمي كامل شقيق مصطفى كامل لم يطل به المقام في الجيش، وخاصة بعد نشاطه مع ضباط حامية سواكن إذا حوكم وعزل من رتبته ... ووقف بجانبه بعض الضباط من جانب الوفاء ولكنهم كانوا أعجز من أن يتحركوا حركة إعتراضية إيجابية ... وقد مضى بعد ذلك علي فهمي كامل في خضم الحياة السياسية حتى أصبح وكيلا للحزب الوطني.

وما أن انتهت الحرب، حتى بادر الشعب المصري يعبر عن إرادته .. وفي يوم الهدنة ١١ نوفمبر ١٩١٨ تقدم سعد زغلول الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية التي توقف عملها مع اشتعال الحرب وعضوا الجمعية علي شعراوي

باشا وعبد العزيز فهمي بك بطلب مقابلة سير ريجنالد وينجت المندوب السامي البريطاني فتحدد لهما يوم ١٣ نوفمبر للمقابلة وهو اليوم الذي ظلت تحتفل به مصر عيدا للجهاد تعطل فيه الحكومة حتى قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ومنذ هذا التاريخ تشكل (الوفد المصري) برئاسة سعد زغلول بناء على عرائض وقعتها الجماهير في مختلف المديريات تفوضهم "في أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجودا سبيلا للسعي في استقلال مصر استقلالا تاما".وهكذا جند البريطانيون مئات الآلاف من المصريين وحشدوهم في أعمال خشنة تحت ظروف شديدة الخطر والقسوة ... ولكن بدلا من أن يضعوا في أيديهم السلاح وضعوا الفؤوس والمعاول وأدوات الحفر والبناء.

كان (فيلق العمل المصري) جيشاً غير مسلح يتعرض لخطر المعارك وليس في يده ما يدافع به عن نفسه.

وخلال سنوات الحرب كانت اقتصاديات مصر قد تأثرت، فارتفعت أسعار القطن من ١٤ ريالا عاما ١٩١٣ إلى ٣٨ ريالا عام ١٩١٧وأثرى كثير من التجار والمضاربين والوسطاء، وأدت الحرب وقطع الصلات التجارية إلى تطوير الصناعة المحلية، وتنشيط رأس المال المصري وخلق مئات من المشاريع اليدوية والصناعية ... وزاد عدد العمال حتى بلغ حوالي نصف المليون عام ١٩١٧. وفي تلك الفترة. وبشكل مفاجئ توفي السلطان حسين كامل باشا.

ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ فخلفه شقيقه السلطان أحمد فؤاد. وهو التاسع الذي يلي الأريكة من السلالة المحمدية العلوية: فأولهم جده الأكبر محمد علي باشا، ثم ابنه إبراهيم باشا، فعباس باشا الأول، فسعيدباشا، فإسماعيل باشا،

فتوفيق باشا، فعباس باشا الثاني فالسلطان حسين كامل فالملك فؤاد وهو أول من لقب بملك من هذه الأسرة.

وحينما فكر سعد زغلول ورفاقه في السفر إلى الخارج لعرض قضية مصر على المسؤولين في الحكومة البريطانية، رفض الجيش البريطاني السماح لهم بالسفر، وكان هو جهة الاختصاص في سفر كافة المواطنين.

وانفجرت ثورة ١٩١٩ تحت ضغوط إصرار البريطانيين على فرض الحماية على مصر، وحالة الإرهاب التي امتدت سنوات الحرب، والمعاملة الخشنة والسخرة للمصريين من جانب قوات الاحتلال وارتفاع الأسعار وما صاحبها من ضائقة اقتصادية، والتطلع إلى الاستقلال التام (مصر للمصريين) بعد المبادئ التي أعلنها (ويلسن) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

واشتعلت الثورة بين مختلف الفئات ... بدأت بالطلبة ثم العمال والفلاحين و إضراب الطوائف وتظاهر السيدات، وأخيراً إضراب الموظفين.

ولم يكن للجيش دور إيجابي في أحداث ١٩١٩، كما كان في ثورة عرابي.

الأعوام التي انقضت بين الثورتين نفذت فيها قوات الاحتلال مخططا يقضي بفصل الجيش عن الحركة الوطنية، وتولية نوعية خاصة من الضباط ذات جذور اجتماعية وفكرية تجعلها في موقع بعيد عن مرجل الثورة.

كان الضباط يدخلون المدرسة الحربية بتعليم محدود لا يتجاوز الابتدائية يمرون خلال مجهر استعماري خاص يفحص أصولهم الطبقية، وهم كانوا غالبا إما

أبناء ضباط معروفين، وإما أبناء أسر إقطاعية ثرية فشلوا وعجزوا عن مواصلة التعليم.

وقد أدى توقف النمو الفكري والثقافي للضباط إلى خلق هوة واسعة بينهم وبين المثقفين الذين انجذبوا إلى حضارة الغرب ونقلوا الأفكار العصرية مبشرين بمجتمع جديد.

أحمد عرابي وضباط الجيش الوطنيين كانوا أقرب ما يكونون إلى مثقفي عصرهم جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وأديب اسحق وعبد الله النديم ويعقوب صنوع (أبو نضارة) وسليم نقاش و غيرهم.

أما ضباط الجيش عام ١٩١٩ فكانوا أبعد ما يكونون عن مثقفي ذلك العهد .. محمد فريد ولطفي السيد وطه حسين.

خطب لورد كيرزون الوزير البريطاني يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ والثورة في قمة التهابها يثني على "موظفي الحكومة ورجال البوليس والجيش المصري" ويشيد بحسن سلوكهم أثناء الإضرابات في الوقت الذي أعلن فيه أن الحكومة البريطانية لا تنوي العدول عن الحماية.

وكان رد فعل هذا الخطاب عند الموظفين لقيامهم بإضراب طويل شامل بدأ في ٢ إبريل وانتهي بسقوط وزارة حسين رشدي باشا رغم الإفراج عن سعد زغلول يوم ٦ إبريل وسفر الوفد بعد ذلك بخمسة أيام إلى مالطة ومنها إلى باريس ... وذلك لشعورهم بالحرج لما انطوى عليه الخطاب من اتهامهم بالانحياز إلى صف الاحتلال والحماية والتنكر للحركة الوطنية.

أما ضباط الجيش فلم يتحركوا حركة ثورية... ليس لأنهم قد تنكروا لوطنيتهم ... فان مواقفهم تدل على عكس ذلك ... فقد ذهب حشد منهم بملابسه الرسمية إلى بيت الأمة عقب نفي سعد زغلول، وحملوا صورته أمام مصوري الصحف، دون أن يعبأوا بأثر ذلك عليهم، وكان من بينهم اللواء محمد نجيب وهو ما زال في رتبة الملازم.

والفلاحون والعمال الذين يشكلون الطبقة التي يجند منها الجنود قاموا بأعمال ثورية باهرة خلال الثورة ... كانت الأقاليم تلتهب بالمظاهرات وقطع المواصلات والسكك الحديدية إلى الدرجة التي أفزعت قوات الاحتلال من حراس الغفر للسكة الحديد فاستبدلوهم بجنود بريطانيين.

رفض الجنود أبناء العمال والفلاحين إطاعة الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين، كما حدث في المنيا عندما أصدر لهم البكباشي شاهين أمرا بذلك ... فأطلق هو الرصاص على المتظاهرين وقتل ثمانية منهم.

وبعض ضباط الجيش اندمجوا في خدمة قوات الاحتلال ونفذوا الأوامر بلا تردد حتى اشتهر بعضهم بالقسوة في معاملة الجماهير مثل البكباشي شاهين. ومحمد حيدر الذي أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة فيما بعد.

والبعض منهم كان متعاطفا مع الثورة ... بل مساهما فيها ... مثل عبد الرحمن فهمي الذي كان أحد أعمدة التنظيم والتنفيذ والعمل السري في الثورة ... وهو ضابط سابق من ضباط الجيش المصري اشترك في الحملة المصرية بقيادة كتشنر لإعادة فتح السودان، ثم عين ياورا لوزير الحربية عام ١٨٩٦ ثم انتقل بعد ذلك إلى سلك البوليس والإدارة.

كانت القيادات العليا وقيادات الكتائب كلها للضباط البريطانيين. الذين رصدوا عيونا لهم تسجل كل كلمة ثائرة أو حركة معادية ... كما إن قوات الاحتلال تضاعفت خلال سنوات الحرب في الوقت الذي جمد فيه الجيش المصري، واستقرت نسبة عالية من وحداته في السودان.

قال محمد نجيب انه كانت هناك (جمعية سرية للضباط الوطنيين) في السودان لا يعرف الضابط منها إلا من ضمه إليها ... وعندما حضرت لجنة ملنر كلفت الجمعية محمد نجيب بالوقوف أمام نادي الضباط بالخرطوم خلف منضدة صغيرة عليها صورة البرقية التي قرر الضباط إرسالها للاحتجاج على لجنة ملنر، والقول بأنه لا يجوز التفاوض إلا مع الوفد المصري برئاسة سعد باشا زغلول، حتى يوقع الضباط عليها تضامنا مع الشعب المصري.

ويقول محمد نجيب إن أحدا لم يتخلف عن التوقيع ولكنه فوجئ باعتقاله في اليوم التالي وإغلاق نادي الضباط بأمر السردار ... وعرف في المعتقل بعض أعضاء الجمعية لأول مرة وكان منهم اليوزباشي أحمد هاشم الذي أصبح وكيلا لوزارة الحربية عام ١٩٣٨ واليوزباشي محمود هاشم الذي أصبح مديرا لسلاح الحدود واليوزباشي عبد الوهاب البهنساوى الذي عين فيما بعد قائدا لقسم القاهرة واليوزباشي أحمد عطية والملازم أول طبيب سليمان أباظة والطبيب البيطري اليوزباشي سليمان عزت.

واحتجز الضباط في المعتقل حتى أفرج عنهم بعد أسبوع تحت ضغط الضباط من زملائهم الذين ثاروا لاعتقالهم ولإغلاق النادي الذي فتح بعد أربعة أيام من إغلاقه.

كانت قوات الاحتلال تقبل مرغمة مثل هذه التحركات المحدودة ... ولكنها لم تكن تسمح أبدا بما يتجاوز هذه الحدود.

وقد استطاعت ثورة ١٩١٩ أن تحقق نتائج إيجابية محدودة، إذ صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي أعلنت فيه إنجلترا إنهاء الحماية البريطانية على مصر وأعلن استقلالها يوم ١٥ مارس وبذا انتهت مرحلة طويلة من عدم الاستقرار والتشتت السياسي في وضع مصر التي كانت تعتبر لفترة طويلة (ولاية عثمانية تحت الحكم البريطاني).

ولكن الاستقلال الذي ظلت مصر تحتفل به يوم ١٥ مارس وتعطل فيه المصالح كان استقلالا شكليا إذا احتفظت الحكومة البريطانية بتولي الأمور التالية بصورة مطلقة:

١ ـ تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

٢ ـ الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

٤ ـ السودان.

واستطاعت ثورة ١٩١٩ أيضا أن تجبر الاستعمار والسراي على وضع الدستور ١٩٢٣ الذي تشبث به الشعب ووجد في تطبيقه تعبيرا عن إرادته رغم انه كان ناقصا من الوجهة الديمقراطية إذ كان يعطي للملك حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده وإصدار مراسيم في غيبته.

ومع ذلك فان القوى المعادية لانطلاق ثورة ١٩١٩ إلى أهدافها بادرت قبل أن تأتي وزارة الثورة الأولى إلى إصدار (قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية وقانون الأحكام العرفية اللذين أصدرتهما وزارة يحيى إبراهيم في مايو ١٩٢٣...) كما عينت سفنكس باشا البريطاني مفتشا عاما للجيش.

عقب ذلك ظهرت في السودان حركة وطنية بين الضباط المصريين والسودانيين، وكان أبرز قادتها الملازم أول علي عبد اللطيف من الكتيبة التاسعة للمشاة والذي نشر منشورا في مايو ١٩٢٢ بعنوان (مطالب الأمة السودانية) يطلب فيه استقلال السودان وضمه إلى مصر .. فقبض عليه وحوكم بتهمة إثارة الشغب والاضطراب وفصل من الجيش وسجن لمدة عام ... ولكنه بعد خروجه من السجن كون جمعية (اللواء الأبيض) في اجتماع عام لم يحضره مصريون، واختاروا للجمعية علما أبيض رسمت عليه خريطة النيل وفي ركن منها العلم المصري الأخضر وقد كتبت على أرضيته البيضاء (إلى الأمام)، وكانت لهذه الأحداث انعكاسات في (البرلمان المصري).

ووصلت المظاهرات في السودان إلى ذروتها يوم ٩ أغسطس ١٩٢٤ عندما تظاهر طلبة الكلية الحربية بزيهم العسكري وهم يحملون البنادق، واتجهوا إلى منزل علي عبد اللطيف وهتفوا بسقوط الإنجليز والحاكم العام، الأمر الذي أدى إلى محاكمة علي عبد اللطيف وسجنه ثلاث سنوات أخرى.

واجتمعت حكومة سعد زغلول في ١٥ أغسطس لدى الحكومة البريطانية بخطاب تقول فيه أنها تتبع بمزيد من الحزن والأسف الحوادث التي تتوالى في السودان، والتي اعتبرتها نتيجة طبيعية لأسلوب الموظفين البريطانيين.

ولكن الحكومة البريطانية ردت بأنها اتخذت العدة لتعزيز الحامية البريطانية، أجازت لحكومة السودان أن تبعد في الحال أي وحدة من وحدات الجيش المصري يظهر منها عدم الولاء.

وخلال هذه الفترة التي بدأت فيها ارهاصات ثورة داخل الجيش وخارجه في السودان قتل السردار العام سير لي ستاك يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ في أحد شوارع الزمالك بالقاهرة. وانتهزت إنجلترا الفرصة وقدمت إنذارا للحكومة المصرية عن طريق اللورد اللنبي الذي توجه إلى سعد زغلول برئاسة الوزارة في موكب من ٦٠٠ فارس بريطاني مطالبا بسحب الجيش المصري من السودان، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للخدمة السودانية وحدها على أن تصدر الحكومة المصرية بيانا بذلك خلال ٢٤ ساعة.

رفض سعد باشا زغلول الإنذار وقدم استقالته يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بعد عشرة شهور فقط من توليه الحكم.

وأسرعت الحكومة البريطانية لتنفيذ مخططها بمحاصرة القوات البريطانية للقوات المصرية في الخرطوم ... ورفضت الكتيبة الثالثة السفر إلا بأمر وزير الحربية المصري.

وثارت أيضا الكتيبة ١١ السودانية وحاولت الاتحاد مع الجيش المصري في الخرطوم بحري فتعرضت لها قوة بريطانية ونشب قتال لم ينته الا عند منتصف الليل بعد أن نفذت الذخيرة وقتل قائدها الشهيد عبد الفضل الماظ.

وأعدمت قوات الاحتلال ثلاثة شهداء هم الضباط حسن فضل الخولي وسليمان محمد ... وثابت عبد الرحيم ... وكان رابعهم علي البنا الذي نجا من الإعدام وعمل في مصر حتى أصبح كبيرا للياوران بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفصل الاستعمار ١٧ ضابطا رفضوا أن يقسموا يمين الولاء للحاكم العام وفروا إلى مصر كما حضر إليها عدد من طلبة المدرسة الحربية الذين سجنوا بسجن كوبر بخرطوم بحري .. وقد عمل هؤلاء جميعا في الجيش أو البوليس المصري.

وهكذا حقق الاحتلال البريطاني خطته بفصل السودان عن مصر وسحب الجيش المصري من هناك كما حدث عام ١٨٨٥.

وأدت انتكاسة انتفاضة ١٩٢٤ إلى انحسار موجة العمل السياسي داخل صفوف الجيش وذابت الجمعيات السرية أمام المحاكمات والضغوط الإرهابية.

ومع ذلك ظلت جذوة الوطنية مشتعلة في صدور بعض الضباط، رغم انتهاء التنظيمات الخاصة بهم، وحدثت بعض تصرفات فردية تدل على ذلك مثل ذهاب محمد نجيب متخفيا إلى منزل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد في عام ١٩٢٩ عقب حل الملك فؤاد للبرلمان ومنع مجلس النواب من الانعقاد، لوجود أغلبية وفدية ساحقة ليبلغه استعداد الجيش لمقاومة الإجراءات غير الدستورية التي يرتكبها الملك.

حضر هذه المقابلة مصادفة مكرم عبيد باشا سكرتير الوفد ومحمود فهمي النقراشي أحد أعضائه ... ولكن مصطفى النحاس قال لمحمد نجيب انه يؤثر إن

يكون الجيش بعيدا عن السياسة وأن تكون الأمة مصدر السلطات ... ولو أنه يتمنى أن يكون ولاء الضباط للوطن والشعب أكثر مما هو لشخص الملك.

وإذا تغاضينا عن فردية هذا الحدث فانه يستبين لنا أن الوفد المعبر عن إرادة الشعب كان لا يستجيب لدعوة ضباط الجيش للتحرك ... تقديرا منه لخطورة الصدام مع قوات الاحتلال أولا في وقت لم تنضج فيه الظروف لذلك بعد ... كما أن خضوع الجيش سنوات طويلة لسيطرة قوات الاحتلال كان يبعث الحذر في جدية التعاون ... إذ كان معروفا أن اليد العليا في تحريك الجيش هي لقوات الاحتلال، وقائد الجيش وكبار قادته كانوا من البريطانيين منذ عام ١٨٨٢.

عندما فكر البرلمان المصري عام ١٩٢٨ في زيادة وحدات الجيش المصري وتحسين أسلحته ومهماته وترقية التعليم في المدرسة الحربية ليصبح الدخول لها بالثانوية العامة (البكالوريا) والحد من سلطة المفتش العام البريطاني احتجت إنجلترا وأرسلت ٣ بوارج من أسطولها إلى الإسكندرية فاضطرت الحكومة المصرية إلى التراجع ومد خدمة سفنكس باشا المفتش العام للجيش ومنحه رتبة الفريق وتعيين ضباط إنجليز جنودا بالجيش.

وهكذا كان الفارق الفكري والثقافي يزداد اتساعا بين الجيش والقوى السياسية أو بين قادة الأحزاب الذين تخرجوا في الجامعات وحصل البعض منهم على شهادات عالية في الخارج .. وبين ضباط الجيش الذين كانوا حتى صدور قانون عام ١٩٢٨ القاضي بقصر دخول المدرسة الحربية على خريجي المدارس الثانوية يتخرجون وهم لا يحملون أكثر من الشهادة الابتدائية.

الضباط المتطلعون إلى الحياة هم الذين كانوا يواصلون دراستهم لتأكيد

شخصيتهم وصقل مواهبهم كما فعل محمد نجيب مثلا عندما درس أثناء خدمته في الجيش حتى حصل على الشهادة الثانوية وليسانس الحقوق ودبلومين بعد ذلك.

واستمرت حالة الجيش على هذا المنوال ... بعيدا منذ استرداد السودان عام ١٨٩٩ عن خوض أية معارك حربية، يتعرض للنقصان وليس للزيادة، يزداد خضوعه لقوات الاحتلال والسراي ومظهر ذلك تدخل الجيش في الانتخابات بالأقاليم وخاصة في الانتخابات التي أجراها إسماعيل صدقي بعد إلغاء دستور ١٩٢٣ وعمل دستور جديد ضد إرادة الشعب عام ١٩٣٠.

نشرت مجلة روز اليوسف في عددها أول يوليو ١٩٣٠ إن زيارة النحاس باشا إلى الزقازيق مرت بسلام، فأحيل قائد قوة الجيش الصاغ محمد أمين إلى الاستيداع دون تحقيق.

ونشرت أيضا خبر تعيين اللواء عبد العظيم باشا علي قائدا لحصار البرلمان وكان قبل ذلك قائدا لقوة المنصورة حيث جرت اضطرابات شديدة سقط فيها بعض الجرحى، ثم عين لحراسة النادي السعدي وقد صرح بأنه يكون سعيدا يوم يفرغ رصاص مسدسه في رأس مصطفى النحاس باشا.

وهكذا كانت حالة العسكريين في مصر، عندما عقدت معاهدة ١٩٣٦ ... لم يكن الجيش قوة سياسية ولم يكن خاضعا لقيادة وطنية ... وكان الاستعمار يسعى جاهدا لتغطية دوره الحربي التاريخي، ونضاله مع جماهير الشعب، تحت ستار من النسيان.

وكانت معاهدة ١٩٣٦ بذلك نقطة تحول من تاريخ مصر الحديث .. ونقطة تغيير في واقع العسكريين المصريين وفي تفكيرهم.

مراجع الجزء الأول

١ ـ يقظة العرب — جورج انطونيوس

٢ ـ الامبراطورية العثمانية — سعيد البرجاوي

٣ ـ حول الحركة العربية الحديثة — محمد عزة دروزة

٤ ـ الثورة العربية الكبرى — أمين سعيد

٥ ـ الدولة العربية الكبرى — محمود كامل

٦ ـ الحكومة العربية — خيرية قاسمية

٧ ـ القضية الجزائرية — دوريان و.م.لويف

٨ ـ جذور المشكلة اليمنية — د. سليمان المدني

٩ ـ الثورة العربية وثائق وأسانيد — موسى سليمان

١٠ ـ مذكرات الأمير عبدا لله — الامير عبد الله

١١ ـ الوثائق الرسمية في قضية فلسطين — الجامعة العربية

١٢ ـ اعمدة الحكمة السبعة — لورنس

١٣ ـ الحجاز في الحرب العالمية — الجنرال بريمون

١٤ ـ الشرق الاوسط ومشكلة فلسطين — احمد سويلم العمري

١٥ ـ القضية الفلسطينية — اكرم زعيتر

١٦ ـ مجلة الجامعة العربية "مقالة بعنوان : حرب المئة عام في فلسطين" — محمود كامل

١٧ ـ الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — الامانة العامة لجامعة الدول العربية

١٨ ـ موسوعة حكام مصر — ناصر الأنصاري

١٩ ـ نضال شعب مصر — محمد عبدالرحمن حسين

٢٠ ـ تاريخ مصر السياسي — أمين سعيد

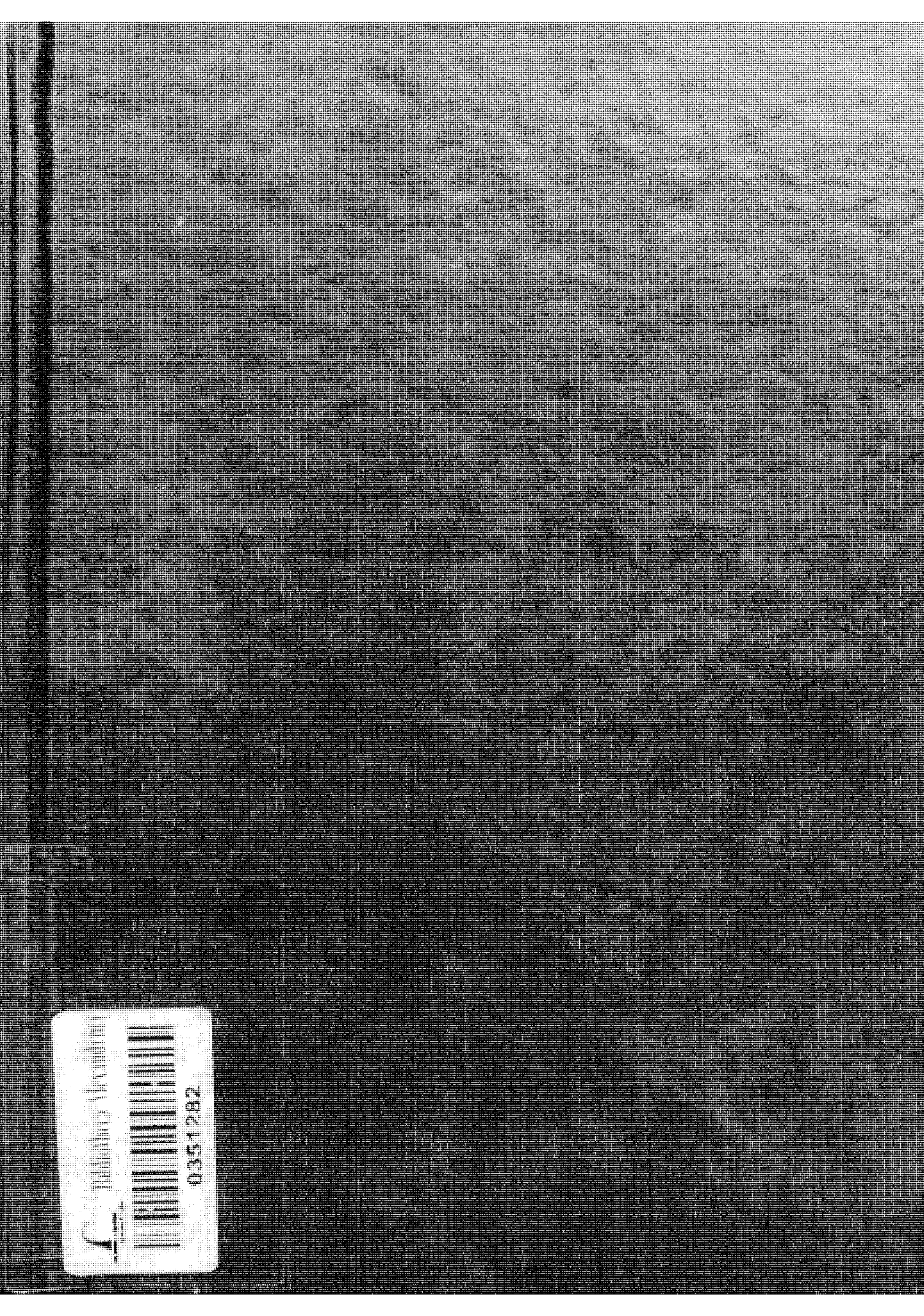
مراجع الجزء الثاني

١ - الملوك الهاشميون	جيمس موريس
٢ - ملوك المسلمين ودولهم	امين سعيد
٣ - جزيرة العرب في القرن العشرين	الشيخ حافظ وهب
٤ - الثورة العربية الكبرى	امين السعيد
٥ - ولسن والتسوية العالمية	رأي سناردبيكر
٦ - اعمدة الحكمة السبعة	لورانس
٧ - يقظة العرب	جورج انطونيوس
٨ - مذكرات الامير عبدا لله	عبدا لله
٩ - مذكرات‌طه الهاشمي	طه الهاشمي
١٠ - مذكرات محمد كرعلي	محمد كرد علي
١١ - مذكراتي في مؤتمر باريس	دافيد هنتز ميللو
١٢ - مارك سايكس حياته ورسائله	شين لزلي
١٣ - مذكراتي عن الثورة العربية	احمد قدري
١٤ - العراق - دارسة في تطوره السياسي	فيليب ويلارد آميرلاند
١٥ - الحكومة العربية	خيرية قاسمية
١٦ - حول الحركة العربية الحديثة	محمد عزة دروزة
١٧ - شبه الجزيرة العربية	خير الدين الزركلي

١٨ ـ ثورة يوليو	احمد الحمروش
١٩ ـ تاريخ الكويت	عبد العزيز الرشيد
٢٠ ـ الملوك العرب	امين الريحاني
٢١ ـ خلاصة الكلام	احمد بن زيني الدحلان

فهرس الجزء الأول

فهرس الجزء الثاني



0351282